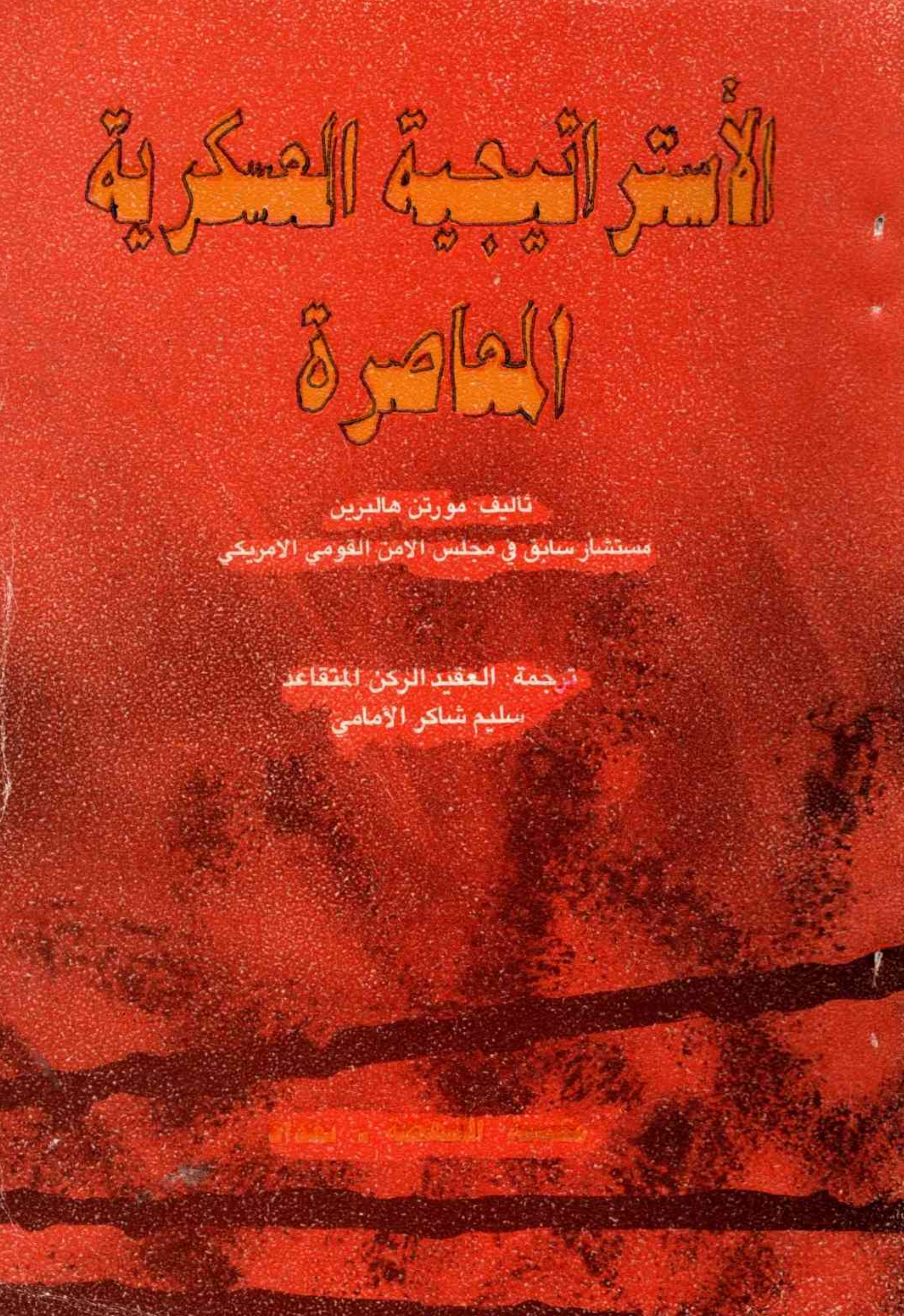

الأستراتيجية العسكرية
المعاصرة
تاليف مورتن هالبرين
مستشار سابق في مجلس الامن القومي الامريكي
ترجمة العقيد الركن المتقاعد
سليم شاكر الأمامي

الاستراتيجية العسكرية المعاصرة

الاستراتيجية العسكرية المعاصرة

تأليـــف
مورتـــون هالـــبرين
مستشار سابق في مجلس
الامن القومي الامريكي

ترجمة
العقيد الركن المتقاعد
ســليم شاكر الامامي



الطبعة الاولى ـ بغداد ١٩٨٧

مطبعـة بـابل ـ بغـداد

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد (٦٤٨) لسنـة ١٩٨٧

مقدمة المؤلف

هل يؤثر استخدام القوة او التهديد باستخدامها على سلوك الافراد والامم؟، يبدو أن الاجابة ستكون بالايجاب بغض النظر عن تطور الاسلحة النووية.

يستند هذا الكتاب على افتراض أن القوة ستسخدم دائما في السياسة الدولية وبدون أن تكون لذلك علاقة بتطور الاسلحة النووية ـ الحرارية».

تتعارض عدة وجهات نظر مطلقة حول الحرب مع وجهة النظر التي سأطرحها هنا، يدعي اصحاب النوع الاول من وجهات النظر تلك أن الاسلحة النووية قد الغت الحرب، وأن الحرب اصبحت مستحيلة ومنحاهم الفكري يسير وفق التتابع المحدد التالي: مادامت الاسلحة النووية قد وجدت لذا فأن اية حرب ستقع ستكون حرباً شاملة بلا ريب، ولأن ما من احد يريد هذه الحرب الشاملة.. لذا فلن تقع الحرب، الا أن احداث ما بعد الحرب العالمية الثانية تظهر لنا بوضوح أن اختراع الاسلحة الذرية لم يبطل الحرب، ومع انه قد امكن تجنب نشوب حرب عالمية «ثالثة» حتى الآن حقاً، الا أن حجم العنف في العالم لم يتناقص بدرجة كبيرة ملحوظة، لذا فان الاسلحة النووية لم تمنع الحرب التي بقيت كاحدى الادوات السياسية.

ترى وجهة النظر الثاني ان الاسلحة النووية وأن لم تجعل الحرب مستحيلة الا انها يجب أن تمنع الحرب أن اردنا سلامة وبقاء الجنس البشري، ويدعي هؤلاء أن عدم منع الحرب سيفسح المجال لوقوع الحرب النووية التي ستدمر معظم ان لم نقل كل الحضارة الانسانية، الا أن اصحاب وجهة النظر هذه لم يقولوا لنا كيف يمكن تحقيق ذلك؟ او كيف يستطيع المرء أن يلغي الحرب، كما انهم لم يثبتوا لنا بوضوح او يبرهنوا على أن الحرب النووية محتومة ما لم يتم القضاء على جميع انواع العنف.

اما حملة ومؤيدو وجهة النظر الثالثة فهم اقل تطرفا من سابقيهم الى حد ما، وفحوى وجهة نظرهم هو: ولو أن الحرب قد تستمر الا أن.. «الحرب

النووية اصبحت خارج نطاق التفكير، ولابد من منعها إن اريد للجنس البشري مواصلة العيش، ويطالب بعض مؤيدوا وجهة النظر هذه بعدم دراسة الحرب النووية لأن مجرد مثل هذه الدراسة يعني السماح او الاقرار بان حرباً كهذه أمر ممكن وحتى مقبول وبالتالي فان الحرب نفسها محتملة او مرغوب فيها، وسنجد في هذا الكتاب رأي معاكس وفحواه اننا سنكون اكثر قدرة على منع الحرب النووية كلما امعنا بدراستها بدقة وامعان، وعلى اية حال فالتهديد بالحرب النووية وباستخدام الاسلحة النووية امران مهمان في السياسة الدولية، وحتى لو (وكما يبدو فان ذلك أمر ممكن) أن الحرب النووية لن تقع، فلأختراع الاسلحة النووية اثر عميق في السياسة الدولية، بل وعلى التاريخ الانساني.

هناك وجهة نظر رابعة وهي اكثر تطرفا تدعو الى الحرب النووية كعلاج واق لتأمين السلام اذ يعتقد مؤيدو وجهة النظر هذه أن الحرب النووية أمر لابد منه وكلما حدث ذلك بوقت مبكر او اسرع كان ذلك افضل، وتتضمن هذه النظرة اعتقاداً بامكانية انهاء العنف البشري عن طريق الحرب الوقائية وليس عن طريق نزع السلاح العالمي.

تصف وجهات النظر او المسالك آنفة الذكر الطريقة التي ينبغي على الامم ان تعمل وفقاً لها، كما تقترح جميعها اجراء تبدلات اساسية، ومع ذلك فقد وصفنا في هذا الكتاب التبدلات التي حدثت في سلوك الامم في العصر النووي كما اقترحنا من ناحية اخرى التبدلات التي نرى انها ستحسن حالة الامن.

لقد اجملت معظم المواقف المهمة للموضوعات التي نوقشت، الا أن وجهة نظري حول الخيارات الرئيسية المتاحة لصانعي ـ السياسة الامريكين تشكل البنية الهيكلية الرئيسية للكتاب، لقد اوضحت الموضوعات العسكرية بشكل موسع الى حد ما، الا أني مع ذلك لم أعالج العديد من القضايا والتساؤلات التي تؤثر على دور القوات العسكرية كما لم اناقش التفاعل ما بين القوات الامريكية في اوربا ولا سياسة المانيا الغربية اتجاه دول اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي كما لم اناقش كذلك العلاقات الامريكية ـ اليابانية اذ لو

فعلت ذلك لتوسع حجم الكتاب كثيراً ولا بتعدنا عن خطه العام او موضوعته الرئيسية، كما لم اناقش المشكلة الفيتنامية بطريقة منهجية او منتظمة او في فصل خاص بعدما اتضح لدينا ومنذ زمن طويل، أن اي تحليل ستراتيجي غير قادر على ايضاح هذه المشكلة بشكل عميق وكاف، واكثر من ذلك فان اي مناقشة جادة لهذه المشكلة ستحتاج الى كتاب خاص واكبر حجماً من كتابي هذا، واني على ثقة بان كتابا مثل هذا لو صدر فعلا فسيفقد قيمته حتى قبل صدوره بوقت طويل.

بعد أن انهيت الطبعة الاصلية من كتابي هذا الموسوم بـ «الستراتيجية العسكرية المعاصرة» عملت في وزارة الدفاع الامريكية «البنتاگون» وبعدها في هيئة مجلس الامن القومي. والاختلافات التي ظهرت في هذه الطبعة انما فرضتها الظروف والتبدلات في الموقف الدولي، وان كنت اشك كثيراً في انها تعكس الكثير مما تعلمته من التجربة الامريكية في النصف الثاني من الستينيات.

لقد ساهم الكثير من الاشخاص معي بطريقة او أخرى في اعداد هذا الكتاب، إنهم يعرفون انفسهم وسوف لن ازعج القراء بقائمة باسمائهم ولكني سأكون كثير الجحود أن لم اكرر اعترافي بالمساعدة التي لا تعوض التي قدمتها لي زوجتي.

قد يرغب القراء المخلصون لهذه المقدمة (أن وجدوا) أن يعرفوا أن ولدي كاري اسحق هاليبرين قد ولد يوم ٣٠/ اذار، واليه والى اخويه اهدي كتابي هذا املاً في انهم وعندما سيعرفون ما فعله والدهم فسيحكمون عليه بعطف وحنان..

مورتن - أج - هاليبرين

المحتويات

الفصل الاول

دور القوة في العصر النووي

اتسم تطور التكنولوجيا للحرب عبر العصور بالبحث عن، وكذلك وبنفس الدرجة بالخوف من السلاح المطلق، والذي هو واعتهادا على الزاوية التي ينظر اليها منه، اما سيمكن دولة واحدة من السيطرة على العالم كله، او سيجبر جميع شعوب العالم على العيش فيما بينها بسلام. لقد اعتبر الناس ان كل من القوس والنشاب والرشاشة الالية والطائرة قد يكون هو هذا السلاح المنشود، كما أن تدمير هيروشيما وناجازاكي دفع بعض الناس الى وصف الاسلحة الذرية بـ «الاسلحة المطلقة» الا انه من الواضح انها ليست ولن تكون الاسلحة النهاية، وأن البحث والتطوير قد قادا الى انتاج الصواريخ عابرة القارات والصواريخ التي تطلق من الغواصات.

ويبدو أنه من غير المحتمل اختراع او ابتكار اي شيء يصح وصفه بدقة بـ «السلاح المطلق» أن من المهم تفهم بعض التغييرات في تكنولوجيا السلاح التي اعقبت تطوير القنبلة الذرية، ومن ثم الهايدروجينية - ونعني بالذات التغيير في القوة التدميرية للسلاح، وفي القدرة على اطلاق تلك الاسلحة، وما لم يتفهم الانسان ولو بشكل عام - على الاقل - ماهية ونوعية التغييرات التي سببتها التكنولوجيا فليس من السهل تفهم كيفية تغيُر المعضلات السياسية في استخدام القوة والسيطرة عليها.

ينبغي تقييم القوة التدميرية لاي سلاح باحتساب قوة التدمير نسبة الى الوزن - اي كمية التدمير الذي يحدثه كل رطل من المادة المتفجرة للسلاح. والقاعدة التي استخدمت لقياس القوة التدميرية للأسلحة النووية هي بمعادلتها بما يساويها في الوزن من قنابل الـ (T.N.T) التي تسبب نفس كمية الدمار التي يحدثها السلاح النووي موضوع البحث، ويعبر عن قوة او محصلة

القنبلة الذرية بما يعادل الف طن (كيلو طن) من مـادة الـ (T.N.T) او بمليون طن (ميجا طن) وهذا يعني ان القوة التدميرية لقنبلة نووية عيار (٢) ميجا طن تعادل القوة التدميرية لميلوني طن من مـادة الـ (T.N.T) . لقد تضاعفت القوة التدميرية للأسلحة بكثافة شديدة للغاية مرتين خلال العصر النووي، كانت الاولى هي القنابل الذرية، او ما يعرف بالقنبلة الانشطارية، والقوة التدميرية لهذه القنبلة اكبر بالاف المرات للرطل الواحـد من مادة الـ (T.N.T) او اي من انواع المتفجرات العالية القوة الاخرى، والثانية كانت القنبلة الهايدروجينية او (الاتحادية) والتي تزيد قوتها التدميرية بالاف المرات على القدرة التدميرية للأسلحة الانشطاريـة، وقد تسببت هـاتين الخـطوتين الثوريتين في تكثيف القوة النارية الى مضاعفة القوة التدميرية ولنفس الحجم من السلاح بما يصل الى ملايين المرات.

هناك طريقة اخرى للأشارة الى هذا التغيير الهائل في القدرة التدميرية وهي بالقول ان قاصفة امريكية واحدة اصبح بوسعها ان تحمل في آن واحد من القوة التدميرية ما يزيد كثيراً على القوة التدميريـة لجميع الاسلحـة التي اطلقت او استخدمت في كل الحروب المعروفة على امتداد التاريخ الانساني، ويكفي ان نذكر ان اكبر القنابل التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية ما كانت تزيد على خمسة اطنان من مادة الـ (T.N.T) في الوقت الذي كانت قوة القنبلة الذرية التي القيت على هيروشيما تعادل عشرين الف طن من مادة الـ (T.N.T) تقريباً، وتتراوح قوة الاسلحة النووية الامريكية ما بين كيلو طن واحـد ومليون طن كـما في الـرؤوس الحـربيـة لصـواريـخ (منت مـان Minuteman) العابرة للقارات، والى عدة ملايين من الاطنان كما في قنابل القاصفات عابرة القارات الكبيرة، كما يبدو أن الرؤوس الحربية السوفيتية هي من نفس العيار اذ يزن اكبر رأس حربي لصاروخ سوفيتي (٥) ميجا طن.

سايرت الزيادة الخيالية في القوة التدميرية للأسلحة تحسناً في القدرة على اطلاق هذه الاسلحة، وعلى سبيـل المثال فـالصواريـخ البالستيقيـة العابـرة للقارات (ICBMs) التي يمتلكها كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة

قادرة على الوصول الى اية نقطة في العالم من اية نقطة اطلقت منها وبدقة خيالية لا تصدق، ويعبر عن هذه الدقة عادة بمصطلح (الخطأ الدائري المحتمل - CEP)[١] والرقم الذي يذكر هنا يمثل او يشير الى نصف قطر الدائرة التي يسقط فيها نصف عدد الاطلاقات (الصواريخ) المرمية وعلى سبيل المثال فلو اطلقت اربعة صواريخ نحو هدف معين وكان الخطأ الدائري المحتمل لتلك الصواريخ قدره ميلين فأن صاروخين من هذه الاربعة ستقع ضمن ميلين من الهدف، والواقع أن الخطأ الدائري المحتمل لمعظم الصواريخ الامريكية والسوفيتية يقل عن ميلين بكثير الامر الذي يشير الى الدقة البالغة التي وصلتها تكنولوجيا الاسلحة الحديثة لدى القوى العظمى لهذا اصبحت هذه القوى قادرة على اطلاق صواريخها الى (٥) الاف ميل او اكثر ليقع نصف ما يطلق منها ضمن ميلين او حتى اقل من ذلك عن الاهداف المضروبة. وستزداد فاعلية الصواريخ عابرة القارات (ICBMs) كثيرا عن ذلك بعد نشر مركبات (M1RVs)[٢]، اذ ستمكن هذه الرؤوس الحربية كل صاروخ من حمل عدة رؤوس حربية يوجه كل واحد منها وبدقة نحو هدف مختلف. لقد بدأت الولايات المتحدة بنشر الـ (M1RVs) عام ١٩٧٠، كما يعتقد ان الاتحاد السوفيتي يطور بدوره رؤوساً مماثلة.

نشر الاتحاد السوفيتي منظومة صواريخ مضادة للصواريخ البالستيقية (ABM) صغيرة حول موسكو لاسقاط الصواريخ المعادية، كما بدأت الولايات المتحدة بنشر منظومة مماثلة صغيرة هي الاخرى عام ١٩٦٩ وهاتين

---

(١) (circular Error probility) مقياس لدقة اصابة الصواريخ والمقذوفات الاخرى ويعول عليه كعامل في القرار على الدمار المحتمل للهدف ويمثل نصف قطر الدائرة التي يتوقع ان يسقط فيها نصف ما يرمي من مقذوفات - قاموس جينس للمصطلحات العسكرية - المترجم.

(٢) Multiple Independently Targeted Re - entry) vehicles

المنظومتين قادرتين الى حد ما على تقليل عدد الصواريخ المعادية التي ستصل الى اهدافها، الا انهما غير قادرتين على تبديل الحقائق الاساسية في امتلاك القوتين العظميين لاسلحة نو حرارية (Thermonu clear) اقوى بملايين المرات من اسلحة الحرب العالمية الثانية كما انهما كلتاهما قادرتان على اطلاق تلك الاسلحة ـ الرؤوس الحربية ـ بصواريخ عابرة للقارات خلال ثلاثين دقيقة. وهذين التطورين الكمين مهمان لتفهم تأثير الاسلحة النوحرارية في السياسة الدولية.

بالاضافة الى ذلك وفي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، رافق هذه التبدلات في التكنولوجيا، تقاسم القوة ما بين قطبين اثنين هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، الا أن هذه القوة الثنائية تضيقت وتقلصت نوعاً ما، وظهر ان القدرة النووية الاساسية لهما اقل تفاعلا مع سير الاحداث من العوامل الاخرى التي كانت اقوى تأثيراً كالصراع ما بين الاتحاد السوفيتي والصين، وتنامي قوة كل من اليابان والمانيا الغربية سياسياً واقتصادياً وكذلك بروز الروح القومية في البلدان النامية.

التوازن العسكري

ولو أن المحللين يختلفون فيما اذا كان للقوة العسكرية من دور لتلعبه بعد، فالحكومات مازالت تخشى عواقب اي نقص في قدراتها العسكرية وقد انفق كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة مبالغاً طائلة وربما ما يزيد على (١٠٠) بليون دولار لتطوير القوات النووية ومنظومات اطلاقها، ولتفهم وتقييم الدور الذي تلعبه الاسلحة النووية لابد ان نعرف شيئاً عن القوات ـ النووية والتقليدية ـ لدى الطرفين.

ضمت القوات النووية الاستراتيجية الامريكية في الستينات قوة كبيرة من الصواريخ وعدد متوسط من القاصفات الاستراتيجية ـ عابرة القارات ـ بالاضافة الى طائرات مقاتلة/ قاصفة وصواريخ ذات مدى أقل، في اوربا وربما في اماكن اخرى، وظل عدد الصواريخ النووية الاستراتيجية ثابتاً بدون تغيير منذ اوائل الستينيات، ويحتمل انها ستبقى هكذا حتى نهاية السبعينات على الاقل، تمتلك الولايات المتحدة (١٠٠٠) من الصواريخ العابرة للقارات نوع (منت مان) و(٥٤) صاروخ نوع (تيتان Titan) ، ويعد صاروخ (منت مان) من الصواريخ الصغيرة ذات الوقود ـ الصلب، ويحفظ في صوامع (سلواة Silos) جيدة الحماية تحت الارض، وكان في البداية يحمل رأسا حربياً زنة واحد (ميجاطن) الا أن الولايات المتحدة بدأت ومنذ عام ١٩٧٠ تجهيز العديد من صواريخ (منت مان) بانواع صغيرة من الرؤوس الحربية المتعددة (M1RVs) ، اما الصاروخ تيتان فهو نوع اقدم واكبر من الصواريخ ذات الوقود ـ السائل، ولا يمكن اطلاقه بنفس سرعة اطلاق الـ (منت مان) ولا حمايته بصورة جيدة كالتي لـ (منت مان) ايضاً، ولدى الولايات المتحدة كذلك (٤١) غواصة جهزت كل منها بـ (١٦) صاروخ الا انها «وفي نهاية الستينات استبدلت الانواع الاصلية من الرؤوس الحربية (زنة واحد ميجا طن) في بعض صواريخ بولاريس البالغ عددها (٦٥٦) صاروخ بنوع ثلاثي مختلف من الـ (MRV)[١] التي تختلف عن الـ (M1RVs) في انها لا يمكن توجيه كل رأس من رؤوسها الثلاثة الى هدف منفصل، وبدأت الولايات المتحدة تركيب صواريخ «بوسايدن» من الـ (M1RVs) ذات الرؤوس المتعددة التي يمكن توجيه كل منها على هدف منفصل في معظم غواصاتها المعدة لاطلاق

---

(١) Multiple Re - entry Vehicles)

الصواريخ كما احتفظت كذلك باسطول من القاصفات (بي ـ ٥٢) التي بدأت اعدادها بالتناقص منذ منتصف الستينيات والى جانب هذه القوات التعرضية، تشتمل القدرة الامريكية الاستراتيجية على منظومة دفاع جوي كما بدأت ومنذ عام ١٩٧٠ ايضاً بنشر عدد محدود من منظومات الصواريخ المضادة للصواريخ البالستيقية.

تزايدت القوات النووية السوفيتية وبثبات خلال الستينيات. وفي ايلول/ ١٩٦٩ تفوق الاتحاد السوفيتي على الولايات المتحدة في اعداد الصواريخ البالستيقية التي تطلق من على راجمات (منصات اطلاق) ارضية، كما بدأ بانتاج غواصات مماثلة لغواصات بولاريس الامريكية وجهزت كل منها بستة عشر صاروخ. يمتلك الاتحاد السوفيتي كذلك حوالي (١٥٠) قاصفة سوقية (عابرة للقارات) مع منظومة دفاع جوي كثيفة مجهزة بمنظومات صغيرة من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستيقية (ABM).

القوات النووية التعبوية

انتجت الولايات المتحدة ومنذ منتصف الخمسينيات عدداً كبيراً مما يدعي بالاسلحة النووية التعبوية ـ وهي الاسلحة المصممة لاسناد القوات البرية ـ في اوربا وآسيا. ولدى الولايات المتحدة قدرات من هذا الشكل من الاسلحة النووية تتراوح ما بين اسلحة صغيرة الحجم ـ اي التي تقل عن اكبر انواع الاسلحة التقليدية ـ وحتى الى ما تصل قوته (كليوطن) واحد او ماهو اكبر من ذلك من الاسلحة لمهاجمة القواعد الجوية والاهداف الكبيرة الاخرى. لقد تزايد المخزون الاحتياطي الامريكي من الاسلحة النووية التعبوية في اوربا خلال الستينيات حتى بلغ ما يزيد على السبعة الاف، ركبت على وسائل اطلاق متعددة الانواع، وتشير التقارير الى أن الاتحاد السوفيتي يمتلك هو الاخر مخزوناً ولكن اصغر وأقل عدداً من مثيله الامريكي من الاسلحة النووية لتعبوية وبعدد أقل تنوعاً، ويشتمل هذا المخزون السوفيتي اساساً على

صواريخ قصيرة المدى برؤوس حربية بقوة «كيلوطن» واحد، كما يمتلك السوفيت ايضاً اكثر من (٧٠٠) صاروخ متوسط المدى موجهة ضد اوربا الغربية.

القوات التقليدية

بغض النظر عن تنامي القوة النووية والتزايد الهائل في الدقة والتعقيد التقني في مخزون الاسلحة للدولتين العظميين فقد احتفظت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحليفاتهما بقوات برية كبيرة لاستخدامها مع الاسلحة النووية التعبوية ولكنها قادرة مع ذلك على أن تقاتل بدونها. تنفق جميع الدول الكبرى اكثر من نصف ميزانيتها الدفاعية على القوات التقليدية، ويذهب معظم تخصيصات تلك الميزانية الى المرتبات وهكذا فبالاضافة الى القدرات النووية، تمتلك القوى الكبرى قدرات تقليدية كبيرة لخوض الحروب التقليدية.

تأثير القوة العسكرية

يمكن معالجة تأثير القوة العسكرية على كل من دبلوماسية ايام السلم، وفي الازمات، وفي الحروب التقليدية، وفي الحروب النووية: ـ

دبلوماسية ايام السلم

كان الانفاق الكبير على تطوير القدرات «النووية ـ الحرارية» الضخمة والبالغة الدقة والتعقيد هو السبب الرئيسي لاستمرارية «الاستقطاب الثنائي» وظل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لوحديهما القادران على تحمل تكاليف ومشاق انتاج العديد من انواع تلك الاسلحة، اذ تنفق الولايات

المتحدة، على سبيل المثال ثلاثة اضعاف كامل ميزانية بريطانيا السنوية، وستة اضعاف الميزانية العسكرية فيها سنويا على الشؤون الدفاعية، ومثل هذه الاختلافات في الميزانية، بل وربما اكثر منها ايضا مما يمكن ملاحظتها عند مقارنة ميزانيات الاتحاد السوفيتي والصين. ايضا، ورغم ان كل من فرنسا وبريطانيا والصين قد طورت كلاً منها قدراتها النووية الخاصة بها الا أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هما القوتين العملاقتين ويحتمل ان يظلا كذلك الى فترة طويلة قادمة.

فرضت الاسلحة النووية ـ الحرارية على القوتين العظميين اعادة النظر في علاقاتيهما، ففي التوازن التقليدي لموقف القوة كانت القوتان الرئيسيتان ستدخلان في صراع شامل فيما بينهما وكانتا ستسعيان للحصول على اسناد الدول الاخرى في محاولة منهما لقلب ميزان القوة لصالحهما ومع ذلك ولاسيما في السنوات الاخيرة فقد توصلنا الى انه وعلى الرغم من وجود الكثير من الاشياء والموضوعات التي تفرقهما عن بعضيهما الا انهما تشتركان في الرغبة في تجنب ويلات حرب نووية ـ حرارية. هذا التبصر او هذا الادراك قادهما للضغط بهدف «الوفاق (De'tente) وللسعي لعقد الاتفاقيات حول نزع السلاح او السيطرة على والحد من التسلح وتحولت هذه الجهود من حيث تركيزها وتأكيداتها من كونها مجرد محاولات مثالية تهدف الى خلق عالم يعيش في سلام كامل الى مساع ومحاولات لرجال موضوعيين وواقعيين يسعون لتحسين طبيعة الميزان العسكري ولتقليل فرص واحتمالات نشوب حرب نووية عامة. وهكذا وفي هذا الوضع العالمي الذي ستظل فيه الاختلافات وعدم الانسجام بين القوى الكبرى قائمة وبدرجة بالغة الخطورة امكن وبفضل ذلك عقد اتفاقية ايقاف جزئي للتجارب النووية والى اجراءات اخرى، بما في ذلك اتفاقية «الخط الساخن» التي تربط ما بين موسكو وواشنطن بسرعة قصوى وعبر منظومة مواصلات بالغة الدقة، كما أن محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (SALT) والتي بدأت عام ١٩٦٩ تعد اكبر عمل مفاجيء،

واعلان مهم بهذا الاتجاه، والتأكيد الكبير في التوصل الى اتفاقية ما بين القوتين العظميين، وعلى الاخص في موضوع السيطرة على التسلح يجب ان تعزى الى القدرة التدميرية الهائلة التي اصبحت بحوزة القوى العظمى. ولقد قال الرئيس السوفيتي الاسبق نيكيتاخروتشيف «... لا تعرف القنبلة الذرية شيئا عن صراع الطبقات...»

قاد الخوف من الحرب النووية ـ الحرارية القوتين العظميين لمحاولة تجنب مواقف وحالات الازمات السياسية الدولية الحادة، كما امتنع الطرفان عن السعي من اجل تحقيق اية مكاسب سياسية آنية قد تؤدي الى ارباك وزعزعة التوازن العسكري، كما كانا في غاية الحذر في استخدام القوات التقليدية ولهذا السبب لم يستخدم السوفيت قواتهم التقليدية لاحتلال برلين، كما امتنعت الولايات المتحدة عن استخدام القوة العسكرية ضد كوبا، وقد تكرر هذا الاحجام او الامتناع عن استخدام القوة من قبل الطرفان وفي مختلف المواقف وبشكل فعال، الا أن الخوف من وقوع سلسلة من الاحداث المتتالية والتي قد تؤدي الى نشوب حرب نووية عامة مازال سائداً ومسيطراً بشدة.

كما اجبرت ضغوط مشابهة من الناحية الاخرى، القوتين العظميين على التورط مباشرة في منازعات محلية في جميع انحاء العالم، مع ادراكهما التام بان اي نزاع قد يتصاعد الى حرب نووية عامة، وهناك نزوع او تطلع وعلى الاخص من جانب الولايات المتحدة للتدخل وبسرعة وعند انطلاق اول اشارة تؤذن بنشوب نزاع محلي وهي تهدف من خلال تدخلها السريع هذا الى عزل وتطويق النزاع وايقاف القتال قبل توسعه الى حرب عامة.(١)

---

(١) تثبت الشواهد والامثلة التاريخية العكس تماماً بدءً بكوريا ومروراً بفيتنام والكونغو والصراع العربي ـ الصهيوني ولبنان واخيراً وليس اخراً امريكا الوسطى ـ المترجم ـ

الازمـــات

اتسمت معالجة القوتيين العظميين للازمات وكذلك دبلوماسية ايام السلم بالحذر، ويسعى الطرفان لاحتواء اية ازمات تنفجر تلقائياً كثورة المجر عام ١٩٥٦ والحروب العربية ـ الاسرائيلية، بل وحتى في الازمات التي تثيرها القوى الكبرى نفسها ـ كأزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ ـ اذ تصرف الطرفان بطريقة حذرة وبتنظيم مدروس لتقليل احتمالات تصاعد الازمة الى حرب عامة، ولانهاء النزاع باسرع وقت ممكن، ولا يعود ذلك الى ان القوتين العظميين وحليفاتهما لا تسعيان للحصول على مغانم سياسية في الازمات ولكن لأن رغبتيهما بالمناورة والبحث عن المغانم باتت محدودة كثيرا بفعل عوامل التوازن العسكري العام. وفي الحقيقة فان تاريخ ازمات ما بعد الحرب العالمية الثانية يؤكد انه قد بولغ كثيراً في احتمالات نشوب الحرب النووية ومن ان هذه الفكرة كانت تسيطر تماماً على تفكير صانعي ـ القرار خلال الازمات، وما على المرء الا أن يتذكر بيان نيكيتا خروتشيف خلال ازمة الصواريخ الكوبية حول اقتراب العالم من حافة الحرب النووية ـ الحرارية، او لقراءة مذكرات القادة الامريكيين عن ساعات الازمات الحرجة لادراك المدى والحجم الذي تلعبه تلك الازمات في التأثير على تفكير ووجهات نظر كبار القادة، وبسبب الخوف من الحرب النووية العامة وللرغبة في انهاء النزاع بسرعة فان القوات التقليدية المحلية التي تهيىء عادة للتدخل بانذار قصير تكون عادة من الضخامة بشكل يجعلها حاسمة جداً وعلى الاخص إبان الازمات الكبرى كازمتي المجر وكوبا.

الحرب التقليدية

جعلت الاسلحة النووية ـ الحرارية نشوب حرب عظمى كالحربين العالميتين الاولى والثانية امراً بعيد الاحتمال جداً، ومع أن اي من القوتين العظميين لم تستبعد نشوب حرب من هذا النوع كلياً في او عند القرار على

تطويرهما لقدراتهما العسكرية، الا أن اياً منهما كذلك لم يعطها اسبقية عالية في حساب الاحتمالات كما أن حربا كهذه لو نشبت فمن غير المحتمل اطلاقا أن تظل حرباً تقليدية او محدودة، واكثر من ذلك ومع استبعاد نشوب حرب عالمية جديدة فقد ازدادت الحروب المحلية التقليدية ـ الدولية احيانا والاهلية على الاغلب ـ كما حدث في فيتنام ولاوس واليونان وكوريا. لقد وقعت جميع هذه الحروب تحت ظلال الردع للقوتين العظميين الامر الذي يعني ان اعمال تلك القوتين في تلك الحروب قد تأثرت باعتقادهما بان حربا محلية ما قد تتحول الى حرب نووية عامة ومع ذلك فان هذه الظاهرة قد قادت الدول الكبرى الى ممارسة ضبط النفس وعدم استغلال النجاحات الصغيرة في الحروب المحلية، وان ظلت القوات العسكرية التقليدية المحلية او حتى العوامل السياسية المحلية تسعى للتحكم في او للقرار على نتائج اية اشتباكات عسكرية بعينها، لقد كانت الحروب المحلية المحدودة، بما فيها حروب العصابات اداة تغيير في السياسات الدولية، كما واصبحت تلك الحروب وعلى نطاق واسع حكماً نهائياً في النزاعات السياسية اذ ما من احد يرغب فعلا في اللجوء الى «السلاح النهائي» الحقيقي، اي السلاح النووي.

الحرب النووية

يرغب كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بالسماح للعوامل السياسية التقليدية والمحلية بالتحكم في نتائج معظم النزاعات التي حدثت في «مرحلة ما بعد الحرب»[1] لسبب واضح هو، إن تلك النزاعات لا تهدد مصالحهما الحيوية من قريب او بعيد، ومع ذلك فمن المؤكد أن الاسلحة النووية ستظل هي الحكم النهائي المطلق اذا او اينما تعرضت مصالحهما الحيوية لاية مخاطر او تحديات. تتنافس القوى الرئيسية فيما بينهما بطرق ووسائل غير

(١) تعني الاشارة لـ «مرحلة ما بعد الحرب» مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية اينما ورد ذلك في الكتاب ـ المترجم ـ

عسكرية او حتى باستخدام القوات التقليدية ولكن دون أمل باحراز نصر عسكري شامل اذ يتوجب علينا العيش بسلام مع خصومنا، وان نتقبل الاختلافات العميقة الكامنة فيما بيننا لاننا وببساطة نعيش في عالم يتعذر علينا فيه الغاء الحرب او لا توجد فيه وسائل اخرى لحل او تسوية الخصومات التي تستحق ان يقاتل الانسان لاجلها. الا أن الحرب - او الحرب النووية العامة على الاقل - يمكن أن تؤدي الى الدمار التام والنهائي، وهذا يعني في التحليل الاخير أن الحرب لا تستحق خوضها. ان هذه العبارة المتناقضة تثير التحدي والجدال وتضع القاعدة لمناقشة ودراسة دور الاستراتيجية العسكرية في العصر النووي.



الفصل الثاني

الحرب في العصر النووي

اثارت التبدلات الكبيرة في التكنولوجيا العسكرية واثرها على السياسة الدولية الكثير من الانتباه وعلى الاخص بين تلامذة السياسة الدولية، ونتج عن هذا الاهتمام مصطلحات ومفاهيم جديدة ستساعد ولا شك في ايضاح دور القوة العسكرية في العصر النووي.

أن اكثر هذه المصطلحات والمفاهيم انتشارا هو «الردع» والذي يعني إن اول انجازات القوة العسكرية ينبغي ان يكون في منع استخدام الخصوم لقوتهم العسكرية، لقد اجبرت القوة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية تلامذة العلوم السياسية الدولية على التفكير بجدية اكثر في امكانية الغاء الحرب او تقليل احتمالات نشوبها الى حد كبير، وعلى الاخص الحرب «النووية - الحرارية» العامة. إن ادراك احتمالية استمرار الصراع كجزء من لعبة السياسة الدولية ومصحوبة بالاعتقاد بان الحرب النووية - الحرارية ستكون مدمرة الى درجة لا تطاق بل وحتى لا يمكن قبولها. لقد قاد هذين الاعتبارين الى تطوير دراسة رموز وآلية الحرب والى التأكيد على احتمالات تحديد الحرب والمعضلات التي تحول دون ذلك.

جاءت المحاولة الاولى لتصنيف الحرب في التمييز ما بين الحروب «المحدودة» و «الشاملة» وعرفت «الحرب المحدودة» بانها الصراع الذي لا يتعرض او لا يمس اراضي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والتي - اي الحرب - ستكون محدودة الاهداف والوسائل معاً، اما «الحرب الشاملة» فهي التي يدخل ضَمنها مهاجمة اراضي الدولتين الكبريين كما يفترض عدم وجود اية تحديدات في حرب كهذه، لا على الاهداف ولا على الوسائل.

يشعر الباحث (المحلل) العصري بالحاجه الى استخدام مصطلحي

«عام General» و «محلي Local» للتمييز ما بين الحروب. فالحروب العامة تشتمل على هجمات متبادلة من قبل الدولتين العظميين وعلى اراضي بعضهما البعض، اما الحرب المحلية فهي الحرب التي يجد الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة نفسيهما فيها في موقفين متعارضين ازاءها ولكن دون أن يهاجم احدهما اراضي الاخر. وكلا الحربين العامة والمحلية يمكن ان تكون حرباً «محدودة» في اهدافها أو في الوسائل التي تستخدم فيها وفي الاهداف التي تهاجم.

الحرب العامة

كانت البداية عام ١٩٦٤ يومها دخل العالم عصر الصواريخ فعلا، هذا العصر الذي بدأت نذره منذ عام ١٩٥٧ على أقل تقدير، وفي منتصف الستينيات اصبحت الصواريخ البالستيقية هي القوة التعرضية السوقية الرئيسية للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وان كانت الصواريخ قد اصبحت جزء من الترسانة الاساسية للدولتين منذ أواخر الخمسينيات ومع ذلك فقد ظلت الطائرات وحتى منتصف الستينيات هي الوسيلة الاكثر شيوعاً لاطلاق الاسلحة النووية، الا أن صغر حمولة (وزن) الصواريخ من جهة، وتطور القدرة على اطلاقها وتوجيهها من جهة اخرى زادا من امكانية السيطرة على حرب نووية عامة وحال اندلاع حرب كهذه، كما ان البحوث والمناقشات والتحليلات حول امكانية تحديد حرب نووية عامة ادت الى بروز ثلاثة انواع من الحروب تتصف جميعها باستخدام الهجمات الاستراتيجية على اراضي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

١ ـ حرب الاعصاب ـ «التشنج» ـ «SpasimWar»

١ ـ يبدو ان البيانات والتخطيط الامريكيين خلال الخمسينيات قد استندا على الافتراض القائل بأن الحرب النووية العامة بين الولايات المتحدة

والاتحاد السوفيتي ستكون حرباً شاملة او «حرب اعصاب»، وكان الاعتقاد السائد هو أن حرباً نووية لا يمكن ان تكون محدودة وعليه فلو نشبت الحرب العامة فسيطلق كل طرف كل ما لديه من اسلحة نووية ضد الطرف الاخر وبأسرع ما يمكن وبشكل متشنج حال ابتداء الحرب، ويمكن التسليم في حرب كهذه بان كل جانب سيطلق كل قواته الاستراتيجية على اهداف عسكرية ومدنية في اراضي الطرف الاخر، وفي الحقيقة فقد واصل الاتحاد السوفيتي التحدث علناً عن الحرب النووية العامة مستخدماً تعابير «حرب متشنجة» مجردة.

الرد المسيطر عليه (Controlled Response)

لو ادرك المرء ان الاستخدام الكامل وغير المسيطر عليه للأسلحة النووية من قبل القوتين العظميين سيؤدي الى تدمير كبير لسكان وصناعة البلدين فسيترتب على ذلك أن يحاول الطرفان تحديد وتحجيم الحرب النووية العامة حال نشوها، بل وحتى الحرب النووية الواسعة النطاق يجب تحديدها هي الاخرى بتحديد نوعية الاهداف التي تهاجم: اي أن على الجانبين الامتناع عن قصف المدن الكبرى والتركيز بدلا من ذلك على الاهداف العسكرية، وبالاضافة الى ذلك فعلى كل جانب ان لا يستخدم كل قواته الاستراتيجية، وأن يحتفظ ببعض منها في الاحتياط للتهديد بتدمير مدن الخصم الكبرى، ومع ذلك فليس من السهل تحقق مثل ضبط النفس هذا في حرب نووية وقد أدخل كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة مثل هذه الاحتمالات في حساباته عند قراره على بناء قواته الاستراتيجية.

الضربات الستراتيجية المحدودة

يقف وعلى العكس من حرب الاعصاب «التشنج» الاقتراح القائل باستخدام محدود للأسلحة النووية الستراتيجية، وتتراوح احتمالات حرب كهذه ما بين الموقف الغامض في لئن يتولى طرف ما، تدمير واحدة او أكثر من مدن العدو، والى نوع من احتمال او امكانية الاشتباك في ضربات ستراتيجية محدودة على اهداف عسكرية او صناعية بعيدة جداً عن المراكز المأهولة

بـالسكـان ويحتمـل استخـدام مثـل هـذه الضربـات اما للتـأثـير عـلى مسار ومجريات حرب محلية قائمة او للتعبير عن الرغبة والتصميم للأنتقال الى حـرب نوويـة عامـة تستخدم فيهـا جميـع الاسلحـة والامكـانيـات وحسب الضرورة.

التحريض لأثارة الحرب

قد تكون الحرب النووية العامة حربا متعمدة ـ وهي الحرب التي تنشب بفعل واع مدروس ومقصود من قبل احدى القوتين العظميين وهي على علم تام بقدرتها على تجنب مثل هذه الحرب. وقبل القرار على استبعـاد امكانيـة نشوب هذه الحرب النووية المتعمدة، يؤكد معظم المحللين على أن حربا غير مقصودة تظل الاكثر احتمالا، آخـذين بنظر الاعتبـار الدمـار النسبي الذي سيلحق بالبلدين. ويمكن ان تقع هذه الحرب غير المقصودة بسبب أن احدا او كلا الطرفين قد توصل الى استنتاج مفاده: مهما كانت نوايا القوتـين العظميـين وتوجهاتهما فان حربا نووية عامة قد اصبحت ولسبب ما امراً محتوماً. وفي مثل هذا الموقف فان القيادة السياسية التي بدأت الحرب تكون قد فعلت ذلك لاعتقادها بان الخيار المتاح لها لم يعد في الاختيار ما بين ان تكون هناك حرب نووية او لا تكون بل في الخيار ما بين حرب نووية عامة تبدأها هي، أو حـرب نوويـة سيبـدأها الخصم. اي أن المحرض الرئيس للحـرب في موقف كهـذا هـو وببساطة الاقتناع بان الحرب ستقع لا محالة لذا فان من الافضل ان يكون الطرف المقتنع هو نفسه الـذي سيضرب اولا، أو أن تكون ضربتـه لاحقة لضربة الخصم الاول وليست بعيدة ومتأخرة عنها كثيراً (١)

---

(١) يلعب مفهوم وستراتيجية الضربة الاولى دوراً اساسياً في ستراتيجية وسياسات الدول الكبرى عند احتساب او القرار على فرص النجاح وربح الحرب مع نسبة مقبولة من الدمار لمن سيشن الضربة الاولى ولاهمية مفهوم «الضربة الاولى» اثرنا نشر البحث الموسوم بـ «لن نضرب اولا» في الملحق (ب) بهذا الكتاب، علماً ان الموضوع سبق نشره في العدد (٣) من دورية آفاق عربية «الامن القومي والحرب» ـ المترجم

ان القوة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية، وعجز البيروقراطيين في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عن تقديم الضمانات للقيادات السياسية العليا فيهما بامكانيةتحجيم التدمير الى حد مقبول حتى بالنسبة لمن «يضرب - اولا»، قللت من احتمالات نشوب حرب نووية عامة مقصودة (مدروسة) ومع ذلك فهناك مواقف اكيدة سيجد فيها هذا الطرف او ذاك ما يشجعه على شن ضربة مدروسة.

اذا اعتقدت احدى القوتين العظميين انها قادرة على النجاة - ولو الى حد ما وليس كلياً - من ضربة انتقامية بسبب من نقص في يقظة الخصم في تطوير منظومات ستراتيجية قادرة على تحمل الضربة الهجومية والعيش بعدها، ومن ثم اختراق دفاعات الخصم القوية فقد يقدم على توجيه الضربة، ومع ذلك فاذا اظهرت الحسابات امكانية نجاة الضارب من رد انتقامي قاس، فسيجد القادة السياسيون ان من الصعب عليهم تصديق مثل تلك الحسابات، وحتى لو وثقوا بها فليس من الضروري او المؤكد أن يقرروا شن الحرب. كانت الولايات المتحدة وحتى نهاية الاربعينيات تحتكر القدرة النووية التي كانت تمكنها من مهاجمة الاتحاد السوفيتي بالاسلحة النووية دون أن تخشى اية ضربة انتقامية مقابلة، مع انه من الممكن وفي الموقف نفسه ان يكون للاتحاد السوفيتي نفس الفرصة، لذا فقد يكون الاكثر احتمالا ان يحاول الاتحاد السوفيتي استغلال الموقف لاغراض سياسية اكثر منها لجوءه فعلا لشن ضربة نووية مدروسة، ومع ذلك وبينما يؤكد المحللون على أن امكانية شن ضربة نووية مدروسة مجرد احتمال ضعيف جدا فان حكومات الطرفين تشعران بضرورة انفاق الكثير من الاموال والوقت لاجبار العدو على عدم التوا صل والاقتناع بان ضربة نووية اولى ناجحة هو أمر ممكن.

قد تشن الضربة المتعمدة (المدروسة) ايضا اذا اعتقدت قيادة احدى البلدين ان عواقب عدم المبادرة بشن الحرب النووية ستكون اوخم من عواقب شنها، ومثال ذلك أن القادة السوفيت قد يلجأون الى شن الحرب النووية اذا ما اتضح لديهم تعرض سيطرتهم على اوربا الشرقية للخطر، او اذا اعتقدوا أن

ما من طريقة اخرى ستمكنهم من منع قيام انظمة موالية للغرب هناك، لقد هددت الولايات المتحدة خلال ازمة الصواريخ في كوبا عام ١٩٦٢ بتفجير الحرب العامة اذا اما اطلق السوفيت او الكوبيون ولو صاروخاً واحداً من الاراضي الكوبية ضد اي بلد غربي.

واخيراً فلا يسعنا ولو من الناحية المبدأية على الاقل استبعاد قيام او حدوث نوع من اللا عقلانية المطبقة، أي اتخاذ القرار بشن حرب نووية عامة لاسباب لا علاقة لها بالنتائج والعواقب المباشرة للحرب، وربما يدخل في نطاق اللاعقلانية هذه كل النزوات والدوافع الشخصية او النفسية، ولقد اتخذت حكومتا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الخطوات الضرورية لضمان أن مثل هذه الاعمال والتصرفات اللاعقلانية التي قد يقوم بها من هم دون «اعلى المستويات» من بين الرجال المسؤولين في الحكومة، لن تقود - ان حدثت - الى حرب عامة، ومع صعوبة تقييم وتأكيد فاعلية تلك الخطوات الا انها تبدو معقولة وكافية الى حد ما لتقليل احتمالات نشوب الحرب بسبب او كنتيجة لاعمال لاعقلانية قد يقوم بها مسؤولون ثانويون. اما لا عقلانية او حماقات السلطات العليا فهي مما يصعب السيطرة عليها عن طريق المؤسسات الرسمية، وليس لنا أن ننسىٰ أن ستالين قد أظهر نوعا من اعراض انعدام التوازن الفعلي، ولو انها قد لا تكون من النوع او بالدرجة التي كانت ستدفعه الى اصدار الاوامر بشن حرب نووية عامة.

اما الامر الاكثر احتمالا من اشعال حرب نووية عامة متعمدة فهو نشوب حرب نووية عامة غير مقصودة او قد تشن فجأة، وعلى كل حال فالخطرين الآنفين يتفاعلان فيما بينهما، وكلما تزايدت احتمالات وقوع هجوم مقصود كل ما تعاظم خطر وقوع حرب نووية عامة غير مقصودة، وكي تنشب مثل هذه الحرب غير المقصودة لابد اولا من توفر قناعة عالية باحتمال نشوب الحرب، وثانياً ضمان الحصول على قيمة عالية في"الضرب اولا" اذا ما نشبت الحرب، إن تقليل اي من هذين العاملين سيقلل والى حد كبير من امكانية نشوب حرب نووية عامة.

يعتمد التنبؤ او الادراك بان حرباً نووية عامة باتت وشيكة الوقوع على

وقائع ستؤدي الى ذلك او الى تفجر بعض الاحداث فعلا. ليس من المعقول ان يتوصل قادة الدولتين العظميين الى استنتاج او قناعة في الاوقات الدولية الهادئة الى أن احتمالات نشوب حرب نووية اصبحت عالية جدا او بدرجة من الخطورة توجب المبادرةبشن الضربة الاولى، الا أنه وخلال اشتداد الازمات السياسية الحادة، وكما حدث من وقت لاخر كازمتي برلين وكوبا، او عند نشوب حروب محلية كالحرب في كوريا وفي الهند الصينية، عندها سيسود لدى قادة القوتين العظميين شعور مفاده أن الحرب النووية العامة وشيكة الوقوع. . او قد تنشب في اية لحظة وبسبب اي من الحوادث الصغيرة التي تتكرر كل يوم وقد تكون الحادثة الكفيلة باشعال الحرب مجرد حدث من مجموعة كبيرة من الاحداث، وقد تكون هذه مجرد حادثة وبالمعنى الحرفي للكلمة تقع وسط ظروف لا يمكن السيطرة عليها او التنبؤ مقدماً بخط مسار الاحداث بعد انطلاق شارة الابتداء، فان تفجير سلاح نووي، او انطلاق صاروخ ما نتيجة لخطأ بشري او آلي مثلا، قد يكفي، وهناك احتمال آخر ـ مع انه بعيد نوعاً ما ـ وهو محاولة بلد ثالث بتقليد ومحاكاة قدرة القوتين العظميين ـ الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ـ لابتداء الحرب النووية، وقد يلجأ لتحقيق ذلك الى اطلاق او تفجير سلاح نووي ما، واخيراً فان اشعال فتيل الحرب قد يتأتى وببساطة من تصعيد او توسيع لحروب او ازمات محلية (Local) : اي ان اتساع نطاق واحدة من تلك الحروب قد يكون من الكثافة والشدة حداً يدفع احد الطرفين باللجوء الى ابتداء الحرب النووية العامة (١)

حتى لو بدى ان هناك امكانية عالية لحرب نووية عامة، فان وقوع حرب غير مقصودة سيظل معتمدا على الاقتناع بالميزة العالية «للضرب اولا» اذاما وقعت الحرب، وفي بداية الستينات مر العالم بمرحلة بدى فيها ان كلا الطرفين قد اقتنع بتوفر ميزة كبيرة للضرب اولا في حالة نشوب حرب نووية، ويعود ذلك جزئياً الى أن اي من الطرفين لم يكن قد اولى ما يكفي من الاهتمام لخلق

---

(١) كما هددت الولايات المتحدة بشن مثل ذلك خلال الحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٧٣، او الاتحاد السوفيتي خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. منطق علي وعلى اعدائي يا رب. ـ المترجم ـ

وتطوير قوات قادرة على تحمل مخاطر الضربة الاولى، ولسبب آخر ايضاً وهو انه، وفي مرحلة التحول من الطائرات الى الصواريخ، بدى ان عدداً قليلا من الصواريخ قادر على تدمير اعداد كبيرة من الطائرات في ضربة اولى مباغتة.

خلال الستينيات، اولت الولايات المتحدة اولا، ومن ثم تبعها الاتحاد السوفيتي، الكثير من الاهتمام لمجابهة معضلة وهن القوات الاستراتيجية امام ضربة اولى مباغتة. وقد طور الطرفان قوات غير واهنة ـ ولو نسبياً، اي انشاء قوات يصعب تدميرها بالضربة الاولى، بل وصممت هذه القوات بشكل تستطيع معه تجاوز مخاطر ضربة الخصم الاولى. وقد امكن توفير هذه المناعة والقدرة، او «اللاوهن (Invulnerability) بثلاث طرق هي وعلى التوالي: الإخفاء، والصلابة، وقابلية الحركة. لقد اعتمد السوفييت ولعدة سنوات خلت على اخفاء اماكن تواجد وتحشد قواتهم الاستراتيجية، الا أن التطور الكبير في قدرات الاستخبارات وعلى الاخص في ميدان الاقمار الصناعية، قد قلل كثيراً من فاعلية هذه الطريقة في تعزيز عنصر «اللاوهن» في القوات الاستراتيجية عملياً، اما فيما يخص الصلابة فقد وضعت الصواريخ الامريكية السوقية (منت مان) وكذلك الصواريخ السوفيتية البالستيقية عابرة القارات في مواضع محكمة للغاية تحت الارض ومحمية بسلواة (صوامع) كونكريتية. اما قابلية الحركة فقد زودت الغواصات حاملة الصواريخ الامريكية والسوفيتية بـ «لا وهن» نسبي بعد أن ابقى الطرفان غواصاتهما في حركة دائبة في اعماق المحيطات، ومع توفير هذه الدرجة من الصلابة (اللاوهن) للقوات الاستراتيجية فقد اقتنعت الولايات المتحدة ان عليها في مواجهة ضربة سوفيتية اولى ان لا تأمر باطلاق اسلحتها الاستراتيجية الا الى ما بعد وقوع عدد كبير من الصواريخ السوفيتية على الاراضي الامريكية، وقد حاولت جاهدة ان تجعل الاتحاد السوفيتي يدرك بانها قررت اتخاذ هذا الموقف فعلا، الامر الذي سيقلل ـ لو أقرّ واعترف به الطرفان ـ والى حد كبير من امكانية نشوب حرب نووية عامة غير مقصودة قد يتسبب بها احد الطرفان. وهكذا فبأستبعاد الخوف من ضربة امريكية غير مقصودة فلن تعد هناك من حاجة بالاتحاد

السوفيتي لشن «الضربة الاولى» وبالاضافة الى ذلك اعلنت الولايات المتحدة ايضاً بانها لم تعد تهدف في سياستها لتحقيق قدرة كافية على تدمير القوات السوفيتية الاستراتيجية.

وبغض النظر عن الجهود المكثفة لكلا الطرفين في سعيهما المحموم لتطوير واعداد قوات غير واهنة فان التقدم التكنولوجي في الس... نات قد جدد مخاطر عودة الدوافع لشن «الضربة الاولى» وعلى سبيل المثال فأن نشر الصواريخ الدقيقة متعددة الرؤوس (MIRVs) والتي يتمكن صاروخ واحد منها تدمير عدة صواريخ معادية وهي جاثمة على الارض، واذا اضفنا اليها المنظومات الكبيرة من الصواريخ ـ المضادة للصواريخ (ABM) فان مثل ذلك يمكن ان يعيد وفي نهاية السبعينيات مخاوف الهجوم الوقائي.

الحرب المحلية

يحاول الباحثون عادة الفصل ما بين حرب نووية استراتيجية عامة وبين الحروب المحلية. تعرف الحرب المحلية تحديدا بانها الحرب التي تستبعد اراضي القوتين العظميين، ومع ذلك فهناك عدد آخر من التحديدات التي لوحظت في الحروب المحلية التي نشبت في مرحلة ما بعد الحرب (العالمية الثانية)، ومن المهم ان نتذكر ان عملية تحليل الحرب النووية العامة يجب ان تتم استنادا على تحليلات نظرية، اما مناقشة الحروب المحلية غير النووية فيمكن ان تتم استنادا الى الشواهد التاريخية وكذلك وفقا للأسس النظرية.

عند النظر الى تاريخ الحروب المحلية منذ الحرب العالمية الثانية فسنكتشف اربعة تحديدات كانت لها اهمية بالغة في منع تلك الحروب المحلية من ان تتحول الى حرب نووية عامة:

١ ـ اول تلك التحديدات يخص جغرافية المنطقة التي يحدث فيها القتال، ولا يعني ذلك أن القتال لم يشمل اراضي القوتين العظميين وحسب، ولكنه استبعد ايضا اجزاء كثيرة من العالم فقد انحصرت كل من تلك الحروب

المحلية التي نشبت في مساحات جغرافية صغيرة نسبياً، مثل مضايق تايوان، وكوريا، والهند الصينية، وكوبا والمياه المجاورة لها ومناطق اخرى.

٢ ـ التحديد الثاني والذي قد يكون اكثرها اهمية في الحروب المحلية التي نشبت في مرحلة ما بعد الحرب، وهو الامتناع عن استخدام الاسلحة النووية اذ لم تلجأ اي من القوتين العظميين ـ ولا الدول النووية الاخرى كذلك ـ واثناء تورطها في عمل عسكري الى استخدام تلك الاسلحة والتي كان لاستخدام حتى التعبوية منها تأثير حاسم للغاية.

٣ ـ التحديد الثالث الذي لوحظ ـ روعي ـ في عدد من الحروب المحلية والذي خرقته الولايات المتحدة او تجاهلته في كوبا وفي مثال اكثر حداثة وهو فيتنام، ومفاد هذا التحديد هو: عدم التحرش بخطوط التموين والامداد فيما وراء ساحات القتال او اعطائها ما يعرف بالقداسة او التحريم (Sanctury)، ولقد كان العمل الامريكي في كوبا مثيرا للدهشة، ذلك أن الولايات المتحدة قد تدخلت ولاول مرة منذ الحرب العالمية الثانية ضد حرية نقل مواد الى منطقة يحتمل حدوث نزاع فيها، وكما حدث مؤخراً في فيتنام إبان خوض الحرب فيها، فقد تجاهلت الولايات المتحدة هنا أيضا ومرة اخرى تلك القدسية (التحريم) التي لفيتنام الشمالية وبدأت بتدمير خطوط التموين التي تصل الى ارض المعركة وعادت لمرة ثالثة التدخل عام ١٩٧٠ ضد خطوط تموين (العدو) في كمبوديا ومع ذلك وحتى إبان اشتداد القصف الجوي ضد فيتنام الشمالية فقد لوحظت او روعيت بعض التحديدات، فلم يلغم ميناء (هاي فونك) مثلا كما لم تقصف خطوط السك الحديدية مع الصين.

٤ ـ التحديد الرئيس الرابع هو مستوى وطبيعة مشاركة مختلف الدول في الحرب المحلية ويلاحظ أن القوتين العظميين وكذلك الصين ايضا تتجنب اي اصطدام مباشر لقوات اي منها مع قوات البلدين الاخريين فلم يكن هناك، على سبيل المثال، اي احتكاك مباشر ما بين القوات النظامية الامريكية والسوفيتية، وما حدث في كوريا عندما اشتبكت القوات الامريكية والصينية فعلا وبشكل مباشر الا أن الطرفين قد اوجدا صيغة لتمويه هذا الاشتباك فقد

عملت القوات الامريكية على انها جزء من الحملة التي اعدتها الامم المتحدة، كما ادعت الصين من ناحيتها هي الاخرى ان القوات الصينية التي كانت تحارب في كوريا ليست قوات نظامية بل مجرد متطوعين. تظهر لنا الاعمال الامريكية في فيتنام خلال الستينيات وبوضوح، صورة شكل الدور الذي تستطيع القوى العظمى القيام به والمدى الذي تستطيع ان تذهب اليه في حرب محلية دون استثارة حرب نووية عامة. لقد ابتدأت الولايات المتحدة تدخلها في الحرب الفيتنامية في بداية العقد السادس بتقديمها الدعم والاسناد الاقتصادي والدبلوماسي لحكومة فيتنام الجنوبية ومن ثم تصاعد تدخلها الى تقديم المعدات العسكرية مع قدر محدود من المعونة في التدريب على اراضي فيتنام الجنوبية ومن ثم وعبر سلسلة من الخطوات التمهيدية التي تدرجت صعوداً حتى انتهت الى استخدام القوات المقاتلة الامريكية وحتى عام ١٩٦٨ حين بدأت الولايات المتحدة بالتراجع عن اللعبة بكاملها.

اما مقدار اهمية الارض التي يجري القتال فوقها بالنسبة للقوى العظمى فهي عامل مهم آخر في القرار على نتائج وسير الحرب المحدودة، فقد تكون بعض الاراضي اكثر اهمية لاحدى القوى العظمى اكثر مما هي عليه بالنسبة لقوة اخرى، وعلى سبيل المثال فقد استوعبت الولايات المتحدة وتفهمت عظم اهتمام ومصالح السوفيت في هنغاريا وجيكوسلوفاكيا وكذلك مصالح الصين في التبت بينما تفهم السوفيت من ناحيتهم هم ولو مؤخرا، عظم مصالح واهتمامات الولايات المتحدة في كوبا.

ومع أن مصالح ونوايا القوتين العظميين قد تكون ـ وهي كذلك على الارجح ـ من الاهمية بمكان الى حد أنها ستقرر نتائج اي صراع محلي، وما يعادل ذلك بل ومما قد يفوقه اهمية حتى، هو الموقف المحلي من جهة، والتوازن المحلي السياسي والعسكري. تبدأ بعض الحروب بل وقد تنتهي ايضاً بسبب ظروف محلية طبعاً ودون ان تتورط القوى العظمى فيها عملياً، وحتى الحروب التي تطورت لكي تكون ميدانا لاشتباك قوات مسلحة امريكية وسوفيتية وصينية فهي غالبا ما نشبت من حيث الاساس بسبب ظروف محلية وبفعل

ضغوط محلية ايضا فمختلف النزاعات في فيتنام ولاوس على سبيل المثال كانت نتيجة لضغوط من داخل فيتنام ـ اجج بعضها شيوعيو الهند الصينية، إلا أن نـزا‌عات اخـرى وكـما حـدث في لاوس ١٩٦٢ ـ ٦٣ اتـضـح انها نشبت بسبب عدم الارتياح من قيـادة الكابتن (كـونك لي). كـما انفجرت نزاعات اخرى محلية، تنفيذاً لقرارات مدروسة اصدرها قادة موسكو وبكين، ويبدو أن ذلك هو عين ما حدث في الحرب الكورية. وفي مختلف الازمات في مضايق تايوان. واخيرا فنحن لا نستطيع استبعاد امكانية شن حرب محلية من قبل الولايات المتحدة او اية قوة غربية اخرى كما حدث في ازمة السويس عام ١٩٥٦ وغزو خليج الخنازير في كوبا عام ١٩٦٢.

نحن نُعنى بالحروب المحلية جزئياً بسبب ان حصيلتها ستكـون ذات نتائج مهمة على مستقبل السياسة الدولية، وكذلك بسبب احتمال تحول اي حرب محلية الى حرب نووية عامة، والكلمة التي تستعمل غالبـاً لوصف او للتعبير عن خطر التوسع هذا هي. . «التصعيد Escalation» والتي اصبحت سائدة في اللغة اليومية تمييزاً لها عن التعابير الاخرى الاكثر تقنية في التحليل الاستراتيجي، ومع ذلك نلاحظ ان «التصعيد» تعبير غامض ويشير في واقع الامر الى عمليتين مختلفتين قد تردان كلتاهما الى الذهن بخصـوص تضخم حرب محلية ما في الحجم والاتساع. واولى هاتين العمليتـين هي «الانفجار Explosion» والذي يعني نشوب الحرب النووية العامة بشكل مفاجيء، وهذا الانفجار يمكن ان يحدث في اي وقت خلال تواصل واستمرار الحرب المحلية، وحتى لو بدت هذه مجرد حرب صغيرة المستوى والحجم، ومع ذلك، فالامر الاكثر احتمالا هو ان تقع الحرب النووية العامة بعد «توسع Expansion» ـ وهذه هي العملية الثانية التي يتضمنها التصعيد ـ الحرب المحلية، اي بعد اتساع وتعاظم حجم الحرب المحلية. قد يثير هذا التـوسع الاسف لـدى البعض والاستحسان لدى البعض الاخر لكونه يزيد من مخاطر نشوب حرب نوويـة عامة: فقد يرغب احد الجانبين باستعراض تصميمه على القيام باعمال تؤدي بطبيعتها الى زيادة مخاطر الانفجار الى ـ اندلاع ـ حرب عـامة، أن التـوسع لحرب محلية قد يستهدف من ناحية اخرى التأثير على نتائج معركة عسكرية محلية.

يمكن حصر المعضلات العسكرية الكبرى التي تواجه الولايات المتحدة بردع وخوض حرب نووية عامة، وكذلك في ردع وخوض قتال في مناطق محلية، ويمكن حصر اي ستراتيجية عسكرية تتعامل مع اي معضلة سياسية معينة في ثلاثة اقسام:

١ ـ القدرة Capability

ما الادوات المتعددة الانواع ـ اي نوعية الصواريخ والطائرات، على سبيل المثال ـ التي يتوجب على بلد ما شرائها او تأمينها (انتاجها) وباية مواصفات ومزايا، وكم يشتري من اي منها، وفي اية قاعدة جوية يضعها، واية منظومات مواصلات للقوات العسكرية... وهلم جرا

٢ ـ المواصلات[١] Communication

ماالذي تريد «القيادة العليا» في بلد ما لعدوها ان يعتقده حول الطريقة التي ستستخدم فيها قواتها التي استنفرت، او هي قيد الانفتاح (الانتشار)، اذ أن هناك قدر أقل من السيطرة على المواصلات قياساً بما يوجد من سيطرة على «الامكانيات Capability» ومع ذلك فالسلطة «العليا» لأية دولة، قادرة وغالبا ما فعلت ذلك فعلا، على تطبيق نهج واضح ومحدد لما تريد من عدوها أن يعرف او يعتقد. اما كيف يمكن جعل العدو يعتقد او يصدق هذا الشيىء او ذاك وسط سيل المعلومات المتضاربة والمتلاحقة والتي ترد اليه من مصادر متعددة وفي آن واحد، سواء من داخل البلاد او خارجها، فان ذلك يشكل بحد ذاته معضلة سياسية في غاية التعقيد، وبالاضافة الى ما تقوله «قيادة» احدى البلدان

---

(١) المقصود بالمواصلات هنا او المعنى الاقرب للدقة هو «التواصل» أو طرق التفاهم مع الاخرين اكثر من اقتصراها على المفهوم العسكري المادي لاجهزة وشبكات ووسائل المواصلات. ـ المترجم ـ

فان قدرات ذلك البلد، واعماله وتجاربه في الماضي او الحاضر، ومدى اتساع علاقاته، توثر كلها على تصديق واقتناع العدو عن نوايا ذلك البلد.

٣ ـ العمل Action

او الخطط الحقيقية لاستخدام القدرات العسكرية وفي اية ظروف. وعند محاولة تقييم تاريخ الاستراتيجية نستطيع تعريف سياسة «العمل» لبلد ما، آخذين المستقبل بنظر الاعتبار فاننا نستطيع البحث فقط عن ما يفكر قادة ذلك البلد بالقيام به في موقف بعينه.

ستنقسم اية حكومة على نفسها عند مناقشة القرار على ماهية ومقدار وانواع «القدرات» الواجب شرائها او تأمينها، واية معدات مخابرة لمنظومات مواصلاتها، واية اعمال ينبغي القيام بها. ستكون قرارات الحكومة ذات الشأن، نتيجة لموازنة مضنية ما بين مختلف المواقف والاجتهادات والامكانيات المتعددة وحتى المختلفة غالباً. أن معالجة مثل هذه القرارات يجعلها تبدو جزئياً وكأنها عملية صنع قرار في اعلى المستويات، ومع ذلك فمن المفيد تفحص مكونات مختلف الاستراتيجيات الممكنة لتفهم بنياتها الاساسية وما تتوخاه من اهداف.

الحرب النووية العامة

يمكن تشخيص خمسة ستراتيجيات بديلة لخوض او لردع حرب نووية عامة، وتعد اثنتان من هذه الستراتيجيات الخمسة وهما «الردع الادنى» و «الضربة الموثوقة الاولى» كثيرتا الرواج ولهما الكثير من المؤيدين والمدافعين خارج الاوساط الحكومية، الا انهما لم تدرسا بأهتمام وجدية من قبل الحكومة الامريكية، أما الستراتيجيات الثلاث الاخرى فليست اكثر من اوجه او اشكال متغيرة لستراتيجية «التدمير الاكيد Assured ـ destruction» والتي شكلت اس السياسة الامريكية خلال مرحلة ما بعد الحرب.

فاذا ما استخدمت دولة ما ستراتيجية الردع الادنى، فهذا يعني استخدام قوات ستراتيجية صغيرة نسبياً لمهاجمة مراكز العدو السكانية المأهولة لاقناع العدو بانها تستخدم القوة كعمل انتقامي ضد ضربة اولى للعدو. ان القوات الاستراتيجية قد استخدمت ان تم ذلك في ضربة ثانية: ولم يعطي الا القليل من الانتباه والتمعن للقتال الفعلي لحرب نووية عامة.

تتطلب ستراتيجية الضربة الاولى الموثوقة تطوير قوات ستراتيجية تعرضية كبيرة - حتى اكبر مرتين او ثلاث عما هو ضروري في ستراتيجية التدمير - الاكيد، وقادرة على تدمير معظم قوات العدو الستراتيجية كما تتطلب ايضاً منظومة كبيرة من الصواريخ - المضادة - للصواريخ (ABM) لاسقاط صواريخ العدو التي تنجو من الضربة الاولى. ان استخدام بلد ما لستراتيجية الضربة الاولى الموثوقة تعني ان ذلك البلد سيُفهم العدو بوجود احتمالات كبيرة لشن الضربة الاولى عند توفر او حالة حدوث اي من مختلف الاستفزازات، اما عند نشوب الحرب فتفترض هذه الستراتيجية توجيه ضربة اولى كبيرة ضد جميع قوات العدو الستراتيجية.

تستند ستراتيجية الردع الاكيد الى افتراض اساسي، في أن ما هو ضروري لردع حرب نووية عامة هو القدرة التي لا تطالها اية شكوك على تدمير المجتمع المعادي بعد شنه لهجوم شامل، وتعتمد الاشكال المختلفة لهذه الستراتيجية على سؤالين حول تلك القدرات وهما:

١ - الاول: ما حجم القوة الضرورية للردع

٢ - الثاني: ما اذا كان من الضروري تأمين بعض الامكانيات الاضافية لتقليل وتحديد الدمار عند نشوب الحرب.

أن الجهد المبذول عند تطبيق هذه الستراتيجية انما ينصرف لاقناع العدو المحتمل بان احداً ما لن يهدد او يضعف من قوة الردع لديه بتطوير امكانيات ضربة اولى ويعني ذلك بطبيعة الحال ان الجانبين سيدمران في حالة نشوب الحرب النووية، وبعد نشوب الحرب فسيبذل بعض الجهد لاستخدام القوات النووية بطريقةمسيطرعليها مع القليل من الامل والتوقع بامكانية أن تظل الحرب النووية محدودة.

تثير هذه البدائل المتاحة عدداً من القضايا المعينة والتي يمكن ادخالها ضمن مفهوم الامكانيات والتواصل والعمل.

١ ـ كانت المسألة الكبرى في السياسة الدفاعية للولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب هي في معرفة الحجم الكافي المطلوب من القوات الاستراتيجية او، هي وكما يضعها نقاد السياسة الحالية: كم من «حاصدات الارواح»[1] نحتاج؟ تعتمد الاجابة على هذا السؤال على الموازنة ما بين ما هو ضروري لردع هجوم ما، وعلى ما اذا كان من الضروري تهيئة القوات النووية لغايات اخرى ـ وعلى سبيل المثال ـ لمحاولة تقليل وتحديد الدمار عند نشوب الحرب. لقد اقترح بعض المحللين بان حجماً صغيراً من القوات الاستراتيجية (ربما مائة من الصواريخ عابرة القارات) كافية، وعلى العكس من ذلك يدعي آخرون ان على الولايات المتحدة انتاج اكبرما ما يمكن من القوات الاستراتيجية، والقرار على الاخذ باي من الرأيين أمر بالغ التعقيد ويتفق معظم الباحثون الان على إن القوات الاستراتيجية بوضعها الحالي هي من الضخامة بحيث يتعذر على الولايات المتحدة منع الاتحاد السوفيتي من ايقاع دمار كثيف بالمدن الامريكية في حالة نشوب الحرب النووية وهكذا تركزت المناقشات الحالية حول القدر الكافي لتأمين الردع.

ومما له نفس أهمية كمية القوات الاستراتيجية، هو نوعية تلك القوات ودقة اصابتها وقدرتها على الصمود ضد هجوم معادي وكذلك لاختراق دفاعات العدو، وبالقدرة على استخدام القوات الاستراتيجية تلك والسيطرة عليها بطرق عالية الكفاءة وبالغة التعقيد في آن واحد. انفقت الولايات المتحدة خلال الستينيات ـ وكذلك فعل الاتحاد السوفيتي الى حد ما ـ الكثير من الاموال لتحسين نوعية القوات الاستراتيجية وعلى الاخص منظومات القيادة والسيطرة وفي القدرة على استخدام القوة.

كان نهج التواصل الامريكي حول الحرب النووية العامة غامضاً خلال مرحلة ما بعد الحرب، ففي الوقت الذي يؤكد فيه المسؤولون الامريكيون على

(١) اثرنا استخدام هذا التعبير ترجمة لمصطلح «Over Kill» في وصف الاسلحة النووية التي تشكل زيادة مرعبة في قوة القتل. المترجم

الرفض الامريكي التقليدي لأن تبدأ الولايات المتحدة شن حرب نووية عامة، وتأكيدهم على انها لن تكون «المعتدي»، نجد ومن ناحية اخرى، أن النهج الامريكي في الدفاع عن اوربا يتضمن صراحة الاستعداد بل والتهديد بشن هجوم نووي ضد الاتحاد السوفيتي كرد انتقامي على اي هجوم سوفيتي على اوربا.

٢ ـ المسألة الرئيسية الثانية في «التواصل Communication» هي: ما نوع الهجوم الذي ينبغي على الولايات المتحدة التهديد بشنه، وهل أن على الولايات المتحدة الاشارة او الافصاح الى انها ستتولى قصف المدن والقوات الاستراتيجية؟ ولكن كيف سيكون بوسعها أن تفعل ذلك وهي التي سبق وأن اعلنت انها سوف لن تتعرض للمدن السوفيتية بالضرب وعلى الاخص اذا امتنع الاتحاد السوفيتي عن ضرب المدت الامريكية، ونواجه من الناحية الاخرى ان البيانات السوفيتية تضمنت صراحة أن المدن وكذلك القوات الاستراتيجية الامريكية ستقصف عند نشوب الحرب النووية.

يبدو ان عملية الردع ضد هجوم مدبر قد عززت بالتأكيد على الطبيعة المتفجرة (Hair – Trigger) للقوات الاستراتيجية والطبيعة المائعة وغير المحكمة للسيطرة على تلك القوات، اذ لو تميزت هذه القوات بهذه السيطرة غير المحكمة فقط لكان بوسعها الاستجابة والرد على اية امارات او علامات تنذر بهجوم معادي، الامر الذي كان سيقلل من فرص تدميرها وعلى ذلك فان نهج التواصل الامريكي يؤكد على أن القوات الاستراتيجية هي تحت قيادة وسيطرة محكمتين وانها سوف لن تستخدم بطريقة عشوائية او استفزازية، كما انها سوف لن تطلق الا بعد تساقط عدد من الصواريخ السوفيتية داخل اراض الولايات المتحدة.

منذ امتلاك وتطوير الولايات المتحدة لترسانة اسلحتها النووية فقد اعد المخططون العسكريون جميع الخطط الضرورية لاستخدام الاسلحة النووية حال ان يصدر الرئيس الامريكي اوامره بذلك، وهناك ـ في الولايات المتحدة وفي غيرها ايضا ـ كثير من عدم الاستعداد وتجاهل التفكير حول ما يمكن أن يحدث حقاً عند نشوب الحرب النووية العامة.

هناك سؤال رئيسي ومهم، يبدو إن الاجابة عليه قد تمت الآن، والسؤال هو: هل إن على الولايات المتحدة التفكير بحرب نووية وقائية؟ ويبدو إن لدى الزعماء الامريكيين وكما هو واضح ما يكفي من الثقة والاطمئنان في قدرة قواتهم الاستراتيجية على الصمود بوجه ضربة اولى سوفيتية، والى الحد الذي صمموا معه على الانتصار والتأكد من أن الضربة الاولى المعادية قد شنت، ودليل وقوعها هو تساقط اعداد كبيرة من الصواريخ المعادية داخل الولايات المتحدة نفسها قبل اطلاق - او اصدار الاوامر باطلاق - الاسلحة الامريكية، وبهذه الطريقة فلن تستثار القوات الامريكية مثلا لمجرد وقوع حادث بسيط او عرضي كظهور سرب من الطيور على شاشات الرادار او حتى لمجرد ان بضعة صواريخ سوفيتية قد اطلقت، او لأن قائداً سوفيتياً محلياً، او أن بلداً ثالثاً قد تصرفا بما يوحي بوقوع هجوم سوفيتي شامل بقصد ايهام الولايات المتحدة ودفعها للذهاب الى النهايات القصوى للحرب النووية العامة، وهكذا ومع احتفاظ الولايات المتحدة بالخيار والحق بشن الضربة النووية الاولى رداً على، ولمواجهة تعرض سوفيتي كاسح ضد اوربا، الا أنها اكدت رغبتها في عدم مواجهة هذا المأزق المأساوي ، وذلك بزيادة قدراتها على مواجهة التعرض السوفيتي بانواع اخرى من الاسلحة وبمستوى اقل من مستوى الضربة النووية الشاملة.

لعل اكثر الاسئلة التي ستواجه الولايات المتحدة في اهميتها وضخامتها عند وقوع الحرب النووية هو: ما حجم الضربة النووية المطلوبة توجيهها؟ فاذا كان العمل (Action) الامريكي استجابة او كرد فعل على ضربة سوفيتية فان حجم الضربة (رد الفعل الامريكي) سيتأثر حتماً بطبيعة وشكل الهجوم السوفيتي، وهكذا نجد انفسنا امام حدين متطرفين في تعارضهما، نرى في اولهما ان الولايات المتحدة قد تهاجم بكل قواتها الاستراتيجية ضد الاهداف العسكرية والمراكز السكانية في الاتحاد السوفيتي. اما في الثاني فنرى أن الولايات المتحدة ستشن ضربة محددة ضد عدد قليل من الاهداف في الاتحاد السوفيتي ومحتفظه بالحجم الاكبر من قواتها للتهديد بتدمير المدن، بدت

الاستراتيجية الامريكية في الخمسينيات وكأنها تتوخى تدمير المدن السوفيتية وباسرع ما يمكن عند نشوب الحرب. يمكن من وجهة النظر هذه أن نتحدث عن تدمير اضافي Bonus Damage ناتج من مهاجمة الاهداف الاستراتيجية! اذ ستحصل الولايات المتحدة على قيمة اضافية من الهجوم الذي ستتسبب فيه الاسلحة التي ستضرب قاعدة جوية معادية الى موت الكثير من المدنيين بفعل تأثيرات العصف وتساقط الغبار الذريين، وبالتالي الى تزايد الدمار الذي سيتعرض له الاتحاد السوفيتي، والاسلوب الاخر في تدمير مدينة ما، انما يتم اساساً بتجاهل تلك المدينة ـ اي باطلاق الاسلحة الاستراتيجية ضد الاهداف والمؤسسات العسكرية دون الاشارة الى أن ذلك سيؤدي ضمنياً الى موت الكثير من المدنيين ـ وبعبارة اخرى ان الولايات المتحدة لم تستهدف في الاساس قتل المدنيين الا انها ومن الناحية الاخرى لم تتخذ اية اجراءات لتجنب ذلك. اما الاسلوب الثالث فيرى توجيه هجمات كثيفة ضد القوات الاستراتيجية المعادية مع تجنب تدمير المدن.

يستند الابقاء على القوات الاستراتيجية التي يمكن ان تستخدم في تدمير المدن الى الاعتقاد بامكانية استمرار «الردع» حتى بعد اندلاع الحرب النووية العامة، اذ يفترض هذا الاسلوب وجود نوع من الاتصالات، وربما عبر ما يعرف بالخط الساخن الذي يربط ما بين موسكو وواشنطن، عدى عن أن الجانبين سيوضحان بطريقة لا لبس فيها الاسلوب الذي سيتخدمان فيه قواتهما الاستراتيجية لانها سيحتاجان الى وسائل الاتصال في حالة واحدة فقط وهي توفر رغبة اكيدة لديهما على التفاوض لانهاء الحرب، وستطرح مثل هذه الاتصالات الرغبة بايقاف الحرب قبل وقت قليل ـ على الاقل ـ من الاستخدام الكلي والكامل للقوات الاستراتيجية، وستكون هذه الرغبة مقترنة بالتهديد الصريح بمهاجمة المدن اذا ما استمرت الحرب، اما كيف يتم ايقاف الحرب النووية العامة فهذه هي احدى المعضلات التي لم تعط سوى القليل من الاهتمام في الولايات المتحدة.

الدفاع عن المناطق المحلية

خصص معظم الاهتمام في الولايات المتحدة لقضية ردع الحرب النووية العامة ليس بسبب النظرة بكون مثل هذه الحرب هي التهديد العسكري الاكثر احتمالا ولكن لأنها تبدو ـ على الارجح ـ التهديد الاكثر جدية وخطورة ـ اي تهديد يمكن أن يؤدي الى تدمير الحضارة الامريكية، ومع ذلك مما زالت الاخطار والتهديدات المحلية هي الاكثر رجحاناً، وقد اتخذت مثل هذه التهديدات في الماضي (ويمكن ان تتخذ ذلك في المستقبل ايضاً) اشكالا ثلاث هي: الابتزاز النووي، والهجوم التقليدي، والتخريب.

عند محاولة التعامل مع تهديدات العدوان المحلي، فلدى الولايات المتحدة ولو مبدأياً على الاقل، سلسلة من الخيارات هي: الاول: بقدرة القوات المحلية على معالجة التهديد ومجابهة العدوان بنفسها. والثاني: تستطيع الاعتماد على قواتها او قوات حليفاتها البرية. والثالث والاخير وهو انها تستطيع تجربة استخدام قواتها النووية الاسراتيجية.

اسباب العدوان المحلي كثيرة ولهذا السبب ولعدم وجود بديل مقبول للعنف كاداة للتغيير السياسي في مناطق عديدة من العالم، لذا اعطي للقتال الفعلي من الاهتمام اكثر مما اعطي للردع البسيط للحروب المحلية. أقترحت انواع متعددة ومختلفة من الستراتيجيات هذا الغرض، مع الاشارة في الغالب الى تمسك الولايات المتحدة بتنفيذ ومواجهة التزامات اتفاقياتها في اوربا وشرق آسيا، والبدائل التي اقترحت في هذا الصدد هي:

١ ـ الانتقام الشامل (رد الفعل الشامل)

٢ ـ الانتقام المحدود

٣ ـ استخدام القوات النووية الاستراتيجية الحليفة

٤ ـ استخدام القوات النووية الاستراتيجية الوطنية (الامريكية)

٥ ـ الدفاع المباشر بالاسلحة النووية او بدونها.

تؤكد ستراتيجية الرد الشامل أن القوات الكافية لردع ضربة نووية سوفيتية ضد الولايات المتحدة تكفي في الوقت نفسه لـردع او دحر اي اعتداء أقل حجماً، وترى هذه الاستراتيجية ان الولايات المتحدة سوف لن تحتاج الا للقليل مما هو خارج قدراتها النووية الستراتيجية، لذا ينبغي أن تهدد بشن «ضربة اولى حالة وقوع العدوان، ورؤي ان هذه القدرة كافية لردع تحرك سوفيتي او صيني، لذا تركز هذه الستراتيجية على توفير القدرة المؤكدة لضربة اولى.

الاستراتيجية الثانية والتي تعتمد - ولو في جزء منها على الاقل - على استخدام القوات الستراتيجية في انتقام محدود، وهي السياسة التي ضمنها وزير الخارجية الامريكية الاسبق جون فوستر دلاس في خطابه الشهير «الانتقام الشامل» وتدعو هذه الستراتيجية الى استخدام محدود للقوات الستراتيجية لردع او دحر عدوان محلي مع مقترحات بان تتولى الولايات المتحدة افهام الخصم بانها سوف لن تتعامل مع ذلك الاعتداء بالحجم الذي كان عليه فعلا ولكنها ستشعر بانها حرة الى حد ما للرد بالاسلحة النووية ضد اهداف ستراتيجية داخل الصين او الاتحاد السوفيتي ووفقا لنوع او طبيقة او مصدر العدوان.

تستند ستراتيجيتا الانتقام الشامل والمحدود على استخدام القوات الستراتيجية الامريكية، ويمكن انجاز خطي العمل هذين من قبل القوات النووية للحلفاء ايضاً او من قبل القوات النووية التي بحوزة البلد الذي وقع عليه الهجوم.

تتطلب الستراتيجيات التي تستخدم القوات الاستراتيجية - وسواء اكانت هذه بسيطرة الولايات المتحدة او بسيطرة اي من حليفاتها - لاغراض الدفاع عن مناطق محلية ضد هجوم مباشر، الى بعض القوات البرية لتأكيد وتمييز حقيقة أن العدوان قد وقع فعلا، اي أن العدو قد شن هجومه ودمر القوات البرية التي اصطدمت به، ولن يظل هناك من شك في أن العدوان هو حقيقة قائمة وان القوات البرية قامت بدور المجس او بسبر واقعة الهجوم. لقد اصبح من الواضح وبشكل يتزايد يوما بعد يوم تحديد استخدام القوات النووية

الاستراتيجية بردع مختلف انواع العدوان وعلى الاخص تلك التي تشتمل على الضغط السياسي او حرب العصابات، كما تركز الاهتمام تبعاً لذلك على الدفاع المباشر (Direct – Defense) والاسئلة الثلاثة التي تبرز هنا هي:

أ ـ ما هو الحجم الذي ينبغي ان تكون عليه قوات الاغراض العامة الامريكية؟ وماهي القوات التي اعدت ونظمت للدفاع عن المناطق المحلية؟

ب ـ هل ينبغي على الولايات المتحدة ان تزج بقواتها هي أم أن عليها الاعتماد على قوات البلد الذي وقع عليه الاعتداء؟

جـ ـ والسؤال الثالث والاخير هو هل ينبغي على الولايات المتحدة استخدام ستراتيجية الاسلحة النووية التعبوية او ستراتيجية تقليدية في الدفاع عن مناطق بعينها؟

اما المعضلات الرئيسية للقدرات فهي:

أ ـ ما هو الحجم الذي ينبغي أن تكون عليه قوات الاغراض العامة الامريكية (GPF)[1].

ب ـ ما هي القوات المطلوب توفيرها.

جـ ـ ما هي القوات الواجب نشرها (انفتاحها) فيما وراء البحار.

تستهلك قوات الاغراض العامة نصف ميزانية الدفاع الامريكية تقريباً، وكلما حاول او فكر النقاد بتقليص الانفاق على شؤون الدفاع توجه انتباههم نحو قوات الاغراض العامة، واحد ابرز الموضوعات التي تثار بهذا الخصوص هو عدد الاحتمالات التي يجب تهيئة القوات المسلحة الامريكية للأشتباك الفعلي فيها في آن واحد. لقد استند التخطيط حول هذه المعضلة خلال الستينيات على ما سمي فيما بعد بمفهوم «الحربين ونصف». لقد جربت الولايات المتحدة تهيئة قوات كافية لخوض حرب كبيرة في اوربا وحرب واسعة النطاق اخرى في اسيا وكذلك لخوض حرب ثالثة صغيرة يحتمل نشوبها في مكان آخر من العالم، ولمواجهة مثل هذه المتطلبات البالغة الضخامة فقد تزايد

---

(١) General Purpose Forces

حجم القوات البرية الامريكية من (١٣) الى (١٨٫٥) فرقة، وقد اصدر الرئيس الامريكي نيكسون توجيهاً تضمن تغييراً في التخطيط، وأمر بتهيئة القوات الامريكية وفقا لمفهوم جديد يتضمن قدرتها على خوض حرب ونصف فقط. وتتهيأ الولايات المتحدة الان فعلا لخوض حرب كبيرة واحدة اما في اسيا او اوربا على ان تكون على استعداد تام وفي الوقت نفسه لمساندة حلفائها الاسيويين والى حد قدرتها على خوض حرب صغيرة محتملة الى جانبهم.

يشكل القرار على عدد الاحتمالات الواجب مواجهتها دليلا عاماً فقط حول القدرات والامكانيات الواجب تهيئتها، وهنا يفرض سؤال محدد نفسه، فعلى سبيل المثال: ما عدد حاملات الطائرات الواجب انفتاحها (نشرها) وما نوع الطائرات المقاتلة التعبوية التي يتوجب على الخدمتين الجوية والبحرية شرائها، والاجابة على ذلك في غاية الصعوبة اذ يعتمد ذلك على تحليلات غاية في التعقيد لنوع المخاطر القائمة او المحتملة، والقرار على ما يجب انفاقه على تلك القوات يتطلب هو الاخر موازنة دقيقة ما بين الاسبقيات الداخلية والخارجية.

اما التساؤلات حول المناطق التي تتركز فيها او حولها القوات الامريكية، اي ما اذا كان من الواجب الاحتفاظ بخمسة فرق عسكرية في اوربا وفرقتين في كوريا الجنوبية وكذلك بما اقامته من قواعد امريكية في شرق اسيا، والاجابة على تلك التساؤلات تعتمد جزئياً على تقييم الدور السياسي للقوات فيما وراء البحار وعلى قيمتها كقوة رادعة ايضاً وكذلك على قدرة الولايات المتحدة على اعادة انفتاح (انتشار) قواتها بسرعة بالاستفادة من قدرتها الهائلة في النقل الجوي والبحري.

إن صياغة واعداد نهج الاتصالات لحرب محلية بشكل مجرد او في الفراغ، أمر في غاية الصعوبة فقد سبق وأن واجهت الولايات المتحدة هذه المعضلة في اماكن عديدة، وكان عليها في كل مرة ان تقرر ما اذا كان عليها التهديد بالتدخل، واذا ما حدث هذا التدخل فعلا، فلنتصور الغموض الهائل الذي يحيط بفكرة التدخل هذه، ثم ان هناك سؤال آخر هو: ما اذا كان التهديد يشمل الاسلحة النووية او انه سيتم بدونها؟ وهنا تفرض نفس

المعضـلات نفسها في القـرار عـلى «نهج العمـل»[1]! اي متى ينبغي عـلى الولايات المتحدة التدخل، ومتى ينبغي عليها استخدام الاسلحة النـووية، ينبغي ان يكون من الواضح تماما لدينا، أن خلق وابتكار الاسلحة الحديثة قد فـرض سلسلة طويلة من المعضـلات الجديـدة والمرعبـة لكل من البـاحثين والمحللين الاستراتيجيين من جهة ولصانعي السياسة (Policy -makers) الامريكين والسوفيت من جهة اخرى، لقد خصص الكثير من الجهد في بحث وتطوير اساليب التحليل وعلى الاخص اساليب التحليل الكمية لمعالجة تلك المعضلات.

---

(١) للمزيد حول ستراتيجية او نهج العمل راجع كتاب «ستراتيجية العمل» للجنرال اندريه بوفر ـ ترجمة الهيثم الايوبي ـ دار الطليعة للطباعة والنشر ـ تموز ـ ١٩٧٠.

الفصل الثالث

طرق البحث الكمية والنوعيه

قد ينظر الى الاستراتيجية العسكرية كوجه او صورة لدور القوة في السياسة الدولية، ومع ذلك فقد بُحثت القضايا الاستراتيجية في مرحلة ما بعد الحرب من عدة جوانب ووجهات نظر ايضاً، فقد طبقت او استخدمت وجهة نظر سياسة معينة داخل الاوساط الحكومية كما استخدمت وجهة النظر هذه نفسها من قبل معاهد البحث الخاصة مثل مؤسسة (راند RAND)، وهي هل ينبغي على الولايات المتحدة فتح (نشر) صواريخ متوسطة المدى في اوربا؟ ما هي التهديدات التي كان من الواجب التلويح بها ابان ازمة الصواريخ في كوبا عام ١٩٦٢؟ ما العمل الذي كان من الواجب القيام به خلال حصار برلين؟.. لقد اصبحت اسئلة كهذه والتي تدور حول السياسة موضوعا لتحليلات نظامية ومنهجية محكمة.

يرى آخرون أن الاستراتيجية العسكرية ليست الا وجهاً او صورة لاهتمامات نظرية واسعة، وعلى سبيل المثال: فأن القرارات الستراتيجية العسكرية هي في نظر الاقتصاديين تشكل جزء من معضلة تخصيص الموارد النادرة، اما بالنسبة لبعض المنظرين ـ أولئك الذين يدرسون النظرية الرياضية للعّبات ـ فقد اثبتت الاستراتيجية العسكرية لهم انها ميدان خصب لأمثلة التفاعلات المتضادة والمنسجمة، اما الاخرون الذين يبدون اهتمامات عامة بنظرية «الصراع» فقد نظروا الى القضايا العسكرية على ضوء التبصر العميق والتطبيق.

سيبحث هذا الفصل «الطرق الكمية».. اي استخدام الرياضيات والاحصائيات التي استخدمت في دراسة الاستراتيجية العسكرية مع تقييم

تحديداتها مستفيدين من الطرق التي يمكن فيها المزج ما بين الطرق الكمية والنوعية. . ـ اي تلك الطرق التي لا تستخدم الارقام ـ.

الطرق الكمية Quantitative Methods

أدخلت طريقتان رئيسيتان من الطرق «الكمية» في دراسة الاستراتيجية العسكرية ويندرج ضمن اطاري تبنيك الطريقتين عدد معين من الاساليب الكمية المقترح تطبيقها:

١ ـ الطريقة الاولى: وهي طريقة «تحليل الانظمة Systems – Analysis» وهي محاولة لتقدير فاعلية وتأثير اي سلاح عسكري كمنظومة كاملة اثناء عملها خلال مرحلة ما من الوقت ضد خصم قام بدوره هو الاخر بحساب ما يفعله عدوه. تستخدم اساليب تحليل المنظومات هذه، على سبيل المثال، في حساب النتائج المحتملة لحرب نووية عامة ولتقييم تأثير منظومة سلاح جديد او تطبيق ستراتيجية جديدة مع استخدام نفس منظومات الاسلحة المتيسرة على النتائج المحتملة للحرب.

اعدت في الخمسينيات احدى الدراسات للمنظومات، وقدمت تلك الدراسة الى الحكومة الامريكية واعتبرت في حينه وثيقة سرية «مصنفة» الا انها نشرت فيها بعد وسمح للراغبين بالاطلاع عليها في الستينيات. لقد عنيت تلك الدراسة بتقييم دور القواعد العسكرية الامريكية فيها وراء البحار في السياسة الاستراتيجية الخارجية للولايات المتحدة، وقد استخدمت تلك الدراسة ولاغراضها الخاصة انواعا مختلفة من الاساليب «الكمية» لمعرفة اكثر السبل فاعلية وتأثيراً في استخدام القاصفات الامريكية الموجودة في الخدمة آنذاك او المنوي توفيرها، كما تفحصت الدراسة ايضاً طرق الجمع الممكنة ما بين القواعد الامريكية في الداخل وفيما وراء البحار واوصت الدراسة بانفتاح (انتشار) مثالي للطائرات في تلك القواعد. تتعلق دراسات تحليلات الانظمة

بالمواقف ذات الاهداف المتعارضة والتي يصعب تحديد درجة اهميتها او اسبقياتها. اما عندما لا يوجد سوى هدف واحد فقط، مثلا.. «تدمير الغواصات المعادية» فيستخدم حينئذ «تحليل العمليات Analysis Operations»

٢ ـ **الطريقة الثانية**، والتي غالبا ما تستخدم مقترنة بتحليل الانظمة، وهي «التحليل المقارن لتأثير الكلفة»(١)، وتبحث هذه في الموازنة ما بين كلفة استخدام طريقتين او وسيلتين مختلفتين لتحقيق هدف معين او في البحث بدلا عن ذلك في التأثير النسبي لمنظومتي سلاح متساويتين. وعلى سبيل المثال، من حيث الكلفة تقريباً. يشتمل هذا الاسلوب على النظر، ليس في كلفة شراء معدات جديدة معينة فقط ولكن للنظر كذلك في كلفة تشغيل واستخدام تلك المعدات العسكرية التي تمت مبايعتها ولمدة سنوات خمس، وغالبا ما تستخدم هذه الطريقة مفاهيماً اقتصادية خاصة مثل «المنفعة الحدية(٢) Marginal Utility»

لقد تزايد استخدام اساليب «تحليل الانظمة» و «تأثير الكلفة» في وزارة الدفاع الامريكية(البنتاكون) منذ تسنم المستر ماكنمارا منصب وزارة الدفاع عام ١٩٦١ كما تابع خليفتاه، كلارك كليفورد وملفين ليرد استخدام التحليل الكمي ولو ان اعتمادهما على ذلك كان بدرجة أقل، ولقد اعتبرت معظم الدراسات التي اعتمدت مثل تلك الاساليب من الوثائق السرية «المصنفة» عدى ان بعضها لم يعد كذلك الان. وبتفحص ودراسة احدى موضوعات التحليل الكمي الرئيسية ينبغي ان نكون قادرين على تفهم اساليب التقييم تلك وكذلك في ادراك قيمة استخدامها ـ حتى ولو باستخدام الارقام التعبيرية فقط ـ من اجل تفهم شامل للمعضلة، يمكن جمع وتوفير التفاصيل الدقيقة الضرورية للتحليلات الكمية من المصادر والدراسات المسموح بالاطلاع عليها.

---

(١) Cost – effectiveness Compartive analysis

(٢) راجع حول معنى مصطلح المنفعة الحدية القاموس الاقتصادي تأليف حسن النجفي ـ المترجم

يمكن ان تصور لنا الدراسات «الكمية» المتيسرة لدينا حالياً وعلى الاخص ـ في الموضوعات المثيرة للجدل، مدى وقيمة المساعدة التي تقدمها لنا دراسات «تحليلات الكمية» و «تأثير الكلفة»، ومدى حساسيتها ازاء الافتراضات التي توضع حول كيفية انجاز أي منظومة للمهمة المعدة لها. لقد اعلن الرئيس نيكسون عام ١٩٦٩ اعادة تحديد مهمة منظومة الصواريخ المضادة ـ للصواريخ، (ABM) المقترحة ليصبح الغرض الاول منها هو: حماية الصواريخ الامريكية ضد هجوم سوفيتي يستهدف تدميرها في ضربة اولى، واستند هذا القرار على فكرة وحساب هما: اذا نشر الاتحاد السوفيتي (٥٠٠) صاروخ من نوع (اس. اس. ٩) العابرة للقارات والتي يحمل كل منها ثلاثة رؤوس حربية (MIRVs) عيار (٥) ميجا طن فسيكون بوسعه تدمير ٩٥٪ من صواريخ «منت مان». ويقترح النقاد انه، في حالة صياغة فرضية مختلفة قليلا يمكن انقاذ (٢٥٪) من تلك الصواريخ وليس (٥٪) فقط ويقودنا اختلاف النسب المئوية هذه حول امكانية ما يمكن انقاذه الى أختلاف في تقدير صلابة ومناعة الصواريخ الامريكية من جهة والى تقليل دقة وكفاءة الصواريخ السوفيتية من جهة اخرى، هنا يبرز امامنا السؤال المهم التالي، وهو فيما اذا كان السوفيت سيعرفون مبكراً بعدد صواريخهم التي لم تصب اهدافها وكرروا الرمي على نفس الاهداف المنتخبة.

الطرق النوعية Qualitative Methods

يحذرنا حتى اشهر المدافعين حماساً عن الطرق الكمية من الحاجة الى مزج تلك الطرق مع تبصر نوعي عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وعلى اية حال وبسبب الطبيعة غير المتبلورة للمعلومات التي تدخل في الطريقة النوعية وللحاجة لمزجها مع التحليلات الكمية، وهذا ما أهمل وأغفل في اغلب الاحوال، لذا بات من الصعب في الحقيقة تحديد طبيعة الاساليب المستخدمة في التحليلات النوعية لتعدد واتساع تلك الاساليب ولأنها تضم في قائمتها

الطويلة الدروس التي تعلمها المرء من التاريخ، او من دراسة سياسية عامة، او من دراسة معينة عن الاعداء والحلفاء الذين سيتعامل معهم، اما كيف سيجري استخدام هذا السيل من التبصر فيبدو ان ذلك لا يمكن اخضاعه للتحليل المنظم.

وبالاضافة الى دورها المباشر في التفاعل مع القضايا الاستراتيجية، فالتحليلات النوعية مهمة في تحديد مصطلحات ومعاني اية تحليلات كمية، وعلى سبيل المثال فغالباً ما يؤكد تحليل الانظمة على الاهمية الكبرى لطرح الاسئلة المناسبة عن التفاصيل الجاري تحليلها، فالتفكير في وهن القوات الاستراتيجية لأن تدّمر وهي على الارض من قبل العدو، وفي الثمن الذي سيدفعه العدو للقيام باية اعمال لمجابهة تحركات الخصم، او في كلفة تشغيل واستخدام اية معدات عسكرية لخمس سنوات ـ كل هذا التبصر النوعي قد غير وبشكل جذري من اطر وأشكال التحليلات الكمية التي اعدت حول المعضلات الاستراتيجية في الولايات المتحدة في السنوات الاخيرة. فمثل هذا التبصر يمكن ان يتولد ليس من التحليلات النوعية فقط، ولكن اثناء عملية وتطبيق التحليلات الكمية ايضاً ـ والحقيقة هذه تجمل لنا وتوضح قيمة واهمية حتى الممارسات الاولية المشجعة.

تفاعل التحليلات الكمية والنوعية

ليس هناك خلاف كثير حول الحاجة للأستعانة بالتفاصيل الكمية حيثما كان ذلك ممكناً، الا أن احداً لم يتساءل عما سيؤول اليه الامر لو ذهب المرء الى ما هو ابعد من مجرد الاسئلة التقنية المحددة، لأن التفاصيل الكمية ليست كافية لوحدها، وهناك العديد من التفاعلات ما بين التحليلات النوعية والكمية حول القدرات والاتصالات والاعمال التي توضح عملية التحليل الاستراتيجي.

فمسألة القرار على القدرة العسكرية المثالية للولايات المتحدة ضمن

ميزانية عسكرية معينة هي معضلة في التحليل الاقتصادي للموارد النادرة من ناحية، "الا انها من الناحية الاخرى معضلة في التعامل مع عدو يتميز بصفات عقلانيه وايجابية، وستراعى هنا ثلاث قضايا مختلفة ومهمة في السياسة الدفاعية لمرحلة ما بعد الحرب (العالمية الثانية) لغرض تصوير ورسم الدور الذي لعبته التحليلات النوعية والكمية في تقييم القرارات على القدرة العسكرية.

القضية الاولى: هي دور القوات الاستراتيجية فان جزء من عملية صنع القرار يتمثل في طرح الاسئلة الصحيحة - اي أن عملية تطوير التبصر النوعي الصحيح حول ماهية وحقيقة القضايا المطروحة امامنا. وأحد الاسئلة الاساسية هو: ما هو مقدار وهن مختلف الانظمة ازاء ضربة ستراتيجية اولى معادية؟ وسؤال آخر يتوخى معرفة الاهداف والغايات المرجوة من استخدام القوات الاستراتيجية: هل أن الردع لوحده هو الهدف؟ أم أن «تحديد الدمار» لو نشبت الحرب بالامر الحيوي والمهم؟ او هل يمكن ان تُربح الحرب بشكل ما؟ واخيراً هل ستستخدم القوات الاستراتيجية لغايات اخرى غير الردع أو لغير خوض حرب نووية عامة؟ وللأجابة على اسئلة كهذه لابد من تحليلات كمية لمعضلة الكلفة - الواجب دفعها - لانجاز الاهداف المتعددة، أن عملية تحليل الانظمة تجمع في هذه الحالة ما بين عمل مجموعة متنوعة من المنظومات الاستراتيجية التعرضية والدفاعية المطلوبة، عندها سيكون لثمن الحصول على او توفير احتمالية تدمير هدف معين ما يبرره من المشروعية، وهكذا الامر ايضاً في توخي تقليل الخسائر في الولايات المتحدة فيما لو نجحنا في اجبار الاتحاد السوفيتي على عدم مهاجمة المدن الامريكية.

لذلك فالتحليلات الكمية مهمة وضرورية ولكنها لا تؤمن اجابات كاملة، وما نحتاج معرفته هو حسابات العدو - وليست حساباتنا نحن - في وتحت اية ظروف سيقوم بالهجوم، لأن حساباته قد تختلف ولاسباب متعددة عن

حساباتنا، وهكذا فان كنا اكثر اهتماما بالقوات الاستراتيجية لدورها في ردع العدو عن استخدام قواته الاستراتيجية فان اكثر حساباتنا اهمية ستكون في أو حول: ما الذي سيردع العدو فعلا؟ وهذا لن يكون بالضرورة كما لو سألنا انفسنا عمن سيكون الاكثر كفاءة حال نشوب الحرب.

بالاضافة الى ذلك وللقرار على دور القوات الاستراتيجية فمن المحتمل ان نكتشف وجود اختلافات حيوية بين مختلف القيم، وعلى سبيل المثال فقد نجد أن وضعاً ستراتيجياً معيناً هو الافضل من ناحية ردع هجوم غير مقصود، وأن وضعاً آخراً قد يكون الاكثر كفاية وفاعلية في ردع هجوم مدروس ومتعمد ووضعاً ثالثاً هو الاكثر فاعلية في تحديد الدمار حال اندلاع الحرب، كما قد تظهر الاختلافات كذلك ما بين اهداف الاسلحة الاستراتيجية والاهداف الاخرى ضمن او خارج نطاق الدفاع. وحتى لو استطعنا القرار بالضبط على حجم الردع الذي يمكن توفيره مقابل انفاق قدر معين من الاموال، تظل الاجابة على ما اذا كان ذلك القدر من الردع يستحق ما انفقنا عليه من الاموال، رهناً وقياساً بالشيء الاخر الذي نستطيع توفيره بنفس ذلك القدر من الاموال. واخيراً فلابد من تقييم واحتساب كلفة الجوانب السياسية والداخلية والاجتماعية لاي موقف ستراتيجي.

تبدو التحليلات الكمية وفي اعلى مستوياتها المبدأية والعامة غاية في التعقيد والصعوبة في تحقيقها، وهي تلعب دوراً حاسماً الا انه محدود في التحليل الاستراتيجي، ومع ذلك وكلما زادت محدودية القرارات كلما تعاظم دور الطرق والاساليب الكمية.

سيعتمد القرار المحدد حول القدرات العسكرية على ما اذا تطلب الامر أن توفر الولايات المتحدة قاصفات جديدة، ودور التحليلات الكمية في حل مثل هذه المعضلة اكبر بكثير من مجرد تقييم دور القوات الاستراتيجية، لأن السؤال الاساسي هو في معرفة «تأثير الكلفة».. اي في مقارنة اي قاصفة جديدة تقاد من قبل طيار مع اية منظومة اخرى واعتماداً على قدرة كل منهما على

تحديد الدمار اذا ما نشبت الحرب، وكذلك في ردع الحرب النووية وذلك ضمن سياقات وقرائن اية ستراتيجية مطروحة للبحث.

الهدف الاول ـ اي تحديد الدمار اذا ما نشبت الحرب ـ هو معضلة «كمية» واضحة وصريحة عدى ما لسنا متأكدين منه من امور مثل دقة وكفاءة دفاعات العدو، او مقدار دقة وكفاءة الطيارين. وبعد معرفة هدف تحديد التدمير في نوع مؤكد من الحرب النووية العامة، فان من السهل عندها، القرار على الكفاءة النسبية لقاصفة بعينها عند مقارنتها بالمنظومات الاستراتيجية الاخرى.

اما دور القاصفة في الردع فهو ومن الناحية الاخرى أمر يصعب القرار عليه، فمن المستحيل قياس دور القاصفة كمياً في الردع لما هو ابعد من معرفة وتأثير الكلفة» للقاصفات، ومع ذلك فلعل اكثر الحسابات صلة قد تكون هي تقديرات العدو لتأثير الكلفة، بل واكثر من ذلك التأثير النفسي على العدو في تواجد او فقدان القاصفات في القوات الاستراتيجية الامريكية.

واخيراً فأن الاسبقيات الاخرى في الاقتصاد الامريكي، ـ كمعالجة المعضلات الداخلية الملحة مثلا. او في تقليل دعوة المجندين للخدمة (draft calls) ـ يمكن وهي كذلك فعلا أن تؤثر في القرار على انتاج اي منظومة سلاح.

الصورة الثالثة في القرار على القدرة هي معضلة الحرب ـ المحلية، لانها تثير سؤالا حول كيفية انفاق الاموال بكفاءة على القوات البرية الامريكية. لا يتوفر لدينا حاليا الا القليل من الدراسات والبحوث «الكمية» حول معضلات الحرب المحلية، لاسباب تاريخية متنوعة ـ بما في ذلك ان مؤسسة راند (RAND) وهي الرائدة في تطوير استخدام الاساليب «الكمية» انما انجزت معظم بحوثها بطلب من القوة الجوية الامريكية ـ والاكثر من ذلك ان تلك المعضلات عصية على التحليلات الكمية المنظمة ومع ذلك هناك ثلاث بدائل يمكن استخدامها مجتمعة للقرار على انفتاح (انتشار) القوات الامريكية بشكل

تكون فيه قادرة ومؤثرة في اية بقعة من العالم، وهذه البدائل هي:

١ ـ البديل الاول: وهو ابقاء جميع القوات مع معداتها داخل الولايات المتحدة مع زيادة الانفاق على تحسين ومضاعفة قدرات النقل البحري والجوي.

٢ ـ البديل الثاني: وهو على نقيض الاول تماماً، وهو في محاولة وضع القوات في المناطق التي يحتمل نشوب النزاع فيها.

٣ ـ اما البديل الثالث فهو في وضع المعدات الثقيلة فقط في مناطق النزاع المحتملة وابقاء القوات مع معداتها الخفيفة في الولايات المتحدة مع توفير قدرات كثيفة في النقل الجوي.

يتضح لنا اذن وجود جوانب «كمية» مهمة لهذه المعضلة، فهي من ناحية تعد معضلة بسيطة في التحليل العملياتي ـ اي تحليل الانظمة في حالة عدم وجود اهداف متعارضة ـ ويصبح الهدف الوحيد هو في ايصال معظم القوات (الرجال) مع قدراتهم القتالية المقررة الى معظم مناطق النزاع المحتملة وبأقل التكاليف... ولكن وعند مراعاة بعض الامور المهمة، مثل حقيقة تخفيض اعداد القوات الامريكية في اوربا، واللجوء الى ابقاء المعدات فقط في اوربا مع زيادة قدرات النقل الجوية للقوات الامريكية الموضوعة في اوربا، سندرك أن الاعتبارات السياسية ـ والتي لا يمكن موازنتها كمياً ـ يمكن ان تتحكم في المعضلة، وفي حالة كهذه يبدو أن اهم الاعتبارات السياسية التي تواجهنا هي ان الالمان يعتقدون بانه وكلما زاد حجم القوات الامريكية في اوربا كلما زاد احتمال مشاركة الولايات المتحدة في القتال دفاعاً عن المانيا الغربية.

لعل ردع حرب محلية امر اكثر تعقيداً من ردع الضربة النووية السوفيتية، وعلينا العودة مرة اخرى لمعالجة الاعتدائين

المتعمد وغير المقصود، وكذلك في كيفية التعامل مع اعتداء تقوم به اطراف متعددة وكذلك مع امكانية انفجار تلقائي للعنف. ومن المستحيل تقريباً تحديد الفاعلية النسبية لخمسة فرق عسكرية امريكية منفتحة في اوربا او لأنفتاح فرقتين فقط مع توفير المعدات والتجهيزات لثلاث فرق اخرى يمكن نقل رجالها جواً الى اوربا خلال اسبوعين، في ردع اي عمل او مزيج من الاعمال.

كان لعدد القوات الامريكية في اوربا في مرحلة ما بعد الحرب (العالمية الثانية) تأثير هائل على علاقات الحلفاء، وكان هذا التأثير عامل مهم كذلك في القرار على حجم القوات البرية الواجب ابقائها، فقد احتفظت الولايات المتحدة بجيش كبير في اوربا لغرض تعزيز مصداقية فكرة ان الولايات المتحدة ستستخدم قواتها النووية الاستراتيجية - عند الضرورة - لدحر العدوان السوفيتي، وقد امنت تلك القوات خلال المرحلة المبكرة لما بعد الحرب اطار عمل مناسب لاعادة تسليح المانيا الغربية، كما انها مهمة الان في اظهار الالتزام الامريكي السياسي امام اوربا، ليس من السهل تحديد تلك الاهداف بالمعايير «الكمية» واياً كانت المعايير النوعية التي ستستخدم في حساب وتحديد تلك الاهداف فلن تكون لها علاقة مباشرة بالقدرة العسكرية للقوات (١)

للتحليلات الكمية قيمة وأهمية بالغتين الا انها محدودة في دراسة متطلبات القدرة، وتغدو ذات قيمة اقل في دراسة نهج العمل والاتصالات، ولعل الدور الرئيسي للتحليلات الكمية سينحصر في استنباط نهج فعال في الاتصالات لتأكيد مصداقية بيان ما.

ولاختيار مثال ما من احدى مناطق الحرب - المحلية فهناك الكثير من النقاش الذي يدور حول ما اذا كان على الولايات المتحدة اقناع الاتحاد السوفيتي باستعدادها الجاد على خوض حرب تقليدية في اوربا وتبرز هنا قضية

---

(١) سيدرك العلماء السياسيون ان هذا الفصل يركز على الطرق والاساليب الكمية ذات العلاقة الفريدة بمعضلات الستراتيجية العسكرية، والعديد من المعضلات التي وصفت هنا كمعضلات نوعية يمكن ان تكون موضوعا لتحليلات كمية، جزئيا على الاقل في الاساليب التي تستخدم من قبل هؤلاء العلماء.

«كمية» مهمة، وهي بالذات، تكاليف انفتاح (انتشار) قوات دفاع تقليدي قادرة على صد وتدمير هجوم سوفيتي تقليدي بحجم معين، ولكن ستثور هنا مجموعة من الشكوك حول كل من المعلومات والطرق التي ستستخدم، فاختصاصيو الاستخبارات لا يعرفون مثلا حجم القوات السوفيتية في اوربا بالضبط، واكثر من ذلك، كيف سنستطيع قياس درجة فاعلية تلك القوات البرية، والنتائج المحتملة لمعركة ارضية لم تحسم بعد.

لقد حُجبت اهمية كل تلك التساؤلات، بسؤال واحد هو: ما الاعمال التي ترغب وتستطيع حكومات حلف شمال الاطلسي (الناتو) القيام بها فعلا؟ وعلى سبيل المثال، يعتقد الاوربيون ان زيادة القدرات التقليدية ستقلل من قوة الردع، فأن كان منشأ اعتقادهم هذا هي التوجهات السوفيتية، فان اي قدر من المناقشات «الكمية» حول كلفة القدرات التقليدية لن يغير من موقفهم هذا، وبنفس الطريقة فاذا وافقت تلك الحكومات على أن القوات التقليدية ستعزز وتزيد من قوة الردع فانها سترى انذاك أن من الافضل لها أن تنفق تلك الاموال على مشاريع الاسكان او لتطوير الاقتصاد العالمي، ولن يكون عندها للمعلومات «الكمية» الا قيمة محدودة.

ان المنافشة حول ما اذا كان على الولايات المتحدة افهام السوفييت بقبول فكرة خوض الحرب النووية بدون مهاجمة المدن في المراحل الاولى، توضح لنا نفس الدور المحدود الذي تلعبه التحليلات الكمية، وتبرز لنا هنا ومرة اخرى الاهمية الشديدة للسؤال «الكمي» التالي: ما مقدار التقليل في خسائر الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي واوربا الغربية لو وجهت هجمات الطرفين نحو اهداف ستراتيجية فقط وليس ضد المدن؟ ويتوجب علينا الذهاب الى ما وراء ذلك السؤال واثارة تساؤلات اخرى حول تأثير الردع على سباق التسلح وعلى علاقات الحلفاء وغير ذلك من الاسئلة التي اعيت التحليلات الكمية.

واذا ما عدنا الى سياسات العمل (Action Policies) فان التعقيدات في التحليل تصبح اكثر صرامة. وهنا يتجه التأكيد نحو اعطاء صانعي

القرارات خيارات متعددة ومرونة اكثر كي يستطيعوا الاستجابة والرد بحكمة في مختلف المواقف، ومع ذلك فقد يكون من المهم في بعض المواقف تقييم النتائج المحتملة لنزاع عسكري قبل القرار على سياسة العمل المناسبة.

لقد كان تقييم مثل هذه النتائج المحتملة مهماً خلال ازمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ مثلا، وأخذ الاسئلة التي واجهت صانع ـ القرار الامريكي في حينه هو: كم سيكون للصواريخ في كوبا من اهمية بالنسبة للاتحاد السوفيتي في حالة نشوب حرب؟ يغدو تحليل الانظمة في مثل هذه الحالة معقداً نسبياً، بل ويثير العديد من التساؤلات المختلفة مثل: من سيضرب اولا. هل هو الاتحاد السوفيتي أم الولايات المتحدة؟ وهل ستبدأ الحرب بعد انذار القوات الاستراتيجية؟ وما كلفة وملائمة اليقظة الجوية(١) بالنسبة للقاصفات لغرض تقليل وهنها امام الصواريخ الموجودة في كوبا؟ ولغرض الحصول على اجابات «كمية» حول تأثير ما سيضعه السوفييت من صواريخ في كوبا على النتائج المختلفة والمتعددة للحرب، فلابد من تجاهل واغفال الامور المجهولة التي تقع في حينه ولا يمكن التحسب لها.

اما تأثير ذلك على مسار السياسة الدولية، أو حتى على نتائج حرب نووية عامة فهو معضلة اشد صعوبة في التحليل، وعلى سبيل المثال فالحسابات التي تفترض ان الحرب ذات اهداف ستراتيجية لها صلة وثيقة اما لانها قد تنشب او لأنها أن نشبت فستؤثر على القرارات السياسية، ومهما كان الامر فليس من الواضح اطلاقاً ان كانت مثل تلك الافتراضات صحيحة ولها ما يبررها؟ بل واكثر من ذلك فان ما يبدو انه سيكون مهما هو قدرة تفهم الجانبين، لكيفية تغيير التحرك السوفيتي للتوازن الستراتيجي، ويتجه معظم المحللون السياسيون ـ ناهيك عن رجال السياسة والرأي العام ـ لمناقشة هذا السؤال بمعايير نوعية كلياً مدعين أن الصواريخ السوفيتية ستغير أو تقلب التوازن الستراتيجي بشكل جذري ويسعون في الوقت نفسه لتقليل قيمة

---

(١) المقصود هنا وجود القاصفات في الجو اثناء سقوط الصواريخ السوفيتية. ـ المترجم ـ

العوامل «الكمية»، ومع ذلك فمن المهم ملاحظة ان بلداً ما يهمه تأثر الحكومات والشعوب الاخرى، ليس في حاجة لأن يفترض أن تلك الحكومات ستدخل العوامل الكمية في حساباتها. ويتوجب علينا التعايش مع الاحكام السياسية النوعية، وفي الحقيقة فان ادراك التأثير على التوازن الستراتيجي هو أقل اهمية من صورة الولايات المتحدة في امريكا اللاتينية، أو من التحركات السوفيتية المحتملة في برلين ومن اية معضلات سياسية اخرى قد لا تكون لها علاقة وثيقة بالمنفعة العسكرية المتأتية من نشر الصواريخ السوفيتية في كوبا، ومثلما جرى مع كل مثال نوقش في هذا الفصل فان الحسابات الكمية مهمة الا انها لا تؤمن لنا الاجزء من الاجابة على سؤال حقيقي يتعلق بالنهج او السياسة.



الفصل الرابع

تطور الاستراتيجية العسكرية الامريكية

تطورت الاستراتيجية العسكرية الامريكية باستمرار عبر مرحلة ما بعد الحرب استجابة للتغيير الذي حصل في التكنولوجيا وكذلك لزيادة التعقيد في تفهم القضايا الاستراتيجية وسيتتبع هذا الفصل تطور السياسة الامريكية وكذلك تطور تحليل القضايا الاستراتيجية، كما سيراعي دور التكنولوجيا في تأطير شكل هذه التطورات.

المرحلة المبكرة لما بعد الحرب

تدرجت الولايات المتحدة خلال المرحلة المبكرة لما بعد الحرب بقبول الحاجة الى سياسة ايقاف انتشار الشيوعية السوفيتية التي تهدد بابتلاع اوربا. لقد تبنت ادارة الرئيس ترومان «عقيدة الاحتواء Containment – doctrine» التي تدعي انه اذا ما امكن ايقاف التوسع السوفيتي فسيفقد الاتحاد السوفيتي اندفاعه الملح في التوسع تدريجياً. وقد تطورت عقيدة الاحتواء هذه من تحليل عميق للمجتمع السوفيتي وقد لوحظ ما تتضمنه تلك العقيدة بوضوح في العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية. اما المضامين العسكرية لمحاولة ما، لايقاف التوسع السوفيتي، وبالتالي، القرار على نوع القوات العسكرية التي قد تحتاجها للسنوات القادمة فلم تعط الكثير من الاهتمام.

تركزت الاستراتيجية الدفاعية في المرحلة المبكرة لما بعد الحرب على معضلة الحرب العامة والتي عرفت انذاك كعدوان سوفيتي واسع النطاق في اوربا. اما امكانية وقوع عدوان محلي محدود في اوربا او خارجها فلم تؤخذ بنظر

الاعتبار جدياً لا في التخطيط الحربي ولا في تطوير القوات. في مرحلة مبكرة من تلك الفترة اصبح مفهوم الردع ـ اي منع هجوم سوفيتي في اوربا ـ مهماً، وكانت التأكيدات الرئيسية على الالـتزامات السيـاسية للولايـات المتحدة في الدفاع عن اوربا! وتوجت تلك الالتزامات بالتوقيـع على معـاهدة الـدفاع «منظمة معاهدة شمال الاطلسي ـ NATO ـ» عام ١٩٤٩. كان هناك اعتقاد واسع بان الحرب العالمية الثانية (بل وحتى الاولى) لم تنشب الا لأن المعتدين قد افترضوا أن الولايات المتحدة ستبقى بعيدة ولن تتـدخل وانها ستسمـح لهم بالسيطرة على اوربا، وهكذا فقد قيـل بان الـتزاماً حـازماً كمعـاهدة شمال الاطلسي ستكون خطوة رئيسية نحو تشكيل ردع فعال لاي هجوم سوفيتي، ومع اننا كنا ندرك أن القنبلة الذرية قد تغير جميع الاستراتيجيات العسكرية، فقد نظر الى تلك القنبلة في مرحلة ما بعد الحرب وبكل بساطة على انها مجرد قنبلة اكبر من سابقاتها لأستخـدامها وبنفس الـطريقة التي استخـدمت فيها القنابل الاخرى في المراحل الاخيرة من الحرب العالمية الثانيـة. وكان لـدى الولايات المتحدة مخزون احتياطي قليل من القنابل الذرية مع عدم وجود اية دوافع قوية لزيادة هذا المخزون الى اي حد بل أن القوات التقليدية كانت صغيرة هي الاخرى، وظلت ميزانية الدفاع الامريكية بحـدود (١٥) بليون دولار تقريباً سنوياً، وكان التوجه العام في واشنطن هو أن اي مبلغ يفوق هذا سيعني الافلاس الاقتصادي.

قرار مجلس الامن القومي الرقم ٦٨ (١٩٥٠)

جعلت عدد من الضغوط حوالي عام ١٩٥٠ اعادة النظر في السياسة الدفاعية الامريكية في العصر الذري أمر بالـغ الضرورة، واصبح واضحـاً وبسبب من أن الحرب الباردة ستستمر طويلا، ان الولايات المتحدة ستواصل تنفيذ التزاماتها الدفاعية التي ينبغي اعادة تقييمها هي الاخرى على ضوء تنامي المخزون الذري.

أول هذه الضغوط هو أن الاتحاد السوفيتي اصبح قوة نووية باسرع مما كان متوقعاً لذا قررت الولايات المتحدة المضي وكأسبقية عالية للغاية في تطوير القنبلة الهيدروجينية (الاندماجية) او القنبلة «العظمى» وكان هذا القرار الذي اتخذه الرئيس ترومان هو احد الضغوط الثلاثة الفورية التي ادت الى اعادة النظر في الاستراتيجبة الدفاعية الامريكية.

اما الضغط الثاني فقد سببه تضخم برامج المساعدات العسكرية الامريكية من جهة، وتزايد جهود وزارة الخارجية الامريكية لتنسيق السياستين الخارجية والدفاعية. إن التقليد السائد في الفصل ما بين السياسة الخارجية والاستراتيجية العسكرية جعلت من الصعب استنباط برامج فعالة للمساعدات العسكرية، وبات كبار موظفين وزارة الخارجية وعلى الاخص (بول نتزه) من هيئة تخطيط السياسة يدركون الحاجة لتنسيق السياستين الخارجية والدفاعية، واخيراً فقد طالب الرئيس ترومان مجلس الامن القومي (NSC) ان يلعب دوراً اكثر فاعلية في رسم وتنسيق السياسة الامنية، كما طالبه باعداد تقييم للموقف الستراتيجي للولايات المتحدة.

قادت كل تلك الضغوط الى انشاء لجنة مشتركة من وزارتي الخارجية والدفاع وكلفت باعادة تفحص وتقييم السياسة الامنية للولايات المتحدة دون اي اعتبار للتحديدات السياسية والمالية، وقد واصلت اللجنة اجتماعاتها لعدة اشهر عام ١٩٥٠ وبدعم قوي من وزير الخارجية الامريكية انذاك (المستر دين اشيسون)، كما لعب المستر (بول نتزه) دوراً قيادياً في نشاط اللجنة التي قدمت في النهاية تقريرها الى مجلس الامن القومي في نيسان وقد حمل ذلك التقرير الرقم (٦٨) والذي أقر من قبل وزارتي الخارجية والدفاع، وقد تضمن التقرير المطالبة بزيادة كبيرة في المجهود الدفاعي كما حذر من مخاطر الحروب المحلية. ولقد عبر الرئيس ترومان عن نيته بقبول التقرير ولكنه عاد ثانية فأمر باحتساب التكاليف الجديدة التي طالب بها التقرير، وأعدت تلك التقديرات فعلا إبان

تفجر الحرب الكورية وقد تقرر ايضاً اعتبار ذلك التقرير برنامج عمل في اعادة تسليح حقيقي.

الحرب الكورية

رافقت الحرب الكورية زيادات هائلة في النفقات الدفاعية الامريكية وقد تصاعد حجم ميزانية الدفاع بسرعة حتى استقرت عند حد قدره (٤٠) بليون دولار سنويا تقريبا - اي ثلاث اضعاف ما كانت عليه قبل الحرب يوم كانت تلك الميزانية بحدود (١٥) بليون دولار وهو الرقم الذي حافظت عليه الميزانية كحد اعلى لسنوات طويلة. وعلى الرغم من الهجوم في الشرق الاقصى والقتال الذي دار في شبه الجزيرة الكورية فقد استمر التأكيد على المسرح الاوربي كمركز للاهتمام الاساسي للولايات المتحدة وظل الاعتقاد السائد هو أن الحرب الكورية ليست سوى خدعة او تغطية او هجوم كاذب شنه الشيوعيون لالهاء الغرب ولسحب القوات الامريكية الى اسيا في الوقت الذي يعد السوفيت أنفسهم فيه للتحرك في وسط اوربا، وهكذا ومع استمرار الحرب الكورية فقد تصاعد حجم القوات الامريكية في حلف شمال الاطلسي (الناتو)، وتقرر انشاء منصب القائد الاعلى للحلفاء في اوربا وعين الجنرال ايزنهاور لذلك المنصب، كما اجتمع مجلس حلف الاطلسي في لشبونة عام ١٩٥٢ وقد حددت في ذلك الاجتماع اهداف القوات البرية التي وضعت بامرة الحلف والتي تقرر ايضا ان يصار حجمها الى حوالي (٧٥) فرقة (عاملة واحتياط) في الجبهة الوسطى في المانيا، كما وسعت الولايات المتحدة وبسرعة من قدراتها النووية وقواتها الجوية. لقد ابتكرت الولايات المتحدة خلال الحرب الكورية فكرة او مصطلح «عام الازمات - «Crisis – Year»» وظلت هناك ولعدة سنوات تلت مرحلة عرفت بقمة الخطر للولايات المتحدة. ولاجل ان تتهيأ للحرب في عام الازمات فقد كانت الحاجة ماسة وملحة لا نفاق باهظ على الشؤون الدفاعية.

النظرة الجديدة

وصل الرئيس ايزنهاور الى السلطة عام ١٩٥٣ وتعهدت ادارته ليس بانهاء الحرب الكورية وحسب ولكن كذلك بتبني نظرة جديدة في الاستراتيجية العسكرية، ونستطيع تحديد ثلاثة مصادر رئيسية للمسلك (المقترب) الجديد لادارة ايزنهاور:

١ ـ اول تلك المصادر هو الاهتمام الشديد والانجذاب القوى نحو القوة الجوية التي أثرت وبشكل غريب على كل من الرئيس ايزنهاور ـ الجنرالِ السابق في الجيش والقائد الاعلى للحلفاء في غزو اوربا والقضاء على النازية ـ وعلى (الاميرال ارثر راد فورد) الذي اصبح اول رئيس لهيئة الاركان المشتركة (للقوات المسلحة الامريكية). وقد نشأ الاعتقاد بان القوة الجوية يمكن ان تكون العمود الفقري للمؤسسة العسكرية الامريكية من فكرة ان التكنولوجيا يمكن ان تكون بديلا مناسباً بطريقة ما للقوى البشرى. فالولايات المتحدة بمواردها البشرية المحدودة ولكن المتقدمة للغاية في ميدان التكنولوجيا تستطيع ـ كما قيل وقتها ـ ان تجد حلا لمعضلاتها العسكرية بالاعتماد على قوتها الذاتية، وتستطيع كذلك تلافي ومعالجة نقاط ضعفها، يضاف الى ذلك أن التأكيد على القوة الجوية يمثل بحثا عن حل منفرد لمعضلة معقدة، وهذا النوع من التفكير والعمل يعد اسلوباً امريكياً بحتا.

٢ ـ المصدر الثاني والذي قد تكون له نفس الاهمية في البحث عن ستراتيجية جديدة هو فكرة المعادلة العظمى: اي بقدر اعتماد أمن الولايات المتحدة على اقتصاد كفوء ونشط فانه، يعتمد ـ اي الامن ـ كذلك على اسلحة فعالة وحقيقية لاستخدامها في الحرب وإن عافية وكفاءة الاقتصاد تلك انما تتحقق في تقليل الانفاق، كما يعتقد إن

ميزانية دفاعية قليلة ستسهم وعلى المدى البعيد في تعزيز الامن العسكري اكثر مما تفعله ميزانية ضخمة.

٣ ـ والمصدر الثالث والاخير هو أن الابتكار التكنولوجي المهم في الاستراتيجية الجديدة في الولايات المتحدة كان في تطوير ما عرف بالاسلحة النووية التعبوية ـ اي الاسلحة النووية الصغيرة العيار والى الحد الذي يمكن فيه استخدامها في ميدان المعركة ـ هذا التقدم التكنولوجي الهائل مع تزايد المخزون الامريكي الاحتياطي من الاسلحة النووية جعل الحديث عن استخدام كهذا ممكناً.

ما هي اذن سمات النظرة الجديدة هذه؟ نجد امامنا اولا أن فكرة «عام الازمات» قد اهملت واستبدلت بمفهوم الذراع الطويلة (Long – haul). لقد استخدمت فكرة ومفهوم عام الازمات من قبل ادارة الرئيس ترومان لتبرير النفقات الباهظة على اساس انهم سيقللون من هذا الانفاق الى الحدود المعقولة بعد ان تجتاز الولايات المتحدة عام الازمات العظمى، اما مفهوم الذراع الطويلة فانه ومن الناحية الاخرى يبرر خفض النفقات على اساس ان حجم الانفاق سيظل غير محدد الابعاد، وبالاضافة الى ذلك فقد اعطي للردع النووي اهتماما اكثر بكثير مما كان قد اعطي له قبلا. لقد اعتقدت ادارة الرئيس ترومان قبل وخلال الحرب الكورية، إن التهديد الاعظم يكمن في اوربا: وقد شعرت تلك الادارة بان هذا التهديد يمكن ردعه وبصورة افضل بالالتزام السياسي ـ للولايات المتحدة ـ وبالقوة النووية. بتبني وقبول النظرة الجديدة هذه تمت صياغة الدور المسيطر للقوة الجوية في الاستراتيجية الامريكية رسمياً مما فرض أن يتبع ذلك وبالضرورة تقليل الاهتمام بالقوات البرية، وعلى الاخص بتقبل وامكانية الدفاع التقليدية. وبحلول عام ١٩٥٤ قرر مجلس حلف الاطلسي رسمياً التزام الحلف بأستخدام الاسلحة النووية التعبوية في حالة نشوب قتال واسع النطاق في الجبهة الوسطى ـ من اوربا. وخفضت بالتالي من متطلبات قوات الحلف على اساس ان الاسلحة النووية التعبوية ستكون هي البديل عن القوة البشرية.

تظهر المقارنة ما بين سياسة النظرة الجديدة وسياسة ما قبل الحرب الكورية لادارة الرئيس ترومان الابتكارات والتشابه، وان استمرت الحاجة في كلتا المرحلتين على ضرورة خفض الميزانية الدفاعية الى ادنى حد ممكن بهدف السماح بتنامي وتطور الاقتصاد: اي أن الجزء الاكبر من الردع سيؤمن من استخدام الاسلحة الذرية أو النووية ومع ذلك فالارتباط ما بين العقائد العسكرية والسياسية الامريكية شيء متأصل منذ الحرب العالمية الثانية، الامر الذي عرض السياسة الامريكية الى انتقادات لاذعة وقاد في النهاية الى اعادة صياغتها بشكل جذري.

نقد الانتقام الشامل (الرد الشامل)

القى المستر جون فوستر دالاس وزير الخارجية الامريكية الاسبق خطابا في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٤ محاولا شرح وتبرير سياسة «النظرة الجديدة» لادارة الرئيس ايزنهاور - وعلى الأخص عدم رغبة تلك الادارة بالتورط والدخول في القتال البري الجديد في اسيا، وقد اوضح (دالاس) في خطابه ذاك، انه ما من قوة دفاع محلي قادرة على احتواء الكثافة البشرية للعالم الشيوعي: لذلك قال بضرورة تعزيز الدفاعات المحلية بقوة تهديد رادع. وذلك بالتلويح باستخدام قوة الانتقام الشامل وتستطيع الولايات المتحدة ردع اي اعتداء محلي وذلك بادامة قدرة كبيرة على الانتقام الفوري «بالوسائل وفي الاماكن التي نختارها بانفسنا» وكما ورد في النص الرسمي لخطاب دالاس آنف الذكر والذي ظل في الحقيقة ولوقت طويل يمثل السياسة الرسمية لادارة ايزنهاور والتي اثارت عاصفة من النقد، ليس فقط من قبل قادة الحزب الديمقراطي المعارض فقط ولكن كذلك من قبل العديد من تلامذة سياسة الامن القومي. لقد اوضح هؤلاء المعارضون ومنهم جيستر بولز، ودين اشيسون وكذلك بعض الاكاديميين امثال وليم كوفمان وهنري كيسنجر، أن عقيدة الانتقام الشامل ليست مجدية في النهاية لردع التحركات الشيوعية

الغامضة وغير المفهومة، كما اوضحوا ان الانتقام الشامل لا يمكن ان تكون سياسة العمل للولايات المتحدة لأن تطبيقها لن يكون في النهاية سوى عملا انتحارياً، كذلك استنتجوا الحاجة الى ايجاد ستراتيجية للحروب المحلية للدفاع عن المناطق الواقعة خارج اوربا، وفي هذه المرحلة لم يتساءل منتقدوا عقيدة الانتقام الشامل عن جدوى وقيمة هذه العقيدة في التطبيق في اوربا، ولكن وفي اواخر الخمسينيات واوائل الستينيات شعروا بأهمية وجود ستراتيجية دفاع مباشر عن اوربا(١)

لا يشكل خطاب دالاس تبدلا اساسياً في السياسة الامريكية، وبالتأكيد ليس عن الصياغة الاولية لسياسة «النظرة الجديدة» ولا حتى في سياسة ادارة ترومان ناهيك عن انه ليس واضحاً ما اذا كان يتوجب تفسير سياسة النظرة الجديدة - كما يقترح معارضوها - كانذار بأن الولايات المتحدة ستقصف موسكو حال شن القوات الشيوعية لهجوم في اي مكان من العالم، وعلى العكس من ذلك يرون ان تفسر سياسة النظرة الجديدة تلك على انها: انتقام محدود: اي أن الولايات المتحدة سوف لن ترد على اي هجوم بري واينما وقع ذلك الهجوم بل قد ترد بمهاجمة الاهداف الاستراتيجية - سواء بالاسلحة النووية او بدونها - في الاتحاد السوفيتي او ربما في الصين وفي الدول الشيوعية الاخرى فقط، ويبدو ان هناك قليل من الشك في أن خيارا بستراتيجية الانتقام - المحدود، بل وحتى الانتقام الشامل هي ستراتيجية مرغوب بها لانها

---

(١) اوجد العصر الذري افكارا ومفاهيما جديدة وكثيرة منها فكرة «الردع» الذي يتضمن في النهاية قيمة سلبية فقط اي بمنع العدو من التفكير و/ أو القيام بعمل معادي ما ولابد والحالة ذي اذن من فكرة ايجابية كنقيض ومتمم - بشكل ما - للردع. وتتمثل هذه في القرار على كيفية تحقيق اهدافنا لو فشل الردع. ولا يكفي الاعتماد على كيفية تحقيق اهدافنا لو فشل الردع. كما لا يكفي الاعتماد على المفاهيم والستراتيجيات السائدة كالحرب او التهديد او التدخل او غير ذلك كما لا يجوز لنا القول أن الردع والتهديد بخوض الحرب ليست في النهاية سوى اقسام او أركان اساسية للستراتيجية العليا للقوى العظمى. وللمزيد راجع كتاب ستراتيجية العمل لاندريه بوفر ترجمة الهيثم الايوبي - دار الطليعة تموز ١٩٧٠ - المترجم

ستسهم في تشكيل الردع العام، ويعتقد الان، أن تهديدات دالاس انذاك قد عززت الردع الامريكي ضد اي عمل صيني في الشرق الاقصى.

واكثر من ذلك فالافتراض الذي يرد ضمنياً في معظم الانتقادات هو أن الاستقرار في التوازن النووي ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي شيء متأصل وليس بالامر الطارىء، الامر الذي سيجعل الحرب النووية غير محتملة وانها قد ردعت ببساطة بامتلاك الطرفين للأسلحة النووية، ولا يوجد سوى القليل من الالتفات لوهن تلك الاسلحة امام هجوم معاد، بل وعلى العكس من ذلك فقد كان الاعتقاد السائد هو أن الحرب النووية تعني وبالدرجة الاولى مهاجمة المدن. مكنت هذه الصورة منتقدي المستر دالاس من القول: اذا ما هدد موسكو فعلية بالمقابل تقبل التهديد بتدمير نيويورك والحقيقة انه خلال عام ١٩٥٤ ولعدة سنوات تلت كان بامكان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ان يدمرا وبضربة ستراتيجية اولى» معظم قدرات بعضهما البعض - على الانتقام الشامل. لم يبدأ توجيه النقد من خارج الاوساط الحكومية الا مؤخراً وذلك بتحذير الحكومة الامريكية ليس فقط لتجاهلها الحاجة الى قوات برية كبيرة، بل ولتجاهلها حتى حاجتها الى قوات ستراتيجية جيدة الحماية.

واخيراً لابد لنا ان نلاحظ ان بعضاً من تلك الموضوعات التي اثيرت بين دالاس ومنتقديه هي موضوعات (كمية) عُبّر عنها وكأنها موضوعات «نوعية» لقد ادرك المستر دالاس وتقبل كذلك الحاجة الى قوات مناسبة لـ «حرب - محدودة» مع اعترافه بانها رغم ذلك لن تكون كبيرة الحجم الى حد تكفي فيه بمفردها لصد واحتواء الشيوعية، ولابد لذلك من تعزيزها بالقوة النووية. وسلم منتقدوه ان من الممكن - بل ومن الواجب ايضاً - وجود قوات اكبر وكافية - في بعض الظروف على الاقل - لردع وتدمير الهجوم الشيوعي. والمهم في النهاية اذن هو حجم القوات البرية الامريكية وليس الغرض الذي يجب ان تستخدم لاجله.

ظهر تأثير منتقدوا عقيدة الانتقام الشامل وفي المدى البعيد على المناخ الفكري وعلى التفكير الدفاعي في الولايات المتحدة، وبلغ هذا التأثير ذروته عام ١٩٦١ وبعد ان اشغل الكثير من أولئك المنتقدين بعضاً من مراكز القوة في عهد الرئيس كنيدي، اما في ادارة الرئيس ايزنهاور فلم يكن تأثيرهم وعلى الاخص في السنوات الاخيرة من حكمة مفعماً بالحيوية لذلك لم يستطيعوا ان يحققوا سوى القليل من التغييرات وبطريقة بطيئة اذ قبلت فكرتهم بضرورة تواجد قوات برية اكبر - للدفاع التعبوي النووي البري على الاقل - كما أقرت مؤخراً فكرتهم بالحاجة لستراتيجية حرب - محدودة (وان تكن نووية) في اواخر عام ١٩٥٧ بعد ان حدث تبدل عكسي مفاجىء في اتجاهات ومسارات التفكير.

السبوتنك، ولجنة غيثر

اطلق السوفيت في اكتوبر (تشرين اول) عام ١٩٥٧ اول قمر صناعي في الفضاء «سبوتنك»، وقد اثار هذا الحدث انطباعاً عاماً وخطيراً بالتفوق السوفيتي ليس تكنولوجياً فحسب بل في القدرات العسكرية ايضاً ولقد حول هذا الحدث الانتباه جذرياً نحو التهديد السوفيتي النووي ضد الولايات المتحدة، وابعده بالتالي عن تهديدات الحرب المحلية البعيدة الاحتمال اصلا، كما هيأ هذا الحدث مناخاً فكرياً اصبحت فيه فكرة تحقيق زيادة كبيرة في ميزانية الدفاع الامريكية أمر في غاية السهولة، وكانت هذه الزيادة في الميزانية ستنصرف بطبيعة الحال الى مجابهة التزايد الوشيك في قدرات الصواريخ السوفيتية العابرة للقارات (ICBM) والتي باتت تهدد الولايات المتحدة بالدمار التام. وهكذا فقد هيأ «السبوتنك» السوفيتي الدافع والزخم العاطفيين لتقييم عام جديد للدفاع المباشر عن الولايات المتحدة من جهة كما وفرت لجنة «غيثر» الدعم الفكري الضروري لذلك من جهة اخرى.

شكلت لجنة (غيثر) من قبل الرئيس ايـزنهاور في مطلع عـام ١٩٥٧ لدراسة البرنامج المقترح لانشاء ملاجىء واقية ضد الغبار الذري في الولايات المتحدة، وضمت اللجنة عدداً من المدنيين من خارج الجهاز الحكومي ومن الذين سبق للعديد منهم العمل تحت ادارة الرئيس ترومان ثم انتقلوا فيما بعد للعمل في ادارتي الرئيسين كيندي وجونسون مثل (وليم، سي، فوستر) الذي اصبح فيما بعد رئيسا لوكالة السيطرة على التسلح ونزع السلاح، و (جيروم وايزنر)، الذي خدم كعالم استشاري للرئيس كنيدي فيما بعد. لم تتقيد هذه اللجنة ـ وكما كان الحال مع اللجنة التي اعدت القرار (٦٨) لمجلس الامن القومي الامريكي ـ بالستراتيجية المقررة ولا بالحدود العليـا للميزانيـة، وقد حذرت هذه اللجنة في تقريرها الذي قدم الى الرئيس الامريكي ومجلس الامن القومي بعد وقت قصير من اطلاق السوفيت لسبوتنك ـ ولاول مرة من خطر ما اسمته بـ «فجوة الصواريخ» واعلنت، انه وما لم تُسرع الولايات المتحدة من برامج تطوير قدراتها الستراتيجية العـابرة للقـارات فستصبح لـدى الاتحاد السوفيتي قوات ستراتيجية اكبر، بل وماهو اكثر من ذلك، ستكون لديه القدرة على شن «ضربة اولى» لتدمير كل القدرات الامريكية الاستراتيجية، ولهـذا طالبت اللجنة بزيادات كبيرة في ميزانية الدفاع على أن تستهدف هذه الزيادات اولا بشكل اساسي تحسـين وتطويـر الموقف الاسـتراتيجي الامريكي، لقـد احتوى تقرير هذه اللجنة ـ الذي لم ينشر بصورة رسمية ـ توصيات مشابهة لما ورد في دراسة غير سرية، «غير مصنفة» كانت جزء من تقرير اعده صندوق «اخوان روكفلر» عن «الولايات المتحدة في منتصف القرن العشرين». لقد قادت تلك التوصيات سوية وبالاضافة الى التـأثير الهـائل للقمـر الصناعي السوفيتي ـ السبوتنك ـ الى زيادة طفيفة في ميزانية الدفـاع، ولم تعر اللجنـة اهتماما كافيا لموضوع التحول نحو تأكيد اكبر لقوات الدفاع المحلي، ولعل اكثر الامور اهمية هو أن لجنة «غيثر» هذه قد اظهرت وبطريقة مأساوية عجز اية مجمـوعة من الـرجال (سـواء اكـانـوا من معـارضي الـرئيس الامـريكي في الكونكرس او الجهاز الحكومي او من المدنيين المستقلين، او اي مجموعة تضم

من كلا النوعين كما في لجنة غيثر) عن التأثير على الاستراتيجية العسكرية، ومع ذلك فقد أثارت اللجنة ـ وبسبب ما تسرب الى الصحافة من عملها وبالاخص الاستنتاجات التي توصلت اليها ـ مناقشات حامية حول فجوة الصواريخ.

تأثر تقريرا لجنة «غيثر» وصندوق اخوان، روكفلر بالانقلاب الجذري الذي حدث في التحليل الاستراتيجي في الولايات المتحدة، فقد كانت الافتراضات التي سادت التفكير سابقاً تفيد باستقرار التوازن الاستراتيجي بطريقة عفوية نوعا ما، والصورة التي كانت سائدة مفادها ان الاسلحة النووية كانت مجموعة من العقارب حبست داخل زجاجة فكل منها قادرة على ان تلسع بعضها البعض حتى الموت لذا فعليها بالتالي ان تدفع جميعها الثمن بان تموت كلها لسعاً، اما الاسس الفكرية التي اعتمدت في تنقيح تلك الصورة فقد اخذت معظمها من الدراسة التي أعدها المستر (البرت ولستر) من مؤسسة (راند) كما اخذت معظم البيانات العامة عن الموقف من مقالة (لألبرت ولستر) هذا بعنوان «التوازن الدقيق للرعب» ظهرت في عدد يناير/ كانون ثاني عام ١٩٥٩ من مجلة الشؤون الخارجية وجاء فيها «... بمهاجمة قوات العدو الاستراتيجية يستطيع البلد المهاجم تجريد «العقرب» من قدراتها وتجنب لسعتها بالمقابل». وقد اكد هذا الموقف اهمية القوات المخصصة للضربة ـ الثانية، اي تلك القوات التي تستطيع النجاة والتخلص من اثار الضربة ـ الاولى المعادية لتتولى هي من ثم بنفسها الانتقام، كما يؤكد هذا الموقف ان على البلد المعني أن يتفهم مواطن ودرجة وهن قواته امام ضربة ـ اولى وعليه بالتالي تطوير وتهيئة قوات احسنت حمايتها لتتولى شن الضربة الثانية. ويمكن توفير درجة الحماية المطلوبة هذه عن طريق استخدام الاساليب المناسبة كالاستحكامات والصلابة والانتشار الواسع ووسائل الانذار الارضية او المحمولة جوا. ان وجهة النظر هذه، والتي لم تقبل بشكل عام من قبل هيئات الدفاع، تعني عدم وجود توازن مستقر بطبيعته، بل وما هو اكثر من ذلك اي أن على البلاد أن تواصل انفاق المبالغ الطائلة ـ بما في ذلك ما ينفق على البحث والتطوير (R&D . ومنظومات المواصلات، والسيطرة لتأمين الردع الموثوق

ضد عدو عزوم ويمتلك القدرات الكافية لشن ضربة . ـ اولى بنجاح . لاشك ان طرح مثل هذه المقترحات سيعني . بادىء ذي بدء ان على االولايات المتحدة على المدى البعيد تخصيص نسبة كبيرة من معدلات انفاقها العالية على القوات الاستراتيجية ، ولمثل هذاالوضع اهمية بالغة وضمنية في توزيع الموارد المخصصة لاغراض الدفاع .

انتخابات (١٩٦٠)

لعبت قضايا الدفاع دورا مهما في الحملة الانتخابية للرئاسة الامريكية عام ١٩٦٠ ما بين مرشح الحزب الديمقراطي جون كنيدي ومرشح الحزب الجمهوري ، ريتشارد نيكسون ، ولما كان هذا الاخير يشعر بانه ملزم بالدفاع عن ادارة الرئيس ايزنهاور فقد اعلن نيكسون ضرورة تحقيق زيادة كبيرة في النفقات الدفاعية اما مرشح الحزب الاخر جون كنيدي فقد شن هجوما واسعا على الموقف الدفاعي للحكومة الامريكية ومنتقداً جهودها في مجالي القوات الاستراتيجية والتقليدية على حد سواء كما حذر من مخاطر «ثغرة الصواريخ» آنفة الذكر والتي ستسمح للسوفييت بامتلاك قوات ستراتيجية اكبر (وربما بحجم تستطيع فيه تدمير القوات الامريكية بضربة اولى) من الولايات المتحدة ، ومع ان كنيدي كان صادق النية ومخلصاً في نقده هذا ، الا انه لم يكن هناك ما يشير الى وجودأية مخاطر فعلية لفجوة الصواريخ ، او لفجوة الردع . كما لاحظ كنيدي ايضاً ـ وكان مصيباً ودقيقاً للغاية في ذلك ـ ان الولايات المتحدة قد تجاهلت والى درجة خطيرة اهمية القوات التقليدية بما في ذلك احتياجاتها من قدرات كافية ومناسبة من النقل الجوي والبحري ، كما عبر عن الحاجة الى امتلاك الولايات المتحدة القدرة الضرورية والخيار في خوض الحرب دون اللجوء الى الاسلحة النووية .

البنتاكون في عهد ماكنمارا

كان انتخاب كنيدي للرئاسة الامريكية وتعينه لروبرت ماكنمارا وزيرا للدفاع والذي جند بدوره عددا من المدنيين الذين عملوا في القضايا الاستراتيجية لعدة سنوات، كل ذلك قاد الى احداث عدد من التغييرات الجذرية في سياقات وجوهر عمل وزارة الدفاع.

لعل اكثر التغييرات اهمية كانت او تناولت البنية العامة لوزارة الدفاع الامريكية (البنتاكون) اولا، وفي عملية «صنع القرار» ثانياً فقد اعتمد ماكنمارا على مستشاريه المدنيين اكثر من اعتماده على الخدمات المسلحة الثلاث، ومستخدما اساليب تحليل الانظمة وتأثير الكلفة، كما قدمت الادارة (الحكومة) الامريكية ميزانية مبرمجة، اي ميزانية منظمة اعتمادا على العمل المنجز وعلى سبيل المثال اعطيت فصول الميزانية الرئيسية عناويناً جديدة تحمل تسميات مثل «التعرض الاستراتيجي» و «القوات الدفاعية» و «قوات الاغراض العامة - الحرب المحلية» بدلا من التسميات القديمة ذات الطابع الاداري او الحسابي والذي لا علاقة له بدور او انجاز الجهة التي تنفق عليها اموال الميزانية حيث كانت الفصول العامة توزع على «الرواتب» و «الانشاءات» و «الادامة» و «التدريب» وغير ذلك. وهذا يعني ان القرار بالانفاق على غواصات بولاريس قد أتخذ بعد موازنة ودراسة مقارنتين مع الانفاق على صواريخ «منت مان» للقوة الجوية بدلا من شراء مدمرات، كما يعني قرار الانفاق على غواصات بولاريس هذا ان باستطاعة الرئيس الامريكي ومن بعده الكونكرس والرأي العام الامريكي ان يعرفوا وبطريقة افضل كيف سيتم انفاق ميزانية الدفاع، وبالاضافة الى التغيير الجذري في اساليب العمل فهناك تغيير هام في مجال القوات التقليدية وعقيدة الحرب - العامةومكافحة العصيان.

بعد تولي ماكنمارا مسؤولية وزارة الدفاع بقليل، بادر للعمل ببرامج زيادة حجم الجيش من (١٢) الى ستة عشر فرقة مقاتلة والتأكيد على تأمين

الموارد الضرورية لبحوث وتطوير القدرات التقليدية، وكان هذا هو اول جهد يذكر وذو قيمة في هذا الاتجاه منذ الحرب العالمية الثانية كما زيدت قدرات واستعدادات الخدمات المسلحة للحرب التقليدية بشكل اساسي خلال بداية الستينيات على ضوء الاعتقاد بأن على الولايات المتحدة التهيؤ لـ (٥ر٢) حرب وهكذا فعندما قرر الرئيس جونسون ارسال اعداد كبيرة من القوات الامريكية الى فيتنام الجنوبية، فقد هيئت تلك القوات وجهزت بالاسلحة التقليدية (غير النووية) كما بدأت الولايات المتحدة تطالب حليفاتها في الناتو بالاهتمام ببناء القوات التقليدية كما الحت على اعادة صياغة ستراتيجية الحلف كي تدخل في حسبانها امكانية نشوب حروب تقليدية، وفي عام ١٩٦٧ وعلى الرغم من انسحاب فرنسا من هيئة الدفاع الموحدة فقد تبدلت ستراتيجية حلف الاطلسي وفقاً لستراتيجية «الرد المرن Flexible -Respomse» لتوفير القدرات الضرورية لخوض كلا نوعي العمليات التقليدية والنووية، ومع ذلك فقد قاومت الدول الاخرى الاعضاء في الحلف الاطلسي الضغوط الامريكية لزيادة حجم قواتها البرية.

رغم ان الولايات المتحدة طورت قدراتها على خوض الحروب التقليدية فقد ظل نهجها للعمل والاتصالات غامضاً في تحديد الادوار النسبية للقوات التقليدية والنووية. لقد كان واضحاً مع ذلك ان تركيز البيانات الرسمية قد تحول للتأكيد بشكل اكبر على القوات التقليدية(١). تحولت فكرة الولايات

(١) تلك احدى اعقد المعضلات التي تواجه الغرب ولعلها من اقوى دوافع البحث والتجديد في المسائل الستراتيجية والمعضلة هي في الخيار المركزي للدفاع عن الغرب؟ اهو دفاع تقليدي ام نووي؟ والمعروف ان حلف وارشو تفوق بشري ساحق كما ان الحرب النووية العامة تعني دمارا كونياً. في الملحق (أ) بهذا الكتاب احد الحلول المتكاملة لهذه المعضلة وهو يدعو صراحة الى الاعتماد الكلي على الاسلحة التقليدية والامتناع عن التلويح او المبادأة باستخدام الاسلحة النووية. وفي الملحق (ب) حلا اخرا في ستراتيجية «الرد المرن» التي تنسب الى الجنرال الامريكي ويستورلاند، والحل الثالث والجديد هو الذي تطرحه ستراتيجية الرئيس الامريكي ريغان في حرب النجوم او محاولة تحقيق تفوق نووي ساحق على السوفيت ولا نعتقد بأن الغرب سيصل في القريب العاجل الى ستراتيجية مناسبة لحل هذه المعضلة ـ المترجم.

المتحدة في أستخدام الاسلحة في الحروب المحلية، وبشكل جوهري من افتراض ادارة ايزنهاورىان تلك الاسلحة ستستخدم اولا ومن ثم الى التلكؤ او الامتناع عن استخدامها ثم ومرة اخرى الى التفكير مجدداً باستخدامها.

اشارت بيانات الرئيس كنيدي ابان حملته الانتخابية الى توقعه بانه سيجابه وبعد وصوله الرئاسة تفوقاً سوفيتياً ساحقاً في الاسلحة الاستراتيجية، الا أنه وبدلا عن ذلك وجد ان الولايات المتحدة هي المتفوقة في هذا الميدان، كما انها تعي وتفهم مغزى هذا التفوق: انه يعطيها حرية اكبر في المناورة السياسية في الشؤون الدولية، وفي الوقت نفسه اصدرت الحكومة الامريكية اوامرها لزيادة القوات الاستراتيجية ومنظومات الاسلحة الاستراتيجية الدقيقة والحسنة الحماية وكذلك في زيادة معدات القيادة والسيطرة العالية الكفاءة، وفي العام الاول لرئاسة كنيدي حددت حكومته المستوى الذي على القوات الاستراتيجية التعرضية المحافظة عليه طوال الستينيات، كما انشأت الولايات المتحدة قوة تعدادها (١٠٠٠) من صواريخ (منت مان)[1] و (٥٤) صاروخ من نوع «تيتان Titans» و (٤١) غواصة بولاريس(٢). ومهما كان الاساس المنطقي لهذا التبدل في القوى فقد تحدث وزير الدفاع ماكنمار في بداية

---

(١) «منت مان» العلاقة (٣) صاروخ بالستيقي عابر للقارات مداه ـ ر١٣ الف كم واقصى سرعة له هي ـ ر٢٤ الف كم/ ساعة، يحمل رؤوساً حرارية (MIRVs) طوله (٦٠) قدم. وخال من اية زعانف. يتألف من ثلاثة اقسام ويطلق من سلواة (صومعة) تحت الارض.

اما العلامة (٢) منه فهو صاروخ بالستيقي عابر للقارات ذو مرحلتين، اسطواني الشكل من الالمنيوم الشديد القوة، بلا زعانف او اجنحة، طوله ٣٢ متر واقصى قطر له (١٠) قدم اقصى سرعة له ـ ر٢٨ الف كم/ ساعة واقصى مدى له هو ـ ر١٣ الف كم تقريباً.

(٢) صاروخ بالستيقي يرمي من اعماق البحار الى السطح وكذلك فهو صاروخ ارض ـ ارض يحمل رؤوسا حرارية (MIRVs). طوله (١٠) امتار تقريباً واقصى قطر له (٤ر١) متر واقصى سرعة له (٥٠٠ر١٠كم/ساعة). اقصى مدى له هو (٤٥٠٠ كم) من انتاج شركة لوكهيد للصواريخ والفضاء.

الستينيات عن قيمة وفحوى برنامج تحديد الدمار (Damage Limiting) لانقاذ حياة الامريكين في حالة نشوب الحرب النووية كما اوصت الحكومة بوضع برنامج شامل لانشاء ملاجىء للحماية الكاملة ضد الغبار الذري في جميع انحاء الولايات المتحدة ، وبدأ ماكنمارا في منتصف الستينيات التأكيد - اخذاً تنامي القدرة السوفيتية النووية بنظر الاعتبار - على أن الدمار المحدود لم يعد منا سَبَاً أو كافياً ومؤكدا في الوقت نفسه على ان «الدمار الاكيد» - اي المحافظة على قدرة كافية لتدمير العدو الذي سيشن هجوماً واسع النطاق يجب ان يكون المقياس الوحيد في تصميم وبناء القوات الامريكية الاستراتيجية وقد اعلن ماكنمارا في ايلول ١٩٦٧ عن اضافتين رئيسيتين الى ترسانة الاسلحة الاستراتيجية كانت الاولى ما اعلن عنها في خطاب له في سان فرانسيسكو عن توصل الولايات المتحدة الى قرار حدى وحاسم وهو أن من الحكمة والتبصر انفتاح (انتشار) منظومة صواريخ - مضادة - للصواريخ البالستيقية (ABM) صغيرة صممت لمعالجة التهديد النووي الصيني الذي اخذ نشاطه بالتزايد، ومن ثم وبعد اسبوع من خطابه ذاك اعلن ان الولايات المتحدة تخطط لانفتاح مقذوفات (MIRVs) - صواريخ متعددة الرؤوس - في القواعد الارضية والبحرية (قاع البحار) كما شدد في الوقت نفسه على زيادة التفاعل (التأثير المتبادل) للقوات الاستراتيجية الامريكية والسوفيتية مدعياً بان اي من القوتين العظميين لم تعد قادرة على حماية نفسها بدرجة معقولة بالاعتماد على منظومات (ABM) لأن الطرف الاخر سيرد على ذلك بمضاعفة الحماية لقوة الردع الخاصة به. لقد عبر ماكنمار اخيراً عن امله في أن تضع المحادثات الامريكية - السوفيتية حداً لما اطلق عليه بـ «الاندفاع الجنوني في سباق التسلح».

اما قضية معالجة حركات العصيان المسلح المدعومة من الخارج من قبل الدول الشيوعية وكيفية التعامل معها فقد اثارت هي الاخرى قدراً لا بأس به من الاختلافات منذ بداية عهد الرئيس كنيدي الذي جاء الى الرئاسة وهو عازم على تحسين قدرات الولايات المتحدة على مكافحة حروب العصابات

واعمال العصيان، وبدفع والحاح من كنيدي فقد زيدت قوات القبعات الخضر الامريكية كما كثف التدريب على حركات مكافحة العصيان. لقد عبر الكثيرون من رجالات الحكومة الامريكية عن اعتقادهم بأن اكثر التهديدات للأمن اهمية وحجماً في الستينيات سيأتي وعلى الاكثر من حركات العصيان (العصابات)، لذلك وبسبب نجاح اعمال العصابات التي تقوم بها قوات (الفيت كونك) في فيتنام الجنوبية فقد اصدر الرئيس كينيدي اوامره بزيادة المساعدات الاستشارية الامريكية لحكومة فيتنام كما بدأ الرئيس جونسون ١٩٦٥ باقرار سلسلة من التوصيات التي اعدها مستشاروه لزيادة التدخل الامريكي في فيتنام الجنوبية بدرجة كبيرة.

بدى ومع مطلع عام ١٩٦٨ ان معارضة التورط الامريكي في فيتنام وتزايد الاهتمام حول الاسبقيات النسبية للمعضلات الداخلية والشؤون الدفاعية، قد تسببت كل هذه مجتمعة في اثارة الكثير من اللغط والجدال والمناقشات العامة حول قضايا الدفاع. وبدأت الولايات المتحدة عملية الانسحاب البطيئة والمرهقة من فيتنام الجنوبية بعد الخطاب الذي القاه الرئيس جونسون في اذار/ ١٩٦٨ والذي اعلن فيه اوامره بايقاف جزئي لقصف فيتنام الشمالية وعزمه على عدم اعادة ترشيح نفسه للرئاسة ثانية، كما خفضت الميزانية الدفاعية الامريكية لعام ١٩٦٩ بعدة بلايين من الدولارات استجابة لضغوط الكونكرس بضرورة تخفيض الانفاق، كما اثار اعضاء مجلس الشيوخ مناقشة مضنية حول مدى الحاجة لمواصلة عملية انتاج وتطوير منظومة صواريخ (سانت نيل) المضادة للصواريخ البالستيقية والموجهة ضد الصين، مؤشرين بذلك عقداً جديداً من السنين تميز بضغوط شديدة من قبل الكونكرس والرأي العام لتحسين القدرات الدفاعية الامريكية وانتهى بزيادة حدة النقاش العام حول ضرورة تقليل النفقات الدفاعية وتقليص التدخل الامريكي اقتصاديا وعسكريا وانسانيا في العالم.

عقيدة الرئيس نيكسون(١) والكفاية

ابتدأ الرئيس الامريكي نيكسون ولايته عام ١٩٦٩ باعادة نظر كلية في السياسة الدفاعية «طريقة صنع ـ القرار الامريكتيين»، وانبثقت من عملية اعادة النظر هذه طريقة جديدة في صنع ـ القرار وكذلك تم ارساء اسس جديدة للقرار على الحجم المناسب لقوات الاغراض العامة (GPF) اضافة الى بعض الاساليب الجديدة لمعالجة قضايا القوة ـ الاستراتيجية.

---

(١) عقيدة نيكسون. وهي خلاصة او اس السياسة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس نيكسون ولا يمكن ابتداءً اغفال دور هنري كيسنجر في صياغة وتنفيذ هذه العقيدة التي ابتدأ ظهورها اول الامر عام ١٩٦٩ في رسالة نيكسون السنوية الى الكونكرس ثم وسعت وعدلت عبر السنوات التالية وحتى عام ١٩٧٣ وحيث تضمن التقرير الرابع الذي ارسله نيكسون الى الكونكرس خلاصة وفحوى عقيدته هذه. ولعل العامل الاكبر الذي يكمن وراءها هو حرب فيتنام والتصميم الامريكي على الانتهاء منها بشكل يحفظ للقيادة الامريكية ماء وجهها. وتجنباً للمزيد من الخسائر والاذلال من جهة واستجابة لضغوط الرأي العام الامريكي والعالمي المناهض للحرب، وهكذا يمكن القول ان عقيدة نيكسون نظمت السياسة الامريكية الخارجية في اسيا اولا ومن ثم توسعت فيما بعد لتشمل اوربا وحلف الاطلسي ومناطق اخرى من العالم، والفكرة المركزية لهذه العقيدة تنص على «أن الولايات المتحدة ستساهم في الدفاع عن وتطوير الدول الحليفة والصديقة، الا انها غير قادرة ـ وغير راغبة ـ في تحمل كل اعباء ومسؤوليات اعداد الخطط وتهيئة البرامج والمشاريع واتخاذ كافة القرارات وتحمل مسؤولية تنفيذ كل الخطط الدفاعية عن العالم (الحر)، وهي ستساعد حيثما كان لمساعدتها قيمة، وكلما اقتضت مصالحها ذلك، ويمكن تلخيص عقيدة نيكسون كما يلي:

١ ـ ستحافظ الولايات المتحدة على جميع التزاماتها التعاقدية

٢ ـ ستؤمن الولايات المتحدة الحماية ضد التهديد النووي في حالة تعرض حرية وامن الدول الحليفة والصديقة او اية دولة اخرى تعتبر سلامتها مهمة لأمن الولايات المتحدة او أمن المنطقة التي تقع فيها تلك الدولة.

٣ ـ عند حدوث اشكال اخرى من العدوان فستؤمن الولايات المتحدة الدعم العسكري والاقتصادي بالقدر المناسب والضروري عند طلبها ولكن الولايات المتحدة تؤكد ان على الدول التي ستتعرض للتهديد تحمل المسؤولية الاكبر في الدفاع عن نفسها.

وهذا يعني بعبارة اخرى

كانت كل هذه الاجراءات جزء من عملية احياء لهيكيلية وبنية مجلس الامن القومي الامريكي، وقد نوقشت الشؤون الدفاعية الرئيسية من قبل لجنة خاصة انيطت بها مهمة اعادة النظر في البرامج الدفاعية، وكانت هذه اللجنة برئاسة مساعد الرئيس لشؤون الامن القومي، وقد ضـ ـت ي عضويتها ممثلين من بين مستشاري المجلس الاقتصادي ومكتب الميزانية ووزارات الخارجية والدفاع والمالية ووكالة الاستخبارات المركزية (C1A)، وقد تفحصت هذه اللجنة ليس ما تتضمنه برامج التسليح عادة من جوانب واعتبارات ستراتيجية وسياسية فحسب، بل وكذلك راعت الاعتبارات المالية وعلى الاخص فيما له علاقة بالاسبقيات الداخلية.

=

١ ـ تخلي الولايات المتحدة والى حد ما عن واجب المحافظة على الاستقرار والامن لاسيـ اذا كانت ممارسة ذلك ستؤدي الى نشوب حرب بغيضة كحرب فيتنام.

٢ ـ تأكيد الولايات المتحدة على دور حلفائها ومسؤولياتهم في مساعدة انفسهم، وتهدف من وراء ذلك في النهاية الى تخفيف الاعباء عن كاهلها.

٣ ـ ان تقليص المسؤوليات العسكرية سيزيد من قدرات الولايات المتحدة على ممارسة دبلوماسية اكثر نشاطاً وفاعلية وسيترتب على ذلك بالتالي:

١ ـ تخلي الولايات المتحدة عن دور «الاب» او «الراعي» او المسؤول الاكبر وتحولها الى دور اكثر معقولية وواقعية وهو دور الشريك او المساهم.

٢ ـ الاعتراف بالعالم «المتعدد القوى» بدلا عن العالم «الثنائي الاقطاب»، او عالم الكتلتين المتناحرتين، ويقال ان هذا المفهوم كان ضرورياً واساسياً في نهج نيكسون ـ كيسنجر وحتى لو اقتضاهما الامر ابتكاره من العدم.

٣ ـ التوسع في مفهوم التعددية هذا، ادى الى ظهور فكرة او مفهوم «العالم الخماسي القوى» ولكن ورغم عدم وضوح وواقعية هذا المفهوم الا انه يعني حدوث تغيير اساسي في جوهر السياسة الدولية ونهج العمل الامريكي بنبذ الاعتماد على العاملين العسكري والاقتصادي وكما كان ذلك سائداً في السابق (كما في مشروع مارشال مثلا) من جهة والى زيادة الاعتماد على الطرق الدبلوماسية من جهة اخرى، وكما يوضح ذلك الانسحاب من فيتنام والعلاقات الامريكية ـ الصينية والموقف من الخلاف الروسي ـ الصيني

راجع للمزيد حول هذا الموضوع

«السياسة الخارجية الامريكية في عهد نيكسون» تأليف أي ـ هارتلي ـ عن معهد الدراسات الاستراتيجية ـ نشرة ادلفي ـ العدد (١١٠) عام ـ ١٩٧٥ ـ لندن ـ المترجم

عالجت عملية اعادة نظر شاملة اولية لقوات الاغراض العامة مسألة الاسس التي تتحكم في الحجم الذي ينبغي أن تكون عليه القوات الامريكية وعدد ونوعية الاحتمالات التي عليها التهيؤ لمواجهتها، ووفقاً لعقيدة الرئيس نيكسون والتي اعلنها لاول مرة في گوام (Guam) عام ١٩٦٩ فقد استخلصت الادارة الامريكية بان من غير الضروري الابقاء على قوات اغراض عامة لمجابهة اعمال التخريب وحروب العصابات، بل وما هو اكثر من ذلك ايضاً. فالواجب يستدعي اقتلاع اعمال التخريب هذه من جذورها والقضاء على مسبباتها وذلك عن طريق تنفيذ برامج تنمية اجتماعية واقتصادية او مكافحتها بعد ظهورها وحسب الحاجة بالقوة السياسية والعسكرية للحكومات المحلية التي تتعرض لاعمال التخريب والعصابات. وحتى في مواجهة التهديدات التقليدية فعلى الولايات المتحدة الاعتماد اولا على القوات المحلية ايضاً. وقد توصل مجلس الامن القومي الامريكي الى خمسة ستراتيجيات بديلة لقوات الاغراض العامة، ومن ثم استبعد اثنتين منها لانها ـ واستناداً الى الخطاب الاول للرئيس نيكسون الى الكونكرس حول السياسة الخارجية ـ لم تعتبر اساسية لأمن الولايات المتحدة ولانها قد تعرقل برامج التطوير الداخلية.

وصف الرئيس نيكسون في بيانه الذي وجهه الى العالم عام ١٩٧٠ (وهو الاول من نوعه) السياستين الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة ووصف كذلك الاستراتيجية التي تم اختيارها «... في جهد لتنسيق وتركيز العقيدة والقدرات، فقد اخترنا ما كان احسن وصف له هو ستراتيجية النصف حرب (١/٢ حرب)، ووفقا لهذه الاستراتيجية فسنحتفظ وقت السلم بقوات اغراض عامة كافية لأن تواجه وفي وقت واحد هجوما شيوعيا رئيسيا اما في اوربا او آسيا، وكذلك لمساعدة حلفاءنا ضد تهديدات «غير صينية» في اسيا، وعلى مواجهة اي احتمال آخر في اي مكان من العالم».

برزت هذه الاستراتيجية جزئيا على اساس ان القدرة الامريكية النووية ستتولى ضمنيا وبشكل فعال ردع آي عدوان واسع النطاق، ومع ذلك استمرت ادارة نيكسون على موقفها الغامض حول كيفية، ومتى ستستخدم الولايات

المتحدة الاسلحة النووية، علما انها واصلت تطبيق النهج الذي اختطته لتجهيز وتدريب قواتها على الحروب التقليدية. وحتى بعد تولي مجلس الامن القومي الامريكي عملية اعادة النظر في قوات الاغراض العامة فقد ظلت التساؤلات حول القدرة المطلوبة للستراتيجية الجديدة، وكيف ستخفض قوات الاغراض العامة الى حد كبير بعد مباشرة القـوات الامريكيـة بالا ســ اب من فيتنام الجنوبية.

كذلك نظمت ادارة الرئيس نيكسون مراجعة مكثفة في موضوع القوات الستراتيجية وقد اوضح نيكسون خلال حملته الانتخابية عام ١٩٦٨ الحاجة لاستعادة التفوق الامريكي النووي، ومع ذلك وكنتيجة لمراجعة مجلس الامن القومي للقضايا الستراتيجية، فقد استخلصت الادارة الامـريكية أن القـوة النووية السوفيتية الحالية وقدرتها عـلى محاكـاة التقدم في القـوات الامريكيـة الاستراتيجية، فقد بات من الصعب ادامة تفوق معقـول في هذا الميـدان، لذلك استبعدت الادارة الامريكية اية زيادة ذات شأن في القوات الستراتيجية الامريكية، كما رفضت الحجج الداعية الى الغاء البرامج التي سبق اقرارها على اساس إن مثل هذا الالغاء سيشجع السوفييت على تحقيق تفوق نووي. لقد حذرت الادارة الامريكية (ووفقا لشعارها في تحقيق الكفاية النووية) انه واذا ما استمرت عملية بناء القوات السوفيتية الاستراتيجية والتي بدأت عام ١٩٦٥ فعلى الولايات المتحدة أن تتوسع هي الاخرى في برامج قواتها كما تتضمن خـطاب الرئيس الامـريكي نيكسون الى العـالم على أن عمليـات مـراجعـة واستعراض اخرى ستتركز على مسألة تعريف مفهوم «الدمار الاكيد» ومـا اذا سيتطلب الموقف اتخاذ هذا المفهوم فقـــط كمقياس اساسي في تصميم القوات الاستراتيجية ولكن الادارة الامريكية قد واجهت وحتى قبـل انجاز عملية اعادة النظر الكلية، هذه، واجهت مسألة كيفية التعامل مع المعارضة المتزايدة للرأي العام ومجلس الشيوخ الامريكيين لمشروع صـواريخ (سـانت نيل) المضادة للصواريخ البالستيقسة العابرة للقارات. وعندما اعلن الرئيس نيكسون موافقته على اعـادة النظر في مشروع صـواريخ «سيف كـارد» الزم

الادارة الامريكية في الوقت نفسه على تجنب وضع او تنفيذ اية برامج لانتاج منظومات اسلحة قد تهدد قوة الردع السوفيتي واصدر توجيهات محددة باعادة نشر الصواريخ المضادة للصواريخ (ABM) لتقليل امكانية تناميها الى أن تصبح منظومات كبيرة تستخدم في مواجهة هجوم سوفيتي، هذا في الوقت الذي اوصى فيه بابقاء الاهتمام مركزا على الدفاع ضد الصين، كما اكد نيكسون على تمسك الولايات المتحدة بالدفاع عن صواريخ (منت مان) ضد القدرات الهجومية المتزايدة للاتحاد السوفيتي. كما أقر الكونكرس مجدداً وبعد مناقشات حامية خلال صيف عام ١٩٦٩ مشروع صواريخ (سيف كارد)،[(١)] وفي عام ١٩٧٠ اقر مجلس الشيوخ نشر الصاروخ آنف الذكر ولكن بعد أن استبعدت لجنة القوات المسلحة في المجلس هذه المرة المناطق التي اصرت الادارة الامريكية على اعتبارها مناطق دفاعية للولايات المتحدة، كما حددت مناطق انتشار (انفتاح) الصاروخ حول اماكن انفتاح صواريخ (منت مان) فقط.

استمرت عملية مراجعة برامج القوات الامريكية الاستراتيجية مع الاستعدادات لمحادثات الاسلحة الاستراتيجية (سالت) مع الاتحاد السوفيتي، تلك المحادثات التي بدأت في نهاية عام ١٩٦٩ والتي تعد بحق اول مجهود جدي تبذله القوتين العظميين لانهاء سباق التسلح النووي.



(١) لقد تم هذا الاقرار بطريقة غير مباشرة اذ رفض المجلس مشروع قرار معاكس بايقاف انتاج الصاروخ، وكانت نتيجة التصويت (٥٠) صوت ضد (٥٠).

الفصل الخامس

الاستراتيجية العسكرية السوفيتية

رأت الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب في الاتحاد السوفيتي الخصم العسكري الاكبر لها. كان الدافع الرئيسي للسياسة الامريكية هذه هو الرغبة بردع الاعمال العسكرية للاتحاد السوفيتي وحليفاته، ومن ثم تركيز الانتباه في الستينيات على الصين ايضاً واعتبارها كعدو عسكري محتمل جديد ، لقد خصص هذا الفصل لمناقشة العقيدة العسكرية السوفيتية، وعلى الاخص فيما له علاقة بالاستراتيجية السوفيتية في التعامل مع التهديد النووي الامريكي الاستراتيجي وكذلك في التعامل مع اوربا.

وقبل التطرق الى جوهر العقيدة العسكرية السوفيتية ستفحص وبشيء من الايجاز طبيعة ومصادر معلوماتنا حول العقيدتين العسكريتين السوفيتية والصينية، مع العلم ان البيانات التي تصدرها حكومتا البلدين هي احدى تلك المصادر وأن ما ينشره الاتحاد السوفيتي عادة يفوق ما تصدره الصين بكثير الا انهما يصدران في العادة بيانات عمومية في السياسة الخارجية، وفي حالة الاتحاد السوفيتي فانه يصدر أحيانا بيانات في امور عسكرية كما اصدر أيضاً بعض الكتب التي تعالج وبشكل خاص الاستراتيجية العسكرية ومن اهم تلك الكتب، ذلك الذي صدر تحت عنوان «الاستراتيجية العسكرية» والذي اشرف على اعداده واصداره الجنوال سوكولوفسكي ، وقد حلل هذا الكتاب (الذي يوحي عنوانه بانه دراسة شاملة عن العقيدة السوفيتية) في الغرب وعلى نطاق واسع للغاية كما اعتبر كمصدر فكري رئيسي للتعمق في تفهم الاستراتيجية العسكرية السوفيتية، وعدى ذلك فقد توفرت لدينا معلومات ومواد كثيرة عن العلاقات العسكرية السوفيتية ـ الصينية وعن ستراتيجيات كل منهما مما قيل ونشر عن وحول خلافاتهما.

والمصدر الرئيسي الثاني للتفاصيل التي توفرت لدينا ـ والذي قليلا ما جرت الاستفادة منه ـ هو الاعمال والتحركات التي قام بها البلدان، وينبغي ان نكون قادرين على تعلم الكثير من العقيدتين العسكريتين[١] السوفيتية والصينية من خلال ما قامتا به من اعمال في كوريا وبرلين وفيتنام اكثر مما نتعلمه من المقالات والدراسات التي تظهر بين آونة واخرى في المجلات العسكرية او غيرها.

والمصدر الاخير هو في تفحص وتقييم بنود وفصول الميزانية العسكرية وقرارات انتشار وتوزيع القوات، فقد اعتادت الدولتان الشيوعيتان على الاكتفاء عادة ببيان موجز لا يتضمن اكثر من فقرة واحدة (لمجموع الانفاق العسكري) في الميزانية السنوية العامة للدولة، وإن كانت الوقائع والاحداث تؤكدات على انهما تنفقان الكثير من الاموال والجهود في المجالات والشؤون العسكرية. لقد بُذلت الكثير من الجهود والعمل من اجل التوصل الى حجم وشكل ميزانية الدفاع السوفيتية، وقد حصلنا على البعض منها عن طريق اللجنة الاقتصادية المشتركة لمجلس الشيوخ الامريكي، كما توفرت لدينا بعض التفاصيل الاخرى عن نتائج دراسة خاصة أعدت حول الميزانية الدفاعية للدولتين، وظهرت هذه الدراسة في مطبوعات معهد الدراسات الستراتيجية ـ كراسة التوازن العسكري السنوية، وكذلك من المناقشات السنوية التي تجري حول ميزانية الدفاع الامريكية، ومما ينشر عادة في المطبوعات الامريكية المشابهة مثل مجلة اسبوع الطيران (Aviation Week) ، وكذلك توفرت لدينا مطبوعات مؤسسة (راند). ونحن نعرف ان الذين يتولون اصدار مثل هذه الدراسات في مؤسسة (راند) هم من بين من يسمح لهم بالاطلاع على الوثائق المصنفة.

---

(١) عرف الجنرال، اف. اس. فوللر، العقيدة العسكرية بانها «مجموعة القواعد والسياقات المستخدمة في ميدان ومستوى معينين لتحقيق هدف القتال باقل ما يمكن من التكلفة المادية والجهد والوقت، وهذا يتطلب طبعاً مراعاة اعتبارات معينة تشمل التنظيم والتسليح والتدريب ـ المترجم ـ

عند البحث لتفهم العقيدة العسكرية السوفيتية علينا ان نتذكر دائما عدم وجود وجهة نظر موحدة في الشؤون الدفاعية للجهات المتعددة التي قد تساهم في عملية صنع القرار الاستراتيجي في الاتحاد السوفيتي، وهذه الجهات هي وبالاضافة الى الحكومة السوفيتية، الحزب الشيوعي والجهاز البيروطراطي (الاداري) لذا فان الميزانية الدفاعية السوفيتية وكذلك قرارات انفتاح وتوزيع القوات تخضع وتتأثر لسطوة المؤسسات ومناورات كبار البيروقراطين وكذلك للأعتبارات السياسية الداخلية مثلما تخضع وتتأثر بالاعتبارات العقائدية.

لذا بات تفهمنا للعقيدتين العسكرتين السوفيتية والصينية محدوداً الى درجة كبيرة، قياساً لمدى تفهمنا للعقيدة الامريكية، ومع ذلك فقد اصبح لدينا قدر كبير من المعرفة العملية عن نهج العمل السوفيتي للسنوات الاولى لمرحلة ما بعد الحرب (العالمية الثانية)، كما نستطيع القول ان لدينا الآن الكثير من المعلومات الموثوق بها الى حد ما عن العقيدة العسكرية السوفيتية الحالية.

الاستراتيجية السوفيتية للحرب العامة

كان الاهتمام الاولي والرئيسي للنهج العسكري السوفيتي خلال مرحلة ما بعد الحرب كلها هو في . . . «ردع هجوم نووي امريكي» وقد اعتمد السوفيت في ردع اي هجوم امريكي في الفترة حتى منتصف الخمسينيات على التهديد بالانتقام من حليفات الولايات المتحدة، اكثر من توجيه التهديد نحو الولايات المتحدة نفسها وذلك لعدم امتلاك السوفيت وقتها لما يكفي من القدرات الاستراتيجية لمهاجمة اراضي الولايات المتحدة، وكان الردع السوفيتي خلال الفترة المبكرة تلك يتمثل بقوات برية كثيفة جداً وقادرة على احتلال اوربا الغربية، وبالاضافة الى هذه القوات البرية الضخمة فقد اولى السوفيت الكثير من الاهتمام والجهد للدفاع الجوي ايضاً، والمعروف انهم مازالوا يواصلون انفاق نسبة كبيرة من ميزانيتهم الدفاعية على متطلبات الدفاع

الايجابي «الفعال» اكثر من الولايات المتحدة ، كما بدأ الاتحاد السوفيتي ومنذ بداية الستينيات بنشر منظومة «تالينن Tallinn» والتي واصل السوفيت توسيعها عام ١٩٧٠، وهي مصممة كما يبدو ضد القاصفات الامريكية الاستراتيجية (B – 70) والتي ادخلت الخدمة منذ مطلع الستينيات لقد اعتقد بعض خبراء الاستخبارات الامريكيين ان منظومة الدفاع الجوي السوفيتي آنفة الذكر هي من منظومات الصواريخ - المضادة - للصواريخ (ABM) **الا انه قد اتضح عام ١٩٧٠ أنها ليست كذلك وأن منظومة (ABM)** الوحيدة الموجودة لدى الاتحاد السوفيتي هي منظومة من نوع اصغر عُبأت حول موسكو، كما اتضح ايضاً ان حجم وشكل القوات الدفاعية السوفيتية يخضع لتوجيهات وتأثيرات البيروقراطية السوفيتية بقدر (او ربما حتى باكثر من) خضوعها لاعتبارات او مبادىء ايجابية لعقيدة ستراتيجية، وتستند تلك العقيدة وكما يبدو الى دفاع فعال، والى دفاع مدني سلبي بهدف تقليل الدمار الذي تستطيع الولايات المتحدة ايقاعه في الاتحاد السوفيتي.

وفي الوقت نفسه وفور انتهاء الحرب العالمية الثانية انغمس الاتحاد السوفيتي بتطبيق برامج سريعة للغاية تستهدف تطوير الاسلحة الذرية، وتفاصيل تلك البرامج تؤكد لنا خطورة الاعتماد على ما ينشره الاتحاد السوفيتي من تقارير ومعلومات، اذ كانت تصر وحتى الى ما بعد وفاة ستالين على عدم اهتمام الاتحاد السوفيتي بالحرب الذرية، بل وما هو اكثر من ذلك، فما كان ينشره الاتحاد السوفيتي كان يوحي بان ستالين يعتقد بان... «العوامل الدائمة التأثير» تؤكد ان البنية الاجتماعية والسياسية للدولة هي التي ستقرر نتيجة الحرب، في الوقت الذي كانت الحقائق تؤكد فيه على ان صناع - القرار (السوفيت) قد ادركوا الاهمية العظمى للأسلحة الذرية وتأثيراتها الهائلة على الحرب والدبلوماسية. لقد طور السوفيت (وفي مرحلة ما بعد الحرب) اسلحتهم الذرية بسرعة تجاوزت المعقول، كما طوروا الاسلحة الهيدروجينية بشكل اسرع وربما حتى قبل الولايات المتحدة، كما بذلوا جهوداً هائلة في تسريع تنفيذ برامج تطوير وبحوث ووسائل ومنصات إطلاق الاسلحة النووية

بما في ذلك القاصفات الاستراتيجية البعيدة المدى والصواريخ البالستيقية العابرة للقارات.

اما الجزء الاخير من خطة الردع السوفيتية فقد كان في تطبيق سياسة خارجية معتدلة نسبياً ومصممة لردع اي تحرك سياسي امريكي كبير او مبالغ فيه، فقد ادرك القادة السوفيت انهم كانوا في حالة ضعف من الناحية العسكرية وبالتالي فقد كانوا غير قادرين حتى على محاولة ممارسة اية ضغوط لتوسيع رقعة الارض التي اصبحت تحت السيطرة الشيوعية.

القدرة السوفيتية عبر القارات

بدأ السوفيت ومنذ منتصف الخمسينيات تطوير بعض القدرات على مهاجمة الولايات المتحدة ابتداء بقوة قاصفات ستراتيجية صغيرة، وعلى كل حال فقد بقيت القوات السوفيتية النووية محدودة الى حد كبير، ويبدو أن الاتحاد السوفيتي قد قرر عدم انتاج وسائل اطلاق ستراتيجية - كالقاصفات في الخمسينيات والصواريخ عابرة القارات في نهاية الخمسينيات وأوائل الستينيات - بالقدر الذي يستطيعه، وهكذا بقي وحتى عام ١٩٦٥ متخلفا بشكل جذري عن الولايات المتحدة في ميدان القوات الاستراتيجية نوعياً وكمياً، ورغم انه قد اجرى بعض التجارب على رؤوس نووية بقوة (١٠٠ ميجاطن) كما انتج بعض الصواريخ عابرة القارات والقادرة على حمل رؤوس نووية بقوة عدة ملايين من الاطنان، الا أن مجموع ما لديه من الصواريخ عابرة القارات لم يكن يتجاوز بضعة مئات قياساً بما كانت تملكه الولايات المتحدة والبالغ (١٠٥٤) صاروخ عابر للقارات، كما كانت الغواصات السوفيتية القادرة على اطلاق الصواريخ من انواع بدائية وتحمل كل غواصة منها بضعة صواريخ فقط ولابد لها من الخروج الى السطح لاطلاقها - ومع ذلك فقد قررت القيادة السوفيتية وقبيل عدة سنوات تغيير هذا الوضع، وبدأت نذر التطورات الجديدة تظهر تترى.

تفوق السوفيت عام ١٩٧٠ على الامريكان في عدد الصواريخ عابـرة القارات والمعبأة في قواعد اطلاق الصواريخ فعلا، وتألفت القوة السـوفيتية تلك من انواع متعددة من الصواريخ، وكان الصاروخ المعـروف في الغرب بأسم (اس. اس - ١١) اكثرها عدداً، وهو صاروخ ذو وقود سائل، وقريب فيـما عدا ذلـك من مواصفـات الصاروخ الامـريكي (منت مـان)، الا أن الصاروخ الذي اثار من الاهتمام في امريكا اكثر بكثير من غيره هو الصاروخ الـذي اطلق عليه في الغـرب اسم (اس. اس. - ٩)، وهو صـاروخ كبير الحمولة، كما تزايد الاهتمام الامريكي بعد بدء التجارب السوفيتية عام ١٩٦٩ على مركبات الاطلاق المتعددة الرؤوس (MRV) - ذات الرؤوس الحربيـة الثلاث، وقد خشي بعض المحللين الامريكيين من انها ربما قد تكون مصممة لتدمير صواريخ (منت مان) الامريكية، كما بدأ السوفيت وفي نهاية الستينيات بانزال غواصات مشابهة للغواصات الامريكية حـاملة صواريـخ بولاريس، والغواصات السوفيتية هذه والتي اطلق عليها اسم (الصنف - واي - Y) تحمل كل منها ستة عشر صاروخاً انبوبياً، والغواصة مسيرة بالطاقة النووية وقادرة على اطلاق الصواريخ من تحت سطح الماء.

يبدو أن القيادة السوفيتية قد صممت على ازالة اي انطباع عن تخلف الاتحاد السوفيتي في ميدان القوات الاسـتراتيجية، امـا متى سيحققون هـذا التعاظم في قوتهم الاستراتيجية فقد بدا امراً مشكوك فيه كثيراً عام ١٩٧٠.

العقيدة السوفيتية الحالية

توحي البيانات والافعال السوفيتية أن تفكير الاتحاد السوفيتي في القضايا الاستراتيجية مطابق للتفكير الغربي، لقد تقبل السوفيت بـالاهمية الحـاسمة للمباغتة وللضربة الاولى في الساعـات الاولى لأندلاع الحـرب العامـة، كما ادركوا ان المراحل الاولى للحرب يمكن أن تكون شديدة الحسم ومصيرية، ولو انهم واصلوا مناقشة صفحة القتال البري الواسع النطاق والتي ستلي بلاشك

التراشق النووي الاستراتيجي (ويبدو انهم افترضوا قدرتهم على غزو واحتلال غرب اوربا) وتعتبر الفقرات التي تخص الساعات الاولى للحرب والتراشق النووي الاستراتيجي هي اكثر الفقرات والبنود اهمية وخطورة في الميزانية الدفاعية والبيانات السياسية السوفيتية.

لقد عرف السوفيت اهمية تطوير قوات ستراتيجية.. غير واهنة نسبياً امام ضربة اولى معادية، ويبدو أن الجيل الثاني من صواريخهم كانت اصغر حجماً وتتمتع بحماية افضل من صواريخ الجيل الاول، كما انتجوا غواصات اقل وهناً نسبياً هي الاخرى وقادرة كذلك على اطلاق الصواريخ، كما اولوا دائماً اهمية بالغة وتأكيداً كبيراً لمعضلات القيادة والسيطرة لاسباب سياسية داخلية (ولرغبتهم بالتأكيد على أن الجيش السوفيتي غير قادر اطلاقا على الخروج عن الخضوع لاوامر ورغبات الحزب الشيوعي ولا يستطيع تحديه ابداً) من جهة ولاسباب ستراتيجية من جهة اخرى.

بدأ السوفيت التحدث ومنذ نهاية ١٩٥٧ عن الدمار الكبير الذي سيصيب الجانبين في حالة اندلاع حرب نووية عامة، وقد رفض الزعيم السوفيتي الاسبق نيكيتا خروتشيف علانية ما عرف بالفكرة الماركسية اللينينية بحتمية الحرب وعرض بدلاً عن ذلك امكانية تجنب الحرب طالما وجد رجال دولة اكفاء على رأس السلطة لدى الطرفين ولضرورة تجنب الحرب لما ستسببه من دمار كبير. وأكد السوفيت أن مصدر قوة الردع التي لديهم هو تهديهم بتدمير المدن الكبرى بالاسلحة النووية التي تصل قوتها الى عدة ملايين من الاطنان (Multimegaton) وعندما ثار الخلاف بينهم وبين الصين فقد اتهموا الاخيرة بعدم تفهم القوة التدميرية للاسلحة النووية بشكل كاف، كما اشار السوفيت دائما الى ان الاسلحة النووية لا تعرف ولا تتقيد بالفروق الطبقية.

بدأ الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة عام ١٩٦١ محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (SALT)[١] وحيث شارك مفاوضو الطرفين ولاول مرة في مناقشات حادة حول العقيدة الاستراتيجية. وفي جولة المباحثات

الاولى التي جرت في عاصمة فنلندة (هلسنكي)، اوضح المفاوضون السوفيت انهم يشاطرون الامريكيان الرأي من أن الردع يعتمد اساسا على قدرة كل جانب على ايقاع تدمير شامل بالطرف الاخر بعد تلقيه ضربة نووية اولى. كما وافق السوفيت على أن محاولة احد الطرفين تعطيل قوة الردع لدى الطرف الاخر بتحقيق زيادة كبيرة في قدراته الهجومية او الدفاعية، ستجبر الطرف الاخر على أن يفعل الشيء نفسه ليلحق بالطرف الاخر ويزيد بالتالي من قدراته هو لحرمان الخصم من تحقيق اية فوائد. ومن خلال ذاك المؤتمر، او في البيانات العامة فقد اكد القادة السوفيت ضمنياً ان هدفهم هو تحقيق التعادل مع الامريكان وليس التفوق النووي عليهم الا انهم حذروا وفي الوقت نفسه من انهم سوف لن يسمحوا للولايات المتحدة التفوق بالشكل الذي كانوا عليه في الستينيات مرة اخرى.

يخشى السوفيت بلا ريب من أن برامج الولايات المتحدة بخصوص الصواريخ متعددة الرؤوس والصواريخ المضادة للصواريخ (ABM, MIRVs) قد تحقق لها التفوق مرة اخرى على الاتحاد السوفيتي الامر الذي سيجبره على اجراء زيادة هائلة في الانفاق من اجل استنباط قدرات ستراتيجية جديدة، ولعله ولهذا السبب بالذات ربما يكون القادة السوفيت قد رأوا أن البديل الوحيد المتاح امامهم هو الموافقة على ايقاف اي تصعيد جديد في سباق التسلح واي زيادات هائلة في الانفاق.

---

(١) strategic Arms Limitation

الاستراتيجية السوفيتية لاوربا

سبقت الاشارة الى احد العوامل الهامة التي تتحكم في الاستراتيجية السوفيتية لاوربا ـ اي فكرة استخدام مهاجمة اوربا الغربية كوسيلة ردع قوية للولايات المتحدة ومنعها عن مهاجمة الاتحاد السوفيتي.

وفي اوربا الشرقية وقعت اكثر حالات استخدام القوة العسكرية السوفيتية في مرحلة ما بعد الحرب، ففي مطلع هذه المرحلة سيطر الجيش الاحمر السوفيتي على بلدان اوربا الشرقية وسعى لايصال حكومات شيوعية الى السلطة فيها، وكانت تلك الحكومات ومازالت ترتبط مع موسكو بروابط شديدة بل وتبدو احيانا وكأنها تابعة او خاضعة لها كلياً، كما ان استمرار تواجد الجيش السوفيتي في وسط اوربا قد حدد واحبط رغبة تلك البلدان يترك الكتلة السوفيتية، ويجب الا ننسى أن القوات السوفيتية قد استخدمت فعلا في كل من المانيا الشرقية وهنغاريا وجيكوسلوفاكيا.

ولكن من الواضح ان السوفيت حتى لم يحاولوا اظهار عزمهم على استخدام القوة العسكرية علانية ضد اوربا الغربية، كما تؤكد الدلائل على انهم لا يفكرون بالاندفاع حتى القنال الانكليزي وهو التهديد الذي ركز حلف شمال الاطلسي (الناتو) على مواجهته، ويخشى السوفيت ايضاً ـ لو فعلوا ذلك ـ الانتقام الذري من قبل الولايات المتحدة، والذي هو حقيقة قائمة دائما، ناهيك عن المعضلات الجديدة التي ستواجههم عند محاولتهم اخضاع اوربا الغربية للسيطرة الشيوعية، اخيرا لعل السوفيت قد ادركوا الا جدوى من الاعتماد على جيوش دول اوربا الشرقية ولا على سكانها وبالتالي وهن وضعف خطوط مواصلاتهم، ومع ذلك فحتى لو لم يفكر السوفيت بالاندفاع براً الى القنال الانكليزي فان التأثير النسبي للتوازن العسكري في وسط اوربا قد اثر ايضاً على النظم السياسية للبلدان الواقعة على جانبي الستار الحديدي.

كان الموقف السوفيتي ـ ومازال ـ نحو اوربا الغربية دفاعياً ورادعاً فقط، وأن وضع القوات السوفيتية المحتشدة في اوربا الشرقية وبقدراتها الادارية

المحدودة يوحي لنا أن توجهها الاساس هو للدفاع ضد هجوم غربي محتمل - وليس العكس - ولعله ولهذا السبب زاد السوفيت من كثافة انتاجهم للمقاتلات ولصواريخ ارض - جو. اما حجم الجيش السوفيتي فهو يعد بحد ذاته قضية مشوشة في نظر المحللين الغربيين فقد كان للسوفيت في مطلع مرحلة ما بعد الحرب (١٧٥) فرقة عسكرية، ولقد حافظوا على هذا المعدل في حجم قواتهم رغم عملية اعادة تنظيم الجيش السوفيتي وتخفيض اعداد الوحدات البرية في الفرقة الواحدة، والتقييم الذي تضعه الولايات المتحدة حالياً هو أن القوة السوفيتية تقدر الان بنصف عدد الفرق اعلاه، كما يبدو أن ليس لدى السوفيت، لا الان ولا في المستقبل اي تفوق ساحق في القوات البرية في الجبهة الاوربية الوسطى.

من الواضح ان السوفيت لم يكونوا اكثر نجاحا من الغرب في تطوير عقيدة متماسكة في استخدام الاسلحة النووية التعبوية. صحيح أن السوفيت قادرون على خوض الحرب التقليدية وبالاسلحة النووية التعبوية الا أن الترسانة النووية التعبوية السوفيتية اصغر بكثير وأقل كفاءة مما لدى الولايات المتحدة، ولم يبدأ السوفيت الا في منتصف السبعينيات بعملية ادخال اسلحة نووية تعبوية صغيرة نوعا ما في قواتهم البرية العاملة، وبدى انهم يعتقدون أن الاسلحة النووية لو استخدمت فعلا فسيجري ذلك فوق مناطق برية واسعة وبرؤوس نووية من عيارات كبيرة نسبياً.

الغاية الرئيسية التي يتوخاها السوفييت من استخدام القوة العسكرية في اوربا هي لتشكيل تهديد كاف لتحقيق اهداف سياسية معينة، وقد تركزت معظم جهودهم تلك في برلين، اذ حاولوا استغلال تفوقهم في القوات التقليدية في المنطقة لاجبار الغرب على الابتعاد عن مدينة برلين او القبول بسيادة المانيا الشرقية على الطرق الموصلة الى برلين وقد حذروا صراحة، الدول التي سمحت بنشر الاسلحة النووية الامريكية فوق اراضيها بانها جعلت من نفسها اهدافاً مفتوحة امام مخاطر هجوم سوفيتي نووي، وفي عام ١٩٦٠ حدث اكبر تهديد سوفيتي بصورة عملية عندما اسقطوا طائرة التجسس الامريكية (

2 - U) فوق الاراضي السوفيتية، فقد حذر السوفيت وقتها من انهم سيدمرون بصواريخهم اية قواعد ستنطلق منها او تنزل فيها طائرات التجسس الامريكية لتخترق الاجواء السوفيتية.

كانت الغاية الرئيسية الاخرى للسوفيت في اوربا هي تشديد سيطرتهم على اوربا الشرقية ولاستعادة السيطرة على / او تحييد المانيا (الغربية)، ولأخراج الولايات المتحدة من اوربا كليا، وقد استخدموا لتحقيق ذلك مزيجا من الضغوط العسكرية والمناورات السياسية بما في ذلك (خرق السلام)، وقد اختلفت وتنوعت اهمية تلك الغايات خلال مرحلة ما بعد الحرب، الا انه وفي جميع الحالات فقد استخدمت القوة العسكرية السوفيتية كستارة خلفية مهمة وحيوية.

الصــين

وقع السوفيت عام ١٩٥٠ معاهدة تحالف مع الصين، وهذه المعاهدة التي لم ينقضها احدهما علنا تلزم الاتحاد السوفيتي بمساعدة الصين في حالة تعرضها لهجوم ياباني او من اي بلد حليف لليابان، وقد اكد السوفيت ولمرات عديدة وخلال الازمات التي نشبت في شرق اسيا خلال الخمسينيات، عزمهم على مساعدة الصين حال تعرضها لهجوم امريكي، ولا نعرف على وجه الدقة طبيعة الاعمال التي كانوا سيقومون بها عند وقوع هجوم على الاراضي الصينية.

اما في الستينيات فقد بدأت الدوائر العسكرية السوفيتية تدرس وبشكل جدي مسألة الاصطدام مع الصين، واصبحت الحشود السوفيتية في نهاية هذا العقد - الستينيات - قوة بالغة الضخامة والاهمية على الحدود مع الصين، بل ووقعت عدة اشتباكات فعلا بين العملاقين الشيوعيين، وفي نهاية عام ١٩٦٩ اخطرت موسكو العديد من حكومات الدول عن مخاطر العدوان الصيني، الامر الذي يعني ان السوفيت يحاولون خلق وتهيئة الاجواء المناسبة لتبرير ضربة سوفيتية وقائية ضد المنشآت الصينية النووية، وقد اتهمت الصين جارها

صراحة بالاعداد لشن هجوم سوفيتي على الصين، فقد سويت الازمة باتفاق الطرفان على البدء بالمفاوضات لحل الخلافات على الحدود، ولكن لم يعد خافياً على احد ومنذ ذلك الحين ان القادة السوفيت بدأوا ينظرون الى الصين كعدو عسكري محتمل.



الفصل السادس

الاستراتيجية العسكرية الصينية

مع تزايد الاعتقاد بعدم رغبة الاتحاد السوفيتي باستخدام قواته العسكرية ومع تنامي قوة الصين العسكرية وعلى الاخص قوتها النووية فقد اجتذبت جمهورية الصين الشعبية انتباه الاستراتيجيين العسكرين ومخططي الشؤون الدفاعية، واحدى ملامح هذه التطورات بعد تزايد الانشقاق الصيني ـ السوفيتي والحرب في فيتنام، هو الاهتمام الزائد الذي اولته الولايات المتحدة لنشر الصواريخ البالستيقية الدفاعية الموجهة ضد الصين، ومع ذلك فما زال ما يكتب عن الصين قليل جدا قياسا بما يكتب عن الاتحاد السوفيتي. لذا خُصص هذا الفصل لتفحص الاستراتيجية العسكرية الصينية على ضوء السياسة الخارجية للصين الشعبية.

اثبتت احداث الثورة الثقافية ايام ماو تسي ـ تونك أن قادة الحكومة الصينية يواجهون نفس المعضلات التي تواجهها الحكومات الاخرى في التعارض ما بين الاستراتيجية ومتطلبات الميزانية (الشؤون المالية) فقد طالب القادة العسكريون المحترفون بميزانية دفاعية اكبر مما خصص لهم، وبتنسيق وتعاون عسكريين وثيقين مع الاتحاد السوفيتي، وب لاستغلال الذاتي لجيش التحرير الشعبي، اما (ماوتسي ـ تونك) فقد كان يسعى لاستخدام الجيش كاداة ثورية داخل الصين وكذلك لاستغلاله لتحقيق مصالح سياسية ونفسية، اما أولئك العاملين في الحكومة والمسؤولين عن التخطيط الاقتصادي فقد كانوا يحاولون تقليص الانفاق العسكري، وتحويل المبالغ لاغراض التطوير الاقتصادي، ومع ذلك نستطيع تبين الملامح او الخطوط العريضة لعقيدة صينية عامة متفق عليها.

كانت اهداف السياسة الخارجية الصينية ومازالت تابعة وتتأثر

بالاهداف الداخلية المتمثلة بحفظ وبقاء النظام، واستمرارية الثورة، والتنمية الاقتصادية وبناء المجتمع الصناعي، لذا كانت ميزانية الدفاع متواضعة قياساً بما يشاع عن الصين ومن انها دولة محاربة ومشبعة بالروح العسكرية، وحتى قياساً بالمعايير العالمية في الانفاق الدفاعي، ويبدو ان هذا الانفاق كان موجهاً في الاساس لحماية الاراضي الصينية ضد غزو محتمل تشنه قوات الصين الوطنية (فرموزا) او ربما هجوم امريكي اكثر من كون الانفاق الدفاعي موجهاً لتنفيذ عمليات هجومية لان مثل هذه الفعاليات ستتطلب بعض القدرات المعينة على الاقل منها على سبيل المثال قوات جوية قوية.

بالاضافة الى ذلك كانت الصين تسعى لتجنب اي صدام مع الولايات المتحدة. وقد تركزت الاستراتيجية الشيوعية الصينية خلال الحرب الاهلية على ضرورة منع او إحباط اي تدخل امريكي في تلك الحرب ولانهائها بصورة او اخرى بدون التسبب بهجوم امريكي، وبغض النظر عن الاهمية التي تضعها الصين على احتلال تايوان والقضاء على النظام القائم فيها، الا أنها لم تتورط باية فعاليات قد تعرضها لاشتباك عسكري مباشر مع الولايات المتحدة، يؤكد ذلك انه ومنذ حزيران (١٩٥٠) - اي منذ التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن جزر تايوان - لم تقع اية محاولة صينية لاحتلالها، واقتصرت الاشتباكات التي حدثت على تحرشات صغيرة ضد الجزر الساحلية (كيموي، وماتسو)، وحتى هذه التحرشات الصغيرة فقد كانت مناورات على درجة شديدة من الحذر، وكذلك كانت التحركات الصينية في الهند الصينية وضد الهند، ومهما كان الشكل الذي اتخذته تلك التحركات فقد كانت مقيدة او مشوبة بالخوف من استثارة هجوم امريكي.

ولو عدنا لتفحص اكثر تحديداً لاهداف السياسة الخارجية لنظام بكين فيمكن تلمس بعض الخصائص المميزة لما يعرف بالنموذج «الصيني» في التعامل مع الاهداف المتوخاة، النموذج الذي يتسم بالسرعة التلهفة في تحقيقها، او الطريقة التي تسلكها بكين في تحقيقها، هذه السمات المتأثرة قطعاً يكون نظام بكين هو نظام شيوعي الا أن من الانصاف القول ان اية حكومة

صينية قوية كانت ستلزم نفسها بتلك الاهداف ومع ذلك فهناك اهداف اخرى ما كانت حكومة غير شيوعية لتتبناها او لتهتم بها رغم حيويتها بالنسبة للسياسة الصينية.

أن اهم الاهداف الحيوية بالنسبة للمصالح القومية للصين الشعبية هو استعادة الاراضي التي كانت، أو هي جزء من الصين او تعتبر هكذا برأي القادة الصينين على الاقل، وبالتالي فهم يستعدون لاعادتها الى نظامهم، وكانت اهم خطوة في هذا السبيل هي احتلال اراضي «التبيت Tibet» ـ التي كانت الصين الوطنية تساندها ـ وبقيت تايوان تمثل اهم انسلاخ عن اراضي الصين الكبرى، وسيظل أمر استعادة السيطرة عليها هدف رئيسي في السياسة الصينية الخارجية ومنذ عام ١٩٤٩.

الامر القريب الصلة جدا بدمج تايوان في نظام بكين هو اسقاط وازالة النظام المعادي للصين والقائم في (تايوان) والذي يعلن عن نفسه كحكومة لعموم الصين، وقد اصرت الصين الشعبية على سياسة واضحة وصريحة في عدم الاعتراف او الدخول في علاقات دبلوماسية مع اية دولة لها علاقة بنظام تايوان.

واخيرا لابد لنا ان نذكر ان فرض السيطرة الصينية على اسيا هو هدف مهم آخر ولو انه لم يحض بالانتباه الكافي او كالذي حظيت به الاهداف الاخرى التي اشرنا اليها حتى الان، سيظل هدف السيطرة على اسيا الهدف الحيوي الذي ستسعى اية حكومة تسيطر على الصين وباصرار على تحقيقه.

اما الاهداف الاخرى فقد استنبطت من العقيدة الشيوعية التي يؤمن بها القادة الصينين، وما من شك من انهم يسعون لزيادة رقعة الارض التي تخضع تحت السيطرة الشيوعية، ونقول السيطرة الشيوعية لتمييزها عن تلك الاراضي التي ستقع تحت السيطرة المباشرة للصين وهذا هو ما يدفع ويعزز رغبة الصين باسناد النظم الشيوعية ـ وعلى الاخص تلك النظم التي تتبع، ووفقا لوجهة نظر بكين ـ الخط الماركسي ـ اللينيني الصحيح، وتقدم لنا البانيا مثالا جيداً، فقد قدمت لها الصين دعما خارجياً قويا ضمن القدرات الصينية، كما قدمت لها

قدراً كبيراً جداً من الدعم الدبلوماسي النشيط (حتى الى ما قبل تردي العلاقات بين البلدين بسبب تصلب الموقف الالباني) وتضع بكين في اعتبارها اهمية كبرى لدفع الاحزاب الشيوعية الاخرى لاتباع ما تراه بكين نهجاً ماركسياً صحيحاً وليس النهج التحريفي الجديد (وتقصد به الخط الروسي)، وبالذات لتحديد الطريق الافضل لتوسيع رقعة المناطق الخاضعة للسيطرة الشيوعية والسعي من ثم لاسقاط النظم الاستعمارية وبالتالي لاسقاط النظم الرأسمالية ولازالة اية نظم غير شيوعية، وليس من الصعب التأكيد او حتى اثبات ان الصين ولمصلحتها الخاصة قد أعطت اسبقية عالية في سياستها لانشاء انظمة حكم شيوعية في افريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الاوسط ولا تستطيع الصين ان تأمل حقاً بتحقيق انجازات كبيرة في هذا المجال بالعمل صراحة من اجل اهداف وغايات صينية صرفة ولابد لها من الاستتار خلف دعاوي عقائدية كما ان ما اتضح خلال تفجر الصراع الروسي - الصيني يؤكد ان الصين تسعى وبجد من اجل دفع الحركة الشيوعية الدولية لاعتبار ما تراه هي بـ «النهج الصحيح» حتى ولو على حساب تردي علاقاتها مع السوفيت.

دور القوة

لنعد الان كي نركز انتباهنا بشكل اكثر جدية على الشؤون الاستراتيجية ولنتسائل: كيف تفكر الصين في امكانية او وجوب استخدام القوة؟ لقد قال (ماوتسي - تونك) ان القوة تنطلق من فوهة المدفع وان السياسة يجب ان تتحكم بالمدفع كما تعتبر القوة من وجهة نظر الصين اداة شرعية في السياستين الخارجية والداخلية ويجب ان تخضع وفي جميع الاوقات لسيطرة السياسة، كما يجب ان تستخدم بشكل محدود وبطرق مسيطر عليها من اجل تحقيق اهداف سياسية خارجية معينة. ولا يرى الصينيون اي خطأ في استخدام القوة من اجل الوصول الى غايات سياسية. وقد اظهروا رغبتهم صراحة باستخدام القوة في مسعاهم لتحقيق مختلف الاهداف.

المبدأ الاساسي في عقيدة (ماوتسي ـ تونك) العسكرية هو في فكرة الانتقال من وضع ضعيف الى وضع اقوى ويمكن ان تتحقق فيه او من خلاله اهداف الدولة. وتدعي (الماوية) ان بلداً يمتلك قوة صغيرة جداً قادر، ويمكن ان يكون الافضل والاقوى على الدوام ضد عدو متفوق وذلك عن طريق تعزيز البلد الاصغر لقوته واضعاف العدو الاكبر تدريجياً، وقد طبقت الصين هذه الاستراتيجية في الحرب الاهلية كما تحاول متابعتها الان في سياستها الخارجية.

احدى مقومات العقيدة (الماوية) تقول ان على البلد أن يحتقر عدوه ستراتيجياً وان يحترمه تعبوياً ـ وهي العقيدة التي تطبقها الصين مع الولايات المتحدة ـ وهي تعني وببساطة ان البلد يستطيع على المدى البعيد ان يقهر خصمه باستخدام التكتيك المناسب ولكن عليه وعلى المدى الاقصر (المرحلة الراهنة) ان يدرك ويعترف بان عدوه هو الاقوى لذا لابد من احترامه والاحتراس في التعامل معه، وعلى ضوء مثل هذه العقيدة ينبغي لنا تفحص الافكار والمفاهيم الصينية مثل «ليست الولايات المتحدة سوى نمر من ورق. . .» الامر الذي يعني القدرة على تدمير هذا النمر الورقي على المدى البعيد بتطبيق الاستراتيجية المناسبة، ولا يعني هذا قطعاً ان الاسلحة النووية ليست قادرة على تدمير الصين لو قررت الولايات المتحدة استخدامها الان، وهكذا وبنفس هذا الاسلوب يجب النظر الى المقولة الاخرى، وهي. . .» أن الرجل سينتصر على السلاح في النهاية. . .» ولا تعني هذه المقولة ان لو كان الرجل والسلاح النووي في مكان واحد فان السلاح النووي عاجز عن الانفجار وقتل الرجل، بل انها تعني ـ انه وعلى المدى البعيد فان من سيقرر التوجهات السياسية للدول هم الرجال وليس طبيعة منظومات الاسلحة. كانت هذه حقيقة في الصين كما يعتقد الصينيون انها حقيقة ايضا في الهند الصينية (حرب فيتنام) بل انهم يعتقدون بانها ستكون في النهاية حقيقة في كل مكان، واستطراداً نقول يمكن للشيوعية ان تنتشر بكسبها ولاء الرجال بغض النظر عمن يسيطر على، أو يمتلك السلاح على المدى القريب.

الحرب النووية

هناك وجهة نظر واسعة الانتشـار ومفادهـا، أن الصينين لا يفهمـون الحرب النووية على حقيقتها، بل وانهم حتى لا يخافونها، وفي الحقيقـة فهم يرغبون باندلاعها حتى. ان هذا يعني انهم يعـانون نقصـا في تفهم حقائق العصر النووي، الا أن هذه فكرة خاطئة تماما، تولى الاتحاد السوفيتي اشاعتها وتأكيدهالأن ذلك يخدم هدفا سوفيتياً، هو اقناع الغرب بانه يريد «الـوفاق» بسبب هؤلاء الصينين (الحمقى) الموجودين على حدوده، ولكننا لو امعنا النظر فيما يقوله الصينيون او فيما فعلوه في مختلف المواقف المتأزمة فان وجهة نظرهم تصبح واضحة ومحددة الابعاد، وهي ان الحرب النووية ستكون في الحقيقة مأساة كبيرة للعالم اجمع، وعلى الاخص بالنسبة للصين والنظام الشيوعي وهم يدركون تمـاما وليسـوا تحت اي وهم خادع، في ان قـادة الصين والمجتمـع الصناعي الصيني الذي شيـدوه يمكن ان يتجنبا مخـاطر حتى حـرب نوويـة صغيرة.

لعلهم يعتقدون ان الشيوعية، لا الرأسمالية هي التي ستستمر كنظام سياسي عالمي وإن الصين ستصمد كنظام ووجود سياسيين وبالاضافة الى ذلك فقد اختلفت الصين، وعلى الاخص مع الاتحاد السوفيتي في تهويله بمخاطر التدمير الذي تحدثه الحرب النووية وتدبيجه الخطبوالمقالات حول عـدد من سيموتون في كذا دقيقة عند اندلاع الحرب النووية، ولا ترى الصين في ذلك الا نوعاً من التدمير الـذاتي السياسي، عـدى عن انها تعرض البلد لابـتزاز سياسي من قبل الخصم الذي يمتلك الاسلحة النووبة، وليس من المعقول ان نتوقع من الصين ان تركز على مخاطر الحرب النووية في الوقت الذي لا تمتلك فيه الا عدداً قليلا من الاسلحة النووية وتواجه عدوين محتملين يمتلك كل منهما مخزوناً ضخماً منها، لقد سعت الصين للأستفادة من الفكرة او المفهوم الخاطىء عن عدم خوفها الحرب النووية ـ واستمرت على هذا المنوال في بداية الستينيات وكان الخط الاساسي للمحللين الغربيين يقول انـه، وبينما يؤكـد

الصينيون عدم خوفهم الحرب النووية، الا انهم كانوا خائفين في الحقيقة كما لم يكن من الواضح ان الصين تعتبر أن الحرب النووية ستكون في صالحها، وهذا يشكل جزئياً اعترافاً من جانبهم بان دور (الاحمق) او الطائش الذي لعبوه يمكن ان يكون مصدرة قوة لهم في بعض المواقف وذلك في حالة اقتناع خصوم الصين من انها لا تخاف اسلحتهم، الا أن ذلك قد يكون مصدر ضعف للصين ايضاً وذلك في حالة تفكير أولئك الخصوم جدياً بتدمير نظام بكين اذا ما اقتنعوا فعلا بجنون وحماقة الصين.

لقد قيل لنا ان هناك تعديل رئيسي في النظرة السوفيتية للحرب: بأن السوفيت لم يعودوا يصرون على حتمية الحرب النووية، الا أن ذلك لا يشكل بحد ذاته تغيرا جذرياً في موقفهم وكما يحاول البعض تصوير ذلك ولكن ومهما كان نوع او حجم التغيير الذي يمثله هذا التعديل فقد قبلته الصين ايضاً. تعتقد الصين بحتمية الحرب ـ اي حروب التحرير الوطنية والحروب ما بين النظم الرأسمالية نفسها ـ اما الحرب النووية ما بين الكتلتين الشيوعية والرأسمالية فلم تعد حتمية.

وقريب من المفهوم الصيني للحرب النووية، هي فكرة الدور الذي يلعبه التوازن الاستراتيجي في السياسة الدولية. ويبدو من الصورة التي سادت غالباً ـ أن الرجال اهم من السلاح بكثير وفقا لوجهة نظر الصين وأن الاسلحة النووية لا دور لها في النهاية ـ ولكن قد يفهم من هذا أن الصين لا تعطي إلا أهمية قليلة للتوازن الاستراتيجي، الا أن العكس هو الصحيح حقاً، فقد اولت الصين للتوازن النووي أهمية اكبر من التي اعطته اياها الولايات المتحدة او الاتحاد السوفيتي، بل انهم ـ في الصين ـ حتى حاولوا قياس وتسمية المراحل التأريخية استناداً لطبيعة التوازن النووي. والتأكيد الصيني الشهير الذي ظهر عام ١٩٥٧ من أن ..... «الرياح الشرقية هي السائدة على الرياح الغربية...» والذي يعكس اهمية ما يضعه الصينيون على التوازن النووي وإيمانهم بان المراحل التأريخية الكبرى والتبدلات التأريخية المحتملة باتت تتحدد بتغييرات التوازن النووي. يعتقد الصينيون ان تغييراً رئيسياً قد حدث عام ١٩٥٧ لسببين:

١ ـ الاول. انهم ظنوا ان الاتحاد السوفيتي قد اصبح اقوى من الولايات المتحدة.

٢ ـ والثاني. وهو ان الاتحاد السوفيتي سيتولى تزويد الصين بقدرات نووية.

الا انهم ادركوا وبحلول عام ١٩٦٠ ان ليس للنبوئتين اي اساس من الصحة او قدر من الحقيقة المادية، وانتهى بهم هذا الادراك وبالاضافة الى عزلتهم عن السوفيت الى متابعة نشطة والى بذل المزيد من الجهد من اجل بناء قدرتهم النووية الخاصة.

لقد استند هذا التحرك الصيني سعيا وراء امتلاك قدرة نووية الى الاسباب التالية:

اولا: تمتلك جميع الدول الكبرى قدرات نووية خاصة بها وبما أن الصين هي ايضاً دولة كبرى فعليها هي الاخرى ان تكون كذلك. لقد كانت هذه رغبة صينية قديمة وتعود جذورها الى عام ١٩٤٦ بامتلاك السلاح النووي بعد ان ادركت ان هذا السلاح جزء ـ بل وشرط اساسي ـ من مكونات القوة، وصممت وقتها ان تصبح قوة نووية على المدى البعيد كما كانت هذه الرغبة احدى اهم هواجس نظام بكين ـ وهاجس لا يمكن ان يتأثر باية اعتبارات او تفاصيل تكنولوجية او مالية.

٢ ـ السبب الثاني وهو الغاية البالغة الاهمية وراء امتلاك السلاح النووي والتي تتمثل في انشاء او امتلاك قوة قادرة على ردع الامريكيين او السوفيت عن مهاجمة الصين وليس من المعروف حتى الآن نوعية وسائل ومنصات الاطلاق التي تسعى الصين لامتلاكها او تطويرها لاطلاق اسلحتها النووية وقد كانت هذه الوسائل تقتصر وحتى عام ١٩٧٠ على طائرات محدودة المدى، مع أن الصين قد دخلت ميدان الصواريخ البالستيقية المتوسطة المدى منذ بعض الوقت ـ توقعت الحكومة الامريكية استخدام الصين لهذا النوع من

الصواريخ عام ١٩٦٥ ـ غير إنها ولحد الآن لا تمتلك اية صواريخ بالستيقية متوسطة المدى (MRBMs)[١] كما انها تعمل على انتاج صواريخ بالستيقية عابرة للقارات (ICBMs) الا أن الحكومة الامريكية تفترض أن الصين لن تتمكن من امتلاك كمية معقولة منها حتى الثمانينيات.

٣ ـ اما السبب الثالث فهو ان الاسلحة النووية تعتبر مهمة للصين من اجل زيادة قوتها ونفوذها ضمن العالم الشيوعي وتشعر الصين أن لو كان ـ او فرض ـ عليها تحدي نظام موسكو وفي اي وقت وبنجاح فلابد ان يعتمد هذا التحدي على قوة متنامية ـ وبالذات على القوة النووية.

٤ ـ السبب الرابع والاخير هو ان الصين ترى في الاسلحة النووية قيمة حدية (نهائية) في أسناد وتحقيق اهدافها السياسية في اسيا ـ اي كعنصر أو وسيلة تهديد ضد الدول الاسيوية.

الحرب التقليدية

عند تفحصنا لدور القوات التقليدية كأداة للسياسة الخارجية الصينية، سنجد ان المثير جدا في الامر هو ان لدى الصين رغبة قوية في تجنب حرب تقليدية كبرى ويرجع ذلك لسببين:

(١) ـ التكاليف الاقتصادية في التهيؤ لحرب تقليدية كبرى ـ اي كمية المعدات والتدريب الضروري.

(٢) ـ تكاليف المشاركة في الحرب قياسا بالموارد التي ستستخدم ومقدار التدمير الذي سينتج عنها، وبالاضافة الى كل ذلك، ولربما مما له نفس الاهمية هو أن اي انفتاح لقوات تقليدية على نطاق واسع (كبيرة الحجم) قد يثير مخاطر هجوم امريكي، يؤيد ذلك ما لوحظ من طابع الحذر والتأني الذي ساد التحركات

(١) Medium – Range Ballistic Missiles

الصينية ومن كونها كانت راغبة على الدوام بالاقتصار على استخدام انـواع محدودة من القوة العسكرية لتحقيق اهداف محددة في مضائق تايوان وكذلك في الصراع الذي نشب على الحدود الصينية ـ الهندية، والصينية ـ الفيتنامية.

لقد استخدم الصينيون وحتى الان قوات رئيسية في نوعين من المواقف هما:

١ ـ عندما تأكدوا بعدم وجود اية مخاطر لتدخل قوة خارجية ومثال ذلك ما حدث في (التبيت) عندما اعتبروا الارض التي هاجموها جزء من اراضي الصين واتهمكوا بالتالي فيما يمكن اعتباره اوضح نموذج للعدوان العلني والصريح في مرحلة ما بعد الحرب. و

٢ ـ عندما اقتنعوا ان عدم استخدامهم للقوة سيثير من المخاطر والمصاعب اكثر مما يثيره استخدام القوة، لذا أثروا ركوب المركب الخشن وكما حدث في كوريا.

والخلاصة. فما الذي يمكن قوله حول وجهة نظر الصين على المدى البعيد بالنسبة للموقف العالمي؟ وللأجابة على ذلك نرى ان مما له اكبر الاهمية بالنسبة لهم هو جعل الصين قوة عالمية كبرى ونووية. كما تطمح الصين لفرض هيمنتها على اسيا وعلى ازالة جميع القواعد الامريكية منها. واخيراً اقرار جميع الدول الاسيوية بسيطرة الصين، واكثر من ذلك فانهم يرون الابد من اسقاط نظام فرموزا أو ضم تايوان تحت سيطرة نظام بكين ولو انه لم تتوضح لنا بعد فكرتهم او خططهم لتحقيق ذلك. ترى الصين في الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة كعدويين ولا أمل في اي تحسين في العلاقات معهما ما دام النهج الذي ارسى (ماوتسي ـ تونك) قواعده سائداً في الصين. اما قادة الصين ما بعد (ماو) فقد يختلفون حول مسألة ما اذا كانوا سيسعون لتحقيق تحسن جوهري في تلك العلاقات.

اما بالنسبة للعلاقات مع الاقطار الاخرى ـ اليـابان، وغـرب اوربا، البلدان النامية ـ فلعل وجهات نظر الصين غير واضحة التعريف والمعالم. فهم

يخافون تنامي قوة اليابان ويشعرون انهم قادرون على انشاء علاقات صداقة مع بلدان اوربا الغربية من اجل تحقيق بعض المنافع وعقد اتفاقيات تجارية معها، اما بالنسبة لافريقيا وامريكا اللاتينية فسيتزايد عدد النظم الثورية فيها، ولعلهم ليسوا متفائلين حول اي من تلك الاحداث والى الحد الذي يرغبون بها فعلا، للسنوات العشر او الخمسة عشر القادمة.



الفصل السابع

الحرب العامة: ستراتيجية الكفاية

حدد الرئيس نيكسون وفي وقت مبكر بعيد تسنمه مقاليد الرئاسة، النهج النووي الذي سيسعى لتحقيقه بـ «الكفاية» كما اوضحت بيانات الرسميين الحكوميين اربعة مقاييس لتقرير «كفاية» القوات الاستراتيجية الامريكية وهي:

١ ـ التدمير الاكيد. ستمتلك الولايات المتحدة وفي جميع الاوقات القدرة على الاستجابة وبثقة عالية لاي هجوم سوفيتي مفاجىء على اراضي الولايات المتحدة وعلى تدمير نسبة كبيرة من المجتمع السوفيتي.

٢ ـ استقرار الازمات (Crisis – Stability) . يجب ان تصمم القوات الاستراتيجية للولايات المتحدة ليس للتسبب في عدم الاستقرار ابان الازمات التي قد تحاول اثناءها احدى او كلتا القوتين العظميين شن هجوم وقائي نووي.

٣ ـ الفوائد النسبية. ستسعى الولايات المتحدة لتجنب اي موقف قد يسمح او يمكن الاتحاد السوفيتي من تحقيق فوائد اساسية على حساب الولايات المتحدة في التدمير النسبي الذي تسببه الحرب النووية.

٤ ـ حرمان التدمير (Damage denial) . ستطور الولايات المتحدة قدراتها بما يكفي لحرمان القوى الاخرى بما فيها الصين من القدرة على ايقاع التدمير بقواتهم الاستراتيجية النووية بالولايات المتحدة.

اشار الرئيس نيكسون وآخرون من كبار مسؤولي الادارة الامريكية الى

أن الولايات المتحدة ستصمم قواتها الاستراتيجية بشكل لا تبدو فيه وكأنها تستهدف تهديد او زعزعة قوة الردع الموثوقة الخاصة بالاتحاد السوفيتي لذا سوف لن تنشئ الولايات المتحدة دفاعاً صاروخياً عن مناطق واسعة بمنظومات الصواريخ - المضادة - للصواريخ (ABM) او تطوير قدرات لمجابهة الصواريخ السوفيتية الضخمة، لأن أي من هذين التطويرين سيشكلان تهديداً لقوة الردع السوفيتي ولاجباره بالتالي على مضاعفة حجم قواته الاستراتيجية.

خصص هذا الفصل لتفحص معايير الكفاية التي وضعت مقدماً من قبل ادارة نيكسون ولتفحص قراري التسليح.

التدمير الاكيد

بدى خلال السنوات الاخيرة من ادارة الرئيس جونسون ان العقيدة الاستراتيجية للولايات المتحدة تتركز اكثر واكثر على التدمير الاكيد والذي يعني واستنادا للتعريف الذي وضعه وزير الدفاع الامريكي ماكنمارا: أن الولايات المتحدة سوف تطور قدراتها لتدمير (٢٥٪) من سكان الاتحاد السوفيتي وكذلك لتدمير نفس النسبة من الصناعات السوفيتية بعد ان يشن الاتحاد السوفيتي هجوما نووياً مباغتاً (او ما يعرف بالضربة النووية الاولى) ولقد قدر ماكنمارا ان امتلاك القدرة على ايقاع هذه النسبة من التدمير وبثقة عالية سيشكل رادعاً قوياً ضد هجوم نووي سوفيتي، ويلاحظ ان الولايات المتحدة كانت وقت اطلاق ماكنمارا لتعريفه هذا، تملك قدرة اكبر مما لدى الاتحاد السوفيتي بكثير لذا اوضح ماكنمارا ان لا ضرورة البتة لاية زيادات في حجم القوات الاستراتيجية الامريكية. ولايجاد معيار لقياس التدمير الاكيد هذا وضع البنتاكون فكرة وجود تهديد سوفيتي اكبر مما هو قائم او متوقع فعلا - اي تهديد

اكبر بكثير عما تضمنته تقارير دوائر الاستخبارات - وبهذا تم توفير قدرة تدمير اكيدة اضافيـة لتلافي ايـة زيادات محتملة في قـدرات الاتحاد السـوفيتي على التهديد، وذلك يعني احتفاظ الولايات المتحدة بقدراتها على ايقاع نسبة التدمير المحددة (٢٥٪) وبنفس الدرجة العالية من الثقة، وقد ادخلت البنتاكون في حساباتها التدمير الناجم عن العصف والاشعـاع الذري المحـلي فقط وليس الخسائر المهلكة الناتجة عن تساقط الغبار الذري فوق مناطق واسعة، أو بسبب العواصف النارية او اية تأثيرات ثانوية لهجوم نووي واسع النطاق.

هناك اجماع عام على ضرورة امتلاك الولايات المتحدة لقدرة على ايقاع التـدمير الكبـير في الاتحاد السـوفيتي بعد شن الاخـير لضربة اولى، وتـأمل الولايات المتحدة إن امتلاكها مثل هذه القدرة سيمنع اي قائد او زعيم سوفيتي من التفكير باصدار اوامره بشن ضربة اولى على الولايات المتحدة اذا ما تأكد وبدون اية شكوك أن قسماً كبيرا من بلاده سيدمر بالمقابل. كانت حسابات القرار على امتلاك الولايات المتحدة لقوات كافية تتم وحتى نهاية الستينيات وفقا لاسس تقليدية ولكن ومع تنامي القدرات الاستراتيجية السوفيتية فقد اثـير سؤال حول ما اذا كان بوسع الولايات المتحدة ان تظل واثقة من قدراتها على التدمير الاكيد. فهل كانت الحسابات التي استند اليها صحيحة هي الاخرى؟

هل من الضروري للولايات المتحـدة امتلاك قـدرات كافيـة لتدمير (٢٥٪) من سكان الاتحاد السوفيتي، او هل ان نسبة تدمير اقل قـد تكون كافية؟ يبدو أن القرار على هذه النسبة قد تم لأن ربع سكان الاتحاد السوفيتي يعيشون في بضعة مدن كبيرة فاذا رغبت الولايات المتحدة بتدمير نسبة اكبر من ربع السكان السوفيت مثلا لتوجب اضافة عدد آخـر من المدن الى لائحـة التدمير، وهذا وحده مبرر كاف لعدم التفكير بتدمير يزيد عن النسبة المحددة.
اما السؤال الاخر الذي قد يفرض نفسه فهو: كيف سيكون الامر اذا كانت نسبة تدمير (١٥٪) او حتى (١٠٪) ستكون كافية لردع السوفيت في اي موقف يمكن نصوره ويظل فيه مجال العمل مفتوحا امام الردع العملي؟ نلاحظ هنا أن

حسابات التدمير الامريكية تفترض ان المنظومات السوفيتية تعمل وفقا لتقديرات وتصورات منظومات الاستخبارات الامريكية، وأن المنظومات الامريكية تعمل بكفاءة اقل مما قدرتها، وعلى سبيل المثال فانها تفترض إن الاختراق الامريكي سوف (لن) يكون فعالا بشكل تام ضد منظومات الصواريخ البالستيقية الدفاعية.

هناك تساؤلات اخرى حول حسابات التدمير الاكيد، والعدد الضروري من المنظومات الاستراتيجية لايقاعه. تحتفظ الولايات المتحدة حالياً بثلاثة انواع من المنظومات الاستراتيجية المنفصلة عن بعضها البعض وهي - صواريخ بالستيقية تطلق من البحر، واخرى من على راجمات ارضية والنوع الثالث هي القاصفات - والمطلوب من كل من هذه المنظومات الثلاث ان تكون قادرة وكل لوحدها على ايقاع كامل نسبة التدمير المقررة في السكان والصناعات السوفيتية (اي الربع) في حالة وقوع الهجوم النووي السوفيتي وهنا سيرد سؤالان حول هذه المتطلبات: (١): هل سيتوجب على كل واحدة من المنظومات الثلاث آنفة الذكر القدرة على ايقاع نسبة التدمير المطلوبة كل منها على انفراد ام أن التدمير الذي ستحدثه اية اثنتان منها سيكون كافياً؟ (٢). والسؤال الثاني والاكثر اهمية هو: ما اذا كان على الولايات المتحدة الاحتفاظ بثلاث منظومات منفصلة او أن الاحتفاظ بواحدة أو أثنتين منهن وقادرتين - بثقة عالية - على ايقاع نسبة التدمير المطلوبة سيكون كافياً؟

ستثير طبيعة التهديد الذي على الاستراتيجين الامريكين التخطيط له، ستثير هي الاخرى موضوعات جديدة، إذ بُنيت الحسابات الاصلية على تهديد اكبر مما هو متوقع، وبديل ذلك سيكون بتصميم قوات كافية لمواجهة التهديد الذي تعتقد دوائر الاستخبارات انه الاكثر احتمالا، مع قبول بعض الزيادة النسبية في حالة كون التهديد الفعلي اكبر مما كان محسوبا في البداية ولكنه مازال ضمن الحدود المقبولة. تؤثر كل واحدة من تلك الاعتبارات على حساب التدمير الاكيد، وتستطيع مجتمعة على القرار فيما اذا كانت هناك من حاجة لزيادة جوهرية في القوات الاستراتيجية الامريكية وان اي

تعديل أو تحوير في متطلبات التدمير الاكيد يمكن ان تقودنا الى الاستنتاج بعدم حاجة الولايات المتحدة لنشر الصواريخ متعددة الرؤوس (MIRVs) في بداية السبعينيات. إن ادامة المتطلبات المحدودة التي تم التوصل اليها في الستينيات يمكن ان يبرر ايضا الزيادة الكبيرة في الـ يات الامريكية الاستراتيجية. والآن وبعد ان حقق الاتحاد السوفيتي تعادلا ستراتيجياً اساسياً مع الولايات المتحدة لذا فمما يعرض هذا التوازن للخطر ان تسعى الولايات المتحدة لامتلاك قدرات ستراتيجية على درجة عالية من الكفاءة وتؤمن لها درجة عالية من الثقة بايقاع «التدمير الاكيد» وكذلك الحال لو سعى الاتحاد السوفيتي بدوره هو الاخر لتحقيق مثل هذه القدرات في التدمير الاكيد فسيصبح الموقف غير مستقراً لتعذر توصل الطرفان وفي وقت واحد الى امتلاك قدرة بهذه الدرجة العالية من الثقة وحتى لو افترضنا على سبيل المثال بانهما سيحققان قدرة التدمير الاكيد هذه بعد خمس سنوات. واذا اعتمد الطرفان نفس المعايير فسيعني ذلك انهما سيواصلان زيادة حجم قواتهما الاستراتيجية دون ان يستطيع اي منهما ضمان امتلاكه للقدرة المطلوبة، وهكذا سينشأ نوع من الصراع ما بين الرغبة في معادلة سباق التسلح الستراتيجي من جهة والمحافظة على متطلبات التدمير الاكيد من جهة اخرى، ولقد ظهر مثل هذا التصادم في بداية الستينيات واستخدم لتبرير التصاعد المضطرد في الانفاق الامريكي في الميدان الاستراتيجي.

لعل اهم نقد مبدأي وجه لمفهوم التدمير الاكيد هو انه يركز عـ صانعي - القرار الخاطىء، لقد تطورت متطلبات التدمير الاكيد من وجهة نظر صانعي - السياسة الامريكيين الذين تركز اهتمامهم على ضرورة ان يكون القادة الامريكيين على ثقة تامة من قدرة بلدهم على تدمير (ربع) السكان السوفييت في حالة شن الاتحاد السوفيتي الضربة الاولى، كما اوضح النقاد ان ما كان ضرورياً للردع سينحصر في اقتناع القادة السوفييت من ان بلادهم ستدمر بهجوم امريكي انتقامي، او الضربة الثانية، إن هذا يعني أن على

الستراتيجيين ان يضعوا حساباتهم من زاوية ووجهة نظر القـادة السوفيت، وتحديد ما هو ضروري وملائم وكاف لردعهم، وعلى سبيل المثال فلو اعتقدت القيادة السوفيتية ان هناك فرصة ولو بنسبة (٥٪) بنجـاح القرار الامـريكي بتدمير (ربع) الاتحاد السوفيتي، فقد تكون نسبة الـ (٥٪) هذه كافية لردعهم طالما كانت تعني قناعتهم، حتى لـو تطلب الامـر ان تكون قنـاعة الـطرف الامريكي في التأكد من ايقاع نسبة التدمير المطلوبة هي بنسبة (١٠٠٪)، ومع ذلك فما من طريقة معروفة او ادلة اكيدة قـد تساعـدنا عـلى معرفـة نوعيـة الحسابات التي سيجـريها القـادة السوفيت في المـواقف المتأزمـة[١]. كما ان تقييمهم للتوازن الستراتيجي قد يتم اعداده وفقاً لاسس مختلفة كليا مما هو معمول به في الولايات المتحدة، وإن كان الامر كذلك فليس من صلة ما قطعاً بين الحسابات الامريكية للتدمير المؤكد والقرار السوفيتي بشن الهجوم النووي (كانت احدى أهم الغايات لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ـ SALT ـ هي معرفة الكيفية التي يعد فيها السوفيت حساباتهم الاستراتيجية، لأن ما قد نتعلمه من سير المحادثات قد يساعدنا على تطويـر معايير الردع الاستراتيجي والذي قد يعكس لنا بدوره المسلك او المنحىٰ الذي يختاره القادة السوفيت).

وبغض النظر عن الانتقادات فقد اتفق الاستراتجيون الامريكان على ان بلدهم بحاجة الى قدرات كافية للرد و[illegible] على هجوم سوفيتي ولتدمير اجزاء كبيرة من الاتحاد السوفيتي والامر الذي بقي موضعاً للخلاف بالتأكيد هو كيفية احتساب القدرة المطلوبة لتحقيق هذه الغاية، وما اذا كانت الحاجة تدعو الى توفير منظومات اسلحة جديدة في اي وقت محدد لادامة قوة ردع مناسبة.

(١) ومن المؤكد ان حساباتهم لن تكون وفقاً للجدوال والطرق الامريكية مع ما يرافق ذلك من تشابك وتداخل المعايير والافتراضات. ـ المترجم ـ

قليل من النقاد يتحدون المعيار الثاني للكفاية ـ وهو وجوب عدم وجود حافز للقيام بضربة اولى وقت الازمات ومع ذلك تثار تساؤلات عن الطريقة التي يتفاعل فيها هذا المعيار مع المعايير الاخرى. والكيفية التي يستطيع بها المرء اجراء حسابات استقرار الازمات. تعتمد الفرضية الاساسية في استقرار الازمات عى أن اي من الجانبين لا يمكن ان يرى اية فائدة او مصلحة له في شن الضربة الاولى طالما تأكد له ان ضربته الاولى هذه ستشعل فتيل الحرب النووية، اما الطرف الثاني فان خوفه من التعرض للهجوم قد يحفزه على القيام بالهجوم، وهكذا فان كانت قوات الطرفين واهنة امام الضربة الاولى فان خوفهما من مغبة هجوم مباغت سيزيد من مخاطر شن هجوم نووي «ضربة اولى» خلال احدى الازمات ولتجنب هذا الخطر فعلى القوتين العظميين عدم الاحتفاظ بقوات ستراتيجية يمكن ان تتعرض للهجوم والتدمير اثناء الازمات.

ومن هذا المنظور عبرت ادارة نيكسون عن اهتمامها حول قدرة صواريخها المحملة على راجمات برية على النجاة من التدمير فيما لو طور السوفيت قوة بالغة الدقة من الصواريخ متعددة الرؤوس (MIRVs)، وحتى لو دمرت هذه فبأمكان الولايات المتحدة الاعتماد على ما تبقى لها من قدرة التدمير الاكيدة والمتمثلة بقواتها الاستراتيجية في اعماق البحار، ومع ذلك فان حقيقة كون الاتحاد السوفيتي قادر على تدمير القسم الاكبر من القوات الاستراتيجية الامريكية بضربة اولى ستقود الى خلق حالة من عدم الاستقرار (اللاتوازن).

اما النقاد فيقولون أن الولايات المتحدة وما دامت قادرة على تدمير (ربع) سكان الاتحاد السوفيتي بضربة ثانية، وطالما ان هذا الاخير قادر على فعل الشيء نفسه ضد الولايات المتحدة فسوف يزول والحالة هذه اي حافز او محرض لشن الضربة الاولى من اجل تدمير جزء من القوة الاستراتيجية للطرف الاخر.

يبرز هنا سؤال حول مقدار استقرار الازمات الذي يؤثر على تصميم (حجم ونوعية.. الخ) القوات الاستراتيجية الامريكية، وهل يتطلب الامر شراء او انتاج الولايات المتحدة لمنظومات اسلحة ستراتيجية جديدة كي تظل على ثقة من قدرتها وبالضربة الثانية على ايقاع نفس الدمار الذي يمكن ان تسببه ضربة اولى؟ وبدون اتفاق الجانبين فسيكون من الصعب جدا تصور قيام مواقف او ازمات تخلو من المحفزات للجانبين على القيام بالضربة الاولى.

الفائدة النسبية

يثير المعياران الثالث والرابع للكفاية الاستراتيجية المزيد من التساؤلات، حيث يتحدى النقاد ليس فقط طريقة القرار على نوعية القوات المطلوبة التي يفرضها هذا المعيار فحسب ولكن كذلك ما اذا كان المعيار نفسه مناسباً أو وثيق الصلة بالردع النووي.

يستند معيار الفائدة النسبية للولايات المتحدة في الحرب النووية على الاعتقاد بأن الاتحاد السوفيتي قد تحدوه الرغبة بشن هجوم نووي او قد يتمكن على الاقل من الحصول على بعض الفائدة السياسية من قواته الاستراتيجية ان كان الموقف من النوع الذي سيلحق من الدمار بالولايات المتحدة اكثر مما سيلحقه بالاتحاد السوفيتي بكثير. لقد اعرب الرئيس نيكسون عن اهتمامه الشديد في رسالته السنوية الى العالم عام ١٩٧٠، واعطى مثالا يدمر فيه الاتحاد السوفيتي جميع الصواريخ الامريكية البرية واضعاً الولايات المتحدة امام خيارين. الاول. وهو الا تفعل شيئا ما البتة، والثاني، وهو أن توجه كلما تبقى لها من قوات ستراتيجية في ضربة انتقامية تستهدف ايقاع التدمير في الاتحاد السوفيتي كي ترى انه سيوقع بها ثانية تدميراً اكبر مما اوقعته الولايات المتحدة به.

تطرح مسألة توفير الثقة العالية في التدمير المتعادل، العديد من المعضلات، أولها هي ما اذا كان معيار الفائدة النسبية سيظل ذو صلة موضوعية فوق مستوى معين، فلو واصلت الولايات المتحدة امتلاك قدرة

لايقاع (٢٥٪) من الاصابات القاتلة فهل سيعني ذلك شيئا اذا أوقع الاتحاد السوفيتي اصابات بنسبة (٤٠٪)؟ يذهب مؤيدو المعيار هذا الى أن حسابات التدمير الاكيد هي حسابات مصطنعة، وتفترض تلك الحسابات بادىء ذي بدء أن الطرف الذي سيضرب اولا سيطلق جميع اسلحته النووية ضد القوات الاستراتيجية للطرف الاخر (المدافع)، او المنتظر بتحفز والذي سيتولى هو الاخر وبدوره اطلاق جميع ما تبقى له سالما من الصواريخ ضد مدن البلد المهاجم الذي شن الضربة الاولى كما يوضح المدافعون عن هذا المعيار انه وفي اي موقف يحتمل اندلاع الحرب النووية فيه، فان قوات الطرفين يمكن ان تستخدم بطريقة اخرى غير التي ذكرت آنفا، فالمهاجم مثلا يستطيع الاحتفاظ بقسم من اسلحته لمهاجمة مدن العدو، كما ان الطرف الاخر قد يوجه بعضاً من قواته الاستراتيجية ضد ما تبقى من صواريخ وقاصفات، كما يدعي مؤيدوا المعيار أن من المهم التأكيد وفي عدد واسع من المواقف سوف لن يحقق المهاجم فيها فائدة رئيسية، الا أن مجرد محاولة ذلك وفي أي من المواقف الواسعة الابعاد تشكل بحد ذاتها تهديداً للجهود المبذولة في عملية استقرار الازمات.

اذا كان على الولايات المتحدة ان تطور قدراتها لايقاع تدمير متعادل في الاتحاد السوفيتي وفي عدد كبير من المواقف فعليها ان تطور قوات ستراتيجية مرنة وبدرجة عالية جدا من الدقة بحيث يصح الاعتماد عليها. اذ ستعطي مثل هذه القوات للولايات المتحدة الفائدة المرجوة وبكل تأكيد ان كانت هي التي ستشن «الضربة الاولى» ولو اتضح للولايات المتحدة او تأكد لديها من إن ما سيصيبها من الدمار هو أقل مما سيصيب الطرف الاخر فانها كانت ستوفر لنفسها من القوات ما يكفي لاقناع السوفيت بهذه الحقيقة وهي ان ما سيصيبها من الدمار هو أقل بكثير لو انها شنت الضربة الاولى.

يدعي بعض نقاد معيار الفائدة النسبية انه ليس بالمعيار الكافي ويرون ان على الولايات المتحدة ان تسعى لتحقيق التفوق الاستراتيجي - اي القدرة الدائمية على ايقاع نسبة تدمير بالاتحاد السوفيتي اكبر بكثير مما يستطيعه هو ضد الولايات المتحدة ويدعي هؤلاء ان الاتحاد السوفيتي سيسعى في المواقف التي

تتعادل فيها القوة الاستراتيجية الى استخدام قواته الاستراتيجية بهدف تحقيق فوائد سياسية في اوربا الغربية مثلا. ولن تستطيع الولايات المتحدة الدفاع عن اوربا الغربية بكفاءة وفعالية ضد هجوم نووي ما لم تمتلك تفوقا ملحوظا. تعني الاستجابة لهذه الانتقادات وببساطة ان من غير الممكن للولايات المتحدة ادامة هذا النوع من التفوق الاستراتيجي على ضوء القدرات الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي الذي سيزيد من حجم قواته الاستراتيجية هو الاخر لألغاء الفوائد التي ستحصل عليها الولايات المتحدة من جراء تفوقها.

حرمان التدمير

يركز المقياس الرابع للكفاية الاستراتيجية ليس على الاتحاد السوفيتي بل والى حد ما على الصين، ونظرياً على الاقل، على القوى النووية المحتملة الاخرى، ويرى هذا المقياس انه ينبغي على الولايات المتحدة الا تعتمد ببساطة على الردع لمنع الهجوم النووي الصيني، ولكن عليها تطوير ما يكفي من القدرات لمنع وحرمان الصين من القدرة على ايقاع تدمير جوهري ضدها. سيأتي قسم من هذه القدرة المطلوبة من القوات الصاروخية العالية الدقة والموجهة ضد قواعد الصواريخ البالستيقية عابرة القارات (ICBM) وقواعد القاصفات الصينية والتي يمكن تدميرها جميعاً بضربة اولى تشنها الولايات المتحدة وحالما يتأكد لديها ان الصين على وشك ان تشن هجوما نوويا، ومع ذلك ولأن المرء لا يستطيع التأكد من أن الصين سوف لن تطلق صواريخها التي بالانذار او أن الصين سوف لن تضرب اولا. لذا فان القدرة على حرمان او منع التدمير يتطلب منظومات الصواريخ ـ المضادة ـ للصواريخ (ABM)

يعبر عن القدرة المطلوبة لمنع التدمير ضد الصين احيانا بمصطلح «التأمين (Insurance)» وقد اوضح مؤيدوا هذا المعيار صعوبة التأكد من أن الصين سوف لن تشن هجوما نوويا بل وحتى لو لم تكن الصين عدوانية وتتجاهل تأثيرات الحرب النووية كما يقال عنها احيانا. لا يستطيع المرء استبعاد

حدوث موقف تطلق فيه الصين صواريخها ضد الولايات المتحدة، والرجل المتبصر سوف يبذل قصارى جهده للتأمين ضد حالة كهذه.

اما النقاد فيقولون ان مثل هذا «التأمين» ليس مما يستحق شراؤه دائما اذا كنا على ثقة عالية من أن الصينيين سيرتدعون عن شن الهجوم النووي عندها ينبغي على الولايات المتحدة الا تنفق الاربعة بلايين او الـ (٤٠) بليون دولار لتوفير نشر منظومة الصواريخ المضادة (ABM) الموجهة ضد الصين ناهيك عن أن مثل هذه المنظومة قد لا تؤدي الدور المرسوم لها في مواجهة هجوم صيني اكبر مما كان متوقعا له، والمعروف إن منظومات الاسلحة لا تعمل دائما وبالشكل الذي خطط لها أو أعدت لانجازه بل ولا حتى بالشكل الذي تظهر فيه عادة في التدريب او في مراحل التجارب الاولية وبالتالي يستحيل فحص كفاءة منظومات الصواريخ المضادة (ABM) المعدة للدفاع ضد الصين ما لم تشن الصين هجومها فعلا.

يدعي بعض المدافعين عن منظومة الصواريخ المضادة (ABM) الموجهة ضد الصين انها ضرورية لاسناد دبلوماسية فعالة ومؤثرة في الشرق الاقصى، ويرون انه وما دامت الصين بصدد تطوير بعض الانواع من الصواريخ البالستيقية عابرة القارات (ICBM) فليس بوسع اليابان واستراليا ودول اخرى التصديق بان الولايات المتحدة ستدافع عنهم او تحميهم ضد الابتزاز النووي الصيني، وهكذا وعلى الاخص لأن الولايات المتحدة تقلص حاليا من حجم قواتها التقليدية في اسيا فعليها بالمقابل تطوير قدرتها على حرمان (منع) الصين من ايقاع التدمير ولاثبات مصداقية الردع الامريكي للمحافظة على علاقات مرضية مع حليفاتها الاسيوية يدعي معارضو وجهة النظر هذه، انه وطالما تحافظ الولايات المتحدة على مصداقية قوة الردع في اوربا بغض النظر عن قدرة الاتحاد السوفيتي على تدمير الولايات المتحدة، فهي اذن (اي الولايات المتحدة) قادرة ايضا وبالمقابل على ادامة مصداقية قوة ردعها في الشرق الاقصى لمنع الصينيين من استغلال قوتهم النووية للتهديد او حتى لاستخدامها ضد حلفاء امريكا لانهم سيدركون ان الولايات المتحدة

سترد ساعتئذٍ بهجوم نووي ساحق ضد الصين. إن ادراك حلفاء امريكا لهذه الحقيقة سيديم ويعزز ثقتهم بمصداقية الردع الامريكي حتى لو طورت الصين قوة صغيرة من الصواريخ عابرة القارات، واكثر من ذلك فستظل الصين قادرة على التهديد بتدمير مدن اسيوية او قواعد عسكرية امريكية في الشرق الاقصى، حتى لو انشأت الولايات المتحدة منظومة الصواريخ المضادة للصواريخ (ABM).

يدعي بعض منتقدوا منظومة (ABM) الامريكية الموجهة ضد الصين، انه وعلى الرغم من وجود مبررات كافية لانشاء هذه المنظومة، الا اننا لا يمكن الا أن ندخل الاتحاد السوفيتي في الحسابات لأنه والصين يقعان الى شمال الولايات المتحدة والصواريخ نحو الولايات المتحدة ستسلك نفس المقتربات وعلى العكس من ذلك فان الصواريخ البالستيقية (الامريكية) الموجهة ضد الصين ستشكل هي الاخرى تهديدا ضد الاتحاد السوفيتي ايضا، والجزء البالغ الاهمية في منظومات الصواريخ - المضادة - للصواريخ وهو الرادار، وعند انفتاح المنظومة المضادة الموجهة ضد الصين فستضطر الولايات المتحدة الى نشر وتشغيل جميع منظومات الرادار الكبيرة الحجم الضرورية والتي ستبدو وكأنها موجهة ضد منظومات الصواريخ البالستيقية عابرة القارات (ICBM) السوفيتية، الامر الذي سيدفع بالسوفيت الى زيادة حجم قواتهم الاستراتيجية التعرضية. يعلن منتقدوا هذا المعيار كذلك أن هذا المحذور (من ناحية التفاعل والاحتكاك الاستراتيجين) الامريكي - السوفيتي سيلغي اية فوائد قد يوفرها لنا جميع ما نفعله ضد الصين، وستكون هذه هي القضية الرئيسية ان امكن ادخالها في جدول محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية مع السوفييت حول الغاء جميع منظومات الصواريخ - المضادة - للصواريخ (ABM) وعليه فلو امكن منع السوفيت من نشر منظومات (ABM) التي يمكن ان تهدد الردع الامريكي وان نتوقع بالمقابل ان تفعل الولايات

المتحدة الشيء نفسه، اي الامتناع عن نشر منظومات (ABM) فان الثمن الذي على الولايات المتحدة ان تدفعه لن يذهب سدى حتى لو كان ذلك يعني التخلي عن اية فوائد قد تحصل عليها من منظومات الـ (ABM) الموجهة ضد الصين.

يقول بعض مساندي فكرة بذل الجهد الضروري لتوفير القدرة على «حرمان التدمير» ضد الصين، ان على الولايات المتحدة الذهاب الى ماهو ابعد من ذلك والبحث في كيفية توفير قدرة مماثلة ضد الاتحاد السوفيتي، ويدعي هؤلاء ان على الولايات المتحدة نشر منظومات (ABM) فوق مناطق واسعة جدا للدفاع ضد اي هجوم سوفيتي ضد المدن الامريكية كما يدعون الى تطوير نوع من الصواريخ العالية الدقة والقادرة على تدمير منظومات الصواريخ عابرة القارات السوفيتية، ويدعون كذلك الى تطوير قدرات جديدة ومتطورة في حرب الغواصات لاكتشاف وتعقيب وتدمير الغواصات السوفيتية، ويرى مؤيدو وجهات النظر هذه، إن نشوب حرب نووية أمر لا يمكن استبعاده او الغاءه وعليه.. ينبغي على الولايات المتحدة تطوير قدراتها لتحديد الدمار الى ادنى حد تستطيعه في حالة اندلاع التراشق النووي مع السوفيت، ويعتقد هؤلاء إن مثل هذه القدرة ستزيد من القيمة السياسية للقوة النووية الامريكية في ردع التحركات السوفيتية ضد حلفاء امريكا.

اما معارضو هذه المواقف ـ بما فيهم بعض كبار موظفي ادارة نيكسون ـ فيرون صعوبة توفير قدرة مؤثرة على «تحديد التدمير» الى حد معقول ضد السوفيت لأن ما يملكه الاتحاد السوفيتي من قوات حالياً سيجبر الولايات المتحدة على دفع نفقات باهظة ولا حدود لها من اجل توفير القدرة على تحديد التدمير لاية درجة ملائمة، بل واكثر من ذلك فلو نجحت الولايات المتحدة فعلا بتطوير قدرات جديدة على تحديد التدمير فسيجد السوفيت انفسهم مجبرون بالمقابل على العمل من اجل صيانة قوة الردع الخاصة بهم، والنتيجة الوحيدة لكل ذلك ستكون في امتلاك الطرفين لقوات ستراتيجية اكبر وبالتالي

زيادة هائلة في النفقات دون تحقيق اية قـدرات ذات قيمة تـذكر للولايـات المتحدة في تحديد ـ التدمير.

قضايا اضافية تتعلق بالكفاية

لم تعالج المعايير اعلاه عدة موضوعات تخص هي الاخرى مشكلة القوات الاستراتيجية التي وضعتها ادارة نيكسون في المقدمة، واحدى تلك الموضوعات هي مسألة الاعداد النسبية، اذ كانت الولايـات المتحدة وخـلال الستينيات متقدمة على السوفيت في جميع انواع الاسلحة النووية الاستراتيجية تقريباً، فقد كانت تملك قاصفات، وصواريخ عابرة القارات، وصواريخ اعـماق البحار اكثر، كما كانت متفوقة في الرؤوس الحربية النووية بما في ذلك التفوق في دقة الاصابة ومتانة وكفاءة الاسلحة. اما عندمـا تفوق الاتحـاد السوفيتي عـام ١٩٧٠ على الولايات المتحدة في عدد الصواريخ التي تطلق من على راجمات ارضية فقد احتلت هذه القضية المكـانة الاولى في قـائمة اسبقيـات الادارة الامريكية وكان السؤال الذي فرض نفسه انذاك هو ما اذا كان ممكناً أن تسمح الولايات المتحدة للاتحاد السوفيتي بتحقيق اية فوائد جوهرية في اي مجال من المحاولات بغض النظر عن تأثير هذه الفائدة على الكفاية الاستراتيجية، ويخشى البعض من انه، وفي حالة تفوق الاتحاد السوفيتي في واحد او اكثر من الميادين فان (الكرملين) سيجد في ذلك مشجعاً قوياً لاستغلال تفوقه من اجل تحقيق بعض الفوائد السياسية ولربما في مسألة برلين، بينما يرى اخرون انه، وطالما امتلكت الولايات المتحدة رادعاً فعالا فان التفوق السوفيتي في ميدان او اكثر لن يحدث اية تأثيرات تذكر.

الموضوع الثاني الذي لم يعالجه معيار الكفاية الاستراتيجية : كيف ينبغي على الولايات المتحدة استخدام قواتها الاستراتيجية في حالة اندلاع الحـرب النووية. لقد اعلن الرئيس نيكسون في رسالته الى العالم عام ١٩٧٠ عن رغبته بامتلاك قدرة اخرى غير قدرة الانتقام على تدمير المدن السوفيتية وقد اثار هذا

الاعلان عدداً من الاسئلة المزعجة والتي عملت بدورها على تركيز جهود وزارة الدفاع الامريكية خلال عهد ماكنمارا على تطوير «قدرة الرد المسيطر عليه»، ومن بين الصعوبات التي برزت في حينه هي الحاجة الى منظومات قيادة وسيطرة للتأكد من أن القوات الاستراتيجية ستستطيع الاستجابة وتنفيذ رغبات القيادة السياسية، وكانت احدى الخطوات بهذا الخصوص هي نشر منظومات (ABM) لحراسة العاصمتين موسكو، وواشنطن، ولزيادة فرص تفاوض حكومتا البلدين من اجل ايقاف سريع او إنهاء اي تراشق نووي ستراتيجي بدلا من ـ أو قبل ـ إستخدام جميع ما لديهما من قوات في تدمير بعضهما البعض الاخر.

القرار على اسلحة معينة

ما من قضية اثارت من الخلاف والجدال في الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب اكثر مما فعلته قضية ما اذا كان على الولايات المتحدة نشر الصواريخ ـ البالستيقية ـ الدفاعية أم لا؟، وكانت هناك مجموعة من الحجج والاسانيد المنطقية قد وضعت مقدماً في صالح نشر منظومة (ABM)، اما القرار على ترجيح او اختيار اي منهما فهو وبحد ذاته امر بالغ الاهمية ولابد من معالجته كموضوع مستقل، ومع ذلك فقد تركز معظم النقاش على مسألة عامة وخلاصتها هي: هل ينبغي على الولايات المتحدة نشر وتوزيع منظومة صواريخ ـ بالستيقية دفاعية من اي نوع كان؟.. وقبل معالجة هذا السؤال الشامل فنحن بحاجة الى تفحص كل دور محتمل لاحدى منظومات (ABM)

لقد جرت مناقشة احد هذه الادوار وهو حرمان التدمير ضد الصين، فعندما صرح ماكنمارا ولاول مرة في ايلول ١٩٦٧، بأن الولايات المتحدة قد نشرت منظومات صواريخ ـ بالستيقية دفاعية، وقد وصفها بانها منظومة موجهة ضد الصين.

وبعد أن اصدر الرئيس نيكسون اوامره باعادة تقييم قضية الصواريخ ـ المضادة (ABM) اعلن عن اعادة توجيه منظومة (ABM) الا أن الاسبقية الاولى التي حددت لهذه المنظومة هي لحماية قواعد الصواريخ الامريكية المعبأة على راجمات ارضية. لقد لاحظ الرئيس نيكسون ان تزايد دقة اصابة الصواريخ السوفيتية، وامكانية السوفيت لنشر الصواريخ متعددة الرؤوس (MIRVs) قد يشكلان تهديداً قوياً لقوة صواريخ (منت ـ مان) الامريكية كما اوضح وجود العديد من الطرق والوسائل للتعامل مع هذه المعضلة، وكانت احدى هذه الطرق هي بنقل صواريخ (منت مان) الى صوامع صخرية قوية جديدة، والاحتمال الاخر هو استبدالها بمنظومة صواريخ ستراتيجية جديدة كالتي تحمل على راجمات ارضية آلية (متحركة)، والطريقة الثالثة هي بتحقيق زيادة بسيطة في اعداد صواريخ (منت مان)، واخيراً فقد نوه الى امكانية الدفاع عن هذه الصواريخ بالمنظومات الدفاعية المضاد للصواريخ البالستيقية (ABM). ان احدى الموضوعات المهمة التي تستحق المناقشة والبحث هي وكما يرى الرئيس نيكسون ما اذا كان الاحتمال او الطريقة الثالثة (الاخيرة) هي افضل الطرق واكثرها فاعلية لضمان سلامة القوة الصاروخية الامريكية المعبأة على الراجمات الارضية. اما الموضوع الثاني فهو ما اذا كانت الولايات المتحدة قادرة على الاستغناء عن هذه المنظومة (اي صواريخ منت مان) والاعتماد على القوة الصاروخية للغواصات وعلى القاصفات الاستراتيجية، ومع ذلك وحتى لو نجح احدهم بتوفير دفاع كاف لصواريخ (منت مان) سيظل هناك سؤال هو: هل إن منظومة الصواريخ البالستيقية الدفاعية قادرة على توفير الحماية المطلوبة وبتكاليف مالية معقولة. وبعض الاجابة على ذلك يوضحها لنا مقترح وزير الدفاع الامريكي السابق (ميلفين ليرد) في يناير ١٩٧٠ بامكانية تبرير منظومة الصواريخ البالستيقية للدفاع عن صواريخ (منت مان) من الناحية الاقتصادية وفقاً لمعيار «تأثير الكلفة» في حالة واحدة فقط، وهي: اذا كانت الولايات المتحدة ستنشىء مثل هذه المنطقة الدفاعية لاغراض اخرى (وليس للدفاع عن صواريخ منت مان

فقط) كما أقر ميلغن ليرد بأن منظومة الرادار العاملة مع صواريخ (سيف كارد) ليست هي الاكثر ملائمة في الدفاع عن صواريخ (منت مان) عدى عن انها واهنة والى حد كبير امام اي هجوم معادي.

هناك اساس منطقي آخر لمنظومة الصواريخ المضادة الدفاعية (ABM) وهي انها وجدت لتأمين منطقة دفاع حقيقية عن الولايات المتحدة ضد هجوم صغير نوعاً ما، وقد تشن مثل هذه الهجمات من قبل اطراف اخرى غير الصين او من قبل الاتحاد السوفيتي وكنتيجة لخطأ ما او حادث عرضي، او قرار لمسؤول غير ذي صلاحية او هجوم انتقامي يأتي كرد على ضربة اولى امريكية ناجحة، ستتولى منظومة الدفاع الخفيف (Light Area Defense) حماية منظومة القيادة والسيطرة للولايات المتحدة وعلى الاخص لو عززت هذه المنظومة بدفاع محلي عن العاصمة واشنطن. اما منتقدو هذه الاراء فيرون أن مسألة انفتاح منظومة دفاعية تظل عاملة طوال الوقت لمجرد وجود احتمال بقدرة هذه المنظومة على اسقاط صاروخ منفرد لا يعرف اي كان بموعد اطلاقة او حتى ما اذا كان سيطلق فعلا فان ذلك أمر غير معقول وعبىء لا يحتمل، وهناك أمر آخر، فان كان تشغيل هذه المنظومة سيخضع الى اوامر وتوجيهات مباشرة من الرئيس الامريكي نفسه فقط فقد لا تصل مثل هذه الاوامر الا بعد سقوط الصاروخ المعادي على الاراضي الامريكية فعلا (الامر الذي سيلغي اية فوائد محتملة لهذه المنظومة) كما أثار المعارضون ايضاً سؤالا اخراً حول ما اذا كان من المعقول أو مما يمكن قبوله انفاق ما يقرب من (٢٠ الى ٣٠) بليون دولار لمجرد التحسب او الدفاع ضد حوادث بعيدة الاحتمال.

ظلت هيئة الاركان المشتركة (وهي اعلى سلطة عسكرية في الخدمات المسلحة الامريكية) تدافع ولعدد من السنين عن فكرة انشاء منظومة الصواريخ المضادة الدفاعية (ABM) الكبيرة والمصممة للدفاع عن الولايات المتحدة ضد هجوم سوفيتي شامل وترى هذه الهيئة انه ينبغي على الولايات المتحدة نشر مثل هذه المنظومة الكبيرة لأن السوفيت اصبحوا يمتلكون قدرات صاروخية كبيرة، ولأنها - اي منظومة (ABM) - عملية من الناحية

الفنية. وقدرت تكاليفها ما بين (١٥ - ٢٠) بليون دولار مع أن التجارب السابقة حول تقدير تكاليف انتاج هذا النوع من المنظومات تشير الى انها ستتكلف ما بين (٤٠ - ٥٠) بليون دولار، وقد رفض ماكنمارا مقترح هيئة الاركان المشتركة للدفاع عن مناطق واسعة واوضح ان مثل هذه المنظومة والتي ستنقذ حياة الكثير من الامريكيين في حرب نووية في مواجهة التهديد السوفيتي القائم، فان السوفيت سيتمكنون وبتكلفة اقل من الرد على/ وابطال تأثيرات مثل هذه المنظومة، وقد تمسك الوزيران اللذان جاءا بعد ماكنمارا (كليفورد، و، ليرد) بهذه الحجة كما رفض الرئيس الامريكي فكرة هيئة الاركان المشتركة ولكن ليس بسبب الصعوبات الفنية فقط بل لانه سبق وأن اعلن انه ليس من سياسة الولايات المتحدة السعي لابطال مفعول الردع السوفيتي، كما ان انتاج منظومات دفاعية قادرة على حماية مناطق واسعة وقادرة كذلك على تهديد قوة الردع السوفيتي ستدفع بالسوفيت الى تصعيد سباق التسلح.

ركز معظم مؤيدو ومعارضو منظومات (ABM) على اهميتها في حالات ولاغراض خاصة، الا انهم وفي النهاية كانوا ، اما معها او ضدها ككل، فقد كانت المنظومة في نظر مؤيديها نتيجة طبيعية للتطور التقني، وقد اعلن هؤلاء ان على الولايات المتحدة المضي قدماً في مجال البحث في التحسينات التكنولوجية التي يعمل السوفيت بدورهم فيها، ومن أن منظومة (ABM) ستؤمن العديد من مختلف المزايا للولايات المتحدة. اما المعارضون فقد اعلنوا أن المنظومة سوف لن تعمل في اي موقف يمكن التنبؤ به عدى عن انها ستصعد من سباق التسلح، لذا يترتب على الولايات المتحدة اتخاذ خطوة منفردة للحد من، ولانهاء سباق التسلح النووي مع السوفيت.

مستقبل الصواريخ البرية

اثار تركيز ادارة نيكسون على صواريخ (منت مان) الدفاعية كاساس

لمنظومة الصواريخ المضادة (ABM) قضية يحتمل أن تنال المزيد من الاهتمام في السنوات التالية، وهي قضية ما اذا كان على الولايات المتحدة مواصلة الاحتفاظ بقواعد (راجمات) الصواريخ الارضية كجزء من قوتها الاستراتيجية، اذ وبعد أن حسن السوفيت من دقة وكفاءة صواريخهم الاستراتيجية وبعد زيادة اعدادها، فسيزداد وهن الصواريخ الامريكية المعبأة على الراجمات الارضية امام ضربة اولى معادية، وسيزداد وهن هذه الصواريخ كل ما اسرع السوفيت بتطوير الصواريخ المتعددة الرؤوس (MIRVs) البالغة الدقة، وهكذا، وعند النظر الى المستقبل وبقدر تعلق الامر بموضوعة «استقرار الازمات» فقد بدأت ادارة نيكسون بدراسة مستفيضة حول مستقبل الصواريخ المثبتة على الراجمات الارضية، وكان المقترح الاول الذي سارت على هداه ان يتم الدفاع عن تلك الصواريخ بمنظومات الصواريخ المضادة (ABM) المجهزة بصواريخ (سيف كارد)، الا أن المعضلات والصعوبات الفنية لصواريخ (سيف كارد) اخذت بالتزايد، ومن الناحية الاخرى فقد ظهرت بعض البوادر التي توحي باحتمال توصل محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) الى اتفاق بالامتناع عن نشر صواريخ بالستيقية دفاعية.

فاذا استبعدت صواريخ (سيف كارد) اما بموجب اتفاقية دولية، او كأجراء امريكي منفرد، فستظل هناك بدائل عديدة، احدها هو نشر منظومة (ABM) جديدة ومصممة خصيصاً لتأمين دفاع محلي عن صواريخ الـ (منت مان). اما البديل الثاني فهو، نشر صواريخ آلية (متنقلة) يمكن تثبيتها على قاطرات حديدية، او شاحنات ويمكن بالتالي تحريكها داخل منطقة واسعة، او تحديد حركتها وبسهولة ضمن منطقة اصغر (ذهاباً ـ و ـ اياباً) داخل مضمار نصف قطره بحدود (٢ ـ ٥) أميال. اما البديل الثالث، فهو بنقل الصواريخ المطلوب حمايتها الى سلواة (صوامع) بالغة المتانة وقادرة على الصمود وتجاوز مخاطر الهجوم بافضل مما تستطيعه الصوامع الكونكريتية الحالية والمنشأة تحت الارض لحماية صواريخ (منت مان) ومع ذلك فان جميع هذه البدائل لن تفيد الا في تأخير الوقت الذي تغدو فيه تلك الصواريخ واهنة هي

الاخرى امام الهجوم.

البديل الممكن الاخير امام الولايات المتحدة هو القرار على انها لم تعد بحاجة الى الاحتفاظ بثلاث منظومات ستراتيجية منفصلة في قوة الردع، ولهذا فلن تعود بحاجة الى حماية صواريخها المثبتة على راجمات ارضية والتي ستضطر الى التخلي عنها بعد أن ينجح السوفيت بتطوير قدراتهم على شن هجمات بالغة الدقة ضد تلك الصواريخ. عندها ستعتمد الولايات المتحدة على صواريخها التي تطلق من اعماق البحار وكذلك على القاصفات.



الفصل الثامن

الحرب المحدودة : طبيعة عملية التحديد

تميز عصر الصواريخ النووية بالحرب التي تدار بدون استخدام الاسلحة النووية الحديثة، والحروب المحدودة - اي تلك الحروب التي لا تقع او لا تتعرض وباي شكل من الاشكال لاراضي الاتحاد السوفيتي او الولايات المتحدة الا انها مع ذلك تثير اهتمام القوتين العظميين - التي اندلعت من وقت لآخر وفي انحاء مختلفة من العالم. سيكون موضوع هذا الفصل هو العمليات التي تبدأ بها مثل تلك الحروب المحدودة والتي تجد القوى العظمى نفسها متورطة فيها رغم انها تحجم عن استخدام قدراتها العسكرية الرئيسية فيها.

القرار على السياسة

لأن القوى العظمى تمتلك من القوة العسكرية اكثر بكثير مما استخدمته فعلا في الحروب المحلية (وهي غير الحرب المحدودة) فالجهد من اجل تفهم عملية التحديد يتطلب تفحصاً دقيقاً لعملية صنع القرار الذي يقرر الى اي مدى ستنجر فيه القوى الكبرى في صراع محلي، أن تقرير مثل هذه السياسة، بقدر تعلق الامر، بالاهداف، والخوف من الحرب العامة، وصورة الدور الذي ستلعبه القوة، والسياسات الداخلية، وسنتاول كل منها على انفراد فيما يلي :

الاهـــداف

تؤثر الاهداف العامة للسياسة الخارجية للقوى العظمى على طريقة

تعاملها مع محاولات القوى او المجموعات الاخرى لأحداث تغيير ما بطرق او وسائل عنيفة، وقد استرشدت السياسة الخارجية الامريكية خلال مرحلة ما بعد الحرب بهدف اساسي يمكن تسميته، بـ «الاحتواء»، وهذا يعني من الناحية العملية أن الولايات المتحدة ستحاول استخدام مزيج من الضغوط العسكرية والسياسيه والإقتصادية لمنع توسع السيطرة الشيوعية، او السيطرتين الروسية والصينية، كما التزمت الولايات المتحدة بدعم منظمة الامم المتحدة ومفهومها باستخدام الطرق السلمية من اجل احداث التغيير. كما اقتنعت الولايات المتحدة بهدف تجنب استخدام القوة العسكرية[١]، واخيراً فقد دعمت سبل تحقيق الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي في المناطق التي لا تخضع للسيطرة الشيوعية في العالم.

اما الاهداف الاساسية للسياستين الخارجيتين للإتحاد السوفيتي والصين فانها تتعارض كلياً واهداف السياسة الخارجية الامريكية، ومع ان هناك بضعة تغييرات قد حدثت في الموقف السوفيتي عبر السنوات الاخيرة، الا ان السوفيت كما يبدو مازالوا مهتمين بتوسيع المناطق الخاضعة لسيطرتهم او للسيطرة الشيوعية في كل مكان الا عندما يكون مثل هذا التوسع لصالح الصين او قد يمنحها اية فوائد حيوية. اما بكين فما زالت ملتزمة بتقليص النفوذ والوجود العسكريين للولايات المتحدة - اولا في تايوان ومن ثم في كل اسيا فيما بعد - وهي تسعى من وراء ذلك الى توسيع النفوذ الصيني في الاقطار المجاورة والمحيطة بالصين كما تهتم باقامة نظم ثورية في جميع انحاء العالم.

هذه الاهداف السياسية الواسعة، بما فيها الاهتمام السوفيتي الجديد بالاستقرار الدولي وكبح جماح الصين قد حددت الطريقة التي تنظر فيها الدول الكبرى لمحاولات تغيير الحدود الدولية او النظم السياسية القائمة عن طريق استخدام القوة، ومع ذلك، وجزئياً لانهم يستخدمون مقداراً محدوداً فقط من

(١) ليس هناك من يصدق بان ذلك يتطابق والسياسة الخارجية الامريكية، او انها فعلا تتجنب استخدام القوة العسكرية لتحقيق اهدافها - المترجم -

قوتهم العسكرية والسياسية والاقتصادية وما من احدى القوى العظمى يمكن ان تقبل اي أستثناء في انجاز جميع او حتى القسم الاكبر من الاهداف العامة للسياسة عن طريق الحروب المحلية لانها بذلك تواجه معضلة ارتباط اهدافها الآنية الخاصة باهدافها الاكثر عمومية وعلى المدى الابعد

وبسبب النقص النسبي لاهمية الاراضي (المناطق) التي تجري فوقها الحروب المحدودة فان اكثر الاهداف اهمية والمطروحة على بساط البحث هو ادراك الجهد السياسي لمختلف النتائج المحتملة وقد بررت الدول الكبرى عموما تدخلها في النزاعات المحلية بالادعاء بحاجتها لاقناع الدول الاخرى بانها ـ اي الدول الكبرى ـ ستدافع عنها لو تعرضت لاي هجوم، وكان رد الفعل الامريكي على غزو كوريا الجنوبية عام ١٩٥٠ وعلى الانذار السوفيتي حول برلين في نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات، وعلى ازمة الصواريخ الكوبية، وتهديد الفيتكونك لفيتنام الجونبية كان مشوباً ـ جزئياً على الاقل ـ بثقتها من قدرتها على ردع التحركات العسكرية السوفيتية او الصينية بتدخلها ـ اي الولايات المتحدة ـ الفعلي وباثباتها العملي لمزايا الضمانات التي اعطتها للدول الاخرى.

كانت الولايات المتحدة وفي العديد من المواقف اكثر اهتماما بالدروس التي يستخلصها حلفائها والدول الاخرى من الاعمال التي تقوم بها اكثر من اهتمامها بما يمكن ان يفهمه اعدائها، وعلى سبيل المثال فقد كانت الولايات المتحدة خلال تدخلها في كوريا مهتمة بردود فعل اليابان ودول (الناتو) فيما لو سمحت الولايات المتحدة بسقوط كوريا الجنوبية تحت النفوذ الشيوعي، وعلى نفس المنوال فان الدفاع عن فيتنام الجنوبية قد برر على اساس ان اقاليم المنطقة وغيرها ستخضع للصين ما لم تؤكد الولايات المتحدة ومن خلال مواقفها في فيتنام الجنوبية من انها مستعدة للدفاع عن حليفاتها وقد نوقشت مثل هذه التبريرات احياناً وفقاً لما بات يعرف بنظرية «تساقط احجار الدومنيو»، هذه النظرية التي تعتمد على مقدمة منطقية مفادها ان سقوط دولة ما تحت نفوذ او

في براثن عملاق قوي سيؤدي الى توالي سقوط الاقطار الاخرى - في نفس المنطقة على الاقل - تحت نفوذ نفس العملاق، ولو تفحصنا النظرية بشكل مجرد او تتبعنا تطبيقاتها حرفياً فستبدو لنا بلا اسس معقولة، او حتى بدون معنى، ولا يمكن تفهم الصورة الشاملة ما بين تساقط احجار الدومنيو وتساقط الانظمة، الا أن واقع الحال يؤكد صعوبة اقناع الولايات المتحدة لحلفائها الاخرين بتمسكها بالتزاماتها بالدفاع عنهم اذا ما سمحت فعلا بسقوط احدى الانظمة الحليفة، وبطريق العنف او القوة العسكرية، وعلى اية حال فان حساب التأثيرات السياسية في تأمين انشطة محفزة لمحاولة ربح حرب محلية او على الاقل لعدم فسح المجال او السماح باستخدام ناجح للعنف (القوة) قد اثبت ان له تأثير مهم على صانعي السياسة الامريكية.

عملت ضغوط اخرى في اتجاه معاكس وبدى أن الولايات المتحدة وعلى الاقل حتى عام ١٩٦٥ قد اعطت اسبقية عالية لبناء قواتها وقوات حليفاتها في وسط اوربا، وقد حاولت استغلال بعض الازمات والظروف الصعبة كالحرب الكورية مثلا لاستثارة همم حلفائهم وتصعيد مجهوداتهم الدفاعية عن اوربا. كانت الولايات المتحدة راغبة لهذا السبب،ولسبب آخر هو خوفها من أن الحرب الكورية ليست سوى هجوم كاذب او هجوم تغطية سوفيتي أعد ليسبق الهجوم الحقيق في اوربا ، في زيادة حجم قواتها في اوربا زيادة كبيرة مع مواصلة الحرب في كوريا. وبينما يتفق جميع حلفاء الولايات المتحدة مبدأياً على ضرورة استخدامها للقوة لمنع الانتصار الشيوعي كان هناك الكثير من عدم الموافقة على استخدامات معينة للقوة العسكرية الامريكية كما اثارت حرب فيتنام اختلافات اكثر ليس داخل الولايات المتحدة فقط بل وكذلك ما بين حلفائها ايضاً، وبلغ الامر حداً أن بعض القادة الحلفاء ارتابوا في حكمة امريكا ومستوى وجدوى معالجتها للأمور.

كانت اهداف الاتحاد السوفيتي والصين هي خلق تأثيرات واجواء سياسية تختلف كذباً عما تسعى اليه الولايات المتحدة وهكذا فأن القوتين الشيوعيتين الكبريين كانتا مهتمتين جداً باظهار مواضع الضعف الامريكي

العام وعدم جدية الولايات المتحدة وعدم رغبتها، او ـ وكما عبر عن ذلك الصينيون ـ انها ليست سوى نمر من ورق يجب احترامه تعبوياً واحتقاره على المستوى الاستراتيجي، وفي الوقت نفسه اظهر الاتحاد السوفيتي والصين قوة وقدرات بلديهما، وعلى الاخص نظام بكين الذي التزم وعلى الدوام بتأكيد واستعراض اهمية وكفاية دعمه لما يدعوه بحروب التحرير الشعبية.

لقد كان من الصعب دائما احتساب وتحديد العلاقة ما بين التأثيرات السياسية المرجوة من خوض الحرب المحدودة محلياً والاهداف الاقليمية المقررة والشروط المقبولة لانهاء الحرب، وكانت النتيجة هي الكثير من التقلبات والتشكك في الشروط التي تضعها الدول الكبرى لانهاء الحرب، ففي الحرب الكورية مثلا تقلبت الاهداف الامريكية ما بين الدفاع عن كوريا الجنوبية الى احتلال كل كوريا، كما كان هدف السوفيت والصين في وقت ما هو احتلال جميع الاراضي الكورية ثم تحول وبكل بساطة الى مجرد الدفاع عن جزء من كوريا الشمالية، ولأن القوى العظمى تحاول والى حد ما حصر ردود الفعل المتعارضة لمختلف الحكومات والشعوب فما من طريقة سهلة لبيان العلاقة الدقيقة ما بين مجموعة ما لشروط انهاء حرب محلية ومجموعة شروط اخرى، وبين التأثيرات السياسية المتوخاة، ومع ذلك فقد جرت مثل هذه المحاولة وتأكدت رغبة القوى العظمى لاستثمار جهود مادية اكبر لربح الحرب المحدودة او توجيهها لتحقيق نهاية مبكرة للصراع.

الخوف من الحرب العامة

هناك اعتقاد واسع الانتشار يشترك فيه وكما يبدو ذلك بوضوح قادة في الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وكذلك في الصين ـ رغم ادعائهم عكس ذلك ـ ومفاد هذا الاعتقاد أن احتمالات نشوب نووية عامة تتزايد خلال وبعد اندلاع حرب محلية. لهذا الخوف ـ الذي يدعى في الغرب بخطر «التصعيد»، ويدعى من قبل الاتحاد السوفيتي بخطر "الشرارة المنفردة" التي ستشعل فتيل الحرب

النووية العامة ـ تأثير رئيسي على خطوات وقرارات القوى العظمى فيما له علاقة بالحروب المحلية والازمات.

عند تفحصنا لسؤال مثل: كيف يمكن لحرب نووية عامة ان تندلع من حرب محلية، علينا ان نأخذ بنظر الاعتبار نوعا «التصعيد» اي (الاتساع) و (الانفجار) اما فيما يخص الاتساع او التوسع فان حرباً محلية ـ وهذا ما يجب تطبيقه وبشكل خاص على حرب محلية في اوربا ـ قد يتضاعف حجمها تدريجيا وحتى تتحول، دون ادراك تقريباً، الى حرب نووية عامة تشتمل على هجمات تشن على اراضي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، والطريقة الثانية او الانفجار، هي احتمال تحول وتفجر حرب محلية (او حتى صدام عسكري صغير) وبشكل فجائي الى حرب نووية عامة اما بسبب خوف الجانبين من ضربة اولى مفاجئة (غير مقصودة بذاتها) او لأن احدهما قد قرر وعن سبق اصرار على اشعال الحرب النووية العامة نتيجة لاخفاقة في ميدان المعركة المحلي.

كان لرغبة القوى العظمى في تجنب حرب نووية عامة تأثير رئيسي على السياسة الخارجية لكل من الصين والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي طوال مرحلة ما بعد الحرب، ومن المحتمل الا تكون لدى القادة في الدول الثلاث تلك صورة واضحة عن كيفية احتمال نشوب حرب نووية عامة من خلال حرب محلية الا انهم يدركون مع ذلك ان تزايد التوتر او تصاعد استخدام القوات العسكرية قد يصل الى درجة يفلت معها زمام الامور وينفجر الموقف الى صراع نووي ما كان يريده احد، كما انهم يدركون وبكل تأكيد ان الامور وعندما يتطلب الموقف اتخاذ القرارات بسرعة اكبر، وعندما يتوجب تخويل قادة القطعات (القادة الميدانيين) سلطة اتخاذ بعض القرارات بانفسهم ومحليا (اي دون الرجوع الى امريهم الاعلون)، وعندما تزداد حدة الازمات والصراعات السياسية فلن تعود الاحداث او أعنة الامور تحت السيطرة الكاملة للقيادات السياسية بل وقد يصل الحال الى أن تغدو المواقف العامة نفسها بالغة الثقل والتعقيد وتشكل ضغوطا لا تحتمل وتقود بالتالي الى المواجهة الصعبة أي الى

الحرب النووية.

من المستحيل أن نحدد، لا بشكل عام، ولا لأي حدث تاريخي مدى او درجة اقتراب العالم من حافة الحرب النووية حقا، بل ولا نستطيع حتى من تحديد معنى قولنا بـان العالم قـد أقترب قليـلا او كثيرا من حـافات الجحيم النووي، ومع ذلك فقد يبدو ان القادة السياسيين ـ بسبب الطبيعة المـدمرة للحرب النووية ـ قد بالغوا كثيرا وهولوا من امكانية نشوب الحرب النووية كنتيجة لتصاعد اي ازمة محلية بعينها ولهذا السبب قلت رغبتهم بزج القوات العسكرية بالطريقة التي يمكن توقعها منهم لو لم يكن خطر الحرب النـووية العامة قائماً.

سعت القوى الكبرى الثلاث ـ الاتحاد السـوفيتي والصين والـولايات المتحدة ـ لاستغلال الخوف من الحرب النووية العامة لتحقيق بعض الفائدة في الصراعات المحلية، ومع ذلك وباستثناء ازمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ فلم يكن هناك سوى القليل من الجهد الواضح لاستثـمار الطبيعـة الخاصـة للتوازن الاستراتيجي.

اوجــه دور القــوة

لكل من الطريقة التي ينظر بلد ما وقادته للسياسة الدولية ولافكارهم أو نواياهم الغامضة حول نوعية التصرف الملائم في كل موقف، تأثير مهم على ماهية وفحـوى السياسـات التي يتابعـونها والاعمال او المـواقف التي يسعون جهـدهم لتجنبها، إن اوجـه او صـور الـدور الـذي يمكن او ينبغي للقـوة (Force) ان تلعبه في السياسة الدولية تؤثر وبشكل خاص على سلوك كل من الولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفيتي.

التزمت الولايات المتحدة بمبدأ عدم استخدام القوة لتسوية المشكلات والموضوعات السياسيـة، واكثر من ذلـك فهي تعتقد انها حتى ملتزمـة بمنع

استخدام القوة، وعلى الاخص ان كان مثل هذا الاستخدام هو لتغيير الحدود الدولية او اسقاط وتبديل الحكومات في البلدان الاخرى بضغوط ووسائل عسكرية من خارج حدود البلد المعني[1]، ومن الناحية العملية فقد رفض جميع الرؤوساء الامريكيين ـ وعلى وجه الدقة نقول جميع الرؤوساء الذين تسنموا الرئاسة منذ الحرب العالمية الثانية ـ فكرة استخدام القوة من قبل الولايات المتحدة بطريقة هجومية وبهدف تغيير الحدود الدولية او اسقاط الحكومات القائمة ومع ان هذا المبدأ قد خرق في العديد من المناسبات الا أن هناك اعتقاد بضرورة التمسك والاقتصار على الحجم الضروري والكافي من القوة، اي لما هو ضروري لمواجهة القوة المعادية فقط.

هناك العديد من الافكار الاخرى حول دور القوة، وقد أُعتنقت هذه الافكار وبدرجة كبيرة من قبل مجموعات من القوى الامريكية المعارضة او المنشقة. ولعل اهم تلك الافكار هي الاعتقاد بضرورة توفر دافع اخلاقي واضح وشرعي لتبرير اللجوء الى العنف. لقد كان مدى الاهتمام الاخلاقي هنا وراء افكار أولئك الناس الذين انتقدوا التورط الامريكي في فيتنام لعدم وضوح وصلابة المبررات الشرعية والاخلاقية التي تبيح او تجيز مثل هذا التورط من جهة، كما ان منع انتصار شيوعي في فيتنام الجنوبية لا يشكل من جهة اخرى مبرر كاف لخرق التحديدات التي قبلتها الولايات المتحدة على نفسها في موضوع استخدام القوة العسكرية!!، وعلى الطرف الاخر يقف أولئك الذين يرون إن على الولايات المتحدة التدخل فقط في حالة تأكدها من أن «النصر» سيكون حليفها ـ وكان ذلك يعني وفي بداية مرحلة ما بعد الحرب على الاقل، النصر على العدو الرئيسي ـ ومن هنا نشأ هذا الاتجاه المعارض

(١) تثبت الوقائع عكس ذلك وما يقال عن مبدأية الولايات المتحدة ليس سوى خرافة ناهيك عن أن معظم الدول الان، كبيرها وصغيرها لم تعد تحجم من استخدام القوة العسكرية لاغراض سياسية. ولعل الولايات المتحدة تقدم لنا النموذج والمثال السيء ولكن الكثير الوضوح على استغلال القوة العسكرية في عالم السياسة. المترجم

للطريقة التي تدخلت فيها الولايات المتحدة في كوريا لانها الزمت نفسها انذاك بسياسة مغايرة يمكن وصفها بايجاز بسياسة «لا رابح» ولا «مهزوم»!؟

من ناحية اخرى كان الاتحاد السوفيتي والصين يريان في القوة اداة شرعية للسياسة ويمكن أن تستخدم كما تستخدم الوسائل الاخرى بهدف توسيع رقعة الاراضي الخاضعة للسيطرة الشيوعية، واكثر من ذلك فالاعتقاد باهمية سبرغور (امتحان) وجس نبض العدو، وتفحص رغبته وجديته في مقاومة استخدام القوة وفي السعي لاستخدام ما يكفي منها لضمان النجاح فقط. واخيراً فقد اكد قادة البلدين على اهمية السيطرة السياسية على استخدام القوة العسكرية.

السياسة الداخلية

هناك اعتقاد عام في الولايات المتحدة مفاده انه: ينبغي على السياسة ان تتوقف عند حدود الدولة، اي ان لا يقوم او ينشب نزاع سياسي داخلي حول او بخصوص موضوعات السياسة الخارجية، وهناك فكرة تمتلك نفس قوة الاتساع والشيوع ومفادها أن السياسة الخارجية في المجتمعات الشيوعية يمكن ان تنفذ دون الاشارة الى أو مراعاة اعتبارات السياسة الداخلية ومع ذلك فقد لعبت هذه الاعتبارات ومازالت حقاً بل ويحتمل ان تظل كذلك، تلعب دوراً رئيسياً في القرار على نهج التعامل في موضوعات الحرب ـ المحدودة في الاتحاد السوفيتي والصين والولايات المتحدة. ومع أن الحرب العامة، او حتى الحرب التقليدية الواسعة النطاق قد تقود الى تجميد او تعليق الصراع السياسي الداخلي الا أن الدلائل التي توفرت لدينا من الحرب الكورية وحرب فيتنام جعلت من الواضح ان ادارة حرب محدودة سيصبح من موضوعات السياسة الداخلية وستتأثر بالاعتبارات السياسة الداخلية. وتلك حقيقة وان لم يكن ذلك لأي سبب آخر عدى عن أن الحروب المحلية تتطلب استخدام الموارد النادرة ـ اي تلك الموارد التي لولا الحرب لأنفقت لأغراض التقدم والبناء

الداخلي أو في انشطة اخرى على صعيد السياسة الخارجية، لذلك لابد لأدارة الحرب أن تكون ذات صلة صميمية بالصراعات العامة ضمن المجتمع نفسه حول التوزيع الصحيح والمرغوب فيه للموارد. وبالتأكيد فقد تأثرت السياسة الامريكية بشدة في فيتنام بالضغوط الداخلية، وما بين ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ كان الاهتمام منصباً بشكلٍ رئيسي على المزيد من الضغوط لاجل تصعيد الصراع، وقد تأثر مذ آنذاك كلاً من الرئيسين جونسون ونيكسون بالرغبة القوية للعديد من الامريكيين بالانسحاب من فيتنام الجنوبية. كان إهتمام جونسون بخلق مجتمع عظيم قد اثر على اعماله كما كان الامر مع سلفه ترومان في اهتمامه بما عرف بالمعاملة العادلة (FAIR DEAL) ، ولا شك ان اشياء مثل هذه تظهر في الاتحاد السوفيتي وبنفس القوة كذلك، كما يحتمل أن تظهر وبنطاق اقل في الصين ايضاً، ولو بحدود اقل، إن مسألة القرار على الدور المناسب لدولة ما وفي مختلف الصراعات المحلية تتأثر وبشدة مع معضلات تعاقب السلطة والمعضلات الاخرى المعتادة للسياسة.

عملية التحديد

وهي العمليات التي تسوى فيها الحروب المحلية على ضوء تحديدات معينة حتى تنتهي الى نتيجة ما. فاذا ما اندلعت الحرب النووية فسيكون اندلاعها هذا نتيجة لقرار مدروس لاحد مراكز "صنع القرار" باستخدام الاسلحة النووية او على الاقل بتخويل القادة الميدانيين صلاحية استخدامها وعندما يرون أن الموقف يتطلب ذلك، وهكذا فان قوة ردع الحرب النووية العامة يمكن ان يتركز في ايدي صناع القرار السياسي في كل من موسكو وواشنطن، ومع ذلك فقد تنفجر حرب محلية لعدد من الاسباب:

١ ـ فقد تكون نتيجة لقرارات عدد كبير من مراكز صنع القرار.

٢ ـ كما أن بعض الحروب المحلية قد تفجرت في مرحلة ما بعد الحرب نتيجة لعدد من القرارات المدروسة من قبل دول وحكومات

شيوعية في محاولة منها لاحداث تغيير مرغوب فيه عن طريق استخدام القوة (فالحرب الكورية مثلا كانت نتيجة لقرار مدروس لحكومتي كوريا الشمالية والاتحاد السوفيتي)

٣ ـ قد يتخذ قرار الحرب المحلية من قبل مجموعات في المنطقة المعينة ـ كالاحزاب الشيوعية المحلية او الجماعات غير الشيوعية ـ والتي قد تثير الحرب.

٤ ـ واخيراً فقد تكون الولايات المتحدة نفسها هي صاحبة القرار في تفجير حرب محلية.

الحرب المحلية هي تحديداً حرب محدودة، والتحديدات التي روعيت في الماضي وقد تراعى كذلك في المستقبل هي تحديدات تتعلق بالجغرافيا، والاهداف، والاسلحة المستخدمة، واخيراً درجة مشاركة مختلف الدول فيها.

ان المنطقة التي جرت فوقها الحرب المحلية في مرحلة ما بعد الحرب كانت صغيرة الى حد ما، فالحرب الكورية على سبيل المثال، اقتصرت على شبه الجزيرة الكورية، وازمة الصواريخ الكوبية اقتصرت هي الاخرى، على كوبا والمياه المجاورة، والحرب في فيتنام على الهند الصينية والمياه المحيطة بها.

حتى ضمن مناطق القتال تلك، راعى الطرفان تحديدات بعينها من حيث الاهداف التي هوجمت وعلى الاخص تلك التي هوجمت جواً، ولقد راعت الولايات المتحدة سلسلة من مختلف التحديدات خلال الحرب الكورية ففي الصفحات الاولى لتلك الحرب اكتفت بمهاجمة اهداف عسكرية في كوريا الشمالية، ومن ثم وسعت فيها بعد رقعة المنطقة المهاجمة لتشمل اهدافاً صناعية ولكن ليست تلك الاهداف القريبة من الحدود الصينية والسوفيتية، وفي تصعيد آخر للموقف أُستبعد هذا التحديد بالنسبة للأهداف القريبة من الحدود الصينية. امتنعت الصين نفسها من الناحية الاخرى عن شن اية غارات داخل فيتنام الجنوبية اطلاقا باستثناء بعض هجمات الازعاج. لقد راعت الولايات المتحدة بعض الاعتبارات (التحديدات) في تعيين الاهداف التي ستهاجمها في كل من فيتنام الشمالية والجنوبية.

لعل عدم استخدام الاسلحة النووية يشكل اهم التحديدات التي راعتها القوى الكبرى، وقد تنوعت وتعددت اسباب هذا التحفظ في استخدام الاسلحة النووية في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بل وحتى اختلفت هذه الاسباب عبر الوقت. كان احد تلك الاسباب هو الاعتقاد بان استخدام الاسلحة النووية في صراع محلي سيزيد من احتمالات اندلاع الحرب النووية العامة، وسبب آخر لذلك هو الاعتقاد بان استخدام الاسلحة النووية أمر لا مسوغ له ولن تتقبله شعوب العالم الاخرى. كانت الولايات المتحدة تمتلك ايام الحرب الكورية خزيناً صغيراً نسبياً من الاسلحة النووية، ولكن كانت تسيطر عليها وتتحكم فيها الرغبة بعدم البدء باستخدام ذلك النوع من القوات التي كان ينظر اليها على انها الرادع الاقوى لكبح جماح التحركات السوفيتية في اي مكان من العالم وعلى الاخص في اوربا، هناك ايضاً تفهم - ولو بقدر أقل - في مسألة الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية واي منها ستستخدم في المواقف التعبوية. ولا تعاني القوتين العظميين حاليا من اي نقص حقيقي في القدرات النووية فقد طورا انواعاً كثيرة وبالغة الدقة والتعقيد منها ومن مختلف العيارات، الا أن الثمن السياسي الواجب دفعه بسبب استخدام الاسلحة النووية اصبح كما يبدو باهضاً للغاية، واعظم بكثير مما كان عليه قبل انتاج الاسلحة النووية، كما تعاظمت وفي الوقت نفسه مخاطر ان يؤدي الاستخدام المحدود لها الى نشوب حرب نووية عامة.

روعيت تحديدات اخرى على الاسلحة من قبل مختلف البلدان في حروب محدودة معينة، وما من دولة على سبيل المثال، قد استخدمت الاسلحة الكتلوية القاتلة (ما يعرف باسلحة التدمير الشامل) كالاسلحة الجرثومية او الكيمياوية بل ان الاتحاد السوفيتي والصين امتنعا عن استخدام انواع مختلفة من الاسلحة بما في ذلك الغواصات والقاصفات في عدد كبير من مواقف الحرب المحدودة.

تختلف درجة مشاركة القوى العظمى في اي حرب محلية ما بين التجاهل الفعلي وعدم التحيز الى احد اطراف النزاع الدائر كما فعل السوفيت

ازاء الحرب الصينية ـ الهندية عام ١٩٦٥ ، او بالتدخل المباشر واشتراك قوات مقاتلة في الحرب الدائرة كما فعلت الولايات المتحدة ذلك في حربي فيتنام وكوريا، والحالات التي تقع ما بين هذين الموقفين (اي عدم الانحياز او التدخل الفعال) تتنوع وتختلف ما بين المساعدات الدبلوماسية النشطة الى إرسال معدات ومساعدات عسكرية وخبرات فنية الى ارسال الخبراء أو المتطوعين في مهمات قتالية اكثر فعالية واكثر جدوى من مجرد المساعدة.

هل يمكن وضع اية بيانات عامة حول سبب اتخاذ اي من الحروب المحلية للمسار الذي اتخذته، او لماذا روعيت تحديدات بعينها في تلك الحروب، ولماذا انتهت او توقفت تلك الحرب بالطريقة التي انتهت بها؟

لعل افضل التعميمات هو: إن الخواص المميزة لموقف اي حرب ـ محدودة ستقرر اتجاهات تلك المواجهة. سينظر الى تفسير اي حرب محدودة كمسار او سياق لبعض المقترحات العامة حول تحديد الحرب في العصر النووي اكثر من كونها نتيجة لعوامل سياسية دولية او محلية محددة.

روعيت التحديدات التي المحنا اليها اعلاه ليس بفعل اتفاقيات او بفعل قبول ضمني او رسمي فيما بين الدول ذات العلاقة ولكن بسبب تلك القرارات التي اتخذت ضمن الاقطار المختلفة. لذلك ولكي نتفهم الحرب المحدودة علينا ان نبحث ليس في التفاعلات ما بين الدول فقط ولكن كذلك في البحث في عملية صنع القرارات الداخلية.

منذ ١٩٤٩ اظهرت الاحداث، ومرة بعد أخرى ما كان المحللون يثيرون الشكوك حوله في الخمسينيات وبالذات من أن الحرب المحدودة أمر محتمل الوقوع، وأن القوى العظمى، ديمقراطية كانت هذه ام ديكتاتورية يمكن ان تنغمس في صراعات عسكرية يمكن ان تسبب خسائر كبيرة جدا ولكنها تحجم عن مهاجمة اراضي او وطن القوة العظمى التي تخاصمها. يشمل تحديد تدخل القوى العظمى هنا توقفها في مكان ما، أو في وقت ما قبيل التورط باستخدام منظومات الاسلحة الكبرى، كما يتضمن هذا التوقف على عدم اجبار الخصم على استخدام كامل قدراته العسكرية.

نتجت تلك التحديدات التي رُوعيت عن عمليات صنع ـ القرار الداخلي، ويمكن تبويب تلك التحديدات من وجهة نظر السياسة الدولية، ومن الواضح ان بعضاً من تلك التحديدات كانت متماثلة: كأن يمتنع الجانبان عن فعل الاشياء نفسها، بل ان بعضاً من تلك التحديدات كان نتيجة المساومات الواعية والتفاعلات السياسية على المستوى الدولي، ومع ذلك فليست كل التحديدات كذلك، فما زال العديد منها غير متماثل او منسق بشكل رتيب: كأن يمتنع احد الطرفين عن فعل شيىء ما، قام الطرف الاخر بفعله، كما ان عدداً من تلك التحديدات لا يستند الى مساومة واعية، او الى ادراك بين لردود الفعل المحتملة. ولابد ان نذكر ان العديد من تلك التحديدات يستند الى انعدام الفهم او لنقص في التصور او على الاقل الى ادراك مختلف لمجريات الاحداث الجارية، وقد يتم التوصل الى بعض التحديدات عبر مفاوضات او مساومات مع الحلفاء او مع دول اخرى اكثر مما هي نتيجة لمفاوضات مع الاعداء.

غالباً ما تكون بدايات الصراعات المحلية اعمالا غير متعمدة، ولا يبدأ القتال الفعلي دائما كنتيجة لقرار مدروس وواع تتخذه احدى القوى العظمى، كما قد يتوقف مثل هذا النزاع او ينتهي لاسباب لا علاقة وثيقة لها بمصالح القوى العظمى بل غالبا ما يحدث ذلك ولاسباب لا علاقة لها حتى بالنتائج التي تفرضها ظروف القتال في ميدان المعركة.

واخيراً فمن الصعب القرار على من سيربح حرب محلية، فاذا كان الطرفان يقتتلان وبالدرجة الاولى بسبب التأثيرات السياسية للربح او الخسارة فان الاسئلة التالية تغدو وثيقة الصلة: ما هي التأثيرات السياسية في مواقف معينة، وكيف يمكن تغييرها بجهود أضافية في ساحة المعركة؟. إن اجابات هذه الاسئلة تقلق المحللين السياسيين والمؤرخين بقدر ما تقلق صانعي السياسة، فما هي، على سبيل المثال، نتائج السماح لكوريا الشمالية باجتياح كوريا الجنوبية؟ او ومن الناحية الاخرى، فماذا ستكون عليه نتائج نقل الحرب الكورية او تمديدها الى الاراضي الصينية نفسها واحتلال كل اراضي كوريا

الشمالية؟ وما نتائج السماح بسقوط كيموي أو برلين بأيدي الشيوعيين؟ وما الذي كانت ستحصل عليه الولايات المتحدة من دفاعها بنجاح عن كيموي عام ١٩٥٨؟ كل هـذه تساؤلات تصعب الاجـابة عليهـا حتى لو استعـدنا الاحداث بكاملها، بل لعل من الصعب التعامل معها او معالجتها حتى وقت وقوعها، وبسبب من هذه الشكوك ولعدم تيسر اجابات واضحة فان القرارات التي تأخذها مختلف الدول ستتأثر بسيل من العوامـل - بعضها وثيق الصلة بالموقف المطروح والبعض الاخر لا علاقة له البتة، لـذا فان التفهم العـام لعملية التحديد امر مفيد في مراعاة مواقف بعينها، وفي القرار عـلى نهج او سياسة الدفاع مباشرة عن مناطق محلية، الا انها تظل رغم ذلك ليست سوى جزء صغيراً مما يتوجب علينا معرفته.

الفصل التاسع

الردع والدفاع في اوربا

تشكل تحالف منظمة معاهدة شمال الاطلسي (الناتو) وفقا لمعاهدة باريس عام ١٩٤٩ بسبب الاعتقاد من أن الاتحاد السوفيتي قد يحاول التحرك عسكرياً وسط اوربا خلال السنوات القليلة التالية. لقد كان هناك خوف واسع من وقوع مثل هذا الهجوم خلال حصار برلين عام ١٩٤٨، كما عادت هذه المخاوف لتطل برأسها من جديد بعد اندلاع الحرب الكورية عام ١٩٥٠، وقد تقبلت جميع الدول الاعضاء في تحالف (الناتو) في السنوات التالية لتشكيلة وجهة النظر القائلة ان الحرب شديدة الاحتمال حقا، ولا يمكن ردعها الا بتهيئة قوات حليفة كبيرة اساسا، كما يتطلب الامر ايضا التهيؤ فعلا للقتال، أن هذا الاعتقاد بقرب اندلاع الحرب في اوربا قد بدأ يتناقض ببطىء ولكن بثبات خلال الخمسينيات، لذا ساد الاعتقاد في نهاية هذا العقد من ان الحرب في اوربا لم تعد شديدة الاحتمال، لقد تصور الكثيرون بان تنامي القوة العسكرية لحلف شمال الاطلسي هي التي احدثت هذا التغيير، لذلك بدى من الضرورة بمكان المحافظة على تلك القوة وتنميتها، وبالتالي لتطوير ستراتيجية تنسجم مع الاعتقاد السائد من ان عدم احتمال نشوب الحرب في اوربا لا يعني بالضرورة زوال خطر الحرب نهائيا.

لقد تزايد وفي الوقت نفسه الاهتمام بمعضلات العلاقات السياسية داخل (الناتو)، ومع نهاية الستينيات كانت معظم الدول الاعضاء في (الناتو) مهتمة بالوفاق (D'etente) ـ اي ببذل المزيد من الجهود لتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي اكثر من اهتمامها بالدفاع. خصص هذا الفصل لبحث معضلة الردع او الدفاع ضد هجوم عسكري سوفيتي.

مع استبعاد جميع انواع الاعمال والتحركات العسكرية فى منطقة (الناتو) للأعتقاد بانها لم تعد محتملة، ومع ذلك فسيظل ماثلا في [illegible] أن التاريخ يزخر بالمفاجئات وبحدوث ما لم يكن احد يتوقع حدوثه، لذلك هيئت قوات (الناتو) وخطط لها لمجابهة مختلف الاحتمالات. بدأت هذه التهيئة والتخطيط بمحاولة اولية تضمنت تقييم مدى ونطاق التهديدات السوفيتية المحتملة، وكان اخطر هذه التهديدات - ولعله التهديد الاقل احتمالا في الوقت نفسه، أن يكون التهديد السوفيتي باشعال حرب برية واسعة النطاق في الجبهة (الاوربية) الوسطى - او محاولة السوفيت الوصول الى القنال الانكليزي باسرع ما يمكن - وهذه الصورة للحرب هي التي قادت اساساً لأنشاء منظمة معاهدة شمال الاطلسي، ولكن بدى في النهاية ان هذا التصور امر غير معقول ولا واقعي - اما بالنسبة لهجوم اصغر حجما، فالامر مختلف هنا، اذ قد يستخدم السوفيت قواتهم في عملية سبر - اي محاولة اكتشاف مدى جدية (الناتو) او استعداده للرد عسكريا - وربما بمحاولة احتلال بعض اراضي الحلفاء. وقد تقع مثل هذه المحاولة في الجبهة الوسطى (وسط اوربا) - ولعل برلين هي الاكثر احتمالا، الا أن ذلك قد يقع في مكان آخر.. في هامبورج. مثلا - او في الجبهة الشمالية للنرويج او في الجبهة الجنوبية في تركيا او اليونان.

عند التدرج مع معيار العنف ونزولا الى الاستخدام السافر للقوة العسكرية، نرى أن السوفيت قد استخدموا قدراتهم العسكرية لاغراض سياسية، وقد غامروا بممارسة بعض انواع الابتزاز النووي - . . وكمثال على ذلك نذكر تهديدهم بتدمير أي قاعدة جوية تنطلق منها طائرات التجسس الامريكية (U - 2) بل انهم قد تورطوا باعمال اكثر قسوة ومأساوية في مجال الابتزاز النووي ومثال ذلك تهديدهم لدولة عضو في (الناتو) بالانسحاب منه والا فعلى ذلك البلد تحمل نتائج رفضه الاستجابة للتهديد السوفيتي هذا - اي التعرض لهجوم نووي، ودون هذا الابتزاز فقد استخدم السوفيت وجودهم

العسكري الكثيف في وسط اوربا كشكل من اشكال الضغوط العسكرية كما أثروا على المناقشات السياسية حول مستقبل وسط اوربا، وبعد غزوهم جيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٩ بدى السوفيت وكأنهم يهددون بالقيام باعمال عسكرية مشابهة ضد الدول الواقعة ما بين منطقتي الحلفين (وارشو والناتو)، وقد اعربت الحكومة اليوغوسلافية بشكل خاص عن قلقها بهذا الخصوص. تثير مثل هذه الاحداث سؤالا حول ما اذا كان للناتو دور ما في الدفاع عن دول اخرى في اوربا مثل السويد ويوغوسلافيا والنمسا وفنلندة مع انها ليست اعضاء في (الناتو) الا انها ترتبط بوشائج سياسية وثقافية واقتصادية مع الغرب، واخيرا فلابد ان نذكر ان السوفيت قد استخدموا قواتهم العسكرية على الجانب الشرقي من الستار الحديدي: واوسع جهدهم نطاقا كان عام ١٩٥٦ عندما سحقت قواتهم الثورة الهنغارية، وفي عام ١٩٦٨ عندما غزت تلك القوات جيكوسلوفاكيا، وبدى كما لو أن هناك اتفاقا او تفهما ضمنياً بان حلف الاطلسي سوف لن يتدخل في حالة حدوث اية اعمال او تحركات عسكرية من هذا النوع في اوربا الشرقية.

لقد الزم السوفيت انفسهم باعمال عسكرية محدودة النطاق ومن المحتمل أن يواصلوا مثل هذا الالتزام، ومع ذلك فلو انهم تدخلوا بشكل اوسع فان نتائج مثل هذا التدخل ستكلف الغرب كثيرا، وهكذا بات على (الناتو) ان يقرر على نوعية التهديدات التي يرغب او يتوجب عليه امتلاك القدرة على معالجتها او مواجهتها، وكيف سيتولى ذلك.

فهل على الناتو التهيؤ لمواجهة اعمال وتهديدات يلاحظ أنها غير محتملة الوقوع اطلاقا؟ اذ أن بعض الامريكيين والاوربيين الذين يرون عدم احتمال وقوع اية تدخلات عسكرية في وسط اوربا، قد استنتجوا تبعاً لذلك ان الحاجة لن تدعو لاكثر من وجود قوات عسكرية صغيرة في اوربا، بينما يرى اخرون ان عمليات جس النبض السوفيتية المحدودة، كمحاولة احتلال مدينة هامبورج في المانيا الغربية، هي من الامور البعيدة الاحتمال للغاية ولا تستحق بالتالي حتى مجرد التهيؤ لمواجهتها. ولكن يظل هناك سؤال حول المدى الذي تتسع له مصالح واهتمامات (الناتو) وهل انها تمتد مثلا، حتى السويد أو الى

اقطار اوربا الشرقية؟

ان نوعية التهديدات التي يتوجب العمل لمواجهتها امر ذو علاقة بالستراتيجية المناسبة لمعالجة مثل تلك التهديدات ـ اي ما هي الاحتمالات التي يمكن ان تقع فعلا، وما كلفة التهيؤ لمواجهتها.

ستراتيجيات بديلة للناتو

تشمل الستراتيجيات المقترحة للدفاع عن الناتو عل:

١ ـ الانتقام الشامل (Massive Retaliation)

٢ ـ الاستخدام الفوري للأسلحة النووية التعبوية.

٣ ـ التوقف (Pause)

٤ ـ الدفاع التقليدي.

لقد قسمت الستراتيجيات اعلاه من ناحية تأثيرها في ردع هجوم معادي في الجبهة الوسطى، ومع ذلك فاننا نفترض ان من الضروري دراسة تلك الستراتيجيات ليس فيما يخص علاقتها بالردع فقط بل كذلك فيما لو فشل الردع ودعت الحاجة الى استخدام القوة العسكرية، ولابد لنا في النهاية من موازنة الاعباء والتكاليف السياسية الداخلية والاقتصادية لمختلف الستراتيجيات لبلدان مختلفة.

الانتقام الشامل

تستند ستراتيجية الانتقام الشامل الى التهديد بالاستخدام الفوري والمكثف للقوات النووية الاستراتيجية من قبل الغرب، وعلى الاخص القوة النووية الاستراتيجية الامريكية ضد الاتحاد السوفيتي في حالة وقوع عدوان سوفيتي في وسط اوربا. هذه الاستراتيجية اي(الانتقام الشامل) والتي كانت اساسية في تخطيط الناتو حتى عام ١٩٥٤ على الاقل عندما تحول الاعتماد انذاك

الى الاسلحة النووية التعبوية ـ لم تكن تتطلب قوات برية لتتولى الدفاع المباشر والفعال ضد الهجوم السوفيتي، ومع ذلك فقد أقترح دائما وجود بعض القوات البرية التي ستدعو اليها الحاجةلسبب او آخر. في السنوات الاولى لمرحلة ما بعد الحرب، كانت هناك بعض الشكوك حولماذا كانت القوة النووية المتيسرة للحلفاء كافية لسحق الهجوم السوفيتي. ولقد ساد في حينه اعتقاد مفاده، انه وحتى بعد استخدام جميع الاسلحة الامريكية ـ والتي لا تمثل الا مخزونا ضئيلا بالمعايير الحالية ـ فقد يواصل الجيش السوفيتي تقدمه، الا أن الامر لم يعد كذلك بعد التزايد الهائل في المخزون النووي الاستراتيجي للولايات المتحدة، ومع ذلك فيبدو ان الحاجة والضرورات تدعو للاحتفاظ ببعض القوات البرية ولو لتتولى تأكيد الحقيقة في إن هجوما سوفيتياً قد وقع فعلا، وقد استخدمت مصطلحات مثل «الشباك ـ الزجاجي» او «السلك العاثوري Trip – Wire» للتعبير عن فكرة وجود القوات البرية على الارض، بما فيها القوات الامريكية والتي ستتولى ارسال (ابراق) اول المعلومات عن وقوع العدوان فعلا، لأن العدو سيضطر فعلا الى تدمير حاجز القوات البرية الصغيرة الحجم نوعا ما، وهكذا سيتولى العدو بنفسه «تحطيم اللوح الزجاجي»، او «اشعال السلك ـ العاثوري»، فاتحا بذلك الطريق امام القوات الامريكية الاستراتيجية لأن تبدأ عملها، واخيرا ولعله العامل الاكثر اهمية في موضوع القوات البرية، فان تواجد قوات برية امريكية في اوربا يعتبر ضروريا لتأكيد الضمانة السياسية للولايات المتحدة. أن الفرق العسكرية الامريكية في اوربا ابعد من كونها مجرد تأكيد او استعراض للألتزام الامريكي ازاء اوربا فقط بل انها وجدت لتزيد من مصداقية استخدام الاسلحة النووية من قبل الولايات المتحدة في الدفاع عن اوربا. والخلاصة فاذا كان على الولايات المتحدة ان تضع عددا كبيرا من قطعاتها في الجبهة الوسطى فالمطلوب ان تضع اوربا قوة برية مماثلة حتى لو كانت غاية الولايات المتحدة مجرد اظهار تمسكها بالتزاماتها.

يبدو أن التهديد بالاستخدام الشامل للأسلحة النووية الاستراتيجية كان في الحقيقة فعالا وكافيا، هذا إن لم يكن ضروريا في ردع هجوم سوفيتي

واسع في الجبهة الوسطى، ولعل السوفيت لم يخططوا قطعاً لهجوم كهذا، ولكن حتى لو انهم فكروا بعمل كهذا فان مجرد الاحتمال في ان يقود ذلك الى حرب نووية عامة كان كافيا في الماضي وسيظل كذلك في المستقبل في ردع الهجوم، ومع ذلك فقد اثبت التهديد بالانتقام الشامل بعدم نجاحه بل وعدم جدواه في التعامل مع التهديدات الاصغر حجما بما فيها التحركات السوفيتية المختلفة ضد برلين.

ومن الواضح ان ستراتيجية الانتقام الشامل ستصبح دونما قيمة عند فشل «الردع» فاذا اندلعت الحرب في اوربا ـ اما بسبب قرار سوفيتي متعمد ويستند على افتراض مفاده ان القوات الامريكية سوف لن تستخدم، او اذا تسبب حرب واسعة النطاق في تصاعد عمليات معادية للسوفيت، منها على سبيل المثال، نشوب اضطرابات في المانيا الشرقية ـ عندها لا يبدو من المعقول او المرغوب فيه استخدام ستراتيجية الانتقام الشامل، فحال بدء الحرب لابد من توفر خيارات بديلة للقوة النووية الاستراتيجية للناتو، والقليل جدا، هذا ان وجد من المعلقين او المحللين الرسميين من يرى ان الانتقام الشامل يمثل نهجا او سياسة عمل مقبولة، وان اقل من ذلك من بينهم من يرى انها تشكل نهجا كفوء وفعالا في الاتصالات، وهكذا فما زال البحث قائما عن بدائل تؤمن القدرة الضرورية للقوات البرية في معالجتها وتعاملها على الاقل مع الصفحات الاولية للهجوم السوفيتي.

الاسلحة النووية التعبوية

بدأت الولايات المتحدة ومنذ منتصف الخمسينيات تطوير ترسانة الاسلحة النووية التعبوية المتعددة الانواع والبالغة الدقة، كما اتضح وفي الوقت نفسه بان الدول الاخرى الاعضاء في (الناتو) سوف لن تفي بالتزاماتها وتتولى نشر العدد المتفق عليه من الفرق العسكرية التي يعتقد انها ضرورية للتعامل وبشكل مباشر مع التهديدات السوفيتية، وهكذا فعندما لم يعد الخوف

من الاسلحة النووية كافيا لوحده لردع الاتحاد السوفيتي فان ذلك قد فسح المجال للأعتقاد بان الاعتماد على الاسلحة النووية الاستراتيجية وحدها ليس المسلك الافضل او الخطة الاكثر حكمة وباتت الاسلحة النووية التعبوية هي الحل الوحيد، وتطلبت هذه الاستراتيجية التي اعتمدت من قبل الناتو رسميا عام ١٩٥٧ وجود قوات برية فائقة العدد، وربما حتى لوجود ثلاثين فرقة عسكرية مجهزة بالاسلحة النووية التعبوية في الجبهة الوسطى، ولقد استند هذا التخطيط على الافتراض بان سلطة استخدام تلك الاسلحة ستعطي (ستخول) الى القادة الميدانيين المعنيين فور بدء الهجوم. وهكذا لم يعد الامر أكثر من تخطيط لحرب نووية تعبوية او ستراتيجية.

ظلت هذه الاستراتيجية هي المفضلة لدى معظم مخططي الناتو العسكريين انها تفترض ان أي عمل عسكري كبير وخطير في الجبهة الوسطى يعتبر تحرك عسكري مدبر من قبل الاتحاد السوفيتي ويبرر بالتالي استخدام الاسلحة النووية من قبل الغرب. كما افترضت ايضاً ان من الواضح تماما ان استخدام الاسلحة النووية التعبوية سيكون لصالح الغرب في حالة نشوب حرب نووية محلية. لقد نوقشت هذه القضية على نطاق واسع الا انه لم يتم التوصل الى نتائج نهائية وشاملة ولكن يوجد هناك اجماع متزايد في أن استخدام الاسلحة النووية التعبوية لن يكون بالضرورة لصالح الغرب، او انه حتى سيقلل القوى البشرية المطلوبة لمواجهة القوات البرية المعادية، ومع ذلك ظل بعض المحللين يرون ان استخدام الاسلحة النووية هو في صالح الغرب لأنه متفوق والى حد كبير - وسيظل كذلك - في تطوير الاسلحة النووية التعبوية، فهو قادر لذلك على خوض القتال بها بكفاءة، ويميل مؤيدوا فكرة الدفاع النووي التعبوي عن اوربا الى مساندة بعض وجهات النظر القائلة بالميزة التي سيحصل عليها الغرب من وراء استخدام الاسلحة النووية ويتخذون احد الاتجاهين التاليين في الدفاع التقليدي: فهم اما يدعون أن الدفاع التقليدي مستحيل مع التفوق السوفيتي البري حالياً، او انهم يدعون بان التأكيد على الدفاع التقليدي امر لم يعد مرغوباً به لأنه سيقلل من قوة وقيمة ردع الاسلحة النووية ويجعل الحرب بالتالي أكثر احتمالا

لغرض الوصول الى فهم قيمة الاسلحة النووية التعبوية فمن الضروري ان نتفحص عدّة وجهات نظر حول الشكل الذي قد تكون عليه الحرب النووية التعبوية وفي النماذج الاربعة التالية والتي سنقدمها فيما يلي عن الحرب النووية التعبوية في اوربا سنلاحظ التزايد أو التصعيد في استخدام الاسلحة النووية التعبوية

١ ـ النموذج الاول هو استخدام الاسلحة النووية التعبوية اساسا للانذار، ويفترض هذا النموذج ان اي استخدام للأسلحة النووية سيقود وبسرعة اما الى حرب نووية واسعة النطاق او الى السلام. لذلك فان الاستخدام المحدود النطاق لتلك الاسلحة يحمل في طياته التهديد بانفجار حرب نووية عامة ستجبر الطرفين غلى الموافقة وبسرعة على ايقاف العمليات العسكرية. يعتقد المدافعون عن هذه الاستراتيجية انه وفي حالة اندلاع العمليات العسكرية الكبرى فان على الناتو اصدار الاوامر باطلاق قنبلة نووية تعبوية واحدة او عدة قنابل متتالية ليؤكد استعداده وجديته بل وحتى رغبته الكاملة بتحمل مخاطر الحرب النووية العامة، ويدعي مدافعون آخرون عن هذه الاستراتيجية أن هذه القنبلة المنفردة ينبغي ان توجه نحو هدف عسكري تعبوي في منطقة العمليات بينما يصر آخرون على أن توجه ضد هدف صناعي او اقتصادي اما في احدى دول اوربا الشرقية، او ربما في الاتحاد السوفيتي نفسه. وكنتيجة للتحليل الذي قامت به هيئة التخطيط النووي في حلف الاطلسي للحرب النووية التعبوية فقد بدى ان حكومتي بريطانيا والمانيا الغربية تساندان المسلك الذي يقضي باستخدام الاسلحة النووية التعبوية، ويبدو انهما لم تقبلا بهذا المسلك الا بعد استبعاد مسالك بديلة اخرى بسبب ضخامة الدمار الذي ستسببه تلك المسالك الاخرى في حالة تنفيذها.

يعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على فرضيتين اثنتين تحوط الشكوك بكلتيهما، واولى الفرضيتين هي ان عزم وتصميم حلف الاطلسي سيكون اقوى مما لدى الاتحاد السوفيتي، ومع ذلك فمن الصعب الاعتقاد بانه وحال حدوث فعل او موقف ما يزيد من مخاطر الحرب النووية، فان الموقف

التفاوضي للناتـو سيجعل الاتحـاد السوفيتي اكـثر رغبة وانصيـاعا للتفـاوض وبشروط معقولة (Reasonable Terms) اكثر مما كان عليه قبل استخدام الاسلحة النووية، وتفترض هذه الاستراتيجية ايضاً - وهي الفرضية الثانية - إن المفاوضات وبرغم عزم وتصميم الطرفين، يمكن أن تنتهي الى حل آخر غير ما فرضه الواقع في ساحة المعركة، بل إن المفاوضات قادرة على وجه التخصيص على ترتيب العودة الى الوضع الذي سبق استخدام الاسلحة النووية، ومع ذلك ففي موقف ينجم الضغط على التفاوض فيه من الاعتقاد بان حربا نووية عامة وشيكة الوقوع، فمن المشكوك فيه جدا أن احدا سيوافق على التفاوض من اجل العودة الى الـوضع الـراهن السابق. وفي الحقيقـة فان استخـدام الاسلحة النووية لمجرد استعراض مصداقيـة العزم والتصميم قـد يقود الى تفكك حلف شمال الاطلسي، او الى رغبة بعض اعضاءه بتسوية قد تبدو كارثة في نظر آخرين.

٢ - النموذج الثاني لحرب نووية تعبوية يفترض هو الاخر أن استخدام الاسلحة النووية سيكون مقيدا باستخدام العيارات الصغيرة منها، اي تلك التي تزن اقل من كليو طن واحد، وتطلق هذه الى او ضمن ساحة المعركة، وفي مثل هذه الحالة ستكون الخسائر بين المدنيين على أقل ما يمكن ولا تزيد كثيرا عن الخسائر المحتملة في حرب تقليدية، ومع ذلك فان تأثيراتها على ساحة المعركة غير معروفة على وجه التأكيد الى حد كبير. ان استخدام مثـل هذه الاسلحة على سبيل المثال قد يجعل هجمات الاختراق اكثر سهولة، وعموما فالمعـروف ان الحـرب التقليديـة تفـرض تفوق المهـاجم بنسبة ٣/١ تقريباً في منطقة الهجوم بهدف تحقيق تقدم ملموس على الارض. يمكن ان يعوض استخدام الاسلحة النووية التعبوية عن القوة النارية التقليدية كما يسهل من عمليات الاختراق حتى مع توفر نسبة تفوق أقل لصالح المهاجم على المدافع، وكذلك يمكن ان يؤدي استخدامها الى انهيار كامل للجيوش في الميدان والى تجميد الموقف الراهن كما كان عليه ساعـة استخدام الاسلحـة النووية التعبوية، واذا خشي الطرفان استخدامها فهناك محفزات قـوية لشن ضربة غير مقصودة (Inadver'tent) يمكن ان تتطور محليـا ومن ثم عبر

مسرح او منطقة القتال لأن الاستخدام الاول (الضربة الاولى) بتلك الاسلحة يمكن ان ينجح بتدمير اعداد كبيرة من القطعات والمعدات غير المحمية ضد الهجمات النووية المحتملة، اما القوات المستعدة والمتهيئة للهجوم النووي فلابد ان تكون محمية بشكل افضل، ان حالة عدم الاستقرار هذه سوف لن تزيد من امكانية استخدام الاسلحة النووية التعبوية فقط ولكنها ستفرض ايضاً على القوات التي تخوض قتالا تقليديا ان تهتم على الاقل بادارة القتال بشكل يفترض فيه أن الاسلحة النووية قد تستخدم في الحرب.

أن الحرب النووية التعبوية التي ستخاض باسلحة من عيارات صغيرة ويقتصر استخدامها ضد اهداف في ساحة المعركة، فان حربا كهذه ستكون حربا غير مستقرة الى حد بعيد، اذ ستتزايد الضغوط لاستخدام عيارات اكبر يمتد تأثيرها الى ما وراء ساحات القتال وكذلك في مهاجمة خطوط المواصلات وضد سيل الامدادات المتجه نحو ساحات القتال، ولو انتجت تلك الضغوط فعلها حقا فقد تدفع بالعدو الى استخدام نفس العيارات الجديدة (الاكبر) في هجماته - على القواعد الجوية ومواضع الصواريخ التي انطلقت منها الاسلحة النووية التعبوية نحو ساحة المعركة. يمكن ان تؤدي هذه الاعمال الى اتساع وتصعيد نطاق الاسلحة النووية المستخدمة الى العيارات الاكبر مما يستخدم على نطاق العمليات او الجبهات (Theater Nuclear Weapons)

اما اولئك الذين يعتقدون بان الحرب النووية التعبوية تستحق التهيؤ لها في اي حال من الاحوال فأنهم مازالو يواجهون معضلة تحديد نوعية الاسلحة النووية التي ستكون الاكثر فاعلية بالمفهوم التعبوي العسكري الضيق في مثل هذه المواجهة، واية اسلحة ستكون الاكثر جدوى في منع اتساع نطاق الحرب النووية. اعدت دراسات عديدة حول هذا الموضوع حاولت كل منها الاجابة على التساؤلات المطروحة، الا أن تلك الاسئلة ستظل دون اجابات مقنعة، أو لن تستند على ارضية صلبة على الاقل، وهذا ناجم في الاساس من حقيقة ان عدم وقوع حرب نووية تعبوية سيجعل من المستحيل علينا الوصول

الى او تطوير اتفاق عام او اجماع في الرأي حول هذه القضايا.

٣ ـ النموذج الثالث لحرب نووية تعبوية يشتمل على استخدام اسلحة من عيارات اكبر بكثير، بما في ذلك اسلحة من عيار (ميجاطن) وفوق مسرح العمليات العسكرية (ساحة وسط او شمال اوربا مثلا[١]. قد تبدأ هذه الحرب بعيارات كهذه او بعد تمهيد لذلك باستخدام عيارات اصغر وضمن ميدان المعارك فقط، ومثل هذه العيارات الاكبر ستعني من بين ما تعنية الكثير من الخسائر بين المدنيين او انها ستعني في الواقع تدمير اوربا بكاملها. ان استخدام اسلحة نووية بمثل هذا العيار وبهذا الشكل انما اريد به الردع من حيث الاساس وليس باعتباره ستراتيجية عمل لحلف شمال الاطلسي (الناتو).

٤ ـ النموذج الرابع والاخير كان الافتراض فيه ان اية حرب في اوربا ستؤدي ويشكل آلي الى حرب نووية عالمية لن تكون العمليات العسكرية الميدانية (في مسارح العمليات) فيها ـ بما في ذلك مسرح العمليات في اوربا ـ حاسمة، اي حرب سيكون التركيز فيها على التراشق النووي الستراتيجي ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي[٢]

---

(١) يقصد به مستوى العمليات الذي يقع ما بين المستويين التعبوي والاستراتيجي.

(٢) يمكن تلخيص النماذج الاربعة اعلاه وكما هي:

أ ـ استخدام اسلحة نووية من عيارات صغيرة لانذار الخصم وتأكيد النوايا على خوض الحرب النووية.

ب ـ استخدام اسلحة نووية تعبوية وضمن ساحة المعركة فقط.

جـ ـ حرب نووية تعبوية سيتزايد عيار الاسلحة النووية منها الى (ميجاطن) ولكن يقتصر استخدامها على مستوى العمليات أو ساحات الحركات كالساحة الاوربية.

د ـ الحرب النووية العامة او مايعرف بالتراشق النووي الستراتيجي الذي لا حدود له. ـ المترجم ـ

التوقف (Pause)

خلال نهاية الستينيات بدأ عدد من ستراتيجي (الناتو) بما فيهم القائد الاعلى لقوات الحلف في اوربا انذاك الجنرال لويس نورستاد باظهار عدم ارتياحهم بخصوص الستراتيجيات التي تدعو الى الاستخدام المبكر للأسلحة النووية التعبوية ويخشى أولئك الستراتيجيون من أن التخويل بصلاحية استخدام تلك الاسلحة قد لا تصل بسرعة تكفي لوضع تلك الستراتيجيات موضع التنفيذ من ناحية ولأن استخدامها من ناحية اخرى سوف لن يكون بالضرورة في صالح الغرب، وبسبب تأخير التخويل السياسي باستخدام الاسلحة النووية فقد ادعى أولئك الستراتيجيون الا بد أن تكون هناك مرحلة سيحاول الغرب خلالها ايقاف التقدم السوفيتي بالاسلحة التقليدية قبل ان يصبح استخدام الاسلحة النووية ضد السوفيت ممكنا او مسموحا به. هنا تبرز القضية التالية: إن كان بعض التأخير أمر لابد منه فهل يجب اطالة ذلك التأخير ليتجاوز حدود الوقت الضروري للحصول على صلاحية استخدام الاسلحة النووية، وهل سيقاس هذا التأخير بالساعات او حتى بالايام،او الى ما يمكن خلاله التوصل الى ايقاف او انهاء القتال عن طريق المفاوضات؟

تفترض الاستراتيجية موضوعة البحث ان الحرب ستندلع اما كنتيجة لحادث او تصرف غير مقصود او بسبب خطأ في الحسابات السوفيتية عن نوايا (الناتو) كذلك فان هذه الاستراتيجية تحمل في طياتها اعتقادا مفاده: إن كان استخدام الاسلحة النووية سيتأخر لعدة ايام فلن يكون هذا الاستخدام ضروريا، ومع ذلك وحتى في مثل هذه الحالات فان ستراتيجية التوقف هذه تثير عددا من التساؤلات. إن المفاوضات خلال فترة التوقف هذه، وكالمفاوضات التي تلي استخدام الاسلحة النووية في النموذج الاول آنف الذكر (اي الضربة الانذارية) قد تقود ـ اي المفاوضات ـ في احسن الاحوال الى تجميد الاوضاع الراهنة على خطوط وقف القتال كما هي عليه. سيكون السوفيت في كلتا الحالتين في الموقف الاقوى والافضل لانهم ادركوا أن

الغرب سيواجه في نهاية مرحلة التوقف احد خيارين هما: اما الانحدار او التحول الى الاستخدام الاقصى للاسلحة النووية التعبوية. يحمل التوقف ضمنيا حدّه الاخير (او الحد القاتل) وهو انه وبعد فترة التوقف يتوجب على اعضاء (الناتو) استخدام الاسلحة النووية التي اعلنوا عن رغبتهم بالامتناع عن استخدامها او مواجهة وتحمل مخاطر انهيار قواتهم التقليدية. قد تؤدي اية مفاوضات في موقف كهذا الى تحطيم تحالف الناتو حول شروط السلام او حول الاسلوب او الطريقة الملائمة لاستخدام الاسلحة النووية والنتيجة هي وفي جميع الاحوال تعاظم قوة الاتحاد السوفيتي.

يفترض قرار استخدام الاسلحة النووية بعد مرحلة التوقف عموما، أن ذلك سيساعد الغرب، وعلى اية حال فليس من الواضح سبب عدم استخدامها منذ البداية، او على الاقل حال وصول التخويل باستخدامها. على اية حال هناك الكثير من الشكوك والمفاجئات غير المتوقعة والكثير من المخاطر في تحول (تفجر) الصراع الى حرب نووية عامة. اذا استخدم الغرب الاسلحة النووية التعبوية في ساحة المعركة وبعد ابتداء التقدم السوفيتي وخلال فترة التوقف، فمن المحتمل جدا أن يجمد ذلك المكاسب السوفيتية، واخيرا فان استخدام الاسلحة النووية في مسرح العمليات يمكن ان يكون لصالح الغرب اذا حدث هذا الاستخدام قبل وصول التعزيزات السوفيتية، وهذا يعني ان استخدامها في عمليات التجريد (Interdictory) لقطع ومنع وصول الامدادات السوفيتية من القطعات والعتاد والمعدات، سيكون اكثر تأثيراً، اما اذا نجح السوفيت في ارسال تعزيزات ذات قيمة لقواتهم فمن المشكوك فيه عندها ان يكون حتى استخدام أعداد كبيرة من الاسلحة النووية ذو قيمة أو مجدياً للغرب.

الدفاع التقليدي

قاد عدم الاقتناع بجدوى الستراتيجيات التي تعتمد على استخدام

الاسلحة النووية التعبوية الى تزايد الاهتمام في الولايات المتحدة على الاقل بالستراتيجيات التي تعتمد والى حد ما على الاسلحة التقليدية، وفي عام ١٩٦٨ اعتمد (الناتو) ما عرف بستراتيجية الرد المرن (- Flexible Response) والتي تشتمل على عنصر الدفاع التقليدي. اقتضت ستراتيجية الناتو الجديدة هذه تيسر قوات مجهزة ومدربة لحروب تقليدية تستغرق فترة طويلة، ويشكل هذا تحولا اساسيا عن العقيدة التي اعتمدها الحلف في الخمسينيات وفي النصف الاول من الستينيات، لأن قوات الحلف لم تدرب ولم تجهز طوال تلك المدة لحرب تقليدية، كما ان طائرات الناتو لم تزود حتى بالرفوف (Racks) الخاصة بحمل القنابل التقليدية كما لم يدرب الطيارين على العمليات التقليدية (كالاسناد الجوي القريب والتجريد) كما لم تزود القطعات بالمدفعية المناسبة، ولم توفر الحماية الضرورية للطائرات ضد الهجمات التقليدية. تستند ستراتيجية الرد المرن على افتراض ان الناتو سيحاول اقناع السوفيت بان التحالف الغربي سيرد على اي هجوم، الا ان هذا الرد سيكون تقليديا في البداية، مع الاحتفاظ بحق استخدام الاسلحة النووية، وفي الحقيقة فان الناتو يريد بذلك الاكتفاء بصد الهجمات المعادية التقليدية بالوسائل التقليدية. تفترض هذه الاستراتيجية ان الردع وما دام يعتمد على القوة العسكرية اطلاقا فانه يعتمد لذلك وفي اساسياته على اقناع السوفيت بان حلف الاطلسي وبما في ذلك الولايات المتحدة سيرد وبالشكل الذي يلائمه. يعتمد الردع على الرد العسكري بدرجة اقل من اعتماده على التأكيد في وجود الرد.لذلك فان ردا تقليديا اكيدا على عدوان تقليدي سيكون رادعاً تعبوياً اكثر مصداقية من التهديد برد نووي.

يبدو أن هناك اجماعا ضمن الناتو حول القبول بنوع من ستراتيجية الرد المرن المشتمل على قدرة دفاع تقليدية بغض النظر عن الدخول في تفاصيل حجم القوات التقليدية وكيف ينبغي أن تكون عليه هذه القوات لأن ذلك يعتمد كليا على الاحتمالات التي يتوجب على (الناتو) التهيؤ لمواجهتها بالقوات التقليدية، اي بعد تقييم التهديد والقرار من ثم على القوات الضرورية

لمواجهة كل احتمال يرد ذكره.

ينادي البعض بضرورة تيسر قدرات تقليدية للناتو ضد الهجمات الصغيرة فقط - كالاشتباكات المحدودة الحجم او عمليات جس النبض او الاشتباكات الفجائية وغير المقصودة. لذا فلا بد ان تشتمل قدرات الناتو التقليدية على قابلية الانفتاح السريع لاربع اوخمسةفرق في الجبهة الوسطي او الى الجناحين الشمالي او الجنوبي. اما المنادين بان هذه هي القدرات التقليدية الوحيدة التي ينبغي على الناتو امتلاكها، فلديهم عدة وجهات نظر حول حجم الدفاعات التقليدية، ويدعي العديد منهم بان ذلك غير ممكن من الناحية السياسية. واذا اخذنا بنظر الاعتبار سياسات الناتو والسياسة الداخلية للدول الاعضاء فيه، ولتواجد قوات سوفيتية كبيرة - الامر الذي يعني أن دفاعا تقليديا رئيسيا سيتطلب زيادات كبيرة بالمقابل في قدرات الناتو التقليدية - فمن المستحيل على الناتو امتلاك قدرات تقليدية قادرة على الصمود بوجه هجمات واسعة النطاق.

يدعي آخرون ان حلف الاطلسي ليس في حاجة لقدرات تقليدية كبيرة جدا لأن مخاطر نشوب حرب تقليدية عامة (كالحربين العالميتين مثلا) لم تعد تدعو او تبرر انفاق المبالغ الطائلة في التهيؤ لمواجهة هذا الاحتمال الذي هو وبكل بساطة غير جدير باي اهتمام جدي. يؤكد اخرون أن القدرات التقليدية لم تعد تملك اية اهمية تذكر لان العقيدة العسكرية السوفيتية ستدفع بالسوفيت لاستخدام الاسلحة النووية في اية حرب واسعة النطاق، واخيرا فان لدى البعض اسباب ومبررات منطقية مفادها أن توفر قدرات تقليدية كبيرة لدى حلف الاطلسي ستقلل قوة الردع ضد الهجوم السوفيتي، لأن اقتناع السوفيت باستعداد وتصميم الناتو على خوض حرب تقليدية كبيرة دون اللجوء الى الاسلحة النووية سيزيد من مخاطر الحرب التقليدية، وإن ما سيردع السوفيت وفقا لوجهة نظر هؤلاء هو ادراك السوفيت أن الناتو على استعداد تام لاستخدام الاسلحة النووية اذا ما بدأت الحرب تتحول الى حرب كبرى.

هناك وجهة نظر اخرى مفادها ان على الناتو التهيؤ لدفاع تقليدي ضد

مختلف انواع الهجمات التقليدية المحتملة، ويرى معتنقوا وجهة النظر هذه انه وما دامت الهجمات الصغيرة هي الاكثر احتمالا، الا ان الدبلوماسية تتأثر كثيرا بالمغزى العام للتوازن العسكري، ولذلك ولكي يستطيع مقاومة التحركات الدبلوماسية السوفيتية ولتسهيل جهوده الدبلوماسية ينبغي على الحلف الاطلسي امتلاك اقصى القدرات التقليدية بما ذلك المتطلبات الضرورية لانجاز تعبئة عامة لمجابهة التعبئة العامة السوفيتية. اعلن مؤيدوا وجهة النظر هذه امكانية تحقق ذلك، لأنهم يرون انه قد بولغ كثيرا في موضوع التهديد السوفيتي. هناك الان توازن عسكري تقريبا بين حلفي الاطلسي ووارشوا ولا تدعو الحاجة لاكثر من تحسين هامشي للقدرات التقليدية وليس لزيادات هائلة في الانفاق المالي، ومع أن هجوما سوفيتياً شاملا اصبح بعيد الاحتمال جدا فان عواقب اللجوء الى الاسلحة النووية لمقاومة هجوم كهذا ستكون وخيمة والى حد يصبح معه من الضروري بذل كل ما يتوجب علينا او نستطيعه من اجل المحافظة على خيار الدفاع التقليدي. يمكن ان يبتدىء السوفيت هجومهم الكبير بالاسلحة النووية ومن الممكن كذلك وبنفس الدرجة الا يفعلوا ذلك. وهذا احتمال يستحق التهيؤ له ومن الناحية الاخرى فقد لا يكتفي الناتو بدوره باستخدام قدرات تقليدية محدودة او صغيرة الحجم فقط. ان كان سيدرك بان الحرب ستتجاوز مثل هذه الحجم او النطاق وسيضطر عندها لاستخدام الاسلحة النووية. وعليه فان استطاع الناتو مساوات السوفييت من حيث القدرات التقليدية المطلوبة لمواجهة مختلف الاحتمالات ومن حيث الوقت عندها فقط قد تكون هناك امكانية ما لأن يزج الناتو فعلا قوات تقليدية صغيرة في عمليات محدودة.

هناك قضية اخرى توثر على الحجم الضروري لقوات (الناتو) التقليدية وتتعلق هذه القضية بالتهديد السوفيتي، والقضية هي: ما هي فاعلية القوات السوفيتية؟ وكم من القطعات سيستطيع السوفيت نشرها بعد (٣٠) او تسعين يوما من اعلان التعبئة العامة؟ وما مدى جودة وكفاءة دباباتهم وطائراتهم قياسا بمثيلاتها في حلف الاطلسي. مازالت كل هذه التساؤلات البالغة التعقيد

والمثيرة للعديد من الخلافات والجدال، دون اجابات واضحة.

تولت ادارة الرئيس كنيدي وابتداء من عام ١٩٦١ جهودا مكثفة لاعادة بحث وتقييم تلك التساؤلات واقترحت ان يتولى الناتو اعداد دراسة مستفيضة للتوازن العسكري، وفي عام ١٩٦٩ ابدت ادارة نيكسون جهودا كانت هي الاخرى ضمن الحكومة الامريكية للقرار على التوازن العسكري في وسط اوربا، وطالبت من ثم هي الاخرى ان يتولى الناتو اعداد دراسة حول الامر. كذلك نفذت دول اخرى اعضاء في الناتو دراسات خاصة بها حول نفس الموضوع وابتدأت دول التحالف عملية تفحص ودراسة سنوية للتوازن العسكري.

كانت هناك وعلى الدوام مجموعة كبيرة ومتنوعة من الاراء والاجتهادات تتراوح ما بين الموقف الذي اتخذته دائرة تحليل الانظمة (OSA)[١] في وزارة الدفاع الامريكية خلال الستينيات من أن هناك اضطراب او تفاوت في التوازن العسكري للقوات في وسط اوربا، الى وجهة النظر التي استمر القادة العسكريون في الناتو على ابدائها حول وجود تفوق سوفيتي كبير في القوات التقليدية، وقد نتجت هذه الاختلافات جزئيا بسبب مختلف الاهتمامات البيروقراطية ومختلف الاهداف السياسية، وايضا من حقيقة عدم وجود طريقة تحليل متفق عليها للقرار على حجم القوات العسكرية وتأثيراتها النسبية، فالحرب بعد كل شيء فن وليس علماً.

هناك ايضاً مسألة مقدار الثقة التي يحتاجها المرء فيما يتوجب عمله ضد مختلف التهديدات، واحدى وجهات النظر حول الامر مفادها أن المرء لابد له أن يثق من انه سيحقق النجاح، اي: اذا كان على الناتو امتلاك قدرات دفاع تقليدي كافية لمواجهة جميع الهجمات التقليدية فعليه عندها التأكد من نجاحه في ذلك في جميع الحالات التي يحتمل وقوعها. هناك طريقة اخرى للنظر الى المعضلة، وهي أن ندرك ان الموضوع المطروح للبحث هو الردع، ولأن

---

(١) Office of Systems Analyasis

الردع ـ او قوة وجدوى ومعنى الردع ـ يقييم بعين المراقب (Beholder)، لذا تحدد نوعية ومتطلبات القوة المطلوبة وفقاً لتفهم وادراك العدو ـ المطلوب ردعه ـ وليس وفقاً للحسابات المتحفظة التي يعدها المدافع الذي يُنشيء قوة الردع. لذا ينبغي ان تمتلك قوات الناتو القدرة على حرمان الاتحاد السوفيتي من اي درجة من الثقة بالنجاح لهجوم يشنه بقواته التي يحتفظ بها في اوربا الشرقية، وحرمان السوفيت من الثقة العالية بنجاحهم بانجاز تعبئة عامة (نفير) سري وسريع، وفي الوقت نفسه توفير قدرات كافية لانجاز تعبئة عامة للأوربيين (من اعضاء الناتو)، وكذلك من توفير القدرة للولايات المتحدة لأرسال التعزيزات الى الساحة الاوربية بالشكل الذي يُمكن الناتو من حرمان الاتحاد السوفيتي من الثقة بالنجاح في اية مرحلة من مراحل عملية التعبئة العامة والتعزيزات التي قد تحدث إبان الازمات في اوربا.



الفصل العاشر

الردع والدفاع في آسيا

كرس الستراتيجيون معظم اهتماماتهم لمعضلات الحرب العامة ولقضايا منظمة حلف شمال الاطلسي، ولم يكتب سوى القليل عن معضلات الردع والدفاع في اسيا واكثر من ذلك فليست هناك ولا حتى معضلة واحدة في الامن الاسيوي، بل ان معظم القضايا المهمة كانت سياسية بقدر ما هي عسكرية. خُصص هذا الفصل للبحث في بعض الموضوعات الاستراتيجية التي تؤثر على سياسة الامن الامريكي.

الاسلحة النووية للردع والدفاع

يجب النظر الى دور اي منظومة سلاح في الردع، بالنسبة الى الدول أو المجموعات التي يوجه تهديد الرادع ضدها، وعلى الاعمال المطلوب ردعها. إن الصورة التي كانت تظهر أن الولايات المتحدة هي القوة التي تصارع وتقف بوجه الكتلة الشيوعية التي تضم الاتحاد السوفيتي والصين والدول الشيوعية الصغيرة الاخرى في اسيا واوربا بالاضافة الى الاحزاب الشيوعية المتساندة فيما بينها والتي تستلم الاوامر والتوجهات من الحاكم الفرد المقيم في موسكو، وتعرضت هذه الصورة للأهتزاز والتشويه بسبب احداث العقود الاخيرة من السنين، واتضح بان الولايات المتحدة تواجه الآن انواعاً مختلفة من التهديدات الشيوعية، لا يعني هذا ان من المحرم على الدول الشيوعية ان تتساند فيما بينها في مواقف معينة او في مواجهة الضغوط الامريكية، اوأن على تلك الدول الشيوعية الا تنسق فيما بينها حتى في بعض الاعمال او المواقف العدائية. واكثر من ذلك فأن اي تهديد من حجم معقول ضد احد مراكز القوة الشيوعية ـ

ولنقل موسكو على سبيل المثال ـ ليس كافيا كما يجب (هذا ان كان له شيء من ذلك) لردع اعمال وتحركات بكين ناهيك عن ردع اعمال وتحركات دول شيوعية اخرى كفيتنام او الحزب الشيوعي الاندونيسي. وهكذا ففي مسعانا لتقييم دور الردع في آسيا لابد من التمييز ما بين تهديدات الردع الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي وبين تلك الموجهة نحو الصين وتلك الموجهة نحو احزاب شيوعية في السلطة (فيتنام وكوريا الشمالية) بل وحتى لتمييزها عن تهديدات الردع الموجهة ضد المجموعات الشيوعية الثورية او الاحزاب السياسية في بلدان اخرى كاندونيسيا، ومن الواضح إن للمعضلة وُجه مختلف في كل من الحالات آنفة الذكر. فقد يبدو التهديد بقصف (هانوي) مثلاً غير ذي اهمية تذكر بالنسبة للصين او ذو طبيعة تهديدية اقل حدة مما هو عليه بالنسبة لفيتنام ولعله يبدو حتى اقل خطورة بكثير من ذلك بالنسبة الى موسكو. ومن الناحية الاخرى فقد يبدو التهديد بالأنتقام الشامل والموجه ضد اراضي الاتحاد السوفيتي، غير معقول بل وحتى لا يصدق ولا منطقي ولا جدوى فيه من وجهة نظر القوات والاحزاب الشيوعية المحلية.

لا تنبع جميع مصادر العنف والعدوان الممكنة في اسيا من الشيوعية. تهتم الولايات المتحدة بردع الاعمال والتحركات العسكرية فيما بين مختلف الدول في اسيا بما في ذلك الهند وباكستان والملايو واندونيسيا وفيتنام وكمبوديا، ولا تسعى الولايات المتحدة لزج قدرة الردع النووي لديها في اي من حالات الصراع المحتملة في اسيا.

وللقرار على المواقف التي قد تجدي فيها تهديدات الردع، يتطلب الامر مراعاة عامل آخر هو ماهية الاعمال والتحركات المطلوب ردعها. لقد اتخذ العنف في المسرح الاسيوي اشكالا متعددة تتراوح ما بين الاضطرابات والفتن والاغتيالات السياسية والى حروب التحرير الشعبية والى الحروب التقليدية. بالاضافة الى ذلك فأن الولايات المتحدة مهتمة كذلك وبدرجة كبيرة بردع امكانية توسع وتصاعد او تحول حرب تقليدية الى حرب تستخدم فيها الاسلحة النووية. اخيراً ومع تنامي القوة العسكرية للصين فان الولايات

المتحدة تود كثيراً ان تستطيع مواجهة وكبح التأثيرات السياسية لما يحمله التهديد بالابتزاز النووي وبنفس القوة التي واجهت فيها التهديدات السوفيتية المماثلة في اوربا واجزاء اخرى من العالم.

لو حاولنا تعداد مختلف انواع الاعمال والتحركات من جهة واسماء الدول او المجموعات المطلوب ردعها لاصبحت بين ايدينا قائمة طويلة من الاحتمالات. ومع ذلك فبالنسبة لمعظم تلك الاعمال لم يستخدم الردع النووي بل انه يبدو غير ذي صلة. وبالنسبة للبعض منها، كهجوم نووي سوفيتي ضد اليابان على سبيل المثال فان فاعلية الردع النووي (الامريكي) واضحة للعيان وليست في حاجة الى بحث او معالجة خاصة. ولكن سنواجه اصعب واهم المعضلات في هذا الشأن عند محاولة ردع الصين عن القيام بانواع مختلفة من الاعمال والتحركات التي تتراوح ما بين دعم واسناد حروب التحرير الشعبية مروراً بالحروب التقليدية ثم الى مختلف المساعي والجهود لاستثمار القدرة النووية المتنامية للصين. يبدو ان دور القوتين النووية والتقليدية الامريكيتين في الردع او الدفاع ضد الاعمال والتحركات الصينية من الامور البالغة التعقيد.

عند مناقشة الموقف الاوربي فغالبا ما نجد من يقول أن ما من طريقة للتأكد من جدوى الردع لاننا لا نعرف ما اذا كان الاتحاد السوفيتي يفكر بعمل عسكري حقا. وفي الوقت الذي يرى فيه البعض ان الردع كان مجدياً طالما لم يقع اي عمل عسكري فهذا يعني ان المعضلة ومهما كانت الزاوية التي ينظر اليها منها فان الردع لم يفعل فعله في اسيا بغض النظر عن التفوق الكبير للقوة الامريكية والتي كانت بحجم اكبر في المراحل الاولى، فقد اشتبكت البلدان الشيوعية في عدد من اعمال العنف العسكرية عبر الحدود الدولية في الشرق الاقصى، وقد وقعت اعمال كثيرة من هذا النوع في الماضي ويحتمل تكرارها في المستقبل من قبل مجموعات شيوعية في اسيا بما ذلك الصين، وهي اعمال يمكن ان يقال انها غير قابلة للردع - اي الاعمال التي تظل دون الحدود الدنيا لامكانية حدوث تدخل فعال للقوة النووية للولايات المتحدة.

لذلك يمكن تقسيم اعمال وتحركات الصين غير القابلة للردع في مرحلة

ما بعد الحرب الى اربعة انواع هي؛

١ ـ اعمال عسكرية تقليدية: وقد حدث شيء من هذا القبيل خلف ما تدعي الصين انه حدودها الدولية ولمرة واحدة فقط ايام التدخل الصيني في الحرب الكورية. كانت الصين حتى في ايام التدخل تلك متأثرة بالقوة الذرية الامريكية. لم تلاحظ اية علامات حتى لمجرد التهديد بتدخل من هذا القبيل من قبل الصين منذ عام ١٩٥٠، ويبدو ان اعمالا كهذه ستندرج ضمن دائرة الردع بل يمكن في الحقيقة ان توضع في قائمة الاعمال «شديدة الردع Over Deterred».

٢ ـ اعمال عسكرية تقليدية ضمن «الاراضي الصينية»: إن اعظم مخاطرة عسكرية قامت بها الصين في مرحلة ما بعد الحرب هي غزوها للتبيت عام ١٩٥٠. وحدث الغزو بعد جهود مستمرة في القضاء على الثورة هناك، وقد قامت الصين بعملها على ضوء الفكرة الراسخة لديها والتي لا تقبل بأي جدال حولها والتي مفادها ان التبيت جزء من الصين. لقد كان رد فعل الولايات المتحدة بما فيه محاولتها الفاشلة في الحصول على ادانة الجمعية العامة للأمم المتحدة للغزو، يشير الى ان الولايات المتحدة اتخذت موقفاً مشابهاً وانها وافقت ضمنياً على اعتبار التبيت جزءً من الصين التي اصبحت حرة تماما في ادارته وفي مواصلة كبح جماح محاولات الاقلية فيه من التخلص من الحكم الصيني. يبدو من غير المحتمل اطلاقاً ان تتدخل اي من القوتين الامريكيتين النووية او التقليدية في موقف كهذا.

٣ ـ عمليات جس النبض على الحدود: تركزت معظم اعمال جس النبض الصينية حول حدودها وبالدرجة الاولى ضد الهند وفي مضايق تايوان ضد الجزر الساحلية التي تصر الصين على اعتبارها جزء من التراب الصيني. لقد كانت الاعمال الصينية في مثل تلك

الحالات محدودة ولم تستغرق الا وقتاً قصيراً نسبياً، وقد صممت تلك الاعمال كي تظل دون حدود استثارة القدرة النووية الامريكية ـ اي انها كانت محدودة بدرجة كبيرة وبحجم لا تضطر معه الولايات المتحدة للرد باستخدام الاسلحة النووية.

كانت تلك الحوادث غير قابلة للردع بمعنى ان الصين كانت قادرة دائما على التسبب بشيىء قليل من الضغوط العسكرية التي تظل اضعف من تنشيط الردع النووي(١). ومع ذلك فكم من عمليات سبر الغور او الجس هذه تستطيع الصين القيام بها بسلام وبدون تحمل مخاطر التهديد النووي الامريكي فأمر يقع في دائرة الحدس والتخمين.

٤ ـ اسناد حروب التحرير الشعبية: كان العمل الصيني الرئيس في هذا المجال هو ما فعلته الصين في الهند الصينية من اعمال وتحركات في اسناد الحرب في شبه الجزيرة تلك. ومرة اخرى تأثرت درجة الاسناد التي قدمتها الصين بالتهديدات النووية، ولكن يبدو من المحتمل ان تكون هناك درجة من الفعالية التي تستطيع الا تستثير او تتعرض لمخاطر هجوم نووي ضد الصين. ان فحوى الموقف الصيني الاساسي هو إن الحكومات الاجنبية يمكن ان تستفيد فقط من ـ او تحصل على ـ الدعم المعنوي للصين ومن مساعداتها في تدريب العصابات، والمساعدات العسكرية المحدودة. ويبدو من غير المحتمل ان اي من تلك الاعمال قد تثير هجوم نووي امريكي.

---

(١) في السياسة والحرب يسعى القائد الناجح الى الحصول على اقصى ما يستطيع من حرية العمل والمناورة وحرمان خصمه من ذلك كلياً ان امكن. ان مقدار كفاءة القائد ونوع الانتصار الذي يحققه يتوقفان على مدى نجاحه في التعامل مع حرية العمل والمناورة ـ المترجم ـ

هناك من الناحية الثانية من الصورة، مواقف يبدو انها هي الاخرى تخضع وبشدة للردع كما في اوربا، فهناك الكثير من الحوافز العسكرية والسياسية التي تعمل ضد العدوان، ومع ان اوربا واسيا تختلفان في هذا المجال الا انهما تضلان مع ذلك ضمن القدرات التقليدية للطرف الاخر، ولقد حقق الاتحاد السوفيتي في بعض الاوقات من مرحلة ما بعد الحرب تفوقا تقليديا في اوربا، وقد تحقق مثل هذا التفوق للكتلة الشيوعية في اسيا ايضا، وان لم يكن ذلك مطلقا الا انه تحقق بالتأكيد في الاشهر الاولى لعام (١٩٥٠) اي عندما لم تكن القوة العسكرية الامريكية اكثر من مجرد وجود رمزي، اما الان فما من شك ابداً في ان القوة العسكرية التقليدية (الامريكية) وعلى مدى المستقبل المنظور تعد كافية لدحر وبالتالي لردع الجهود والتحركات الصينية لغزو اي من الجزر الساحلية القريبة من السواحل الاسيوية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر اليابان، وتايوان، والفليبين، والهند الصينية. ويبدو ايضا ان القوات التقليدية كافية لتدمير وردع اية محاولة صينية لغزو الهند او لمعاودة غزو كوريا الجنوبية. ومن الصعب حقا تقييم الدور الذي يلعبه الردع النووي في تلك المواقف، ولعل القوة النووية الامريكية كافية بذاتها لمنع اي هجوم صيني ضد اليابان، الهند، وتايوان، والملايو، ودولا اخرى، بينما ومن الناحية الاخرى فان القوة التقليدية لوحدها كافية لردع تلك الاعمال، واخيراً فسيظل من غير المؤكد وحتى في حالة توفر قدرات نووية وتقليدية كافيتين من أن الصين ستقوم بتنفيذ اية تحركات عسكرية ـ ما عدى تلك التي ضد ـ تايوان. نستطيع القول انه طالما امتلكت الولايات المتحدة اية قوات نووية فانها ستلعب دورها في ردع التحركات العسكرية الصينية، كما تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد في تخطيطها وفي بيانات الردع على التهديد برد تقليدي.

ان ما يتم ردعه من الاعمال هو ما يقع بين ما لا يمكن ردعه، وبين ما يردع بسهولة ـ اي انها تلك الاعمال التي كانت الصين ستفكر بتنفيذها فعلا في مرحلة ما بعد الحرب، الا انها امتنعت او «ردعت» بفعل وجود القدرات النووية الامريكية، وليس من المجدي محاولة متابعة هذا النوع من الاعمال

لاننا مازلنا نتعامل اساساً مع المجهول وربما حتى بالنسبة لبكين نفسها. وصل الشيوعيون الى السلطة في الصين بعد امتلاك الولايات المتحدة للأسلحة النووية، الامر الذي فرض عليهم دائما تقييم فرص العمل المتاحة امام سياستهم الخارجية في ظل التفوق النووي الامريكي. هناك بالتأكيد اساليب معينة واهداف محددة لم تبرز الى المقدمة ابداً، ولكن ذلك كان سيحدث لو لم تمتلك الولايات المتحدة اية قدرات نووية، او لو انها لم تبدي استعدادها التام لاستخدامها وفي ظروف مُعينة في اسيا.

يبدو أن التحركات الصينية في تايوان وخصوصا تلك الموجهة ضد الجزر الساحلية (كيموي وماتسو) تعد من الاعمال القابلة للردع. ويصعب ان نضع تقييما عاماً لامكانية الدفاع عن تلك الجزر الساحلية بالوسائل التقليدية. ومع ذلك فلو اخذنا التجاهل الامريكي النسبي للقدرات التقليدية في نهاية الخمسينيات فيبدو من المحتمل ان كانت هناك بعض الفترات التي كان يمكن ان يتم خلالها احتلال كيموي على الاقل وبغض النظر عن الدفاعات الامريكية والصينية الوطنية (فرموزا). وعلى اية حال كانت بكين ستحاول بلا شك التحرك بفاعلية اقوى ضد الجزر في حالة غياب القدرة النووية الامريكية، ومن المحتمل وانلم يكن ذلكمؤكدا بأي شكلكانمن أن تحركات اكثر ضد الهند كان ستقع هي الاخرى لولا القدرات النووية الامريكية.

كانت الصين راغبة دون شك بزيادة انغماسها في صراعات محلية معينة لولا التهديد النووي الامريكي، كما انها كانت ستقاتل لفترة اطول في كوريا وأن تضاعف مساعداتها لفيتنام الشمالية لولا خوفها من هجوم نووي امريكي.

ومع ذلك يقال ان هناك بعض الاحداث التي تقع في منتصف نطاق الاعمال هذا وحيث يمكن ان تلعب القوة النووية الامريكية دوراً حاسماً، ومع صعوبة تحديد خط المنتصف او المدى الاوسط هذا بدقة الا انه يمكن القول مع ذلك انه يتحدد من ناحية بالاعمال التي يتعذر على الولايات المتحدة ردعها طول الوقت، ومن الناحية الاخرى بالاعمال التي يبدو انها مما يمكن ردعه بسهولة.

تطور الصين قوتها النووية كي تصبح بوضع تستطيع به ولو جزئياً على الاقل ردع هجوم نووي امريكي بشكل افضل. وفي الحقيقة - ويبدو ان الصين تدرك هذه الحقيقة - ان الولايات المتحدة ستكون اكثر استعدادا لاستخدام الاسلحة النووية ضد الصين بعد ما عرفت ان الصين قد بدأت فعلا بانتاج وتطوير قدرتها النووية الخاصة، وفي هذا الموقف ستستخدم الولايات المتحدة الاسلحة النووية ضد قوة نووية تهدد هي الاخرى ولو ضمنيا باستخدام اسلحتها النووية في منطقة صراع محلي. وبالاضافة الى ذلك فان المنشآت النووية الصينية تشكل هدفاً واضحاً لهجوم نووي امريكي محدود، وفي المرحلة الحالية فقد يتوقع من الصينيين ان يكونوا اكثر حذر وبالتالي سيتوسع نطاق الاعمال القابلة للردع.

وفي الوقت الذي يطور الصينيون فيه قدرات اطلاق للأسلحة النووية الموجهة اساساً ضد مدن اسيوية فمن المحتمل ان تزداد ثقتهم بقدراتهم على ردع تدخل امريكي وستزداد هذه الثقة اكثر عندما تتوفر لديهم القدرة على مهاجمة الولايات المتحدة نفسها. قد يرغب الصينيون عندها ممارسة عمليات سبر الغور لمعرفة حدود ما لا يمكن ردعه من الاعمال، وهذا يعني انهم سيزيدون من مساندتهم لحروب التحرير الشعبية في اسيا، وقد يبدأون عمليات سبر الغور هذه على طول حدودهم الدولية، وربما ضد تايوان ايضا. ستواصل عوامل اخرى دورها في ردع بكين بما فيها عامل فقدان الصين لقوة الردع السوفيتية.

مع تنامي القوة النووية الصينية فقد تزايد حذر الولايات المتحدة. فاما على المستوى الاستراتيجي فقد اصطدم الرئيس الامريكي ومستشاريه بحقيقة أن الولايات المتحدة ستجد نفسها وفي اية ازمة اسيوية تقف ضد قوة نووية قادرة بدورها على ايقاع تدمير نووي كبير في اسيا بل وحتى بايقاع تدمير وان يكن محدودا على الاقل في الولايات المتحدة نفسها. يبدو ان هذه الحقيقة ستشكل بعض الضغوط ضد انغماس امريكي اكبر في الازمات الاسيوية، ومع

ذلك فان تأثيرها ليس نهائياً اي لا تتحكم في القرار على او رسم السياسة الامريكية. لقد كان هناك الكثير من النقاش حول ما اذا كانت منظومة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستيقية (ABM) الموجهة ضد الصين ستغير هذا الحال. ادعت ادارتا الرئيسين جونسون ونيكسون أن مصداقية الالتزامات الامريكية في اسيا ستعزز اكثر بنشر (انفتاح) منظومة (ABM) قادرة على تأمين الحماية ضد الصواريخ البالستيقية عابرة القارات (ICBMs) الصينية، بينما ادعى آخرون أن من الخطر على الولايات المتحدة إن تلكأت أو امتنعت عن تحشيد قواتها للعمل، كما اوضحوا ايضا أن بكين ستظل قادرة على تدمير القواعد الامريكية في شرق اسيا وتواصل تهديدها بتدمير حلفاء امريكا الآسيويين.

أما على المستوى التعبوي فقد يفرض تطوير الصين لقدراتها النووية على الولايات المتحدة بعض التحوطات التعبوية كذلك، . وعلى سبيل المثال فقد تمتنع الولايات المتحدة او تتجنب تحشيد قواتها في بعض الاماكن وبالطريقة التي كان عليها وضع قواتها في فيتنام الجنوبية بعد إن تأكد لديها أن القوة النووية الصينية قادرة على تدمير تلك القوات ومنشآتها بسرعة، ومع ان هناك العديد من الاسباب التي تدعو الى الاعتقاد بان الصين لن تستخدم قوتها النووية بهذه الطريقة الا أن مجرد وجود مثل هذه القدرة لدى الصين قد اثر بعض الشيء على حجم وانفتاح القوات الامريكية.

قد تصبح دول اسيوية اخرى أقل ثقة بعزم ورغبة الولايات المتحدة على استخدام قوتها النووية في المواقف التي يغدو استخدام الاسلحة النووية فيها متبادلاً.

قد تتناقص وتقل الفائدة ـ التي هي محدودة في الاساس ـ للقوة النووية الامريكية في اسيا اكثر، كلما تزايدت وتطورت القدرة النووية الصينية ولابد من مراعاة هذه الحقيقة من قبل الولايات المتحدة وهي تقيم ما يحتمل ان يكون سياسة مجدية في السبعينيات والثمانينيات.

كـــوريا

هل ينبغي على الولايات المتحدة ادامة علاقات امنية مع كوريا الجنوبية ولو لم تكن الولايات المتحدة قد وقعت معاهدة أمن مع كوريا الجنوبية، ولم تشارك في الحرب الكورية فهل كانت ستلزم نفسها بالدفاع عن كوريا الجنوبية؟ لا يبدو ان هذه قضية مطروحة على بساط البحث الان. لقد اشار الرئيس نيكسون في رسالته الى العالم عام ١٩٧٠ الى أن الولايات المتحدة قد اعادت النظر في التزاماتها نحو كوريا الجنوبية ووجدتها تتلائم والمصالح الامريكية، واكثر من ذلك، فلم تكن هناك سوى ضغوط قليلة او اعتراضات من قبل الجماعات الضاغطة (Pressure Group) في الولايات المتحدة لانهاء العلاقات الامنية مع كوريا الجنوبية. اللهم الا اذا حدث تبدل في اتجاهات الرأي العام الامريكي والسائدة بين صفوفه الان، وما لم يحدث مثل هذا التبدل فمن غير المحتمل ان تعيد النظر في علاقتها مع كوريا الجنوبية في العقد القادم والسؤال هو والى حد ما، كيف ستفسر الولايات المتحدة وتنفذ التزاماتها نحو كوريا الجنوبية، وستعتمد الاجابة على تحليل التهديدات الموجهة لأمن كوريا الجنوبية.

هناك العديد من التهديدات الموجهة ضد أمن كوريا الجنوبية ولعل اقلها احتمالا هو التهديد بهجوم او ابتزاز نووي، صيني او سوفيتي. ولم تبدِ اي من الدولتين ما يشير لمثل هذا الابتزاز، كما لا يبدو ان لاي منهما اية مصالح او اهتمامات في كوريا الجنوبية وبالشكل الذي يؤدي او يقود الى وقوع مثل هذا التهديد طبعا ما لم تتحرك كوريا الجنوبية شمالا وتهدد بالتالي أمن ووجود كوريا الشمالية.

سيكون اخطر التهديدات واكثرها جدية لأمن كوريا الجنوبية هو هجوم كوري شمالي شامل ومباغت، الا ان هجوما كهذا لا يبدو هو الاخر محتملا على الاطلاق، جزئيا لأن العلاقات الكورية الشمالية ـ الصينية ليست وثيقة الى حد شن هجوم مشترك، كما ان الصين لم تبدِ في اي حال من الاحوال ما يشير

الى رغبتها بتبني نهج شديد الخطورة كهذا.

لا يمكن استبعاد غزو كوريا الشمالية لاراضي كوريا الجنـوبية ويكفي لتأييد ذلك ان نتذكر رغبة كوريا الشمالية القوية بتوحيد شطري كوريا تحت سيطرة حكومتها، كما لا يمكن اغفال حقيقة ان حكومة كوريا الشمالية قـد اظهرت ما يشير الى رغبة متهورة في تحمل مخاطر تصرف كهذا ويبدو ان التوازن العسكري في القوة ليس بالشكل الكفيل بردع هجوم كهذا.

ولعل الحدث الاكثر احتمالا **وقوعه هو** حرب تقليدية تنشب صدفة بين الدولتين الكوريتين والتي قد تنتج ليس بفعل قرار كوري شمالي بغزو كوريا الجنوبية او العكس قطعاً بـل قد تكـون نتيجة لاتسـاع نطاق الاشتبـاكات الحدودية او الاشتباكات التي قد تنشب في المنطقة العازلة المنزوعة السلاح، وليس من السهل قطعاً ردع مثل هذه الحوادث، وستعتمد نتيجة مثل هذه الاعمال وبشدة على طبيعة التوازن العسكري.

هناك ايضا تهديدات من نوع آخر واكثر احتمالا ضد أمن كوريا الجنوبية وهي التحرشات والغارات الحدودية، وكذلك ايصال او انزال عملاء شماليين في اراضي كوريا الجنوبية، والجهود التي ستبذلها كوريا الشمالية لدعم مجموعات نشطة من العصابات المسلحة التي تعمل من على اراضي كوريا الجنوبية. لقد شنت كوريا الشمالية حملة تخريب منظمة أستخدمت فيها مثل هذه الاساليب في نهاية الستينيات الا انها تخلت عنها مع بداية السبعينيات لانها لم تحقق فيها نجاحاً يذكر الى حد ما من نـاحية، ولأنها ادركت عـدم جدوى مثـل هذه التحركات. ومع ذلك فان مثل هذه الفعاليات يمكن ان تستؤنف من جديد. تعتمد قدرة كوريا الجنوبية على معالجة مثل هذه الاعمال والى حـد ما عـلى التكنولوجيا العسكرية المتقدمة بما في ذلك استخدام زوارق بسرعات كافيـة لمجابهة زوارق كوريا الشمالية التي تحاول انزال عملاء شماليين على سـواحل كوريا الجنوبية، ومع ذلك فان الاعتماد الاساس سيظل في قدرة حكومة كوريا الجنوبية على ضمان وادامة تماسك واخلاص شعبها، لقد ابدى مواطنوا كوريا الجنوبية بهذا الخصوص استعدادهم بالاخبار عن جميع عمليات الانزال التي

جرت وعن العملاء الاجانب على اراضيهم وبالتنسيق الفعال مع حكوماتهم للقضاء عليهم. ان التطور الاقتصادي المستمر والمساهمة المتزايدة للشعب في حكم نفسه قد تكون من العوامل الحاسمة في تقوية وزيادة مثل هذه التوجهات.

يفترض أن النهج الاساسي الذي اعدته ادارة الرئيس نيكسون نحو كوريا سيتطور ضمن الاطار العام لعقيدة نيكسون، والتي وبمقتضى هذا النهج كانت الولايات المتحدة ستواصل تأمين المظلة لكوريا الجنوبية لردع التهديد والابتزاز (Black mail) النوويين الصيني والسوفيتي على السواء مع افتراض ان تواصل كوريا الجنوبية تحمل العبىء الاكبر للدفاع التقليدي وعلى معالجة مخاطر وتهديدات التخريب واعمال العصابات وحركات العصيان بنفسها، وربما مع قدر من المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة(١)، وعند النظر في هذا المقترب او المسلك الامريكي تبرز امامنا عدة موضوعات:

أحد هذه الموضوعات والذي لم تجر مناقشته غالباً، والذي قد تتزايد أهميته مع مضي الوقت، هو علاقة الوضع النووي الامريكي في شرق آسيا بأمن كوريا الجنوبية. لقد وافقت الولايات المتحدة على احترام موقف ورغبة اليابان ازاء الاسلحة النووية في مرحلة ما بعد الحرب ولن يعود لها الحق في خزن اية اسلحة نووية في جزيرة (اوكيناوا) اليابانية وسيثير ذلك لا محالة تساؤلات عن نوعية الاسلحة النووية التي ستحتفظ بها الولايات المتحدة في شرق اسيا لردع الهجمات النووية الصينية والسوفيتية وكذلك للمساهمة في ردع الهجمات التقليدية الواسعة النطاق، ويبدو ان هناك تزايد في الاهتمام داخل الولايات المتحدة حول الاخطار المحتملة من تخزين الاسلحة النووية فيما وراء البحار، وفسح المجال بالتالي امام استخدام عرضي أو غير مقصود، او حتى استيلاء العدو على «الاسلحة» وقد تحدث مثل هذه المعضلات وبشكل خاص في كوريا الجنوبية.

---

(١) في الملحق (٢) المرفق بالكتاب متابعة لستراتيجية الولايات المتحدة ولعلاقاتها الامنية مع كوريا الجنوبية الى عام ١٩٨٣ اضافة الى موضوعات عديدة ستراتيجية اخرى. ـ المترجم ـ

وبسبب رفض الولايات المتحدة، وتلك هي سياستها في هذا المجال تأكيد او نفي وجود الاسلحة النووية خارج الولايات المتحدة اللهم عدى اعترافها باحتفاظها بالبعض منها في اوربا الغربية، ولا تتيسر اية مؤشرات عامة حول ما اذا جرى في السابق او يجري حاليا تخزين اية اسلحة نووية في كوريا الجنوبية، وهكذا فلابد من مناقشة هذا الموضوع وضمن اوساط حكومة الولايات المتحدة ان كان هناك اي أمل في ذلك، او بحث الموضوع سراً مع حكومة كوريا الجنوبية.

الموضوع الذي يناقش غالباً اكثر من غيره، بل ولعله الموضوع الاكثر احراجاً في العلاقات الامنية الامريكية ـ الكورية، هو ما اذا كان يتوجب على الولايات المتحدة مواصلة الاحتفاظ بفرقتين عسكريتين في كوريا الجنوبية بعد انتهاء حرب فيتنام وعودة القوات الكورية الجنوبية التي ساهمت في تلك الحرب الى قواعدها في بلادها. يمكن تفسير عقيدة نيكسون على انها تشتمل على مطالبة كوريا الجنوبية بتحمل كامل اعباء الدفاع ضد اي هجوم تقليدي قد تشنه كوريا الشمالية، بل واكثر من ذلك، ومع تقليص الميزانية العسكرية الامريكية، وانقاص عدد الفرق في الجيش الامريكي فان متطلبات المرونة والقدرة على استخدام القوات الامريكية في اماكن متعددة قد زادت الضغوط بخصوص انسحاب القوات الامريكية من كوريا الجنوبية وفي تموز ١٩٧٠ اعلمت الولايات المتحدة سلطات كوريا الجنوبية بنيتها على سحب بعض القوات الامريكية من كوريا الجنوبية. إن ما يتوجب على الولايات المتحدة القيام به، يجب القرار عليه وتقييمه على ضوء معضلات الدفاع والردع والعلاقات الامريكية ـ الكورية الجنوبية بالاضافة الى تخصيص وتوزيع مناسبين لكل من القوات البرية وللاعتمادات المالية في الميزانية الدفاعية للولايات المتحدة.

اما بخصوص موضوعات الدفاع ضد هجوم تقليدي فيمكن اثارة حجة قوية لتبرير انسحاب كافة القوات البرية الامريكية من كوريا الجنوبية، ويمكن تنفيذ ذلك على عدة مستويات، وليس من المهم قطعا معرفة عدد الفرق

العسكرية المطلوبة للدفاع ضد كوريا الشمالية او حتى ضد هجوم صيني - كوري شمالي مشترك، لأن توفير مثل هذه الفرق سيظل اسهل وارخص لو قامت به كوريا الجنوبية نفسها وليس بجلبها من الولايات المتحدة، ومن المؤكد ان الفرق العسكرية الكورية الجنوبية هي بنفس مستوى وكفاءة مثيلاتها من الفرق الامريكية من حيث القدرات القتالية ناهيك عن أن الفرقة الكورية الجنوبية لن تكلف اكثر من عشر تكلفة مثيلتها الامريكية. واكثر من ذلك فلدى كوريا الجنوبية من القوة البشرية ما يمكنها من توفير كل ما تدعو اليه الحاجة من القوات الميدانية لهذا الغرض. وفي الحقيقة فمن المؤكد إن الجيش الكوري وبعد تعزيزه بالفرقتين اللتين عادتا من فيتنام قد اصبح بحجم كافٍ تماماً لا سيما اذا ما عززته القوتين الجوية والبحرية الامريكيتين - من القوات التقليدية لا النووية لمواجهة - وصد الهجوم الشامل الكوري، بل وحتى الصمود خلال المراحل الاولى لهجوم صيني - كوري شمالي مشترك، ومع ذلك فمن المحتمل ان تحتاج قوات كوريا الجنوبية الى الكثير من المعدات الاضافية، ولكن سيظل من الاسهل عليها مع ذلك والارخص حتى تأمين وارسال هذه المعدات من الولايات المتحدة بدلا من ابقاء فرقتين امريكيتين على اراضي كوريا الجنوبية.

سيقلل نقل الفرقة الامريكية من كوريا الجنوبية من فاعلية الردع ضد هجوم كوري شمالي، وعلى الاخص اذا ما تم سحب جميع القوات الامريكية من كوريا الجنوبية او اذا ما سحب ما سيتبقى منها هناك من خطوط القتال الامامية، اذ أن كوريا الشمالية تعرف الان وبكل وضوح ان ابتدائها الحرب سيعني أولا وقبل كل شيء اطلاق النار على القوات الامريكية ، الامر الذي يستحيل معه ابقاء الولايات المتحدة خارج حلبة الصراع باي شكل كان، اما اذا تم سحب جميع القوات الامريكية من كوريا الجنوبية او سحب ما يتبقى منها من خطوط القتال الامامية فقد تصل كوريا الشمالية الى الاقتناع بقدرتها على خوض الحرب ضد كوريا الجنوبية دون تدخل فعال او مشاركة تامة للولايات المتحدة، كما ان قدرة السوفيت على كبح جماح الكوريين الشماليين ستضعف بدورها عند ابتعاد القوات الامريكية عن ساحة الصراع، وفي الوقت نفسه

فان انسحاب جميع القوات الامريكية سيعني انهاء او الغاء وجود هيكل قيادة قوات الامم المتحدة على الاراضي الكورية الجنوبية الامر الذي قد يشجع قواتها على الاندفاع شمالا وعلى الاخص اذا ما سمح لكوريا الجنوبية بزيادة تعداد قواتها المسلحة لسد النقص الذي سيسببه انسحاب القوات الامريكية من اراضيها.

يحتاج أمر وجود القوات الامريكية البرية على اراضي كوريا الجنوبية الى دراسة مستفيضة والى اعادة تقييم على ضوء علاقة ذلك بخزن الاسلحة النووية الامريكية في كوريا الجنوبية، فاذا ما توصلت الولايات المتحدة الى ضرورة احتفاظها بمخزون من الاسلحة النووية هناك فستكون في حاجة لا جدال حولها لبعض القوات البرية لتتولى واجب حراسة تلك الاسلحة والاشراف عليها والعناية بها قبل اتخاذ اي قرار باستخدامها.

حتى لو قررت الولايات المتحدة سحب جميع قواتها المقاتلة البرية من اراضي كوريا الجنوبية فستجد نفسها مجبرة بالتأكيد على ابقاء بعض القوات الجوية التعبوية على اراضي كوريا الجنوبية نفسها او متهيئة في مكان ما للذهاب الى هناك باقصى سرعة ممكنة عند اشتداد الازمات او حال نشوب النزاع، ونظرا للتكاليف الباهظة ولارتفاع اثمان الطائرات النفاثة الحديثة من جهة ولضخامة حجم القوة الجوية لكوريا الشمالية فسيكون من المكلف مالياً وللغاية تطوير القوة الجوية لكوريا الجنوبية لتكون بمستوى مثيلتها الشمالية، وهكذا نجد امامنا عددا من العوامل التي تفرض على كوريا الجنوبية القبول بتحمل معظم اعباء الدفاع التقليدي البري على أن تساهم الولايات المتحدة في مهمات الاسناد الجوي التعبوي بالاضافة الى تأمين «الردع النووي».

جنوب شرق آسيا بعد فيتنام

أفرزت عقيدة نيكسون عدداً من المبادىء ذات العلاقة بالدور المناسب لامريكا في جنوب شرق آسيا، ولقد اظهر التدخل الامريكي في كمبوديا عام

١٩٧٠ وبوضوح، أن التطبيق الكلي لهذه العقيدة لن يغدو ممكناً الا بعد انسحاب القوات الامريكية من فيتنام الجنوبية ولعقيدة نيكسون هذه عدد من المضامين التي تخص جنوب شرق آسيا لمرحلة ما بعد الحرب الفيتنامية.

من الاسهل لنا الابتداء بتعداد بعض الامور التي يتوجب على الولايات المتحدة الا تهتم بها او حتى تلك الاحداث التي يجب الا يتحول الاهتمام بها أو يترجم الى اي نوع من الاعمال الحكومية.

وعلى الاغلب فسيظل العنف جزء من عمليات التغيير السياسي والاقتصادي في البلدان النامية في آسيا وكذلك في اي جزء آخر من العالم، بل ان هذا العنف سيمارس ابتداء من قبل الجماعات التي ستتولى هي بنفسها فيما بعد وضع وانجاز برامج التطوير في بلدانها ومجتمعاتها، وبالمقابل وفي حالات اخرى، يثار العنف من قبل جماعات متطرفة وشريرة ولا اهمية لأن تكون يمينية او يسارية او من الوسط. لا تمتلك الولايات المتحدة السلطة ولا القدرة ولا أية مصلحة للتدخل في بلد يتفجر فيه العنف داخلياً، وليس للولايات المتحدة كذلك اية التزامات نحو اية حكومات اخرى تفرض على الولايات المتحدة مساعدة تلك الحكومات او الدفاع عنها لابقائها في السلطة ضد رغبات اعدائها ومعارضيها الداخليين غير المدفوعين (الموجهين) والمسندين من الخارج.(١)

ينطبق ذلك ايضا على الصراعات المحلية عبر الحدود الدولية لبلدان ليست للولايات المتحدة معها اتفاقيات محدودة او التزامات امنية، ورغم اسف الولايات المتحدة لوقوع مثل هذه الاحداث الا انها لاتستطيع التدخل منفردة لحل هذه الخصومات.

---

(١) لسنا هنا بصدد مناقشة او التعرض للنهج او السياسات والنوايا الامريكية في العالم وما اذا كانت هذه القوة العظمى ستساعد الاخرين او تعمل على اسقاطهم. ان ما يهمنا هنا هو البحث في الاستراتيجية او كيف تفكر دولة ما في بناء ستراتيجية صحيحة لتحقيق الاهداف الاساسية المرسومة. المترجم

تغطي الصراعات الداخلية والمحلية اعلاه معظم حالات العنف المحتملة الوقوع في اسيا وفي اي من البلدان النامية في العالم خلال العقد المقبل، الا أن هناك نوعا اخراً من العنف لم تجر الاشارة اليه بعد، والذي قد تكون هناك ضرورة لتدخل او عمل امريكي من نوع ما بل قد تكون الحاجة الى مثل هذا التدخل شديدة وماسة.

الحاجة الاكثر وضوحا لدور امريكي في جنوب شرق اسيا هو دور ذو علاقة بالقدرة النووية الصينية، ففي حالة وقوع هجوم تقليدي ضد اي من الدول التي ترتبط مع الولايات المتحدة باتفاقيات ملزمة للولايات المتحدة، فان المصالح الامريكية تفرض في مثل هذه الحالات على الولايات المتحدة ان تعمل وأن تتدخل بالشكل المناسب، اذ ليس من السهل عليها تجاهل او خرق الالتزامات التي اعدتها بنفسها وقبلت الالتزام بها، وهكذا فانها تفعل عين الصواب عندما توضح للاخرين (انها جادة تماما وعازمة فعلا) مقدما على أمل أن تردع بذلك العدوان العلني المكشوف، وهذا النوع من الردع يتطلب بلا شك ان تحتفظ الولايات المتحدة بقوات عسكرية مناسبة. وان تواصل اعداد وتطوير الخطط الضرورية في كيفية استخدامها.

تتطلب الالتزامات التعاقدية للولايات المتحدة وكذلك اهتماماتها بمنع انتشار الاسلحة النووية ان تحتفظ برادع معقول (موثوق به) ضد التهديدات النووية والهجمات التقليدية الموجهة ضد الدول التي تحالفت معها، وقد ترغب الولايات المتحدة في بعض الحالات بالمساعدة في مقاومة الدعم الخارجي لحركات العصيان المسلح الا أن هذه الرغبة بالتدخل لا تعني وبالنسبة لدولة كالولايات المتحدة انها ستتدخل بطريقة آلية ودونما اي اعتبار او تقييم لما يجري في المنطقة ذات العلاقة.

يمكن ايضاح توجهات الولايات المتحدة بالتدخل وفقا لعقيدة نيكسون على شكل ثلاثة مبادىء هي:

١ - الاعتماد على النفس (Self – Help)

٢ - المسؤولية الاقليمية

٣ ـ مسؤولية الولايات المتحدة.

لعل من المفيد هنا تناول ومناقشة كل من هذه المبادىء الثلاثة بشيء من الايجاز:

مبدأ الاعتماد على النفس

يعني هذا المبدأ وببساطة ان على البلد/ البلدان، المعنية ان تتحمل المسؤولية الاولى في المحافظة على امنها الوطني، اما عند تعرض اي بلد لتهديدات تقليدية فعلية ان يتولى اشغال ومسؤولية خط الدفاع الاول، واعتمادا على القدرات الذاتية للبلد الذي سيتعرض للهجوم والتي العدو/ الاعداء المحتملين، كما تتوقع الولايات المتحدة من البلد/ البلدان البلدان التي ستهاجم تحمل اعباء المراحل الاولية ـ على الاقل ـ لاي صراع بل ـ وفي بعض الحالات ـ تحمل جميع اعباء ومسؤوليات تأمين القوات البرية الضرورية بكاملها، كما تتوقع الولايات المتحدة منهم ايضا صيانة القواعد والمنشآت الضرورية لتسهيل عودة القوات الامريكية الى ساحة العمل بالسرعة الممكنة عند الحاجة وللوقت الضروري والكافي فقط وليس لبقاء دائم او طويل ولا بحجوم كبيرة في قواعد فيما وراء البحار.

اما في حالة نشوب عصيان مسلح ما، فتتوقع الولايات المتحدة أن تلعب الحكومات المحلية الدور الاساسي والرئيسي، وان تتحمل تلك الحكومات جميع أعباء ومستلزمات العمليات العسكرية، وان تتولى كذلك مسؤولية اعداد وتطوير الخطط والبرامج الضرورية لمجابهة العصيان.

واخيراً، بل ولعله الاكثر اهمية فان الولايات المتحدة تتوقع ان تهتم الحكومات المحلية بشكل جدي وفعال في تنفيذ برامج التطوير السياسي والاقتصادي والتي ستمكن تلك الحكومات من تهيئة ما يلزمها من اسناد وتماسك (شعبيين) لمنع ظهور العصابات المسلحة القادرة على نيل الدعم الخارجي، وعلى الولايات المتحدة العمل وفقا لذلك، ليس بسبب عدم قدرتها على مطالبة الامريكيين بالتضحية بارواحهم في الوقت الذي يرفض فيه ابناء

البلد المعني انفسهم تحمل نصيبهم من التضحية، فقط، ولكن كـذلك لأن الجهود الامريكية سوف لن تنجح ما لم تتحمل القوات المحلية العبىء الاكبر، اذ لا يمكن القضاء على العصيان المسلح بمجهود امريكي فقط.

المسؤولية الاقليمية

ويعني هذا، أن الولايات المتحدة تتوقع من البلدان المتجاورة ان تعمل مجتمعة على معالجة الاسباب السياسية والاقتصادية التي تكمن وراء عدم الاستقرار في منطقتهم، ولقد كانت هناك خطوات مشجعة للغاية في هذا السبيل خلال السنوات الاخيرة ويتجلى ذلك بالذات في تزايد عدد هيئات ومنظمات العمل السياسية والاقتصادية في اسيا، وبالقدر الذي كانت فيه تلك الهيئات فاعلة ومؤثرة. اصبحت الدول الاعضاء فيها هي الاخرى بوضع افضل في مقاومة ومنع ظهور حركات العصيان المسلح وكذلك في انجاز عمليات التطوير على الصعيدين السياسي والاقتصادي معا.

اما عندما تتطور وتتلاحق الامور حدا يصبح فيه العصيان علنياً فان الولايات المتحدة تأمل ان تتعاون حكومات المنطقة فيما بينها وبدرجة عالية من التنسيق لتأمين المساعدات والخبرات الفنية الضرورية. وبعد ان يتم حصر وتحديد اماكن العصيان المسلح على طول الحدود المشتركة فان تلك الحكومات ستعمل مشتركة على معالجة ومجابهة ذلك التهديد، واذا ما دعت الحاجة الى قوات عسكرية خارجية، فهنا ايضا تتوقع الولايات المتحدة ان يجري تأمين تلك القوات او على الاقل جزء منها من البلدان المجاورة للبلد الذي تعرض للهجوم.

مسؤولية الولايات المتحدة

والمبدأ الثالث والاخير وهو الذي يخص دور الولايات المتحدة وما تبقى

عليها من مسؤوليات والتزامات. أن الولايات المتحدة لا تستطيع، ولا تريد كذلك القيام بالمهمات والواجبات التي تستطيع دول المنطقة القيام بها بنفسها، وتسعى الولايات المتحدة للمحافظة على وجودها الفعلي في المنطقة بالحد الادنى الضروري. الا انها ستتدخل بنفسها فعليا وبالحجم الضروري فقط، اذا كان تدخلها هذا مفيداً ومهماً من اجل حماية واستمرار المصالح الامريكية، اما تحديد وتعريف الظروف التي تستوجب تدخل الولايات المتحدة، فان ذلك يشكل تحدياً كبيراً للسياسة الامريكية في جنوب شرق آسيا في العقود القادمة من السنين لاسيما في تايلند.

الفصل الحادي عشر

السيطرة على التسلح

(محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية[1] ومعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية[2])

تعد قضية البحث عن طريقة فعالة لاستبدال السيف بمحراث من القضايا القديمة قدم التاريخ نفسه، ومنذ اشتعال اوار اول حرب بين بني الانسان ابتدأ السعي لايجاد طريقة ما لمنع الحرب بما في ذلك العمل من اجل نزع السلاح، واستمر البحث في نزع السلاح حتى عام ١٩٦٠ بمعزل عن البحث في توفير الامن عن طريق التسلح، الا أن أولئك الذين عملوا من اجل نزع السلاح لم يدرسوا قضايا الاستراتيجية العسكرية او حتى لم يحاولوا فهمها، ونحّوا لأفتراض إن الامر كله ليس سوى مجرد معضلة بسيطة، اي التخلص من السلاح، ولكن ومن الناحية الاخرى، نجد إن أولئك المسؤولين عن توفير الامن بواسطة السلاح قد رأوا في نزع السلاح تهديداً رئيسياً يعوق مساعيهم فاندفعوا بالتالي لمعارضة اية اجراءات او خطوات على طريق نزع السلاح، وهكذا ظلت مناقشات نزع السلاح مجرد بحوث طوبائية تبحث في الفراغ من اجل عالم خيالي بلا اسلحة، ومثل هذه المساعي انما كانت تبذل وبالدرجة الاولى على سبيل الدعاية السياسية.

منذ منتصف الخمسينيات تم بذل الكثير من الجهود الفكرية من اجل ربط جهود نزع السلاح بجهود تحقيق الامن بالوسائل الاحادية الجانب، ومع

---

(١) (SALT). Strategic Arms Limitation Talk

(٢) (NPT). Nonproliferation Treaty

الايام تبلور الاسم الذي يطلق على هذه الفعاليات الى. . . «السيطرة على السلاح Arms Control» وانطلق الذين اتخذوا هذا المسلك (المنحى) من افتراض أن جهود السيطرة على التسلح بالوسائل الدولية، وانفتاح (انتشار) القوات العسكرية لكل دولة على انفراد كان بهدف منع الحرب وتقليل الدمار في حالة اندلاع الحرب، على ان يتم ذلك وباقل ما يمكن ان يلحق بالمجتمع من ضرر. يدعي مؤيدو السيطرة على التسلح أنالفوائد القليلة التي سيتم الحصول عليها بواسطة الاتفاقيات الدولية الرسمية يمكن تحقيقها ايضا بتطبيق درجة معقولة من الالتزام الفردي وضبط النفس، كما طالبوا ايضا بضرورة اعادة تقييم دقيقة وجديدة لاية مقترحات بخصوص الاتفاقيات الدولية، على ان يتم ذلك التقييم من زاوية الامن للقرار على ما اذا كانت تلك الاتفاقيات المقترحة ستقلل حقا من مخاطر الحرب، ولقد وصل العديد من اصحاب تلك الاراء الى مناصب مهمة في الحكومة الامريكية عام ١٩٦٠، وبعد أن انشأت ادارة الرئيس كنيدي وكالة نزع السلاح والسيطرة على التسلح فقد نجح هؤلاء وتدريجياً بتطوير صلات اوثق في الولايات المتحدة ما بين جهود السيطرة على السلاح والسياسة العسكرية الاحادية الجانب. وقد بدى في بضع السنوات الاخيرة ان تطوراً مماثلاً لذلك قد حدث ايضاً في الاتحاد السوفيتي.

لقد تم التوصل خلال الستينيات الى عدد من الاتفاقيات في قضايا السيطرة التسلح والتي قد تؤثر وبدرجة اساسية على كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وتشمل هذه اتفاقية الحد من التجارب (LTBT)(١) والتي حرم بموجبها اجراء التجارب على الاسلحة النووية في الجو وتحت سطح البحر وفي الفضاء الخارجي، اما الاتفاقية الاخرى فهي «اتفاقية الفضاء الخارجي» - (O.S.T)(٢) منع بموجبها وضع الاسلحة النووية في الفضاء

---

(١) **Limited Test Ban Treaty**

(٢) Outer Space Treaty

الخارجي، ومعاهدة القطب الجنوبي (A.T)[1] والتي اعتبر القطب الجنوبي بموجبها منطقة منزوعة السلاح، كما سمحت باجراء التفتيش لهذا الغرض، وكذلك اتفاقية الخط الساخن (Hot – Line) التي أوجدت بمقتضاها وسيلة اتصال أكيدة ومباشرة ما بين موسكو وواشنطن لاستخدامها اثناء الازمات الحادة. وقعت الولايات المتحدة (عام ١٩٦٨) والاتحاد السوفيتي وعدد من الدول الاخرى على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية (NPT) والتي صيغت بشكل يهدف الى منع انتشار الاسلحة النووية خارج نطاق الدول النووية الخمس (النادي النووي) كما اعلنت القوتين العظميين موافقتيهما المبدأية على بدء التفاوض حول الاسلحة الاستراتيجية وقد بدأت تلك المفاوضات فعلا عام ١٩٦٩.

بالاضافة الى منع الانتشار والى جهود السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية فقد استمرت مناقشة عدد أخر من موضوعات السيطرة على التسلح، وقد توصلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في نهاية عام ١٩٧٠ الى الاتفاق على معاهدة يمنع بموجبها تركيب الاسلحة النووية في قواعد في اعماق البحار، وفي الوقت نفسه اقترحت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا معاهدة لمنع الاسلحة الاحيائية (Biological) بينما اصر الاتحاد السوفيتي على ان يرافق ذلك وفي الوقت نفسه منع للأسلحة الكيميائية (Chemical) كما تم الاتفاق على مناقشة موضوعات اخرى مثل ايقاف انتاج المواد الانشطارية (Fissionable) ومعاهدة منع التجارب النووية تحت سطح الارض ومع ذلك فقد كان التركيز الرئيسي منصب على محادثات «سالت» الثنائية وعلى الجهود لتأمين موافقة والتزام اكبر عدد ممكن من الدول بمعاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية وكي تكون اكثر فاعلية.

---

(١) Antarctica Treaty

محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت)

اقترحت الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٨ اشتراك حكومتا البلدين في مفاوضات سرية خاصة للتوصل الى اتفاق حول تجميد سباق التسلح النووي. وقد تضمن المقترح اجراء مفاوضات تختلف عن تلك التي جرت سابقاً حيث كانت مفاوضات علنية صممت اساساً خدمة لاغراض الدعاية السياسية، وقد استقلبت حكومة الاتحاد السوفيتي المقترح الامريكي بطريقة جدية الا انها اخرت ردها عليه لاكثر من سنة ثم اعلنت بعدها موافقتها على اجراء مثل تلك المفاوضات المقترحة وتلى ذلك فعلا اجراء مفاوضات تمهيدية خاصة لتهيئة الاسس والاطر المناسبة لبدء محادثات (سالت) مع نهاية عام ١٩٦٨، الا أن الغزو السوفيتي لجكوسلوفاكيا في اب / ١٩٦٨ اشعر ادارة الرئيس الامريكي جونسون انها مضطرة الى تأجيل تلك المحادثات وان تترك من ثم لادارة الرئيس المنتخب الجديد (نيكسون) البت في القضية برمتها، وفي يناير (كانون ثاني) ١٩٦٩ اعرب السوفيت عن رغبتهم ببذل الجهود مجدداً والمضي في متابعة محادثات الحد من التسلح وقد وافقت ادارة الرئيس نيكسون على ذلك من حيث المبدأ الا انها اوضحت انها تسعى من جهتها لتطوير موقفها وتود التأكيد من أن المناخ السياسي الذي سيحيط بالمفاوضات سيكون مناسباً لعقد المحادثات، وجرت المحادثات التمهيدية فعلا في هلسنكي في شتاء ١٩٦٩ واعقب ذلك وفي ربيع ١٩٧٠ بدء المحادثات الرئيسية في فينا بطريقة سرية وبعيداً عن الاضواء والاجواء الدعائية التي رافقت محادثات السيطرة على التسلح في الماضي. وقد اوضحت التقارير الصحفية عن محادثات فينا ان حكومتي الجانبين منهمكتين في محادثات جدية في الجوانب الفنية لتخفيف وللحد من سباق التسلح.

سنتفحص في هذا الفصل المعايير التي يحتمل ان يقييم الطرفان ـ وفقاً لها ـ اتفاقية السيطرة على التسلح آخذين بنظر الاعتبار الفوائد الرئيسية المحتملة لاتفاقية كهذه. مع تفحص الانواع الاخرى من الاتفاقيات التي قد

يتم التوصل اليها عبر المحادثات الجارية.

أن اتفاقية تقرر تحديد عدد المنظومات التعرضية او الدفاعية للقوتين العظميين انما تتعرض في الواقع لقلب وجوهر المصالح الامنية لتلك القوتين، وهكذا فان اي اتفاقية كهذه ستدرس وتُقيّم بدقة بالغة لا سيما من قبل الخبراء العسكريين واخرين غيرهم ممن هم علاقة بشؤون الامن وتصميم منظومات الاسلحة، وكذلك من قبل موظفي وزارة الخارجية من ذوي العلاقة بقضايا نزع السلاح. وكحد ادنى فلابد أن تقتنع الدولتان الكبريين من أن الاتفاقية موضوع البحث ستحمي على الاقل ان لم تزد من أمنهم، ومن انها سوف لن تكون سبباً في اعطاء احد الطرفين فائدة ما على حساب الطرف الاخر، وكي نكون اكثر دقة نقول ان كلا الجانبين سيصر على ان تؤمن له الاتفاقية قدرة ردع اكيدة، وهذا يعني ضرورة تلبية، - الاستجابة - لمعايير الكفاية الثلاث الاولى التي وضعتها ادارة نيكسون مقدما اي: التدمير الاكيد، واستقرار الازمات، والفائدة النسبية[1] وفي موقف كهذا هناك محرض قوي لتوجيه ضربة نووية اولى، ويتوجب هنا ان يتساوى الدمار الذي سيصيب الجانبين بغض النظر عمن سيضرب اولا، وان هناك حافز قوي للضرب اولا، عندما سيجد احد، او كلا الطرفان من المبررات ما يدفعه الى التفكير بشن الضربة النووية الاولى دون ان يخشى ان يكون الطرف الاخر يخطط بدوره هو الاخر لضربة اولى بهدف تقليل الدمار الذي سيصيبه هو.

وابتداءً ستوضع حسابات معينة لتفحص ما اذا كانت الاتفاقية ملائمة ومقبولة من وجهة نظر متطلبات أمن الجانبين، وستجري هذه الحسابات اولا على افتراض أن الاتفاقية ستراعى وتحترم بدقة من قبل الجانبين وبالطريقة التي نأمل او نتوقعها منهما، ومع ذلك فكلا الطرفان سيدرس دون شك ثلاثة انواع مختلفة من السلوك هي:

---

(١) راجع الفصل السابع.

١ ـ المراوغة EVASION
٢ ـ الاجتناب AVOIDANCE
٣ ـ الالغاء BREAK DOWN

ولمسلك الاجتناب علاقة بالحقيقة التي مفادها أن ما من اتفاقية في هذا الموضوع ـ السيطرة على التسلح ـ ومهما كانت عامة وشاملة، قادرة على تغطية جميع اوجه ومواضيع التسلح الاستراتيجي. سيواصل الطرفان تحسين وتحوير وتبديل ما يمتلكاه من الاسلحة في المجالات التي لم تتناولها الاتفاقية وهو حرٌ في ان يتصرف كما يشاء طالما لا يوجد ما يقيد حريته ولذا فهناك ما يدعو ويبرر القلق حول الطرق التي سيسعى احد او كلا الجانبين ومن خلالها الى تحسين قدراته الاستراتيجية وضمن الحدود المتفق عليها في الاتفاقية. يحتاج كل طرف لأن يسأل نفسه عما اذا كانت الاعمال المحتملة للطرف الاخر في المجالات التي لم تتطرق اليها الاتفاقية ستخلق موقفاً تزداد او تنقص فيه عناصر الاستقرار الاستراتيجي مما كان الموقف سيكون عليه لو لم تكن الاتفاقية موجودة وعلى سبيل المثال فلو عالجت احدى الاتفاقيات قضية الصواريخ الاستراتيجية فقط ودون اية اشارة الى القاصفات او الدفاع الجوي فعلى الطرفين في حالة كهذه تفحص ومراقبة الجهود المحتملة للطرف الاخر في انتاج القاصفات واجهزة الدفاع الجوي وليسأل نفسه من ثم لمعرفة اي الحالين هو الافضل بالنسبة له مع او بدون الاتفاقية موضوعة البحث، كما يعكس الاهتمام او القلق حول خرق الاتفاقية او تعطيلها كلياً، أن الاتفاقية قد تصل وفي بعض النقاط الى نهاية تدريجية او مفاجئة، او ان حادثاً غريباً وغير متوقع قد يقع في اية لحظة كأن يمتلك طرف ثالث قدرات نووية مماثلة لتلك التي تمتلكها القوتين العظميين الامر الذي سيفرض عليهما الغاء الاتفاقية (لانها لم تعد حية أو ذات موضوع) وهكذا يتوجب على كل جانب ان يسأل نفسه عن ماهية العواقب التي ستلي حال انهاء الاتفاقية، وهل حقق الطرف الاخر بعض المزايا من خلال برامج البحث والتطوير او بطريقة اخرى قد تعني انه، وفي حالة فشل او الغاء

الاتفاقية في وقت بعينه فانه سيكون قادرا على تطوير قـدرات كافيـة لضربة اولى؟

اخيراً فعلى كل جانب ان يقلق حول معضلة المراوغة ـ اي ما اذا كان الجانب الاخر سيخرق نصوص الاتفاقية وبشكل قد يغير او يقلب معه التوازن الاستراتيجي. كانت الـولايات المتحـدة تصر دائما وقبيـل افتتاح محادثات (سالت) على ضرورة احتواء اي اتفاقية اساسية في الحد من التسلح على شرط بقبول التفتيش الموضعي، اي باعطاء الامريكيين الحق بزيارة المواضع التي انشأت وصممت في داخل الاتحاد السوفيتي للتأكد من انه يلتزم فعلا بنصوص الاتفاقية ومع ذلك ومنذ الستينيات فقد تزايدت قدرة الولايات المتحدة على مراقبة ومتابعة ما يحدث من تطورات داخل الاتحاد السوفيتي بوسائلها الخاصة وبدرجة عالية وموثوقة من الدقة والى الحد الذي اصبح فيه بوسع الرسميين الامريكيين اعداد تقارير موثوق بها جدا عن عدد الصـواريخ العـاملة لدى السوفيت في اي وقت بعينه، ولعله ولهذا السبب بالذات اشار الامريكيون الى امكانية التوصل الى اتفاقية للسيطرة على التسلح دون الحاجة الى النص فيها على حق المراقبة الميدانية مادام الطرفان قادران على مراقبة بعضهـما البعض بوسائلهما الخاصة في تتبع نشاطات الطرف الاخر فيما يتعلق بالاتفاقيات النافذة والمعمول بها. ومع ذلك فان المعايير او الوسائل التي يستخدمها الطرفان للتأكد من احترامهما لنصوص الاتفاقيات بدرجة مقبولة لا يعني قدرتيهما على اكتشاف وتحديد كل امكانيات واحتمالات الخديعة وخرق الالتزامات بنسبة (١٠٠٪) ولكن المعول عليه في اجراءات الرقابة المتبادلة هو القدرة على اكتشاف نسبة كبيرة من حالات الخداع والتي تكفي لو نفذت لقلب التوازن الاستراتيجي.
لقد ادرك الجانبان ان عدم وجود اتفاقية للسيطرة على التسلح قد يفسح المجال لاحدهما او لكليهما بالقيام بما من شأنه تعريض التوازن الاستراتيجي بكاملة للخطر، وكذلك فعلى المرء اجراء الموازنة الدقيقة ما بين واقع تحكمه اتفاقية/ اتفاقيات محددة ولكن قد يرتكب فيه طرف ما مجموعة من الانتهاكات ضد بنود اتفاقية نـافذة وشرعيـة في السيطرة عـلى التسلح، وبين واقـع يخلو كليا من

اتفاقيات كهذه اي واقع يمتلك كل طرف فيه حرية تامة لأن يتخذ ما يشاء من خطوات.

لعل المعيار المقترح بهذا الخصوص هو نفس المعيار الذي ستستخدمه الولايات المتحدة وهو ما يفترض ان السوفيت سيستخدمونه ايضا في تقييم قواتهم الاستراتيجية في حالة عدم وجود اتفاقية. ومع أن الطرفين يعتقدان بقدرتيهما على الاحتفاظ بردع فعال في حالة عدم وجود اتفاقية ما تحكم ذلك الا انهما اظهرا مع ذلك اهتماماً كبيراً من اجل القيام بذلك حتى مع وجود اتفاقية. وذلك بسبب امكانية نيل بعض المكاسب الاضافية من اتفاقية رسمية او تحديد على قواتهم الاستراتيجية يفهم ضمناً.

تعد المضامين السياسية لاتفاقية رسمية في السيطرة ـ على ـ الاسلحة الاستراتيجية ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، مهمة في نظر بعض المدافعين عن الاتفاقية، لان اتفاقية كهذه ستحسن بلا شك من المناخ السياسي السائد بين القطبين الكبيرين وبشكل اساسي، كما انها تعبد الطريق امام التوصل الى عقد اتفاقيات اخرى ذات علاقة بقضية «الامن» بما في ذلك أمن اوربا الغربية، ولكن ومن الناحية الاخرى، يخشى آخرون احتمال استغلال السوفييت لاتفاقية في السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية من اجل تصعيد القلق السائد في اوربا الغربية حول جدوى ومصداقية الردع الاستراتيجي الامريكي وهل انه كاف وفعال لمواجهة التهديدات السوفيتية لاوربا الغربية. هناك مجموعة ثالثة تبدي الكثير من الشكوك حول العملية برمتها ـ اي الاتفاقيات ـ ولا ترى فيها اكثر من مجرد تحرك سوفيتي مهم للغاية من اجل التوصل الى اتفاقية ما، خدمة لاهدافه البعيدة المدى، وان حلف الاطلسي (الناتو) ليس بقادر على الصمود والبقاء في عالم تحكمه مثل هذه

الاتفاقيات[1] المعروفة بـ (سالت)

يشير مؤيدو التوصل الى اتفاقية في السيطرة على التسلح الى حقيقة مفادها ان عدم وجود اتفاقية من هذا النوع سيدفع بالجانبين الى الشعور بانهما مجبران على مواصلة توسيع حجم قواتهما الاستراتيجية، ولتبرير مثل هذه الزيادات والدفاع عنها في الداخل ستضطر حكومتا الطرفين الى تدبيج بيانات عاطفية ورنانة تتضمن امكانية نشوب نزاع خطير بين البلدين، كما تعلن عن صعوبة تحسين العلاقات السياسية في اجواء يكرر فيها القادة العسكريين للبلدين بياناتهم الشديدة اللهجة حول التهديدات الاستراتيجية الخطيرة التي يشكلها الطرف الاخر.

هناك دافع قوي آخر يعمل من اجل التوصل الى اتفاقية في مجال تحديد الاسلحة الاستراتيجية ويتمثل هذا الدافع في التأثير المحتمل على برامج الحد من الانتشار النووي. وقد حدث خلال سير المفاوضات حول معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية أن اصرت الدول غير النووية على الدخول في مفاوضات جدية تهدف لوضع حد لسباق التسلح النووي، ويعتقد الكثيرون ان اتفاقية منع الانتشار النووي لن تكون ذات جدوى او مؤثرة بما فيه الكفاية ما لم تعزز وترفق بتحديد للتسلح النووي من قبل الدول الكبرى، وهكذا فأن اتفاقية رسمية بهذا الخصوص اصبحت تمثل خطوة مهمة حتى لمنع انتشار الاسلحة النووية.

ربما كان للرغبة بتقليص الانفاق بعض الاثر في تنشيط الاهتمام بتحديد الاسلحة الاستراتيجية، ويبدو ذلك واضحا وبوجه خاص في الاتحاد السوفيتي اذ كان القادة السوفيت مهتمين جدا بالضغوط المتزايدة على ميزانية الاسلحة الاستراتيجية، وتكمن اسباب هذا الضغط المتزايد في تردي الوضع

---

(١) يشير الكاتب الى السياسة السوفيتية العليا التي تستهدف تحطيم وتفكيك المجتمعات الغربية الرأسمالية بوسائل سلمية لا تخلو من نوع من انواع العنف ولكن دون اللجوء الى حرب مسلحة قد تؤدي الى تدمير الانسانية، وان لم تجد الوسائل السلمية فيجب الاكتفاء بالاسلحة التقليدية لا النووية لتحقيق ذلك. المترجم

الاقتصادي السوفيتي من جهة والى تزايد المطالبة بالبضائع الاستهلاكية وكذلك الى تزايد الانفاق على قوات الاغراض العامة (GPF) لاسيما بعد الغزو السوفيتي لجيكوسلوفاكيا وبعد تصاعد التوتر والتحركات العسكرية على الحدود السوفيتية ـ الصينية، ويشكل الانفاق على الاسلحة الاستراتيجية نسبة كبيرة من الميزانية الدفاعية السوفيتية عدى القدر الكبير الذي تستهلكه من الموارد المتيسرة في ميدان التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة بما في ذلك الحاسبات الالكترونية. لقد اوضح القادة السوفيت أن الرغبة بتوفير الاموال تشكل عنصراً مهماً في اهتمامهم بتحديد الاسلحة الاستراتيجية أذ أن للتكاليف العالية كما يبدو اهمية أقل من الولايات المتحدة ، ويبلغ مجموع ما تكلفه القوات الاستراتيجية (١٥) بليون دولار سنوياً تقريباً وهي بذلك تقل قليلا عن ثلث مجموع الميزانية الدفاعية، والاكثر من ذلك هو أن ليس من المحتمل أن تسمح اتفاقية للسيطرة على الاسلحة الاستراتيجية بتقليص اكثر من (٣ ـ ٤) بلايين دولار من معدلات الانفاق الاستراتيجي، ويمكن وبسهولة اكبر توفير مثل هذه النسبة من ميزانية قوات الاغراض العامة، ومع ذلك فان عدم وجود اتفاقية للحد من التسلح سيؤدي الى زيادة كبيرة جدا في الانفاق الاستراتيجي للولايات المتحدة خلال السنوات العشر المقبلة وعندها سيصعب توفير مثل هذه الزيادات نظرا للضغط المتزايد على الميزانية الدفاعية.

هناك دافع آخر يقف وراء السعي من اجل تنظيم سباق التسلح باتفاقية دولية رسمية، وهذا الدافع هو تقليص العدد الكبير من الشكوك والغموض الذي يحيط سباق التسلح، فكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة يعرفان وبدرجة كبيرة من الدقة نوعية القوات الاستراتيجية التي يمتلكها الطرف الاخر في اية لحظة، ولدى الاتحاد السوفيتي بالذات قدر كبير من المعلومات حول النوايا والتوجهات الاستراتيجية المستقبلية للولايات المتحدة ـ وحليفاتها ـ ومع ذلك ففي حالة عدم وجود اتفاقية للسيطرة على التسلح فلن يعود بوسع القادة السوفيت معرفة ما اذ كانت الولايات المتحدة ستنتج نوعاً جديداً من

القاصفات التي يقودها الطيارون، او منظومة من الصواريخ المضادة (ABM) كبيرة في السنوات الست او السبع القادمة، وبالمقابل فلن تستطيع الولايات المتحدة سوى الحصول على معلومات قليلة عن خطط الاتحاد السوفيتي الاستراتيجية المستقبلية (بسبب نهج العمل والانتاج السوفيتي لاسيما في المجالات العسكرية والتكنولوجية المتقدمة) وهكذا سيتوجب على كل طرف ان يبحث عن طرق ووسائل للتحوط ضد امكانية انهماك الطرف الاخر في عملية بناء سريعة لقواته الاستراتيجية في المستقبل. كل هذه الشكوك ستجبر الطرفين على التوسع في بناء القوات الاستراتيجية مما سيؤدي بالمقابل الى زيادة كبيرة في الانفاق لدى الطرف الاخر وبشكل ما كان سيفعله لو عرف مقدما بنوايا الطرف الاخر، لذا فأن وجود اتفاقية قادرة على اعطاء كل طرف ثقة قوية في نوايا الاخر سيساعد على تقليص او الغاء بعض تلك الشكوك التي تقود عادة الى اتفاق هائل وحتى غير ضروري من جهة والى اثارة المخاوف التي لا مبرر لها حول ما قد يفعله الطرف الاخر من جهة اخرى.

لعل اهم واقوى الحجج لصالح التوصل الى اتفاقية رسمية للسيطرة هي ان اتفاقية كهذه ستقلل كثيرا من احتمالات نشوب حرب نووية، والامر كذلك فعلا لو استطاعت اتفاقية كهذه منع تطور ـ او تردي ـ الاحداث بشكل يجعل الحرب اكثر احتمالا. ومن زاوية التحليل هذه، يتركز الاهتمام اساسا على تطويرين اثنين في مجال سباق التسلح الاستراتيجي وهما، الصواريخ ذات الرؤوس المتعددة (MIRVs) ، والصواريخ المضادة للصواريخ البالستيقية (ABM) ، ويرى معظم المحللين الاستراتيجين ان اي اتفاقية في موضوعات السيطرة ـ على ـ التسلح ينبغي أن تصاغ لمنع تطوير هذين السلاحين، لأن أنتاج اي منهما سيجعل الحرب النووية اكثر احتمالا، وعلى سبيل الايضاح فالمنظومات المضادة للصواريخ البالستيقية بالذات ستزيد من تلك الاحتمالات بما تثيره لدى هذا الجانب او ذاك من تصور يدفع به الاعتقاد بل الى الثقة بقدرته على تحمل مخاطر ضربة انتقامية (تدعى في المفاهيم الاستراتيجية بالضربة الثانية) وكذلك فان الـ (MIRVs) ستؤثر هي

الاخرى بدورها على التوازن والاستقرار باثارتها لمحفزات شن «الضربة الاولى»، كما أن اي من الطرفين يستطيع بعد امتلاكه قوة كافية منها تدمير الصواريخ (التي على الراجمات) الارضية للطرف الاخر ولا حاجة بنا الى القول بأن السلاحين آنفي الذكر، ولا سيما عند توفرهما معا فانهما سيزيدان من احتمالات الحرب استنادا الى الحسابات الاستراتيجية، ولذلك فأن اي اتفاقية ستمنع تطوير وانتاج احدى او كلتا منظومتي السلاح آنفي الذكر ستؤدي وبلا شك الى تقليل فرص واحتمالات نشوب الحرب.

ومع ذلك فليس من المحتمل ان يتخذ القادة السياسيين الامريكان او السوفيت قرارا باللجوء الى الحرب النووية انسجاما مع اسس وقواعد الحسابات الاستراتيجية، والقادة السياسيين الذين في قمة السلطة في البلدين يفهمان تماما أن امتيهما ستدمران تماما في اي حرب نووية عامة، ولن يبدأ اي منهما الحرب على اساس او بأمل ـ لا يستند الى اساس ثابت ـ في انه سيتعرض لدمار أقل مما سيصيب الطرف الاخر. الا في حالة اقتناع القادة السياسيين بتوفر فرصة كافية ومعقولة تمكنهم من نجاة بلدهم من الدمار، او اذا ما تأكد لديهم أن شن الحرب هو اهون الشرين وأن الامتناع عن ذلك اي الخيار البديل للحرب سيكون اوخم عاقبة، عندها وفي مثل هذين الموقفين فقط سيدرس كلاهما احتمالات اتخاذ القرار الرهيب والامر بشن ضربة اولى وقائية.

من هذا المنطلق فان المفتاح الرئيسي لتجنب الحرب النووية هو في تجنب اثارة المواقف التي قد تدفع باي قائد سياسي اصابه الذعر والانزعاج والانهاك اثناء الازمات العنيفة لأن يسمح لنفسه بالاستماع الى وتصديق مشورة مستشاريه بقدرته على أن يبدأ حرب نووية دون ان يناله اي ضرر، لذا فلا بد ان تصاغ اية اتفاقية للسيطرة ـ على ـ التسلح بشكل يتوخى منع نشوء مثل هذه المواقف، ولا يوجد في الوقت الحاضر اي قائد سياسي يمكن ان يصدق او يعتقد بامكانية نجاه بلاده من الدمار الشديد بعد شنه هو للضربة الاولى، ولو تمعن أحدنا في التبدلات التكنولوجية في المستقبل فسيجد انه وفقط في حالة

توفر منظومة (ABM) كبيرة ويمكن الاعتماد عليها يمكن عندها الالحاح على القائد السياسي وحتى اقناعه بامكانية النجاة من الدمار، وبعد انفاق كل هذه المبالغ الطائلة لانتاج منظومات صواريخ بالستيقية دفاعية، وبعد تأكيد مؤيدوا هذا النوع من الانفاق بان منظومات الصواريخ تلك ستعمل بكفاءة رائعة وانها يمكن ان يعتمد عليها كليا، بعد كل هذه الجهود فان القادة السياسيين سينساقون الى اعطاء منظومات الاسلحة تلك من الاهمية اكثر مما تستحقه في الواقع، بل قد يُعطىٰ القادة السياسيين سيلاً لا ينقطع من المغلومات الاخرى لاسيما ابان اشتداد الازمات الحادة، وتتركز هذه المعلومات على قدرة الضربة النووية الاولى من اختراق وتحطيم منظومات (ABM) الدفاعية المعادية لأن قوة الضربة الاولى من الصواريخ البالستيقية ستكون بدرجة من الكثافة والكثرة بحيث يمكن تغطية (اشباع) الهدف او المنطقة الدفاعية، كما سيؤكدون للقادة - بالمقابل - ان ضربة العدو المقابلة او الانتقامية ستكون صغيرة وليست لها نفس درجة الخطورة حتى أن منظوماتنا الدفاعية (ABM) من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستيقية ستصمد امامها وستؤمن لنا درعا واقيا وقادرا على اسقاط جميع الصواريخ المعادية التي ستشارك في مهاجمتنا ومع ان تقييما كهذا يعد متحيزا أو مبالغ فيه بالتأكيد بل ويتسم بالتهويل كثيرا بخصوص القدرة التقنية لمنظومات (ABM) الا انه قد ينجح رغم ذلك في اقناع القادة السياسيين بصحة هذا الوهم سيما مع شيء من الالحاح المتواصل في تأكيد هذه الكفاءة والقدرات المزعومة، ومن الناحية الاخرى فان الصواريخ متعددة الرؤوس (MIRVs) ليست على هذه الدرجة العليا من الخطورة هي الاخرى، وما من قائد سياسي على استعداد لتصديق قدراتها على تدمير قدرات العدو الاستراتيجية الهجومية، وانها اي صواريخ (MIRVs) - على وجه الدقة غير قادرة على تدمير الصواريخ التي تطلق من اعماق البحار، ومن هذا المنطلق فان اهم اهداف اتفاقية تحديد الاسلحة الاستراتيجية سيكون منع تطوير الصواريخ البالستيقية لدى الجانبين.

انواع الاتفاقيات

اعلنت حكومة الولايات المتحدة وخلال فترة الاستعداد لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (SALT) ، انها بصدد دراسة عدد كبير من انواع الاتفاقيات التي يمكن التوصل اليها، ومع انه لم تنشر اية تفاصيل عن تلك الاستعدادات ولا عن انواع الاتفاقيات الا ان رسالة الرئيس نيكسون الى العالم في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠ قد تضمنت مجملا لانواع الاتفاقيات تلك. كما امكن التعرف على البدائل العديدة التي ورد ذكرها من سيل المعلومات التي تناقلتها الاوساط المقربة من المسؤولين والاوساط الحكومية والحزبية المتنفذة، وفي جولة المحادثات التي جرت في فينا عرضت الولايات المتحدة على السوفيت مجملا عاما لاتفاقية يمكن التوصل اليها واقرارها.

كان اوسع انواع الاتفاقيات المقترحة هو ذلك الذي عرض على مجلس الشيوخ الامريكي في دورته لربيع عام ١٩٦٧، وكانت تلك الاتفاقية تهدف لتحقيق تجميد كامل لنشر (انفتاح) جميع المنظومات الاستراتيجية الدفاعية والتعرضية. وما كان بوسع الطرفين وفقا لهذه الاتفاقية نشر اي عدد اضافي من الصواريخ على راجمات ارضية، او انزال اي عدد اضافي من الغواصات المجهزة بالصواريخ البالستيقية، كما كان على الطرفين التوقف عن اجراء المزيد من التجارب على الرؤوس النووية المتعددة لانها الطريقة الفعالة الوحيدة لمنع انتاج ونصب الصواريخ الاستراتيجية، وعلى نفس هذا المنوال كانت ستندرج تحديدات اخرى مماثلة في تلك الاتفاقية على القاصفات والدفاع الجوي. كانت الحجة الرئيسية لدى المدافعين عن هذا المسلك هي أن الاتفاقية ستسعى الى تجميد الموقف القائم والذي يتمتع فيه الطرفان بنوع من الاستقرار، وأن ايقاف جميع الاعمال من شأنه تقليل الشكوك والمجاهيل التي سيتضمنها اي ايقاف جزئي. اما معارضو هذا المسلك فيدعون استحالة فرض تحديد فعال على صواريخ (MIRVs) لصعوبة رصد واكتشاف التجارب بالوسائل المنفردة المتيسرة للطرف الاخر، وهكذا فلابد لاتفاقية كهذه من اقرار حق وصلاحية

التفتيش الموضعي، الامر الذي سيرفضه السوفيت بالتأكيد.

النوع الثاني من الاتفاقيات سيركز على تجميد الصواريخ الاستراتيجية التعرضية بالحد الذي وصلت اليه فعلا، مع منع او تحديد عدد منظومات الصواريخ البالستيقية (ABM) الى اقصى حد ممكن في الوقت الذي لا تفرض فيه اية تحديدات على صواريخ (MIRVs) أو اية تطورات تكنولوجية جديدة. سيتقبل هذا النوع من الاتفاقيات حقيقة أن تحديد الـ (MIRVs) أمر غير محتمل اما لأن الولايات المتحدة قد بدأت فعلا بنشرها، أو لان حضر مركبات الصواريخ هذه مما لا يمكن التأكد منه. اما اذا سمح بنشر اية منظومات صواريخ مضادة (ABMs) للجانبين، فانه واستنادا لهذه الاتفاقية فسيحدد انفتاح (نشر) هذه المنظومات بمناطق معينة كعاصمتي البلدين مثلا، وسبب ذلك هو: لو ان الطرفين سينشران من شبكات الرادار ما يكفي لتغطية اراضي بلديهما بكاملها فعندها يمكنهما وبسهولة قلب ما لديهما من منظومات مضادة للصواريخ الصغيرة الى منظومات دفاعية كبيرة[١] ولو تذكرنا ان الاتحاد السوفيتي قد نشر منظومة صواريخ مضادة (ABM) حول موسكو وان الولايات المتحدة مهتمة بنشر بعض انواع هذه المنظومات، لذا فمن الممكن التوصل الى اتفاقية تركز على تجميد عدد منصات الاطلاق التعرضية الاستراتيجية وتحديد دور المنظومات المضادة الدفاعية بالدفاع عن عاصمتي البلدين. ان هذا التنوع والتعدد في الاتفاقيات سيسمح للقوتين العظمين باستبدال الصواريخ التي تطلق من على راجمات ارضية بصواريخ تطلق من اعماق البحار وذلك بالنص فقط على تجميد العدد الاجمالي للصواريخ الاستراتيجية التعرضية. ذلك هو شكل النوع التالي من الاتفاقيات.

---

(١) وهذا لو تم فسيعني تحدي قوة الردع للطرف الاخر وحرمانه بالتالي من القدرة على الضربة الانتقامية (الضربة الثانية) وهذا مما يرفضه الطرفان لانهما يدركان ان الاستقرار في علاقاتهما مع بعضهما انما يعتمد على المعادلة الدقيقة والصعبة في تساوي القدرات الهجومية والدفاعية للطرفين. المترجم

النوع الثالث من الاتفاقيات سيسمح بانتاج ونشر الصواريخ متعددة الرؤوس (MIRVs) والمنظومات الدفاعية (ABMs) للدفاع عن منطقة معينة ولكنها - اي الاتفاقية - ستسعى لتحديد عدد المنظومات الدفاعية (ABMs) مع النص على تجميد عدد الصواريخ على الراجمات الارضية والتي تطلق من اعماق البحار. ومع ان هذا النوع من الاتفاقيات سوف لن يمنع انتاج اي من نوعي الاسلحة الاستراتيجية (ABMs, MIRVs) الا انه سيضع حدا لسباق التسلح كما سينمع نشر منظومات دفاعية كبيرة ويمنع كذلك انتاج منظومات ستراتيجية تعرضية جديدة.

النوع الاخير من الاتفاقيات سيركز وببساطة على منظومة اسلحة ستراتيجية واحدة في وقت واحد، مثال ذلك، تجميد الصواريخ المعبأة على راجمات ارضية او في اعماق البحار.

اما مسألة ما اذا كان التفاوض لعقد اي من الاتفاقيات اعلاه ممكنا فذلك في الحقيقة ما ستظهر وتؤكده الايام وحتى لو اعرب الجانبان عن رغبتهم من حيث المبدأ بعقد اتفاقية بعينها فسيظل امامنا مع ذلك شوط المفاوضات الطويل، والمعقد من اجل الاتفاق على نصوص واضحة ودقيقة، وهكذا فمن الممكن مناقشة اي اتفاقية بطريقة غير رسمية اولا حيث يستطيع كل طرف عندها اعلام الجانب الاخر وبحرية باراءه ونواياه حول اي من البنود المطروحة - وعلى سبيل المثال - تجميد عدد الصواريخ التعرضية، او عدم بناء منظومات دفاعية (ABMs) عدى تلك المخصصة لحماية العاصمة، كما سيكون بوسع كل جانب ان يراقب ويدقق بنفسه وبالطريقة التي تلائمه عما اذا كان الجانب الاخر يلتزم فعلا بما اعلن انه سيفعله حقا، ومع مضي الوقت وترسخ قواعد ونصوص الاتفاقية غير الرسمية يمكن تحويلها الى معاهدة رسمية.

سيظل هناك خطر يتمثل في فشل توصل محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية الى اتفاقية، وما هو اسوأ من ذلك هو ان تؤمن المحادثات غطاء وحججاً معقولة ومنطقية لزيادة القوات الاستراتيجية لدى الجانبين، وعلى سبيل

المثـال فستجد الـولايات المتحـدة مبررات اكيـدة لمواصلة انتـاج المزيـد من المنظومات الدفاعية (ABMs) الضرورية لاعطائها فائدة او ورقـة رابحة بوجه الاتحاد السوفيتي اثناء المفاوضات الجارية.

منع انتشار الاسلحة النووية

وضعت معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية موضع التنفيذ عام ١٩٧٠ بعد ان صادق عليها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة واربعون دولة اخرى، وتلزم هـذه المعاهـدة الدول النـوويـة الخمس الكـبرى ـ الاتحـاد السـوفيتي والولايات المتحدة والصين وفرنسا وبريطانيا ـ بعدم نقل او اعطاء الاسلحة النووية الى أية دولة اخرى غير نووية ولا أن تساعد كذلك في تطوير مثل هذه الاسلحة لدى الدول غير النووية، ومن الناحية الاخرى تلزم هذه المعاهدة الدول غير النووية بالتعهد بالامتناع عن انتاج الاسلحة النووية وأن توافق على اخضـاع مفاعـلاتها النـووية وجميـع ما يتيسر لـديها من المـواد الانشطاريـة المستخدمة للاغراض السلمية لاشراف ومراقبة «وكالة الطاقة الذرية الدولية (IAEA)[1] وهكذا فمع أن بعض الـدول المرشحـة والقادرة عـلى انتاج الاسلحة النووية بقدراتها الذاتية كالمانيا الغربية واليابان قد وقعت على المعاهدة الا أنها لم تقرها بعد وفي الوقت نفسه فهناك دول اخرى مازالت بصدد التوقيع على المعاهدة مثل الهند واستراليا، اما الحكم على ما اذا كانت تلك المعاهدة ستكون فعالة وبالطريقة المرجوة منها على المدى البعيد فالامر يعتمد كلياً على ما اذا كانت جميع الدول الساعية للحصول على الاسلحة النووية ستصادق عليها وتلتزم بها وكذلك على ما اذا اديرت مفاوضات ناجحة ما بين تلك الدول ووكالة الطاقة الذرية الدولية لوضع وتطبيق سياقات التفتيش بصورة فعالة.

---

(١) International Atomic Energy Agency

يدعي بعض المحللين ان من الافضل لتلك الدول، كاليابان مثلا المضي بتطوير قدراتها النووية الخاصة من اجل تحقيق التوازن مع الصين، كما يدعي اخرون ضرورة امتلاك الدول الاوربية (الغربية) مجتمعة لسلاح نووي خاص او موحد، ومع ذلك فقد قبل الكثير من المحللين الاستراتيجيين وحكومات بعض الدول النووية بان التوسع بامتلاك الاسلحة النووية خارج دول النادي النووي الحالية سيؤدي الى خلق نوع من عدم الاستقرار الدولي، فكلما زاد عدد الدول التي تنتج او تمتلك الاسلحة النووية كلما زاد احتمال استخدامها فعلا في الصراعات العسكرية، كما إن ذلك سيزيد حتما من صعوبات السيطرة ـ على ـ التسلح.

ولكن الامر يبدو مختلفا جدا من وجهة نظر الدول المرشحة للدخول الى النادي النووي، فالمعضلة بالنسبة لمثل تلك الدول ليست في تحبيذ او رفض انتشار الاسلحة النووية اي مجرد معالجة نظرية او تجريدية، بل فيما اذا كانت القدرات النووية ضرورية لأمن ذلك البلد، او لها علاقة باعتبارات الكرامة الوطنية ام لا، فالهند مثلا والتي تعيش في ظل التهديد النووي القريب من حدودها ـ مع الصين ـ والتي تعيش وفي الوقت نفسه في حالة متصاعدة من الشعور القومي امام التفوق الصيني باتت ـ أي الهند ـ تشعر بانها غير ملزمة بالتوقيع على معاهدة للحد من انتشار الاسلحة النووية رغم الشعور غير ملزمة بالتوقيع على معاهدة للحد من انتشار الاسلحة النووية رغم انها قد لا تطور اية قدرات نووية خاصة، وتقدم لنا اسرائيل مثلا اخر في هذا الشأن فهي لن توقع كذلك على المعاهدة ما لم يتم التوصل الى تسوية (ترضى بها) لازمة الشرق الاوسط ولكنها هي الاخرى قد تحجم عن انتاج الاسلحة النووية(١). اما اليابان فقد توقع على المعاهدة الا انها ستجد نفسها مرغمة في المستقبل على التنكر لذلك وكلما تنامت قدرة الصين النووية او اذا ما شعرت اليابان بان الحماية النووية الامريكية لم تعد تنسجم وكرامة شعبها ومشاعره القومية، وستظل الحجج الاستراتيجية قيد الاستعمال من قبل جميع الدول التي

---

(١) لم يعد خافيا على احد ان الدولة الصهيونية اصبحت تمتلك الاسلحة النووية ولاغراض توسعية على حساب الامة العربية بل انها هددت اكثر من مرة باستخدامها عند الضرورة.ـ المترجم

اشرنا اليها ودول اخرى كذلك في مناقشات السياسة الداخلية والتي سيصبح على ضوئها ان امتلاك الاسلحة النووية مثل اعلى للروح القومية والاستقلال عن الولايات المتحدة ومن اجل ان تحصل تلك الدول لنفسها على دور ومكانة مرموقتين في العالم. كما ان المعاهدة نفسها لا تمنع انتشار الاسلحة النووية صراحة وجل ما تفعله بهذا الصدد ليس الا اعداد اطار عمل يمكن ان تدار وتجري المناقشات ضمن الدول المرشحة للحصول على الاسلحة النووية وفقاً له. ان وجود المعاهدة قد يعزز في بعض الحالات الاخرى حجج معارضي تطوير القدرات النووية كما تؤمن المعاهدة اطار عمل تحاول القوتين العظميين ومن خلاله ـ وبحجة تأمين الدعم لمعاهدة دولية وليس عن طريق ممارسة ضغوط سياسية فردية ـ اقناع الدول الاخرى بعدم مواصلة مساعيها لانتاج اسلحة نووية خاصة بها. اما اجراءات الرقابة والتفتيش المنصوص عليها في المعاهدة فليست اكثر من اجراءات رمزية لا قيمة حقيقية لها، ومع ان المعاهدة تضع جميع المواد النووية التي تنتجها المفاعلات النووية للاغراض السلمية تحت اشراف ورقابة وكالة الطاقة الذرية الدولية الا أن العديد من المحللين يؤكدون على أن التفتيش الذي تجريه تلك الوكالة غير مجد ولا دور له في منع نقل وتحويل المواد النووية الى مشروعات سرية لاسلحة نووية، وان جو الحماية التي تحاول او تدعي وكالة الطاقة انها توفره للعالم قد يقود الى خلق شعور كاذب بالامن في ظروف يتزايد فيها انتشار المفاعلات النووية باستمرار.

أن منع انتشار الاسلحة النووية سيكون اسهل من ذلك بكثير لو امكن التوصل الى اتفاقية للسيطرة على الاسلحة الاستراتيجية بين الدول النووية الكبرى مع تطبيق تحريم تام على التجارب النووية. وايقاف انتاج المواد الانشطارية، وهناك احتمال بامكانية التوصل الى اتفاقية كهذه اذا استمرت المفاوضات بين القوتين العظميين من اجل معاهدة للحد من الاسلحة الاستراتيجية.

ثبت المراجع

دور القوة في العصر النووي ـ ١

١ ـ هيرز. جون. اج ـ السياسة الدولية في العصر الذري ـ نيويورك ـ ١٩٥٩
٢ ـ كيسنجر. هنري ـ الاسلحة النووية والسياسة الخارجية ـ نيويورك
٣ ـ كنور. كلاوس ـ استخدام القوة العسكرية في العصر النووي
٤ ـ اوزگود. روبرت ـ الحق والعدالة ـ جون هوبكنز ـ ١٩٦٧
٥ ـ شيللنك. توماس ـ السلاح والسطوة ـ نيوهافن ـ ١٩٦٦
٦ ـ تاكر. روبرت ـ الحرب العادلة. جون هوبكنز ١٩٦٠
٧ ـ والتر ـ كينيث ـ الدولة والحرب. نيويورك ـ ١٩٥٩

الحرب في العصر النووي ـ ٢

١ ـ ارون. رايموند ـ المناقشة الكبرى ـ كاردن ستي ١٩٦٥
٢ ـ براون. نيفيل ـ الحرب النووية ـ الاخفاق الاستراتيجي الوشيك ـ لندن ١٩٦٤
٣ ـ ماكنمارا. روبرت ـ جوهر الامن. نيويورك ـ ١٩٦٨
٤ ـ التوازن العسكري ـ معهد الدراسات الاستراتيجية ـ لندن
٥ ـ كيستر. جورج ـ الردع قبل هيروشيما ـ نيويورك ١٩٦٦
٦ ـ شيللنك. توماس ـ ستراتيجية الصراع ـ كمبردج ـ ماسوشيست ١٩٦٠
٧ ـ بيانات وزير الدفاع الامريكي الى مجلس الشيوخ الامريكي ـ ١٩٧٠
٨ ـ الموقف الاستراتيجي ـ معهد الدراسات الاستراتيجية ـ لندن

٣ ـ طرق البحث الكمية والنوعية

١ ـ هتج. جارلس ـ اقتصاديات الدفاع في العصر النووي. كمبردج ١٩٦٣
٢ ـ كينت. غلين ـ تفاعل القوات المتخاصمة ـ مجلة الشؤون الدولية ـ ١٩٦٣
٣ ـ گود. ايدوارد ـ تحليل القرارات الدفاعية ـ شيكاغو ـ ١٩٦٤
٤ اولستر. البرت ـ انتخاب واستخدام القواعد الجوية ـ تقرير راند ـ ١٩٦٤

٤ ـ تطور الاستراتيجية العسكرية الامريكية

١ ـ هاموند. بول ـ تنظيم الدفاع ـ برنستون ـ ١٩٦١
٢ ـ هانتنكتون ـ صاموئيل ـ الدفاع العام ـ نيويورك ـ ١٩٦١
٣ ـ كوفهان. وليم ـ ستراتيجية ماكنمارا ـ نيويورك ـ ١٩٦٤
٤ ـ شيللنك. وآرثر ـ السياسة والاستراتيجية والميزانية الدفاعية. نيويورك ١٩٦٢

٥ ـ الاستراتيجية العسكرية السوفيتية

١ ـ دينرشتاين. هيربرت ـ الاستراتيجية العسكرية السوفيتة ـ نيوجيرس ـ ١٩٦٣
٢ ـ دينرشتاين. هيربرت ـ الحرب والاتحاد السوفيتي نيويورك ـ ١٩٦٢
٣ ـ كارتهوف. رايموند ـ النهج العسركي السوفيتي ـ نيويورك ـ ١٩٦٦
٤ ـ هورليك. ارنولد ـ القوة الاستراتيجية والسياسية الخارجية السوفيتية ـ شيكاغو ١٩٦٦
٥ ـ ماكنتوش. مالكولم ـ ستراتيجية وتكتيك السياسة الخارجية السوفيتية ـ لندن ١٩٦٢
٦ ـ وولف ـ توماس ـ الاستراتيجية السوفيتية على مفترق الطرق ـ ماسوشيست ١٩٦٢

الاستراتيجية العسكرية الصينية ـ ٦

١ ـ هاليبرن. مورتون ـ الصين والقنبلة الذرية. نيويورك ١٩٦٥
٢ ـ هاليبرن. مورتون ـ الصين والسيطرة على السلاح ـ نيويورك ١٩٦٥
٣ ـ هنتون. هارولد ـ الصين والسياسة العالمية ـ بوسطن ١٩٦٦
٤ ـ هيس. اليس ـ ستراتيجية الصين في العصر النووي ـ نيوجرس ١٩٦٢
٥ ـ هوك. ارثر ـ امن الصين ـ نيويورك ١٩٦٩
٦ ـ تسو. تانك ـ الصين في الازمات ـ شيكاغو ١٩٦٨
٧ ـ وتنك. الين ـ الصين وعبور يالو ـ نيويورك ١٩٦٠

الحرب العامة ـ ٧

١ ـ برودي. بيرنارد ـ الاستراتيجية في عصر الصواريخ ـ برنستون ١٩٥٩
٢ ـ راتيجنز. جورج ـ مستقبل سباق التسلح الاستراتيجي ـ نيويورك ١٩٤٩
٣ ـ سنايدير غلين ـ الردع والدفاع ـ برنستون ١٩٦١

الحرب المحدودة ـ ٨

١ ـ هاليبرن. مورثون ـ الحرب المحدودة في العصر النووي ـ نيويورك ١٩٦٣
٢ ـ كيسنجر. هنري ـ الاسلحة النووية والسياسة الخارجية ـ نيويورك ١٩٥٧
٣ ـ اوزگود. روبرت ـ الحرب المحدود: التحدي للستراتيجية الامريكية ـ شيكاغو ١٩٥٧

الردع والدفاع في اوربا ـ ٩

١ ـ بوكان. الستير ـ السلاح والاستقرار في اوربا ـ لندن ١٩٦٣

٢ ـ اينتهوفن. الين ـ ماهي قوات الناتو ومن اين؟ ـ فورن افير ١٩٦٩
٣ ـ كيسنجر. هنري ـ الشريك المتعب ـ نيويورك ١٩٦٥
٤ ـ اوزگود. روبرت ـ الناتو: التحالف المتشابك ـ شيكاغو ١٩٦٢
٥ ـ ريتشاردسون. جيمس ـ المانيا وتحالف الاطلسي ـ ماسوشيست ١٩٦٦
٦ ـ ستانلي. تيموثي ـ الناتو في تحول ـ نيويورك ١٩٦٥

الردع والدفاع في آسيا ـ ١٠

١ ـ بارنيت. دماك ـ الصين الشيوعية في اسيا ـ نيويورك ١٩٦٠
٢ ـ بوكان. الستير ـ الصين وسلام اسيا ـ نيويورك ١٩٦٥
٣ ـ كرين. فريد ـ سياسة الولايات المتحدة والامن الاسيوي ـ نيويورك ١٩٦٠
٤ ـ جوردون. اموس ـ المساعدات الخارجية وامن جنوب شرق اسيا ـ نيويورك ١٩٦٢
٥ ـ كيندي ـ دي، اي ـ امن جنوب شرق اسيا ـ لندن ١٩٦٥

السيطرة على التسلح ـ ١١

١ ـ بول. هيدلي ـ السيطرة على سباق التسلح ـ نيويورك ١٩٦٥
٢ ـ ليفين. روبرت ـ مناقشات حول السلاح ـ كامبرج ١٩٦٣
٣ ـ شيللنك. توماس وهالبيرن مورتون ـ الاستراتيجية والسيطرة على التسلح ـ نيويورك ١٩٦١
٤ ـ سكوفيل. هيربرت ـ نحو اتفاقية (سالت) ـ نيويورك ١٩٧٠
٥ ـ ستون. جيرمي ـ احتواء سباق التسلح ـ كامبرج ١٩٦٦

الملحق الرقم ـ ١ ـ

ستراتيجية الحلف الاطلسي في الدفاع

بقلم الجنرال نينوباستي
القوة الجوية الايطالية
عن ملتري ريفيو (الامريكية)

ستراتيجية الحلف الاطلسي
في الدفاع

١ ـ ليس الاستخدام الفعال «للأسنو»[1] بالامر المفهوم عموما، ويبدو ان هناك ميلاً قوياً لاسيما بين القادة العسكريين بالاعتماد على تلك الاسلحة كليا اذا ما تعذر عليهم ايقاف او احتواء اي هجوم معادي شن بالاسلحة التقليدية بما لديهم من اسلحة تقليدية مماثلة، ويرى هؤلاء القادة العسكريين ان الاسلحة النووية التعبوية ستغير ميزان القوى في ساحة المعركة وستحقق النصر للمدافع، من ذلك توصلوا الى ان تلك الاسلحة قادرة حتى على حل معضلات الناتو الدفاعية، الا ان هناك مجموعة من الاعتراضات والشكوك التي تقف بوجه ذلك، ومع أن (الاسنو» تنقسم ما بين اسلحة استراتيجية واخرى تعبوية الا أن هذا التقسيم مازال هو الاخر يعوزه الوضوح والتحديد فالاسلحة التي يمكن اعتبارها تعبوية وفقاً لمعايير دول مثل كندا والبرتغال قد يصح اعتبارها اسلحة ستراتيجية بنظر دول اوربا الشرقية، كما ان تأثير «الاسنو» التعبوية قد يتجاوز ضرره الاهداف العسكرية ويمتد لالحاق اضرار شديدة بالمدنيين مع كل مايترتب على ذلك من ردود فعل سياسية، اما اذا استخدم السوفيت نفس العدد والنوع من هذه الاسلحة في عملية ثأرية ضد اراضي دول الناتو فستكون الخسائر في اوربا الغربية باهظة جداً بل ولا يمكن احتمالها ولا تتناسب والهدف الرئيسي للدفاع الحقيقي المطلوب عن اوربا بسبب ازدحام عمرانها وكثافة سكانها.

---

(١) الاسلحة النووية

تصنيف الاسلحة

٢ ـ ان احسن طرق تصنيف «الاسنو» هي وفقاً لاستخداماتها، ووفقاً لذلك فهناك:

أ . ما يستخدم منها ضد الاتحاد السوفيتي.

ب . ما يستخدم ضد حليفات الاتحاد السوفيتي من دول اوربا الشرقية، والنوع الثالث هو:

جـ . ما يستخدم منها داخل ساحة المعركة.

٣ ـ اما ما يستخدم ضد (ا. س)[١] فهو ما يطلق داخل اراضي (ا. س) اما النوع الثاني فالعامل المتحكم في تحديده هو اماكن الاهداف المرمية لامدياتها، اما اسلحة ساحة المعركة (ضمن ٢٠ ـ ٣٠ ميل) فهي ما يستخدم ضد القوات المعادية التي هاجمت اراضي الناتو. وامام هذا التبدل الهائل في سرعة وضخامة القوة التدميرية «للأسنو» فلم يعد امامنا سوى المقولة القديمة من أن (العاملين المهمين لربح الحرب هما القوات المسلحة وروح القتال) فاذا تعذر علينا مجابهة او احتواء قوات العدو فما علينا سوى تحطيم معنويات العدو (او روحية القتال) وهذا ما ندعوه عادة بالرادع، الذي يعتمد بدوره على الضغوط النفسية التي تستهدف اقناع العدو بان الحرب ستعني الدمار الكامل للطرفين.

امكانية الضربة الثانية

٤ ـ تشكل القدرة على توجيه ضربة نووية ثانية (مقابلة) عاملا رئيسياً من عوامل الردع، وتمتلك القوتين العظميين حاليا ما يكفي لشن مثل هذه الضربة المدمرة لكليهما بغض النظر عمن سيشن الضربة الاولى، ويشكل الرادع ضمانة سياسية قوية لتجنب الحرب مادام استخدام القوة سيعني دمار الجميع ويصبح

---

(١) الاتحاد السوفيتي

«النصر» عندها كلمة لا معنى لها وكي يكون الرادع فعالا فلا بد ان يكون معقولا ولا يكفي ان يكون قوياً وحقيقياً بل لابد ان يصدق العدو بذلك، كما لابد ان تشمل معقوليته الجانبين السياسي والعسكري، وفي الجانب السياسي فلا بد ان يكون الرادع فعالا ضد الهجوم الرئيس للعدو وهذا امر مهم مادام الاستخدام الفعلي للرادع مساو لعملية انتحار متبادل اذ لا يمكن تصور استخدام قوة الردع ضد هجوم ثانوي سيما في الازمات الحادة، ومع ان هذا الامر يبدو بسيطاً للغاية من الناحية النظرية الا أنه سبب الكثير من المشاكل بين اعضاء "الناتو" اذ قد يصعب عليه تحديد وقياس الهجمات المعادية بدقة متناهية وبتعبير ادق فالقوتان العظميين ليستا قادرتين على القرار على ما اذا كان الهجوم في اوربا هجوماً رئيسياً، ولذلك يحق لدول اوربا الغربية ان تتساءل فيما اذا كانت (و.م)[1] على استعداد فعلا لاستخدام قدراتها النووية الاستراتيجية دفاعا عن اوربا الامر الذي سيعني استثارة ضربة سوفيتية ثأرية.

التزامات الولايات المتحدة

٥ ـ ليست لدينا اجابة على سؤال كهذا بعد ـ هل أن (ا. س) مهتم فعلا بتجنب اي عمل من شأنه ان يؤدي الى مجابهة عسكرية في اوربا حتى لو كانت قوات "الناتو" التقليدية اضعف من قوات حلف وارشو؟ ان الاجابة نعم يشكل دليلا على أن (ا. س) قد تقبل التزامات (و. م) بالدفاع عن اوربا، كما لم يعد امام اوربا من خيار سوى الاعتماد على (و.م) بسبب التكاليف الباهظة لتوفير قدرة نووية اوربية مشتركة ناهيك عن المصاعب التي ستتحكم في تحديد السلطة التي ستصدر امر استخدام هذا النوع من القوة، فلابد من الاتفاق اولا على تحديد تلك السلطة لأن الموقف ساعة الحاجة الى قوة الردع لن يسمح بالاستغراق في مناقشات لا اول لها ولا آخر بل أن التلكؤ ولو لساعات قد يفقد قوة الردع هذه كل قيمتها.

(١) الولايات المتحدة الامريكية

٦ ـ اما من الناحية العسكرية فلابد ان يكون الرادع النووي قادراً على مواجهة اي عمل قد يقوم به العدو، وهو ما يعرف بالقدرة على شن الضربة الثانية والتي لابد من تأمين جملة من العوامل مقدما لها مثل:

أ ـ كمية كبيرة وكافية من الرؤوس النووية.

ب ـ عدد مناسب ومتعدد الانواع من وسائل الاطلاق (قواعد ارضية، وبحرية للصواريخ، وقواعد جوية، وطائرات) محمية ومتباعدة ومستعدة للعمل بانذار قصير للغاية.

جـ ـ عدد من الاقمار الصناعية لمراقبة الاهداف المعادية.

ء ـ شبكة دقيقة للكشف وتأمين معلومات فورية عن استخدام العدو (المحتمل) لاسلحته النووية.

هـ ـ شبكة مواصلات عالية الدقة وامينة لجمع وتركيز المعلومات الضرورية للسلطات المختصة والتي ستتولى تحويلها الى اوامر سريعة الى التشكيلات المسؤولة عن التنفيذ.

و ـ منظومة نووية وقوات عسكرية على أهبة الاستعداد للعمل المقابل خلال بضعة دقائق وفي جميع الظروف.

٧ ـ ومما له نفس اهمية العوامل اعلاه، هو ضرورة تحسين كل من تلك العوامل بشكل يتلائم والتطور التكنولوجي السريع، ورغم صعوبة حساب الكلفة الكلية للرادع النووي فما من شك في ضخامة ذلك والى حد يصعب فيه على اي دولة اوربية بمفردها تأمينه في الوقت الحاضر. وستختفي هذه التحديدات السياسية والعسكرية على انتاج الرادع النووي الاوربي اذا ما اتخذت اوربا في كيان واحد وحتى يتم ذلك فلابد من وجود التحالف الاوربي ـ الامريكي،

أن الفرق الاساسي بين «الاسنو» التي قد تستخدم ضد (ا.س) وتلك التي قد تستخدم ضد حليفاته او في ميدان المعركة هو أن الاولى قد تستخدم داخل اراضي (ا. س) بينما النوعين الاخرين قد لا يستخدمان الا ضد اهداف خارج اراضي (ا. س) وهذا بحد ذاته يشكل فرق كبير لأن مهاجمة اراضي

الاتحاد السوفيتي سيؤدي الى استخدام قوات الردع الاستراتيجي للطرفين بينما قد يمكن تجنب ذلك في الموقفين الاخرين، وهكذا وبينما لا يجوز استخدام «الاسنو» ضد (ا. س) الا كـأخر وسيلة، فيمكن استخـدامها بـالاسلوبين الاخرين في اي وقت ومكانضروريان للدفاع عن اوربا مع مراعاة ان هذا الاستخدام يجب الا يتعدى نطاق «الاعمال الدفاعية».

حالتان

٨ ـ لابد ان تتضمن عقيدة الناتو الدفاعية اجابة على السؤالين الحيويين التـاليين: متى يتـوجب استخدام «الاسنـو»؟، وكيف يجب ان يجري هـذا الاستخدام؟

فلو كان (ا. س) هو الذي سيوجه الضربة النووية الاولى فعلى الناتو ان يقدم فورا على استخدام قوته النووية وفق الاسلوب الذي سنتطرق اليه في هذا المقال وان كان تطبيق ذلك يبدو مستحيلا، اما في حالة عدم بدء (ا.س) باستخدام اسلحته النووية فعلى الناتو ان يعمد فعلا للبدء بذلك اذا ما تأكد لديه نشوء احدى الحالتين التاليتين:

آ ـ اذا ما هدد الهجوم السوفيتي التقليدي سلامة وأمن واحدة او اكثر من دول الناتو.

ب ـ عند عدم توفر قوات تقليدية كافية حال نشوء الحالة (آ) اعلاه.

٩ ـ تعـد الحالتـين اعلاه كـافيتين وتقـدمان مـبرراً معقولا للمبـادأة باستخدام «الاسنو» الا أن من الضروري اقتران الحالتان بعامل اساسي ثالث وهو اطلاع وتفهم الرأي العام داخل وخارج الناتو واستعداده لتقبل ذلك مع ما يتطلبه من ترتيبات معقدة لاقناع الاخرين بصحة وسـلامة مـوقف الناتو، ولاثبات عدم تيسر وسيلة اخرى لمعالجة الموقف ومع مراعاة صعوبة اثبات الطرف الذي بدأ العدوان فلابدمن التذكيربالحقيقة الاكيدة وهي ان الناتو

سوف لن يكون البادىء بالعدوان (!!!) رغم ان دعاية الطرف الاخر ستحاول اثبات العكس وليس من السهل تجاهل الرأي العام لذا فعلينا اما ان ننجح بأقناعه بضرورة استخدام «الاسنو» او المجازفة بخسارة ما ربحناه في ساحة الحرب على مائدة المفاوضات.

١٠ ـ لا يبدو ممكنا وقت السلم تحديد المرحلة او الموقف الذي يعتبر هجوم العدو فيه قد هدد فعلا سلامة دولة او اكثر من دول الناتو، وسيعتمد ذلك على الموقف الذي سينشأ عند شن العدوان، والمهم بالنسبة للناتو هو ان يكون على اهبة الاستعداد لاستخدام كافة الطاقات المتوفرة لديه بما في ذلك «الاسنو» لمنع انهيار اي من الدول الاعضاء فيه تحت ضغط هجوم عسكري معادي، لذا يجب التأكد دوماً من أن السلطات السياسية ذات العلاقة هي بوضع يمكنها من اتخاذ القرار لتحديد وقت وطريقة استخدام «الاسنو» داخل اراضيها ولابد ان يعني ذلك استحصال موافقتها مسبقاً ومن تحصيل الحاصل القول باستحصال موافقة الدولة المالكة للرؤوس النووية.

١١ ـ واخيراً فان الوقت هنا عنصر هام جداً اذ أن الطلبات لا تقدم عادة الا بعد تأزم الموقف العسكري وعندما سيؤدي اي تأخير في استخدام «الاسنو» الى عواقب وخيمة، ولاجل كسب الوقت فلابد من وجود منظومة مواصلات كفوءة كما لابد من جعل قيادة الناتو على اطلاع مبكر بما يجد في الموقف العسكري كي تتهيأ لتلبية مطالب استخدام «الاسنو» وكمثال على ذلك لمجابهة الموقف الذي لم يعد لدى قيادة الناتو فيه من قوة أخرى عدى القوات النووية.

مسالك العدو

١٢ ـ يمتلك العدو خياراً واضحاً في حالة بدء الناتو باستخدام «الاسنو»، ولابد لنا من حساب ردود فعل الطرف الاخر (والتي قد لا تختلف

عن ردود فعل الناتو في ظروف مشابهة) بنظر الاعتبار لأجل الموازنة ما بين الفوائد والمحاذير، ومما لاشك فيه فان (ا. س) سيلجأ الى واحد من الاساليب التالية:

آ ـ التوقف عن مواصلة الحرب.

ب ـ مواصلة القتال بالاسلحة التقليدية.

جـ ـ الثأر باستخدام نفس الاعداد والعيارات التي استخدمها الناتو من «الاسنو».

ء ـ زج كامل قدراته النووية (الضربة النووية الثانية).

١٣ ـ لنفترض هنا ان (ا. س) سيتبع المسلك الثالث وهو اكثرها احتمالا، مما سيؤكد عزمه على مواصلة القتال، لأن الطاقة التدميرية الهائلة «للأسنو» ستجعل من الصعب على العدو مواصلة الحرب بالاسلحة التقليدية بينما يستخدم الناتو اسلحة نووية، عندها سيلجأ (ا. س) بدوره الى «الاسنو» والى استبدال قطعاته التي دمرت او اصبحت عاجزة عن القتال مما سيؤخر أو يوقف تقدم قواته لبعض الوقت.

ان اكثر النواحي ايجابية في المبادرة باستخدام «الاسنو» اولا في ساحة المعركة هي التأخير الذي سيفرضه ذلك على العمليات البرية للعدو، الا ان ذلك سوف لن يستمر طويلا، وسيشكل استخدام العدو لاسلحته النووية بالمقابل، ضغطاً كبيراً على قوات الناتو وبشكل تتعذر مقاومته. ان استخدام «الاسنو» من قبل الجانبين سيعني تدميرهما معاً ولن يقتصر ذلك على مجرد الاخلال بميزان القوى التقليدية لصالح العدو.

التجريد العميق

١٤ ـ يبدو أن الناتو سيجد نفسه مجبراً على استخدام الاسنو لواجبات التجريد العميق ولمنع قوات العدو من الوصول الى ساحة المعركة، وسيستغل العدو اية فرصة لا يحسن الناتو استغلالها، وبعد بعض الوقت سيجد الناتو ان

تشكيلاته قد انهكت وأن الطرف الذي سيحتفظ بعدد اكبر من التشكيلات سيكون قادرا على تعزيز عملياته البرية وانه في موقف افضل من السابق، ويتضح هنا ان استخدام عدد متساو من القوة النارية النووية من قبل الجانبين سوف لن يغير كثيرا في ميزان القوات التقليدية عدى المراحل الاولى من الحرب وعندما يحصل البادىء على بعض الفوائد، اما في النهاية فالنصر لمن سيحتفظ بقوات تقليدية اكبر. لقد درب الجيش السوفيتي وجهز ونظم بصورة جيدة لخوض الحرب النووية ولعله في ظروف افضل وقد تمكنه من ربحها ، اما سياسيا فان استخدام ولو عدد معقول من «الاسنو» في اوربا وعلى الاخص في واجبات التجريد العميق فستسبب تدميرا لا يمكن تحمله ومن الناحية الاخرى فان عدم استخدام الاسلحة النووية التعبوية داخل اراضي (ا.س) سيجعلها قليلة التأثير ولن تشكل رادعا ذو قيمة حتى لو نجح **ما سيستخدم** منها بايقاف التعرض الروسي، وعلى الناتو عدم الاعتماد على استخدام هذا العدد المحدود ابتداء وذلك لتجنب ردا معاديا من نفس النوع عندها فليس من المعقول تكرار نفس العمل وعلى الناتو محاولة ايجاد حل لمعضلة الدفاع هذه.

١٥ ـ سيعني ذلك خطوة جديدة في التصعيد الجاد، ويجب والحالة هذه استخدام القليل من الضربات التحذيرية ضمن اراضي حليفات (ا.س) لا سيما التي ساندته او طالبته بشن عدوانه. ولا تستهدف مثل هذه الضربات تدمير او اعاقة العدو بالدرجة الاولى بقدر ما تسعى لأظهار عزمنا واختيارنا السياسي، او لاقناع دول حلف وارشو باستعداد الناتو لتحمل كل المخاطر دفاعا عن اعضاء التحالف. ولتعزيز قوة الردع التي ستؤكدها تلك الضربات النووية، على الناتو اعداد خطة نووية عامة ضد تلك الحليفات للاتحاد السوفيتي، مع تأمين مستلزمات ضربة نووية ـ ثانية، وعلى الناتو كذلك تهيئة قائمة بالاهداف العسكرية والصناعية والمدنية داخل بلدان اوربا الشرقية على نمط ما أعد من قوائم عن الاتحاد السوفيتي، واذا ما عرفت تلك الحليفات بأن الناتو قادر على تدميرها فقد تمارس ضغوطا على (ا.س) من اجل ايقاف

الحرب، ولابد من استخدام الضربة النووية التحذيرية على سواحل العدو او اجوائه لتقليل التدمير والا فقد تستخدم ضد اهداف عسكرية منعزلة او حتى ضد اهداف ومنشآت صناعية منعزلة، ويتوقف اختيار الاهداف على الموقف السياسي وقت شن الهجوم، واذا رد العدو بضربة مشابهة فعلى الناتو الامتناع عن تكرار الضربات التحذيرية ما لم يضطر الى تصعيد جديد بـاللجوء الى ضربة تحذيرية اكبر وداخل اراضي الاتحاد السوفيتية هذه المرة، الامر الذي يشكل خطوة خطيرة على طريق الحرب النووية الشاملة.

التصعيد التدريجي

١٦ ـ والخلاصة، فأن الاسلحة النووية التعبوية التي قد تستخدم ضد حليفات (ا.س) عند الضرورة لاظهار تصميمنا الواضح للدفاع عن الناتو شرط ان يوضح ذلك الخطوات التصعيدية الصغيرة ما بين الحربين التقليدية والنووية الشاملة. وبدون مثل هذا التوضيح فقد يلجأ الاتحاد السوفيتي الى استخدام اسلحة من نفس العيار وبكثرة في اوربا، الامر الذي تعجز دول اوربا عن احتماله كما علينا ان ندرك ان قوة الردع ذات الاثر الهائل بالنسبة لدول اوربا الشرقية ليس لها سوى تأثير قليل على (ا.س)، كما يجب اختيار عدد وعيار ووسائل الاطلاق والاهداف بدقة في القرار على القوات المطلوبة في الدفاع، ونحن نعرف ان كميات كبيرة من هذه الاسلحة موجودة في اوربا فعلا الامر الذي قد يشير الى اننا قد نستخدم كمية كبيرة من تلك الاسلحة قبل التحول الى الخطوة التالية اي استخدام «الاسنو» ضد اراضي (ا.س) ولا تعد هذه طريقة ردع مجدية ضده، لأن السوفيت سيعتقـدون بان لـديهم ما يكفي من الوقت (بعد تدمير اوربا) لايقاف الحرب قبل ان ينالهم اي اذى جدي، ولو تفحصنـا حلف وارشو من نـاحيتي العقيدة (السيـاسة) والقـوة العسكرية لتوصلنا الى الاستنتاجين التاليين:

آ ـ في الجانب العسكري، يلاحظ ان قوات حلف وارشو في موقف دفاعي واضح ومحدد اعتمادا على قوة ردع نووي.

ب ـ اما في الجانب السياسي فنرى ان حلف وارشو في موقف هجومي يستهدف التأثير على رغبات الناتو وللتحكم في الخيارات المتاحة له، وقد صممت ستراتيجية حلف وارشو لتمكين الشيوعيين من جني الفوائد السياسية دون التورط في حرب مدمرة.

البحرية السوفيتية

١٧ ـ اولى السوفييت وبنفس الدرجة عناية فائقة لقواتهم البحرية لدورها الحيوي في تعزيز قوة الردع السوفيتي الا انها وبسبب حرمانها من قوة جوية كافية لاسناد اساطيلها البحرية من ناحية ولعجز البحرية عن التأثير على المعركة الارضية لصعوبة ايصال قوات الحملة البحرية الى المناطق الحيوية البعيدة عن القواعد البحرية كل ذلك قلل من قدرة البحرية السوفيتية على الاشتراك في الهجوم التقليدي، الا أنهم قادرون من الناحية السياسية على اثبات وجودهم بعمليات استعراضية في جميع المحيطات، بل يبدوا انهم حتى في موقف افضل لمواجهة بحرية الولايات المتحدة بشكل فعال ومؤثر، وتعتبر جبهة المواجهة الوسطى مع السوفييت حساسة للغاية بسبب القضية الالمانية وعلى الاخص مشكلة برلين.

لم يغير الغزو السوفيتي لجيكوسلوفاكيا من ميزان القوى بدرجة كبيرة، مع ادراكنا لحقيقة مضاعفة قوات حلف وارشو في وسط اوربا لقدراتها الكلية، وان مركز الخطر قد اقترب كثيرا من حدود الستار الحديدي، ولا اعتقد شخصياً بان ما ربحه السوفيت عسكرياً يوازي الخسارة التي لحقت بهم سياسياً اذ ليس من المعقول تصور ان قوات الجيش الجكوسلوفاكي (وتعداده قبل اب/ ٦٨ يعادل (١٤) فرقة جيدة الاعداد) كان يمكن ان تؤثر على القرار السوفيتي

بمهاجمة اراضي الناتو، ومع ذلك فقد قاوم الشعب في جيكوسلوفاكيا وبعناد جميع الضغوط السياسية السوفيتية.

استخدام القوة الجوية

١٨ ـ في حالة شن هجوم مباغت من قبل قوات حلف وارشو، لابد ان يتوخى دفاع الناتو ايقاف او اعاقة تقدم العدو لفترة من الوقت تكفي لتعزيز القاطع المهدد، وعلى قوات الناتو التي في جبهة الهجوم حرمان العدو من اي نجاح ذو قيمة كبيرة وان تكسب اكثر ما تستطيع من الوقت في إعادة انفتاحها، والاستخدام الفوري للتفوق الجوي للناتو يجب ان يساهم في عملية كسب هذا الوقت الضروري ولابد من التأكيد هناأن لاحاجة لاستخدام الاسلحة الذرية في هذا المرحلة، واذا ما ظهر لنا ان العدو قد بدأ بتحشيد قوات اكبر لشن الهجوم فعلى الناتو الاستفادة من الفترة الزمنية التي تستغرقها هذه العملية (فترة الانذار) لتعزيز دفاعاته ومناقلة القوات ما بين القواطع او تحريك الاحتياطات السوقية لاسيما من الولايات المتحدة، وهنا ومرة اخرى سيكون لاستخدام كلما يتيسر من القوات الجوية دور اساسي في توفير الوقت الذي يحتاجه الناتو لانجاز التحشد وايصال التعزيزات ولاكمال اعادة انفتاح القوات قبل ان يحين وقت استخدام الاسلحة الذرية، اما اذا نجح (ا.س) بنشر (انفتاح) عدد كبير جدا من قواته مع ما تحتاجه من اسناد اداري في وسط اوربا، فلن يعود بوسع الناتو الاعتماد على القوات التقليدية لوحدها في ايقاف الهجوم السوفيتي، والوقت الذي سيحتاجه الناتو لاحتواء الاندفاع السوفيتي بدون الحاجة الى «الاسنو» يعتمد كليا على حجم قوات وارشو المشاركة في الهجوم، وعلى الوقت الانذاري الذي تيسر لقوات الناتو (اي مجموع الوقت الذي تتطلبه الاستعدادات السوفيتية كاعلان التعبئة العامة والانفتاح السوقي. . وغيرها)

لابد لنا من الاعتراف ان جناحي الناتو اضعف واقل قوة امام قوة حلف وارشو المركزية والمواجهة لهما. وكيفما كان الموقف على الاجنحة فستجد القوات الروسية (وليس قوات وارشو فقط) نفسها مشتركة في اي قتال يدور هناك، فليس من المعقول والحالة هذه ان تبادىء موسكو بالتورط بمواجهة قوات الناتو بمثل هذا الوقت المبكر، ولعل العوامل التالية تشكل احسن السبل لايقاف او صد الهجوم السوفيتي على الجناحين:

آ ـ انفتاح قوات الناتو في المنطقة المهددة وبشكل تساهم فيه قوات جميع دوله بما في ذلك (و.م) كي يعد الهجوم في اوربا هجوما موجها ضد الناتو ككل.

ب ـ استخدام فوري مكثف للقوة الجوية.

جـ ـ تسريع تحريك ونقل التعزيزات بحراً.

د ـ التمسك وبوضوح تام برفض الناتو الاعتراف بسياسة الامر الواقع.

١٩ ـ يجب تحويل ردود فعل الناتو ضد هجوم تقليدي الى خطط مدروسة ومهيأة، وان يجري القتال بشكل يؤكد ان الهدف هو الدفاع الفعال عن اوربا وليس باعتبار القتال مجرد صفحة اولية تسبق الحرب النووية العامة والمحتومة. ومهما كان سبب الفشل في ايقاف التعرض السوفيتي بالاسلحة التقليدية، او نجاح هذا الهجوم يتهديد سلامة ووجود واحدة او اكثر من دولة الناتو، فيجب انجاز جميع ترتيبات استخدام «الاسنو» مسبقاً، وعلينا الا ندع مجالا للشك او الغموض حول هذا الامر، وحول قدرة الناتو على ايقاف هجوم مباغت او هجوم واسع النطاق بالاسلحة التقليدية، اعتمادا على الاستخدام الكثيف وعلى الفائقية الجوية للناتو ضد تشكيلات العدو المدرعة وفي الساعات الاولى من الحرب لذا يجب استخدام كل اسراب الطائرات القاصفة/ المقاتلة، والمقاتلة لتدمير الدروع المعادية في ساحة المعركة وان تتولى وفي الوقت نفسه اسراب القاصفات الخفيفة والمتوسطة واجبات التجريد العميق، ان وجود اعداد ولو قليلة من اسراب (بي ـ ٥٢) او اي نوع مشابه او افضل

سيزيد ولاشك من قدرات الناتو الدفاعية بدرجة كبيرة. كما ان تأثيرها النفسي والعسكري ذو قيمة كبيرة لا سيما اذا استخدمت لتعزيز الموقف على الاجنحة.

التفوق الجوي

٢٠ ـ تحتل السيادة الجوية دورا حاسما في المعركة لاسيما في الحروب التقليدية وعند تعذر شن الغارات الجوية الكثيفة (بسبب وهن القوات الجوية امام الصواريخ الارضية المضادة للجو وكذلك لعدم تيسر ما يكفي من الطائرات لشن غارات كثيفة). سيكون القتال من اجل كسب التفوق الجوي شاقا وطويلا وغير مضمون النتائج، واذا ما تمسك الناتو بربح المعركة الجوية فقد يخسر المعركة الارضية بكاملها قبل ذلك، ولعل حرب الشرق الاوسط الاخيرة (عام ١٩٦٧) تعد دليلا مظللاً في هذا المجال، وسنخدع انفسنا اذا ما حاولنا تكرار ما حدث فيها على الحرب في اوربا، اولا، لأن طرفي النزاع في الشرق الاوسط لا يمتلكان اسلحة نووية (!! ..) وثانيا، لانهما لم يحصلا على اسناد مباشر من دول تملك قدرات كافية لمضاعفة قوات اي منهما الجوية، واخيرا فان حجم منطقة المعركة في الشرق الاوسط محدود جدا بالقياس الى ضخامة مسرح الحركات المرتقب في اوربا، وهكذا فأن تطبيق خبرات الشرق الاوسط[١] على الساحة الاوربية أمر محفوف بالمخاطر، ومن الناحية الاخرى فان اكمال استعدادات القوة الجوية وتوزيع الطائرات على قواعد متفرقة ومتباعدة مع حماية كافية بالاضافة الى نطاق كثيف من الدفاع الجوي بالصواريخ (الواطئة والعالية) المضادة للجو والمعززة ببطاريات مدفعية مقاومة

---

(١) اثرنا ابقاء ما اورده الجنرال عن حرب الشرق الاوسط كما هو. وعلى الاخص نقاط المقارنة الثلاث «الاسلحة النووية، والقوة الجوية والمساحة» تجنباً لاي انحراف عن الغاية الاساسية لهذا الكتاب.

ـ المترجم ـ

الطائرات سيساعد كثيرا على تجنب حدوث نسبة خسائر عالية في القوة كما ان الدفاع عن القطعات الارضية يجب ان يعزز بوسائل اخرى عدى الطائرات، اي كالمدافع والصواريخ المسيرة - اذ ليس بوسع طائرات التصدي ضد الغارات الجوية الواطئة - ومع ذلك فلابد من اعطاء القوة الجوية دور توطيد المعركة الارضية كاسبقية اولى، ومن ثم وبعد انجاز هذا الواجب وليس قبله على تحويل الجهد الجوي لكسب معركة «السيادة الجوية».

وسائل الاطلاق

٢١ - يعود أمر التأكيد على اعتبار الطائرة كوسيلة رئيسية لقذف القنابل النووية، الى عامي ٥٤ - ١٩٥٥ وعندما لم تكن الصواريخ عابرة القارات قد ظهرت الى الوجود بعد كما لم يكن هناك من بديل آخر هناك عدى الطائرات، وبسبب تفوق (و.م) على السوفيت في الميدان الجوي (دفاعاً وهجوماً) عدى ما ساد انذاك من اعتقاد بتفوقها النووي ايضا على السوفيت وقدرتها على الاحتفاظ بهذا التفوق الى امد غير محدود، وقد اصبح لستراتيجية «الانتقام الكثيف» قوة ردع ساحقة، الامر الذي قد يوضح اسباب اعطاء معركة السيادة الجوية اسبقية اولى، اما اليوم فان وسائل اطلاق «الاسنو» هي اساسا الصواريخ، وأن التفوق في هذا المجال سيضمن مركزا اقوى وقدرة متحركة افضل مما في حالة الطائرات لكسب المباغتة، عدى اننا لا يسعنا الاحتفاظ بطائراتنا في مطارات اوربا انتظارا لساعة الحاجة لاستخدام «الاسنو» اذ أن ذلك سيعرض تلك الطائرات للتدمير حتى قبل أن تسنح لنا فرصة استخدامها، وفي الوقت نفسه فلن تتمكن تلك الطائرات من انجاز الدور المطلوب منها طوال صفحة القتال التقليدي، وبالاضافة الى ذلك فهناك أمر ذو اهمية خاصة وهو امكانية قيام العدو بشن هجوم ناجح ولكن محدود الاتساع متوخيا من خلاله اجبار "الناتو" على القبول بالامر الواقع، ويتوقف نجاحه في ذلك على قدرة الناتو وتصميمه على مواصلة القتال ورفض سياسة

الامر الواقع حتى استعادة السيادة التامة على اراضيه، وبكلمة اخرى فاذا صان الناتو صلابته العسكرية والسياسية واوضح رفضه الدخول في اية مناقشات دبلوماسية قبل استعادة سيادته على اراضيه، فلن يكون عندها اي جدوى لسياسية الامر الواقع، وهنا يتوجب علينا اقناع «العدو» بانه سوف لن يحقق اي نجاح بهجومه المحدود والمباغت هذا، كما لابد من اطلاع الرأي العام في دول الناتو برغبة وقدرة الحلفاء على تأمين دفاع فعال عن انفسهم وفي كل الجبهات، ولم نصل بعد الى فهم واضح للتصعيد النفسي، ومن الناحية الاخرى ولأجل تحقيق تصعيد فعال في الميدان السياسي كما في ميدان الاسلحة التقليدية والنووية فلابد على الاقل من التوصل الى احدى النتيجتين التاليتين:

آ ـ جعل الجانب الاخر عاجزا عن التسابق او مواصلة التصعيد وافهامه بأن ذلك سينتهي بخسارته. او.

ب ـ أن الجانب الاخر سيحتاج الى المزيد من القوة لتحمل التدمير الناتج عن التصعيد.

٢٢ ـ وما لم تتحقق احدى النتيجتين اعلاه فلن يؤدي التصعيد الا الى زيادة التوتر او التدمير بدون اية فوائد لكلا الجانبين، كما أن ظهور العصر الذري وزيادة عدد الدول المستقلة قد اعطيا للجانبين السياسي والنفسي في التصعيد بعداً جديداً، ومن تحصيل الحاصل أن نقول ان الناتو سيحتاج لانجاز اجراءات كثيرة من اجل الدفاع عن اراضيه وهذه يجب ان تستهدف احدى الامور التالية:

آ ـ تأكيد امتلاك الناتو لكل من الرغبة والوسائل الاكيدة للدفاع عن اراضيه ضد اي هجوم واسع او محدود وفي اي جزء من جبهات الصدام الثلاث (الشمال والوسط والجنوب)، وهذا يعني رفضه التام لسياسة الامر الواقع.

ب ـ تأكيد القدرة والقرار على استخدام «الاسنو» عند الضرورة لتقليل وابعاد الاخطار عن دول الناتو ولزيادتها بالنسبة لدول وارشو.

جـ ـ تحقيق النتائج اعلاه دون الحاجة الى زيادة عددية هائلة في القوات التقليدية وبأقل ما يمكن من الاسلحة النووية التعبوية او من العيارات الاكبر التي قد تستخدم بكثرة في اوربا حالياً، الامر الذي سيبقي طريق التفاهم مفتوحا مع دول وارشو.

ء ـ توفير ضغوط نفسية هائلة لمواجهة الضغوط النفسية السوفيتية، واعطاء الرأي العام في دول الناتو ما يؤكد لها قدرة الناتو الدفاعية عن اراضي حلفاءه بالوسائل المألوفة والمتوفرة لديه ودفاع كهذا وغير الممكن لغير الناتو لا يجب ان يقف حاجزاً اما التفاهم ولكنه يجب ان يثبط من عزم السوفيت على البدء بهجوم محدود لسبر غور صلابة وعزم الناتو على القتال. (١)

---

(١) نشر المقال في المجلة العسكرية (العراقية) العدد الاول ـ كانون الثاني ـ ١٩٧٠.

الملحق الرقم ـ ٢ ـ

في السوق النووي
الضربة النووية الاولى
«لن نضرب اولا»
NO – FIRS – USE)

تقرير عن

اتحاد العلماء المعنيين

Union of Concerned Scientist

شباط ـ ١٩٨٣

كامبردج ـ ماسوشيسيت

الولايات المتحدة

يقصد من هذا البحث ان الدولة المعنية وهي الولايات المتحدة يجب ان تعلن انها لن تكون اول من يبدأ باستخدام الاسلحة النووية التعبوية او الاستراتيجية، ولابد لنا ان نذكر هنا ان المفاهيم الاستراتيجية في العصر النووي قد ادخلت العديد من المصطلحات الجديدة الى اللغة الانكليزية الامر الذي جعل مهمة المترجم الى العربية بالغة الصعوبة وباتت الحاجة ماسة الى قاموس خاص في الاستراتيجية عسى ان تتولى احدى دور النشر الغربية اصداره قريبا اسوة بما صدر حتى الان في شتى المجالات العلمية ولعل اقرب القواميس الى موضوعنا هو قاموس الحرب الحديثة، واذكر ان احد كبار الكتاب الغربيين في الاستراتيجية وهو الاميرال جي. سي. وايلي مؤلف كتاب «الاستراتيجية العسكرية» قد شكى من صعوبة عثوره على الكلمات المناسبة للتعبير عن الافكار والمفاهيم التي تجول في خاطره، وللأختصار سنكتفي بكلمة «لنا» بدلا عن «لن - نضرب - اولا». المترجم.

لقد نشر هذا البحث في دوريات آفاق عربية العدد الثالث - ايلول - ١٩٨٥.

المحتويات

١ ـ مقـــدمة

عنـدما خـططنا في ربيـع عام ١٩٨٢ انـا وزملائي في «اتحـاد العلماء المعنيين» للمشروع الذي استخلصنا منه التقرير الذي بين ايدينا، كان اقل الاسئلة اثارة للجدال هو:

«من سيتولى ادارة هذا المشروع؟» فقد كان واضحـاً لدينـا جميعاً ان جورج مارشال هو اول من سيقع عليه اختيارنا، فهذا «البحار المتقاعد» كما يسمي نفسه، هو نفسه البحار الذي وصل الى رتبة نائب اميرال في البحرية الامريكية. ولديه الكثير من الطاقات تضاف اليها طريقـة ممتعة في العمـل وكفاءة متميزة لاسيما في الاعمال الصعبة والمثيرة للجدل، واي تقدير سيناله هذا التقرير انما هو ثمرة لجهوده وجهود أولئك الرجال الذين اختارهم بنفسه للعمل معه، ونحن جميعاً مدينون له بالشكر. .

هنري كيندال

رئيس اتحاد العلماء المعنيين

٢ ـ استهلال

بدأ اتحاد العلماء المعنيين وفي الاشهر الاولى لعام ١٩٨٢ النظر بوضع توصيات عملية لتطبيقها من قبل الولايات المتحدة وحليفاتها في «الناتو» بقصد تقليل اخطار الحرب النووية، وتهدف في حالة نشوب الحرب الى تقليل التدمير الذي سيصيب البلدان التي ستتعرض للضرب، وكذلك لتقليل الاضرار بالبيئة العالمية، وقد نال الاتحاد مساعدة ومشورة خبراء في شؤون الدفاع والشؤون العسكرية والدولية، وتوفرت لدينا عدة توصيات، ولعل اهمها هي أن على الولايات المتحدة وحليفاتها في الناتو السعي نحو تبني سياسة تؤكد على انهم «لن ـ يضربوا ـ اولا» اي لن يكونوا البادئين باستخدام الاسلحة النووية في اوربا، كما ان على الولايات المتحدة أن تعلن بمفردها ودون حليفاتها بانها ستلتزم بتلك السياسة في اي مكان آخر من العالم معتمدة في ذلك على أن دفاعاً تقليدياً سيكفي لو أحسن اعداده لاحتواء هجوم سوفيتي في اوربا الغربية.

لقد ورد مقترح مماثل في مقال «الاسلحة النووية والحلف الاطلسي» نشر في عدد ربيع ١٩٨٢ من «مجلة الشؤون الخارجية»، وقد اعد ذلك التقرير من قبل اربعة من كبار موظفي الحكومة الامريكية السابقين وهم كل من، ماكجورج بندي، وجورج، اف، كينان، وروبرت اس ماكنمارا، وجيرارد. سي. سميث، وقد اتضح لأولئك الرجال وكذلك لاتحادنا، أن مثل هذه التوصيات تتطلب بحثاً وتقييماً رسميين وشعبيين مكثفين في الولايات المتحدة وحليفاتها، ولتحقيق مثل هذه النتيجة نظم الاتحاد هذه الدراسة التي بين ايدينا.

ساهم حشد كبير من الخبراء بالكتابة او المناقشات الشفوية في هذه الدراسة، وقد وردتنا كتابات كثيرة من امير اللواء المتقاعد بومان (من القوة الجوية الامريكية) وديفيد بنية من جامعة تل ابيب والاميرال المتقاعد نويل گيلر

(من البحرية الامريكية) والدكتور كاروين ومارشال الجو السير جون بارگلو والسير هيرمان بوندي والعقيد المتقاعد تـوماس فـابيانـك (من القوة الجـوية الامريكية) والسفيررايمونـدكارتهوف واميرال الاسطول اللورد هل نورثـون، والسفير جورج كينان واللواء المتقاعد جوشن لوسر (من المانيا الغربية) ووالتر شوتز من المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، والبروفسور جـون كيجان (من الكلية العسكرية الملكية البريطانية ساند هيرست)، والسفير جيمس ليونارد، والدكتور لوتز او نترسيهر (من المانيا الغربية) وآخرون غيرهم، كما توصلنا الى افكار وآراء ذات قيمة بالغة من خلال المناقشات التي جرت مع الذين وردت أسمائهم في اعلاه وكذلك مع كل من الفيلد مـارشال لـورد كارفـر، ونائب الاميرال هانسون (من البحرية الامريكية) والدكتور باروخ رانز من جامعة تل ابيب، والدكتور هـيربرت سكـوفيل. ونحن مـدينون بـالشكر للمعلومـات والمشورة التي وفرها لنا معهد بروكنز، وهم جميعا لا يتحملون اية مسؤولية طبعـاً عن الحجج والاستنتاجات التي سترد في هذا التقرير.

اما بالنسبة للاتحاد فقد كان الدكتور كيرت كوتفريد والسير هواردرس وكذلك ـ رئيس الاتحاد الدكتور هنري كيندال هم القوة المحركة والفاعلة وراء المشروع بكامله، وكذلك وبدون مساهمة وتحليلات كل من السيد ثرو بفتز والدكتور جيرالد شتاينبرج ما كان للتقرير ان يرى النور.

وفي ادناه قائمة باسماء آخرين قد لا يكونوا يؤيدون او حتى يتعاطفون مع الكثير من جوانب هذا التقرير الا أنهم عبروا عن اتفاق عام مع التقرير والاستنتاجات التي توصل اليها:

١ ـ اللواء المتقاعد بومان

٢ ـ ماكجورج يندي المساعد الخاص لرئيس مجلس الامن القومي الامريكي ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦

٣ ـ الفيلد مارث اللورد كارفر رئيس اركان الدفاع البريطاني ٧٣ ـ ١٩٧٦

٤ ـ اللواء المتقاعد فيربـورن
٥ ـ اللورد بـريان فلورز محـاضر في كليـة الامـبراطـوريـة للعلوم والتكنولوجيا.
٦ ـ الاميرال المتقاعد نويل گيلر
٧ ـ رايموند كارتهـوف باحث في معهد بروكنز
٨ ـ اللورد كلادوين، السفير البريطاني في فرنسا ٥٤ ـ ١٩٦٠
٩ ـ جورج كينان من معهـد برنستـون للدراسات العليـا والسفير الامريكي في الاتحاد السوفيتي ١٩٥٢
١٠ ـ العميد المتقاعد كارل كريستيان كروز ـ من المانيا الغربية.
١٢ ـ روبرت ماكنمارا ـ وزير الدفاع الامريكي ٦١ ـ ١٩٦٨.
١٣ ـ الدكتور والتر شوتز ـ المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية
١٤ ـ هيربرت سكـوفيل، معـاون مديـر الابحاث في المخـابرات الامريكية المركزية (CIA) (٥٥ ـ ١٩٦٣)
١٥ ـ جـيرارد سمث، رئيس الوفـد الامريكي لمحـادثات تحـديد الاسلحة الاستراتيجية (سالت) ٦٩ ـ ١٩٧٢
١٦ ـ الدكتور اونتر سيهر
١٧ ـ اللورد زوكـرمـان رئيس العلماء الاستشـارين في الحكـومـة البريطانية ٦٦ ـ ١٩٧١.

نائب الاميرال المتقاعد
جون مارشال لي
مدير الدراسة

٣ ـ تنبيه

سيشكـل اعلان الـولايات المتحـدة انها لن تكون اول من يستخـدم الاسلحـة النوويـة في اي صراع مقبل، تبـدلا اساسيـاً في النهج الـدفاعي للولايات المتحدة وحليفاتها، كما سيتناقض ذلك وبشكل خاص مع المفهوم الذي كان سائداً واساسياً في الناتو منـذ تأسيسـه، وسيتطلب اعـلان «لنا» تبدلات رئيسية في مفاهيم وشكل الدفاع لدى الولايات المتحدة وحليفاتها.

سيراعي هذا التقرير مضامين اعلان «لنا»، كما سيصور الخطر المتأصل في الاستراتيجية النووية الحالية، وتقييم ما اذا كان اعلان «لنا» سيقلل ذلك الخطر، كما سيتفحص الحجج المبدأية المؤيدة والمعاكسة لـ «لنا». وسيجمل الخطوات ـ الدبلوماسية والعسكرية ـ التي ستسبق او ترافق الاعلان.

وسيتفحص هذا التقرير ايضا ميـزان القوات الحـالية في وسط اوربـا وغيرها من الساحات وسيجد ان القوات التقليدية للولايات المتحدة وحليفاتها تكفي لمواجهة جدية لهجوم تقليدي وبدون اللجوء الى الاسلحـة النوويـة. ويتحرى التقرير طبيعة وتكاليف الاجراءات اللازمة لتقوية دفـاعات النـاتو التقليدية كي تتمكن ـ وبدرجة عالية من الثقة ـ من ردع هجوم تقليدي او تدميره في حالة فشل الردع، كما وجد التقرير ان قوة تقليدية بهذا المستوى هي ضمن التحديدات السياسية والاقتصادية المقبولة في الولايات المتحدة وحليفاتها.

لقد خلص التقرير الى أن اعلاناً كاعلان «لنا» ويصدر عن الولايات المتحدة بعد تهيئـة دبلوماسيـة وعسكريـة من قبلها وحليفـاتها، وبعـد اتخاذ الاجراءات الضرورية لتقوية الدفاع التقليدي، فانه، اي الاعلان، سيقلل وبدرجة ملحوظة من خـطر نشوب حـرب نوويـة، ويعزز «أمن» الـولايات المتحدة وحليفاتها، لذا ينبغي أن تبدأ تواً الاعمال التي ستقود الى الاعلان.

القسم الاول
اعـــلان «لنا»

١ ـ ليست الحرب النووية مجرد توسع في الحرب التقليدية او تصعيدها الى مستويات عالية من العنف والتدمير، بل انها ظاهرة مختلفة كلياً، وعلى سبيل المثال، فان الحرب التقليدية الحديثة يمكن ان تسبب المـوت والدمـار والمعاناة، ولكنها وحتى في اسوأ حالاتها ستترك للشعوب ولمنشآتها أن تستعيد قدراتها بل وحتى الارتقاء الى افضل مما كانت عليه، اما الحرب النووية العامة فستدمر البلدان التي تتعرض للضرب كليا بما في ذلك مؤسساتها بـل وحتى حضـارتها، وستصيب بـاقي الكرة الارضيـة بدرجـة لا يعرف مـداهـا من الدمار(١)، لذا فأن استمرارية الدول النووية، وحليفاتها وحياة العديد من الامم متوقف على المنع المستمر لنشوب حرب نووية عامة،

لذلك بات منع نشوب حرب نووية عامة هدفاً ذا اسبقية مطلقة، وهدفا يجب متابعته على مدى المستقبل المنظور، في الايـام الهادئـة او عند اشتـداد الازمات الدولية، بل وحتى بعد نشوب الحرب، ويجب ان يترسخ هذا المنع في قلب سياسة الولايات المتحـدة وحليفاتهـا وستراتيجيـاتها، كـما ينبغي تقليل الاعتماد على التهديد بـ/ او استخدام الاسلحة النووية لضمان المصالح الوطنية الى ادنى الحدود مادام مثل هذا الاعتماد سيثير مخاطر التصعيد او اللجوء الى الحرب النووية، وليس من بديل في الوقت الحاضر للتهديد بالانتقام النووي لردع العدو من استخدام الاسلحة النووية، وبالمقابل فليس محتوما الاعتماد

---

(١) يكفي المخزون النووي لتفجير الكرة الارضية لـ (٢١) كمامرةووردذلك في برنامج تلفزيوني عرض في لندن عام ١٩٧٦، وقد ذكر بعض المعنين ان تلك التفجيرات قد تحول كوكب الارض نفسه الى قنبلة نووية لا ندري ما الذي ستسببه للكون كله، اما مفهوم الحرب النووية العامة فهي الحرب الشاملة التي تستخدم فيها جميع الاسلحة الاستراتيجية دونما اية قيود وتوجه او تستهدف اراضي القوتين العظمين ـ المترجم ـ

على القوات النووية لردع هجوم تقليدي او تدميره، او لتحقيق اهداف اخرى للعمليات العسكرية، والاعتماد على التهديد بـ/ أو استخدام الاسلحة النووية في تلك الواجبات سيؤدي على الارجح، وعاجلا او آجلا، وفي هذه الازمة او تلك الى الكارثة.

ومع ذلك فان مثل هذا الاعتماد النووي ظل اساسا لستراتيجية الولايات المتحدة وحليفاتها في الناتو لجيل كامل من الزمن، اذ تفترض هذه الاستراتيجية ان للسوفيت تفوقا في القوات التقليدية بدرجة يتعذر معها مواجهته دائما وابدا الا بالاسلحة النووية الامريكية فقط، اما بخصوص الناتو فقد كررت الولايات المتحدة اعلانها وعزمها ـ في حالة فشل الدفاع التقليدي ـ على المبادرة باستخدام الاسلحة النووية، وقد حدث فعلا وفي العديد من المواقف الحقيقية او المحتملة ومنذ معركة «ديان بيان فو» الى حرب الخليج العربي، وحين بدا أن القوات التقليدية عاجزة عن معالجة موقف ما، أن فكرت الولايات المتحدة في استخدام الاسلحة النووية «الاسنو»[1]، وظهر هذا المفهوم النووي الاستراتيجي الجديد صراحة في خطط ومعتقدات وافتراضات وتنظيمات ومواقف وعقائد وبرامج العمل في الولايات المتحدة والناتو، وكرست معظم الدراسات الاستراتيجية في «مرحلة ما بعد الحرب»[2] لمناقشة وتعديل واعاد صياغة الافكار والمفاهيم حول الموقف النووي، كما صمم الاستخدام النووي لا لتعزيز قوة الردع وحسب بل وفي البحث عن مفاهيم لاستخدام (الاسنو» فعلا دون ما ضرورة لتصعيد المواقف الى تراشق نووي عام. وفي التحليل النهائي فان ستراتيجية الغرب هي ستراتيجية نووية.

---

(١) سنكتفي بكلمة «الاسنو» اختصارا للأسلحة النووية. المترجم

(٢) تعني اينما وردت ما بعد الحرب العالمية الثانية. المترجم

٢ ـ في الايام الاولى للعصر النووي، وعندما لم يكن هناك سوى عدد قليل من «الاسنو» وكان معظمها لدى الولايات المتحدة، عندها كان يمكن القول بستراتيجية تستند الى «الاسنو» بشكل اساسي، كما كان باستطاعة الولايات المتحدة استخدام «الاسنو» وهي على ثقة من قدرتها على تحمل ردود الفعل السوفيتية وتحمل معضلات التدمير الكبير الذي ستتعرض له وقدرتها على مواصلة الحياة والعمل، الا أنه وفي العشرين سنة الاخيرة ومع تزايد المخزون النووي وتعدد وسائل الاطلاق لدى الجانبين وبشكل اصبح معه من شبه المؤكد ان اياً من الجانبين لن يستطيع النجاة من الدمار التام. لقد انتهى المنطق الذي اعتمدته الاستراتيجية النووية.

ومن الناحية الاخرى فلم يعد بالامكان استخدام «الاسنو» في ايامنا هذه فعلا، وانجازها الوحيد والمعقول حالياً، وهو انجاز اساسي ومهم، هو «الردع النووي» لمنع الاخرين من استخدامها، اما التفكير باستخدامها في اي دور آخر فسيكون ذلك انتحاراً وكما قال الفيلد مارشال كارفر «أن الاعتماد الحالي للولايات المتحدة والناتو على الاستراتيجية النووية هو اما خدعة او عمل انتحاري».

ويمكن الفكاك من هذا المأزق الخانق، كما يمكن وضع سياسة وستراتيجية على اساس منطقي ومعقول للولايات المتحدة والناتو وذلك بالاعلان والتعهد بان الولايات المتحدة لن تكون اول من يستخدم «الاسنو» في اي اشتباك ـ او ما سندعوه هنا بـ «اعلان لنا» والذي سيؤشر بعد صدوره تحولا حاسما في السياسة القومية للولايات المتحدة وحليفاتها والتي استمرت على منوالها السابق للسنوات الثلاثين الماضية. وسيستدعي ذلك بطبيعة الحال اعادة تفكير دقيقة وواضحة في العقيدة الاستراتيجية والى المزيد من التحليل العسكري والسياسي والى مناقشات مكثفة داخل وما بين الولايات المتحدة وحليفاتها، بما في ذلك مناقشات عامة لتطوير هذا التفهم والدعم الشعبين، واكثر من ذلك، فالاعلان نفسه يستدعي تبدلا اساسيا في النظريات والخطط

والقوات والبرامج العسكرية، ولن تتم عملية التهيئة والاستعداد هذه بسرعة وسهولة او بدون ان تجابه بمعارضة قوية في الولايات المتحدة وحليفاتها، ورغم ذلك فان هذه المناقشات والدراسات مفيدة بحد ذاتها في تأكيد التفهم العام، وقد تحقق في النهاية وحدة في الهدف والمفاهيم داخليا وعلى مستوى دول الناتو،

سيكون تأثير اعلان «لنا» كبيراً وسيؤدي سياسياً الى زيادة في قوة التحالف والى أن تكون العلاقة مع الاتحاد السوفيتي وعلى الاخص ايام اشتداد التوتر والازمات، أن تكون أقل غموضا وتعقيدا، اما في الجانب العسكري، فان تحديد مهمة «الاسنو» بالردع النووي او للرد الانتقامي فقط سيحدث بدوره هو الاخر تبدلا جذرياً في القوات التقليدية والنووية وسيقلل من مخاطر الحرب النووية بدرجة كبيرة فعلا.

التأثير السياسي لاعلان «لنا»

٣ ـ استند «أمن» الحلفاء الغربيين ولاكثر من ربع قرن على استعداد الولايات المتحدة لاستخدام «الاسنو» في الدفاع عن الناتو ضد هجوم تقليدي، مع أن حلفاونا يدركون جميعا لا معقولية الدفاع عنهم بهذه الطريقة التي لا تعني في النهاية سوى تهديداً بالانتحار، كما انهم يدركون عدم امكانية الدفاع عنهم باعلان حرب نووية لا تبقي ولا تذر. وفي الوقت الذي يعتمد فيه الحلفاء على قوة الردع النووي فهم يدركون المخاطر القاتلة لفشلهعاجلااو آجلا، وفي هذه او تلك من الازمات الدولية وما اكثرها، ان ما يحتاجه حلفاؤنا ونحن معهم، هو ستراتيجية معقولة توفر لهم املا في العيش على المدى البعيد.

لقد ظهر في بلدان حلف الناتو بما فيها الولايات المتحدة، العديد من وجهات النظر المتشابكة عن الجدارة النسبية لاعلان «لنا» وعن قوة الردع النووي ضد هجوم تقليدي، وسيعتمد تحقيق انسجام فكري وعقلاني في الولايات المتحدة وخارجها على التوصل الى عدة تقييمات متجانسة.

آ ـ يتمثل الفرق بين الحربين التقليدية والنووية في التفاوت الرهيب في قوتيهما، ومازال الكثير من الناس في دول الناتو يعانون من مأسي حربين عالميتين وقعتا كلتاهما في هذا القرن وعلى اراضيهم بحيث باتت تتساوى في نظرهم ومن الناحية العملية الحربان التقليدية والنووية.

ب ـ لن تتصاعد في ظل اعلان «لنا» اي حرب تقليدية الى حرب نووية بالضرورة وكما يفترض ذلك الكثيرون.

جـ ـ ان الدفاع التقليدي الجيد، والذي سيشكل ردعا تقليديا قويا، ويوفر لو اعتمدنا عليه، آملاً في شن عمليات ناجحة، هذا الدفاع مازال ضمن الامكانيات السياسية والاقتصادية.

ء ـ هناك احتمال قوي في ان تقود الاستراتيجية الحالية في استخدام «الاسنو» في ضربة اولى الى كارثة الحرب النووية كما لا يمكن دعم مثل هذه الاستراتيجية فكرياً او اخلاقياً، عدا انها قد تسبب انقساماً خطيراً داخل تحالف الناتو.

٤ ـ عند توفير موافقة عامة وواسعة على الامور اعلاه سينظر الى ستراتيجية «لنا» كتقدم رئيسي على طريق توفير الامن لجميع الحلفاء. وسيقدر هؤلاء وبقناعة تامة تأثير اعلان «لنا» على العديد من المعضلات القائمة حالياً، اذ أن احد الاعراض المزمنة لضعف التحالف الغربي هو الشكوك بمصداقية الولايات المتحدة ابان الازمات، ويشك بعض الاوربيون بشكل خاص في جدية الولايات المتحدة في استخدام اسلحتها النووية فعلا ضد هجوم تقليدي تشنه قوات حلف وارشو اذا كانت ستتعرض هي نفسها للدمار بسبب هذا التدخل وكنتيجة لضربة سوفيتية مماثلة، بل ان هناك ما هو اكثر من هذا الخوف الاوربي، وهو أن الامريكيين والسوفيت سيجدون طريقة ما لحصر نطاق العمليات داخل اوربا اي فوق اراضي حليفاتهما في الناتو وحلف وارشو وتجنيب اراضيهما ويلات الحرب النووية، كما يوجد ايضا من يخشون ان تستثار الولايات المتحدة بفعل عدائها المفرط للاتحاد السوفيتي لسبب أو آخر

فتشعل فتيل حرب لا ضرورة لها، وسيخفف اعلان «لنا» من تلك المخاوف كما سيستطيع الحلفاء التأكد من أن الولايات المتحدة قد تحررت وبشكل جوهري من الخوف من دمارها الفوري، وانها اصبحت تؤمن وبعمق باهمية حلفائها لأمنها هي، كما أن ما تحتفظ به حالياً من قوات ضخمة في الخطوط الامامية في جبهات اوربا سيجعلها تشارك وبكل طاقاتها في دفاع تقليدي مشترك، كما انها ـ اي الولايات المتحدة ـ سوف لن تقلل من اسنادها النووي بل ستحتفظ به في الاحتياط كرادع قوي لهجوم نووي معاد قبل او خلال الحرب، اما اذا وقعت الكارثة ولجأ الاتحاد السوفيتي الى كسر الحاجز النووي فستكون «الاسنو» الامريكية قوة ثأر جاهزة.

كما أن اعلان «لنا» سيذلل الكثير من العقبات التي تحول دون تحقيق «وحدة الهدف» بين الولايات المتحدة وحليفاتها وستتحرر جميعاً من الفكرة الخرقاء بالدفاع عن انفسنا بالتهديد بالانتحار الجماعي، كما ستتحرر والى درجة كبيرة من المسلك اللانساني بالتسبب بموت الملايين بجرة قلم او بمبادرة منا ونحن نعرف ان معظم الضحايا اناس ابرياء، كما سيحقق لنا الاعلان ان نعمل ونتحرك في ظل سياسة وستراتيجية يمكن تفهمهما عدا عن انهما تبرران الاجراءات العسكرية الواجب اتخاذها والضرورية لنا ـ ستراتيجية تشكل قاعدة واساساً لأمل بمستقبل طويل وافضل.

ان تحول واعتماد التحالف الى قاعدة «لنا» سيتطلب عملاً شاقاً وسيستغرق الكثير من الوقت الذي قد يكون عاصفاً، وسيواجه المؤيدون والمدافعون عن اعلان «لنا» في الولايات المتحدة وحليفاتها مهمة كبيرة، وعلى الولايات المتحدة ان تكون مستعدة وبوضوح للمساهمة في تقوية الدفاع التقليدي، وحالما يصبح اعلان «لنا» نافذ المفعول، فسيقف التحالف على قاعدة عسكرية معقولة وواقعية، مع تخفيض محسوس لمخاطر الكارثة النووية وسيصبح تحالفنا اقوى ويزداد الاعتماد عليه.

لا يمكن معرفة ردود فعل السوفيت وأعمالهم أو التنبؤ بها على وجه

الدقة، ولسنا نحاول سبرها او الاحاطة بها هنا، الا أن هناك العديد من الاعتبارات التي ستظهر بعد الاعلان الامريكي بـ «لنا» والتي سيضعها الاتحاد السوفيتي في حسبانه بلا شك عند اتخاذ قراره.

ولو تذكرنا انعدام الثقة العميق لدى السوفيت من الولايات المتحدة وحليفاتها، وكذلك صعوبة التنبؤ باي عمل ستقوم به امة تحيا تحت ضغط ثقيل ودائم، فقد لا يمنح الاتحاد السوفيتي ثقته الكاملة لاعلان «لنا»، ومع ذلك فسيحلل السوفيت المناقشات والدراسات التي ستجري داخل الولايات المتحدة وبينها وبين حليفاتها وكذلك لما سيتم ايضا داخل دول التحالف (الناتو) حول هذا الامر، كما سيراقب الاجراءات العسكرية المشتركة، وينبغي أن يقوده ذلك الى اعتقاد حذر بان اعلان «لنا» هو على الاقل نهج وستراتيجية مقبولان في الغرب، ومما سيدعم اعتقاداً كهذا هو الاهتمام السوفيتي الملحوظ بعدم خرق الحاجز النووي اذ لم يكن الاتحاد السوفيتي واهناً يوماً ما امام اي هجوم تقليدي مع ما يتوافر له من قوة وتفوق كبير في القوات التقليدية والمساحات الشاسعة التي تحت سيطرته والموقع الاستراتيجي المركزي الذي يتمتع به، وكل ذلك يؤكد ان ليس بوسع الولايات المتحدة وحليفاتها حتى مجرد التفكير بغزو الاتحاد السوفيتي، وهكذا، وطالما تظل الحروب تقليدية فينبغي ان تظل اراضي الاتحاد السوفيتي امينة اساساً، اما اذا خرق الحاجز النووي (من قبل الاتحاد السوفيتي) فلابد والحالة ذي من افهامه ان مصيره ومصير حليفاته هو الدمار ولن تعود مجتمعات متحضرة، ومع ذلك وحتى تحت ضغوط الحرب التقليدية ـ وفي اتعس الحالات ـ اي في الحرب التقليدية التي ستكون نتائجها وخيمة بالنسبة للاتحاد السوفيتي فسيظل الامتناع عن اللجوء الى «الاسنو» لصالحه في النهاية، واكثر من ذلك وحتى لو اوقف الاتحاد السوفيتي هجومه بسبب الخسائر الجسيمة وانسحب الى الخلف بانتظار فرصة افضل لمعاودة مخاطرته التعرضية فذلك سينسجم مع العقيدة الشيوعية ومع تجربة روسيا في الحروب السابقة والخلاصة فاعلان «لنا» الامريكي والاجراءات ذات العلاقة به بامكانه ان يمنح صناع القرار السوفيت حجة

اضافية لتجنب مخاطر اشعال الفتيل النووي والامتناع عن ان يكونوا البادئين باستخدام «الاسنو» والتمسك بصورة اقوى باعلانهم هم عن عدم اللجوء اليها.

أن احدى اهم النتائج التي ستترتب على هذه العوامل هي اسقاط الفرضية السائدة حالياً والتي مفادها أن اية حرب يتدخل فيها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ستكون او انها ستتحول وبسرعة الى حرب نووية.

التأثير العسكري لاعلان «لنا»

٥ ـ سيكون لاعلان «لنا» تأثير اساسي ايضا على البنية العسكرية للناتو، وتشاطر الولايات المتحدة حليفاتها في فرضية رئيسية مفادها أن «الاسنو» ستكون الحكم في اي قتال رئيسي، فاذا فشلت العمليات التقليدية الى حد خطير او تعذر تحقيق بعض الاهداف الحيوية بطرق أو وسائل اخرى، فسيكون عندها من المناسب بل والضروري استخدام «الاسنو»، والخلاصة، فان العمليات النووية هي عمليات مشروعة في الحرب واستخدامها ممكن ومقبول اذا ما دعت الحاجة الى ذلك، اما في ظل اعلان «لنا» فستسقط هذه الفرضية كليا، وسيبطل الاعتماد الابدي على «الاسنو» لدعم العمليات التقليدية، وستغدو «الضربة الاولى» خارج الحدود المسموح بها للقوات الامريكية ولن يتوقع احد القادة الميدانيين ان يظل بوسعه ان يطلب او يوصي باسناد نووي لعملياته وكما عليه الحالة الان في عدم توقعه او اقتراحه استخدام اي من الاسلحة المحرمة الاخرى كغازات الاعصاب والغازات السامة والاسلحة الاحيائية.

ستكون مهمة القوات التقليدية هي تحقيق النجاح بالوسائل التقليدية، وستحدد وتوضح مهمة القوات النووية ـ بالردع، فاذا فشلت في تحقيق ذلك فستقتصر مهمتها انذاك على الانتقام من عدو قد استخدمها فعلا، وسيجد كل

جانب بطبيعة الحال أن من الضروري توفيرها لمواجهة امكانية استخدام الطرف الاخر لها وخرق اعلان «لنا» او لمواجهة عمليات نووية تحدث لسبب او حادث ما، او نتيجة لخطأ او بمبادرة مرؤوس غير مخول او من قبل طرف ثالث، وسيظل التهديد النووي قائما وبشكل دائمي لذا لابد ان تتوافر للجانبين قدرات ثأرية مناسبة، الا أنه لابد من ابطال الاعتماد على القوات النووية لدعم عملياتنا التقليدية، كما أن القوات التقليدية لن تظل في التحليل النهائي «سلك العثرة»[1]. لاشعال الحرب النووية، وعلى القوات التقليدية انجاز مهماتها بنفسها وبدون الارتكاز على العكازة النووية، ويتطلب ذلك تواجد قوات تقليدية قادرة على ردع - او/ وعند الضرورة - ايقاف هجوم تقليدي ضد اهداف حيوية، تتداخل الان الاسلحة والمفاهيم النووية وبعمق مع جميع - عناصر القوات، ولابد من اعادة فحص وتطوير جميع جوانبها كما لابد من تغيير جميع احجام وتأليف وبنية واسبقيات مختلف عناصر القتال والاسناد وكذلك البنيات التحتية الى درجة ما، ولابد من اعطاء اسبقية عالية لمخزون المعدات القتالية السريعة الاستهلاك كما يجب ان يظهر هذا التأثير على التنظيم وتخصيص الواجبات وعلى مفهوم قوات الاحتياط، والتدريب، والعقيدة وكراسات التدريب وخطط العمليات والمفاهيم التعبوية، ولابد كذلك من اعادة توجيه بحوث الاسلحة وتطويرها وشرائها، ولعل الاهم من كل ذلك هي الحاجة الى احداث تبدل ثوري في احساس القوات التقليدية - وعلى جميع الاصعدة - بدورها، وان تدرك من اعلى مستوياتها الى ادناه ان جميع المسؤوليات القتالية باتت مسؤولياتها هي، وأن «الاسنو» لن تتيسر لها لتغطية العجز او عدم الانسجام او الفشل، وستستعيد القوات التقليدية كرامتها واهميتها الاساسية وسيكون لذلك تأثيره على نظرتها للمستقبل وعلى ادائها وتصميمها - وبالتالي على كفائتها القتالية وفعالياتها - الاساسية.

---

(١) سلك العثرة (Trip – wire) جهاز صغير سريع التفجير يوضع في مكان خفي على طريق مرور الدوريات المعادية ليلا فتفجره دون ان تدري مسببة بذلك اشعال الجبهة - المترجم

ستتغير القوات النووية ايضا بعد تحويل دورها وانجازاتها الى الاسلحة التقليدية كما ستلغى ويتم تفكيك الاسلحة الجديدة الاخرى مثل قنابل «النيوترون» المضادة للدبابات، وضد/ الجو وضد/ الغواصات بعد ان تفقد حتى مبرر وجودها (Raison d'etre) • لابد من اعادة التفكير في مخاطر ووهن تكدس الاسلحة النووية التعبوية في او على مقربة من المناطق التي يحتمل انفجار الصراع فيها، ويمكن القول ابتداء بامكانية تقليل الاسلحة النووية التعبوية او نقلها الى مناطق اقل اثارة، مما سيقلل من الدوافع والفرص والضغوط لاستخدامها قبل أن تضيع من ايدينا من ناحية ولازالة هدف اولي كبير سيكون بلا شك عرضة لضربة اجهاضية معادية، كما لابد من تبديل ستراتيجية ومسارح عمليات الاسلحة النووية البعيدة ـ المدى، اذ ان اقتصار دورها على الضربة الانتقامية سيقلل من اهمية دورها كقوة ضربة اولى. وعلى سبيل المثال، فسينظر الى سلاح بالغ الدقة وبوقت طيران قصير نسبيا كصاروخ (بيرشنغ ـ ٢)، كعامل تحريض ومثير للمشاكل وكعنصر عدم استقرار، اكثر مما سينظر اليه على انه جزء من قوة الردع، وستعطي الاسبقية في برامج اعداد القوات الاستراتيجية لاعتبارات مثل قلة وهن تلك القوات وحد مقبول من المعقولية والثبات وصلاحية العمل، كما ان المطالب السابقة والتي لا نهاية لها للقوات الاستراتيجية والتي تثيرها او تسببها الحوارات (Scenaries) العديدة التي وضعت لـ (خوض ـ الحرب) النووية، هذه المطالب ستفقد الكثير من جديتها وقيمتها، لأن تحديد دور القوات النووية بالردع صراحة وبالمهمة الثأرية سيقللان من تلك المطالب، وقد يكون ممكناً في النهاية الاجابة على السؤال المهم بخصوص «الاسنو»، والسؤال هو . . . «كم سيكفي منها؟ »

سيكون من الضروري في ظل اعلان «لنا» ايضاح أن اي عدو سيبدأ باستخدام «الاسنو» سيواجه بانتقام نووي ثأري وهذا سيتطلب ادامة الوسائل والاستعدادات والخطط بما في ذلك خطط التدرج في التصعيد النووي لجعل الانتقام حقيقة مؤكدة، فلن يقلل اعلان «لنا» لا المخاطر ولا المتطلبات

النووية، ومع ذلك فاذا اقتنع الاتحاد السوفيتي وشعوبه بانهم في مأمن من اسلحتنا النووية مالم ـ وفقط مالم ـ يستخدموا هم اسلحتهم ضدنا او ضد حلفاؤنا، فمفهوم اعلان «لنا» سيعني تقليل المخاطر النووية الى حد كبير مع زيادة وتأكيد عامل «الامن».

سيتطلب اعلان «لنا» ـ كما سيثير هو بدوره ـ تبدلات عسكرية رئيسية وجوهرية، تبدلات في المفاهيم وفي طبيعة القوات، وسيدعي البعض ان اعلان «لنا» سوف يكون اعلاناً دبلوماسياً وحسب، لأن القرار حول استخدام «الاسنو» سيتخذ استنادا الى تفهم وتحقيق المصالح الوطنية ابان الازمات، ويعجز ادعاء كهذا عن ادراك أن اهمية اعلان «لنا» ستظهر بعد أن ينمو ويتعاظم ويندمج في طريقة تفكيرنا واستعداداتنا وبنياتنا العسكرية، وفي الوقت الذي يمكن خرق اعلان «لنا» في العمليات واستخدام «الاسنو» فعلا، إلاانه ورغم ذلك سيكون للثقل الشرعي والقوة المعنوية وللأستعدادات العديدة والتخطبط بل وحتى العمليات ستكون كلها ضد عمل كهذا.

ستتولى الولايات المتحدة وحليفاتها ومن حيث الجوهر وبهدوء تقييم مصالحها الحقيقة مجتمعة وعلى انفراد، ليقرروا من ثم أن الحرب النووية ستكون مدمرة حتماً ولمعظم تلك المصالح، وعندها لن يترك اعلان «لنا» القرار النووي الى لحظات الضغط الذي لا يطاق في الساعات الحاسمة او الساخنة في ذروة الازمات، بل ستكون الولايات المتحدة وحليفاتها قد اتخذت وتقبلت القرار مقدماً حول كامل الموقف العسكري.

«السياسة النووية لفرنسا وبريطانيا»

٦ ـ تمتلك فرنسا وبريطانيا قوات نووية تعبوية،وبعيدة المدى (ستراتيجية)، ومع أن ما لديها يعد قليلا قياساً بما لدى الدولتين الكبيرتين، الا أنها تعد ذات قوة هائلة وفق المعايير التقليدية، فهما ليستا قادرتين على

استخدامها ضد قوات حلف وارشو في ميادين القتال وحسب بل وحتى على ضرب الاتحاد السوفيتي نفسه.

ان الاعتبارات الجيوبولتيكية التي فرضت على فرنسا أن تبني قوة ردع نووية خاصة بها، هي نفسها - اي تلك الاعتبارات - جعلت من غير المحتمل ان تعمد فرنسا الى شجب او رفض «ضربة - اولى» لصد اي عدوان او غزو لاراضيها بغض النظر عما اذا كانت الولايات المتحدة قد التزمت بسياسة «لنا» ام لا. وبالمقابل فان مزايا اعلان «لنا» للولايات المتحدة ليست متوقفة على احتمال لجوء فرنسا او غيرها من حليفات الولايات المتحدة في النادي النووي الى المبادرة النووية.

اعلان «لنا» والمقترحات الاخرى للسيطرة على «الاسنو»

٧ - ناقشت الحكومات وبنجاح عدداً من اجراءات ومعايير السيطرة على التسلح والتي صممت وصيغت بهدف تقليل الخطر النووي، وهناك العديد من المشاريع الجديدة التي يدافع عنها داخل وخارج الحكومات ومن قبل الرأي العام، ويهدف بعض تلك المشاريع والاجراءات الى الحد من اسلحة بعينها مثل «معاهدة مضادات الصواريخ البالستيقية[1]، ومعاهدة اعماق البحار، ومفاوضات مضادات الاقمار الصناعية[2]، والمقترح الامريكي حول مسارح القوات النووية. . .» بينما يسعى البعض الاخر من تلك المشاريع الى الحد من اساليب التطوير الفنية في مجالات بعينها (سالت -١، سالت - ٢)، والتجميد التام للتجارب النووية. . ويدعو البعض الاخر الى خفض عدد معين من الاسلحة مثل (سالت - ٢) و (START) ، ومقترح كينان گيلر بتدمير ٥٠٪

---

(١) Antiballistic Missile Treaty

(٢) Antisatellite Negotiation

من المخزون النووي والخفض المتبادل في ميزان القوات. . .)، كما يهدف البعض الاخر الى ايجاد مناطق مجردة من السلاح النووي، او مناطق محرمة نوويا، مثل، (لجنة بالمة، ومنطقتي شمال اوربا، والبلقان المجردتين من «الاسنو» وكذلك المفاوضات حول المحيط الهندي والمناطق الاوربية الاخرى المجردة من «الاسنو» ومعاهدة تحريم الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية، او معاهدة (TLATELOLCO) لعام ١٩٦٧. ان اهداف جميع تلك المشاريع جديرة بالنظر، وتسعى نحو غايات مفيدة في تقوية الردع، وتعزيز الاستقرار والى الحد من التقدم التكنولوجي للأغراض العسكرية، وتقليص المخزون النووي، والاهم من كل ذلك انها تشكل خطوات على طريق السيطرة على الخطر والتهديد النوويين، وما من تعارض او خلاف فيما بين اي من تلك المشاريع واعلان «لنا» بل انهما يتممان بعضهما البعض.

ومع ذلك فقد اغفلت تلك المشاريع احد العناصر الحيوية، اذ لم يعترض اي منها صراحة وبشكل مباشر على استخدام «الاسنو» كما لم يؤدي اي منها الى تغيير يذكر في الاستراتيجية النووية او شكل العمليات المقبلة والخطط، وحتى لو نوقشت جميع الموضوعات المدرجة على جداول اعمال المفاوضات وتمت المصادقة عليها ونفذت فعلا فستظل المسالك المفاهيمية والعملياتية للحرب النووية كما هي عليه الان (وسيظل المخزون النووي اكثر مما يلزم بكثير لتدمير الجانبين) الا أنه وباقرار اعلان «لنا» فستلغى نسبة كبيرة - ولعلها النسبة الاكبر - من امكانيات الاستخدام المدروس والمتعمد للأسلحة النووية او حتى ليمكن حذفها او استبعادها من التخطيط والتوقعات المفترضة. وسيؤثر اعلان «لنا» تبدلا اساسياً في مفهوم القادة السياسيين والعسكريين حول استخدام «الاسنو» وما من مقترح او مشروع آخر مما اشرنا اليها قد عالج وبشكل مباشر، او تضمن اقتراح باجراءات معينة حول القضية المركزية وهي كيف نفكر نحن؟ وكيف يفكر قادتنا. .؟

(حجج ضد اعلان «لنا»)

٨ ـ سيقوض التخلي عن ستراتيجية «الضربة ـ الاولى» النووية الاسس التي قام عليها الدفاع العسكري للولايات المتحدة وحليفاتها لعقود كثيرة من السنين، ومن الطبيعي تماما أن يثير هذا التبدل عدداً من الحجج المعارضة لاعلان «لنا»، وبعض تلك الحجج قد نوقشت اعلاه وعلى الاخص ـ تلك التي تتناول التأثير على قوة الناتو وتماسكه، والاعتبارات التي سيتأثر بها صانع ـ القرار السياسي السوفيتي، والحجة القائلة بان اعلان «لنا» لا يعد انجازاً عملياتياً مهماً وفيما يلي نستعرض آخر أربع واهم ما تبقى من الحجج المعارضة الاخرى للأعلان:

آ ـ لا يمكن توفير قوة تقليدية تكفي لمواجهة القوات التقليدية السوفيتية.

ب ـ من المهم منع اية حرب كبرى تقليدية كانت او نووية، ودعونا نتخذ الخطوات الضرورية لتقوية قواتنا التقليدية ولكن دون اعلان «لنا» لان هذا الاعلان سيضعف قوة الردع النووي لهجوم تقليدي، الامر الذي سيزيد من احتمالات نشوب حرب تقليدية.

جـ ـ يمكن السيطرة على حرب نووية محدودة قد تكون ضرورية او لابد منها في الازمات الكبرى فلا تدعونا نحرم انفسنا مثل هذا الخيار العظيم الاثر.

ء ـ تسعى الشيوعية السوفيتية وبكل ما عرف عنها من حقد وآذى للسيطرة على العالم ولابد من أيقافها مهما كان الثمن. وسنناقش الان كل من هذه الحجج الاربع

الدفاع التقليدي

٩ ـ لا يمكن تأمين قوة تقليدية ضمن التحديدات الاقتصادية والسياسية

السائدة حاليا، ومنذ أن اعلنت الولايات المتحدة الغاء التعبئة بعد الحرب العالمية الثانية، اصبح من الامور المؤكدة هنا ـ داخل الولايات المتحدة ـ وفي الخارج، امتلاك الاتحاد السوفيتي تفوقا تقليديا ساحقاً، بل واصبح من الحقائق البديهية السائدة حول قدرة حلف وارشو على اكتساح دفاعات الناتو التقليدية في وسط اوربا، كما ان الاتحاد السوفيتي قادر عدى عن ذلك على فرض سيطرته وبسرعة على المناطق المجاورة لحدوده اذا ما نشبت الحرب. وستعرض هذه الفرضية الخاصة بالتفوق والسيطرة السوفيتين التقليديتين فيما يلي من هذا القسم والاقسام التالية من هذا التقرير (القسمين الثاني والثالث)، وسنوجه اليها الكثير من الاعتراضات، ولنبدأ اولا في:

آ ـ وسط اوربا

اولا، يتمتع الناتو بالمزايا الاساسية للمدافع(١)، اذ يمكن ترصين وإكمال الدفاع بقوة اقل ـ عددياً ـ من تلك المطلوبة للمهاجم، وميزان القوى الحالي في الرجال والاسلحة فيما بين الناتو، وحلف وارشو هو ضمن الحدود المقبولة عموماً في تمكين الناتو من ادارة دفاع فعال ضد حلف وارشو.

ثانياً ـ كان الاقرار بالتفوق التقليدي السوفيتي يعود والى حد ما لاخذنا بنظر الاعتبار بالتحديدات المفروضة على الناتو بكاملها، بينما لم نعطي الا اهمية ضئيلة لبعض المعضلات التي تواجه حلف وارشو وعلى الاخص الشكوك حول درجة الاعتماد على قوات حليفات

---

(١) من الحقائق الثابتة او المبادىء حول الحرب هو ارجحية الدفاع على الهجوم لاسباب عديدة مادية ونفسية فرضت على المهاجم ان يحقق تفوقا بنسبة ٣ الى واحد **على الاقل** على المدافع قبل شن الهجوم لمواجهة مزايا الدفاع المترجم

الاتحاد السوفيتي وحول القدرات الحقيقية لتلك القوات وكذلك حول تحديدات ووهن مواصلات حلف وارشو.

ثالثا ـ يمتلك حلف وارشو حالياً قوات تقليدية قوية للغاية كما انه مستمر في تنفيذ العديد من المشاريع والاجراءات التي تزيد من قدرة قواته، كما أن هناك العديد من التحسينات المادية والتنظيمية والعملياتية وبتكاليف معقولة، وستعزز الدفاع بشكل جوهري، وهذه العوامل مجتمعة قادرة على خلق قوة دفاعية قادرة على ردع هجوم تقليدي قوي، وقادرة عند الضرورة حتى على صد مثل هذا الهجوم واحتوائه بثقة واقتدار.

رابعاً ـ يتفوق الناتو في التكنولوجيا المتقدمة (العليا) تفوقاً كبيراً ملحوظاً، ومن المؤمل أن يستمر الامر كذلك، كما أن من المحتمل أن يحقق الناتو ـ في هذا المجال ـ تقدماً حاسماً واقتصادياً ـ من حيث الكلفة ـ في انتاج الاسلحة ومنظومات السيطرة، كما أن الناتو قادر على استغلال تفوقه التكنولوجي هذا في ميادين ومجالات حاسمة بشكل بالغ القوة بما في ذلك معدات التفتيش والمراقبة وتمييز الاهداف والسيطرة على/ وتوجيه النيران، والمواصلات، والملاحة والقيادة والسيطرة، والحرب الالكترونية (Electronic Warfare)

د ـ خارج اوربا

ما من هجوم تشنه الولايات المتحدة او الناتو يمكن ان يكون فيه للأسلحة النووية مزايا حاسمة على الاسلحة التقليدية ومن الواضح ان التراشق النووي ـ وحتى المحدود المستوى، ليس في صالح الولايات المتحدة او الناتو والى حد كبير في عمليات تجري قرب اراضي الاتحاد السوفيتي او في البحار، لأن ذلك سيزيد من .

مخاطر التصعيد النووي، عدا عن أن «الضرب ـ اولا» من قبل الولايات المتحدة، او، حليفاتها بـ «الاسنو» ليس الا عملا جنونياً.

١٠ ـ ردع الحرب التقليدية

آ ـ يعتبر منع حرب تقليدية كبيرة، وكذلك منع الحرب النووية امراً سياسياً، لذا دعونا ننجز الخطوات الضرورية لتعزيز الدفاع التقليدي دون التمسك باعلان «لنا» لأن مثل هذا الاعلان سيضعف الرادع النووي ضد هجوم تقليدي كما يزيد من احتمالات نشوب حرب تقليدية.

ب ـ وضعت هذه الحجة وبشكل مبالغ فيه في تصريح للجنرال هيغ عندما كان وزيرا لخارجية الولايات المتحدة اذ قال «أن اعلان «لنا» مساوٍ لجعل اوربا امينة ضد تعرض تقليدي»، بدون التهديد برد نووي (اي بدون توسيع الردع)، وسيقل خطر القيام بمثل هذا الهجوم، وبذا ستكون الحرب التقليدية هي الاكثر احتمالا، وهي بحد ذاتها تعد مأساة كبيرة عدا عن انها قد تشعل فتيل الحرب النووية. اما من حيث العمليات فاذا ما استبعد الرد النووي على هجوم تقليدي فسيستطيع المهاجم تحشيد قواته وتعزيز هجومه (دونما خشية لضربة نووية) والخلاصة، فان المدافعين عن هذه الحجة يوصون بتحسين القوات التقليدية لتقليل الاعتماد على «الاسنو» مع الاحتفاظ بخيار التهديد بـ «الضربة ـ الاولى» لتقوية الردع وتعزيزه.

جـ ـ عند محاولة ادامة قوة الردع بـ «الضربة ـ الاولى» النووية، ستبرز لنا عدة معضلات خطيرة مثل:

اولا ـ التهديد برد نووي على هجوم تقليدي، هو تهديد بالغ القوة حقاً، الا أن ثمة مخاطرة غير مقبولة في اعتماد الناتو على ردع واسع ـ كهذا ـ وأن يتجاوز مختلف المعضلات التي تواجهه بنجاح اذ أن فشلا واحدا في اول او ثاني او ثالث او حتى تاسع ازمة ستقع ما بين الشرق والغرب سيعني الدمار التام، بينما يظل الدفاع التقليدي من الناحية الاخرى قوة ردع بالغة ضد هجوم تقليدي، وحتى لو فشل هذا الردع،

فالنتائج ومهما كانت درجة مأساويتها ستظل في الحدود التي يمكن احتمالها ومواصلة العيش بعدها.

ثانياً ـ هناك شكوك اساسية على جانبي الاطلسي، وكذلك على جانبي الستار الحديدي، في أن الناتوسيستخدم«الاسنو» فعلا لأيقاف تقدم تقليدي لقوات حلف وارشو على ضوء التدمير المشترك المحتوم (ويصعب بشكل خاص اقناع المانيا الغربية بدقة وتوقيت استخدام الاسلحة النووية التعبوية، لأن معظم اسلحة الجانبين ستوجه اولا، وكما يفترضون، ضد اهداف في المانيا الغربية)،لذلك ستكون ثقة الناتو بدفاعه النووي في ظل اعلان «لنا» محدودة وغير مؤكدة، وسيكون كل ذلك في النهاية مصدرا للضعف.

ثالثا ـ هناك احتمال كبير في ظل سياسة «لنا» ان تتحول اي حرب كبيرة الى حرب نووية، ويشكل هذا الخطر مصدراً لوهن سياسي كبير اثناء الازمات.

رابعا ـ يقدم تحشيد القوات فوائداً، لا للمهاجم وحده بل وكذلك «للهجوم المقابل) الذي يشنه المدافع، وعلى اية حال، فقد ضاعفت الاسلحة التقليدية الحديثة من التهديد الموجه ضد القوات المحتشدة.

١١ ـ المعضلة العويصة في الردع النووية لهجوم تقليدي، هي الى حد ما، وتحت ستراتيجية كهذه أن خيار استخدام «الاسنو» اولا سيظل قائما وموجودا بشكل دائم، وسيظل كذلك كعامل عسكري حاسم ومسيطر في ايام الهدوء وكذلك عند اشتداد الازمات. وبدون اعلان «لنا» فسوف لن يحدث التبدل الاساسي المطلوب في التفكير النووي في عقول قادة الحكومات والقادة العسكريين والرأي العام ككل، وسيتناقص تأثير وقيمة الامن المستند في اساسه على التهديد بالانتحار في تفكير الرأي العام، وسيسعى القادة العسكريون في خططهم وفي العمليات الفعلية لاستخدام او (طلب) الاسناد النووي لانجاز اية مهمات صعبة او ذات اهمية خاصة، كما سيكون القادة

السياسيون وهم يعملون ويحيون وسط اجواء بالغة الصعوبة، وتحت الضغوط المرعبة للازمات، وكذلك بسبب تأخر وصول المعلومات من ناحية ولغموضها من ناحية اخرى، فسيكون هؤلاء القادة تحت الحاح هائل - واغراء لا يقوم - لاصدار الاوامر للقوات النووية بالعمل، اما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فسوف لن يحدث التبدل المطلوب والمرغوب فيه في تفكيرهم وتوقعاتهم، كما لن يتوفر لديهم سبب كاف لتبرير الاعتقاد بزوال او تناقص مخاطر التهديد النووي، او انه لم يعد - كما كان الامر دائما - على قيد شعره من الانغمار في اية لحظة ولن يقنع السوفيت والحالة هذه بعدم خرق او اجتياز الحاجز النووي.

١٢ - لذلك فان «ردعاً نووياً» واسعا كهذا، سوف لن يوفر الامن المطلوب، بل وبدلا من ذلك سيؤدي الى تردي واضعاف معنويات الشعب وسيدمر الامال التي بنيناها على القوات التقليدية، وسيثقل كاهل القادة السياسيين ويزيد من احتمالات الكارثة النووية، في الوقت الذي يمكن فيه ردع الهجوم التقليدي وبدرجة اساسية بالقوات التقليدية فقط وليس معقولا بل ولا حتى عمليا الدفاع عن فكرة دفاع تقليدي صلب وقوي، وعن الخيار في «الضربة - النووية - الاولى» في آن واحد، وسوف لن تنجز الخطوات الضرورية لتقوية القوات التقليدية بكفاءة ما لم يحدد دورها بوضوح ودقة، وما لم يتضح انها - اي القوات التقليدية - قادرة على القيام بها، وانها بعد كل ذلك ضرورية وبشكل حاسم «لأمن» الولايات المتحدة وحليفاتها. وببساطة فسوف لن يتوفر الحافز للقيام بما هو ضروري للقوات التقليدية ما دام الخيار النووي قائما، واستنادا لما اعلنه القائد الاعلى للناتو في اوربا، الجنرال برنارد روجرز «لقد رهنا دفاعنا (عن اوربا الغربية) بالرد النووي..» نيويورك تايمز - ١٩٨٢/٤/١٠.

أن التبديل الاساسي لسياسة الولايات المتحدة وحليفاتها، باتخاذ الخطوات الكثيفة نظرياً ومادياً لتحقيق ذلك التبدل، ولاقناع العدو السوفيتي -

الذي لا يثق بنا مطلقا ـ لايمكن ان يتم دونما دعم واسناد شعبيين ورسميين وعلى مستوى الناتو، كما لا يمكن تحقيق هذه الاهداف والمتطلبات بدون موقف عام وواضح ومحدد ومقبول على نطاق واسع كاساس منطقي ممكن ويوفر املاً لتحقيق درجة عالية من الامن، وكبديل وان لم يكن كاملا لينقذنا من الفخ النووي، لذا فان اعلان «لنا» امر لا مندوحة عنه.

١٣ ـ الحرب النووية المحدودة

آ ـ يمكن السيطرة على حرب نووية محدودة، كما قد تكون مثل هـذه الحرب مطلوبة في احدى الازمات الكبرى، وعلى كل حال لا يجوز الغاء مثل هذا الخيار. لقد حدثت في السنوات العشرين الاخيرة تـطورات مهمة في المفاهيم والخطط وكذلك بتوفير الاسلحـة والمعدات لتنسجم مـع/او لتطبيق ستراتيجيات السيطرة «على» و «تحديد» و ـ ما اصبح يعد حالياً المفهوم الاكثر **حداثة فيهذا المجال ــ وهو ما يعرف ب تأخيرProtractedخوض الحرب النووية** وتهدف جميع تلك الاستراتيجيات لتوفير الردع الواسع النطاق، ولكي تقلل ـ عند تطبيقها ـ نطاق وعمق الدمار، اما هدفها العسكري فهـو تحقيق بعض المزايا العملياتية دون التـورط بتصعيد المـوقف حتى التراشق النـووي العام «التراشق الاستراتيجي». وستحاول تلك العمليات ايقاف الهجوم التقليدي على سبيل المثال او اعطاء من سيستخدمها زمام المبادأة في ما يتبقى من القوات النووية (الميـزان النووي) او تحـطيم منظومـات القيادة والتـوجيه السيـاسية والعسكرية للخصم، أي أن تلك الاستراتيجيات تهدف من بين ما تهدف اليه الى خوض قتال نووي يمكن أن يؤدي الى نتائج جيدة، ويدعي مؤيدوا هذه الاستراتيجيات، أن القدرة على خوض القتال النووي ستزيد من ردع العدو واستعداداته العدوانية عموما من ناحية كما ستحد من سرعة التصعيد بعـد اندلاع الحرب من ناحية اخرى، لأن الحرب النووية المحدودة ـ وكما اشرنا

آنفاً ـ قد تكون لابد منها او ضرورية او كأخر ما يمكن اللجوء اليه في الساعات الاشد حراجة، لذلك لا ينبغي الغاء او تجاوز هذا الخيار وهذا ما سيحدث فعلا اذا اصدرنا اعلان «لنا».

ب ـ ومع ذلك فقد اصطدمت المفاهيم المتعددة للحرب النووية المحدودة بالعديد من نقاط الضعف والتعجيز، اذ أظهر التخطيط لها ما لا نهاية له من المطاليب للقوات النووية ولوسائل الاطلاق ومعداته ولمنظومات القيادة والسيطرة والمواصلات والاستخبارات. وقد ادى هذا التخطيط الى زيادة في حجم القوات النووية، كما ادى الى زيادة مقابلة لدى الجانب الاخر وهو ما يجب على ضوء مفاهيم «خوض ـ الحرب War Fighting » العمل على مواجهته وتلافيه، وما من أحد يستطيع الان وضع اي سيناريو(١) لعمليات الحرب النووية المحدودة، وفي اي مستوى كان بحيث يخلص مسار الاحداث الى نهاية ملائمة وفي صالح التحالف الغربي (الناتو)، ويعتمد هذا السيناريو الذي يوصلنا الى النتائج المطلوبة، على سلسلة من الفرضيات وردود الفعل الغامضة، فما من احد يعرف بعد اين ومتى هي النقطة التي ستتوقف عندها هذه الحرب، الا انها في النهاية لن تكون في صالحنا في ساحة العمليات عمليا، واكثر من ذلك فستؤدي الى المزيد من الارتباك في بعض المناطق والى زيادة مؤكدة في التصعيد النووي الجنوني الذي لا يمكن التنبؤ بدرجة تصاعده.

جـ ـ ستفتح الحرب النووية المحدودة بمجرد اندلاعها، البوابة النووية على مصراعيها، لاسيما اذا ما اوحى اول اختراق حاسم للحاجز النووي للطرف الذي فعل ذلك باحتمال او قدرته على تحقيق انتصار نهائي دون ان يلحقه الدمار هو نفسه فقد يندفع الى اتخاذ القرار المأساوي القاتل في لحظة من لحظات الضغط الرهيبة.

---

(١) المقصود بسيناريو خوض ـ الحرب النووية هو تصور موضوع لمسار وتسلسل الاحداث استناداً على المعطيات العسكرية والسياسية لدى طرفي النزاع وفقا لردود الفعل المتوقعة منها ازاء كل حدث محتمل ـ المترجم ـ

تظل الحجة الكبرى والحاسمة ضد الحرب النووية مع ذلك، هي في الاحتمال القوي للتصعيد اللامحدود للصراع، اذ ان العمليات النووية المحدودة نفسها هي اساسا مما لا يمكن السيطرة عليه او ضبطه او حتى توضيح حدوده او ابعاده، ولكي تظل الحرب النووية المحدودة، محدودة فعلا - اي مما يمكن السيطرة عليها وايقافها قبل التسبب في اندلاع الحرب النووية العامة، على الجانبين اولا تدبر ومراقبة التزام وتقيد متبادلين في حجم العمليات التي سيشنها كل منهما بعد بدء التراشق النووي، وكذلك بالحذر المتبادل حول نوعية ومواقع الاهداف التي ستُضرب، وكذلك حول عدد واحجام وانواع الاسلحة التي ستُطلق، يضاف الى ذلك أن على الجانبين الاتفاق على تحديد النقطة او النقاط التي يجب التوقف عندها، وليس ذلك بالامر السهل مادام الطرفان مستمران بالتراشق النووي وفي حوزتيهما ما يمكنهما من توسيع العمليات النووية حتى تدمير الخصم نهائيا، ولنتذكر ان عليهما القيام بذلك وسط الاجواء الرهيبة التي يعيشان ويعملان من خلالها ومع سيل المعلومات المتضاربة والمتواترة بين لحظة واخرى واختلاف وتعدد انواع الاسلحة وكذلك تعدد مفاهيم العمليات العسكرية وآلية سيرها، وفوق كل ذلك الضغوط المرعبة للأحداث وعنصر الوقت الذي سيصبح في غاية الحراجة، وكون مصير الجميع اصبح على كف عفريت، في الوقت الذي عليهما فيه ملاحقة تحقيق اهدافهما المتعددة والمختلفة وسط جحيم هذا التراشق النووي «المحدود!!» والذي يظل رغم كل التسميات تراشقاً نوويا بكل ما يعنيه ذلك من دمار وهلاك وخراب.

فهل يمكن التحدث هنا عن فرصة، مهما كانت ضئيلة في فرض او تقبل تحديد او تحديدات؟، يبدو أن امراً كهذا ليس بعيدا جدا وحسب بل انه المستحيل عينه مهما قيل حوله.

جـ - والخلاصة، فأن حربا نووية محدودة، او اي تراشق عدواني بـ «الاسنو» ومهما كان محدوداً، ستظل له قدرة عالية على تصعيد الموقف الى حرب نووية عامة، وبالتالي الدمار التام للجميع، لذا ينبغي علينا الا نكون

البادئيين، كما لا يجوز وللأسباب التي أوضحت اعلاه، استخدام التهديد بحرب نووية محدودة لتوسيع الردع. والاحتفاظ بخيار شن الحرب النووية المحدودة يجب الا يتعارض واعلان «لنا».

١٤ - اذا فشل الردع

آ - تسعى الشيوعية السوفيتية وبكل طاقتها من اجل فرض سيطرتها على العالم، لذا يجب ايقافها مهما كان الثمن. وما تبقى من حجج عامة ضد اعلان «لنا» تضعنا امام المأزق النووي الابدي، فما العمل اذا ما فشل الدفاع التقليدي؟

ذلك هو فحوى هذه الدراسة، ففي ظل اعلان «لنا» ومع نتائج تطوير وتحسين المفاهيم التقليدية، والموقف العسكري، يتوجب على الولايات المتحدة وحليفاتها الاحتفاظ بردع تقليدي قوي، وعند فشل مثل هذا الردع فسيكونون قادرين على الدفاع عن انفسهم بقدرة عالية وبنجاح تام بالوسائل التقليدية.

ب - ليست هذه القدرة العالية طبعا بالامر الاكيد، ولا تتوافر - ولا يمكن ان تتوافر - طريقة ما للتنبؤ بنتائج مثل هذه الحروب بثقة تامة، اذ أن هناك الكثير من الامور غير المتوقعة او المحسوبة، وكذلك العديد من الاحتمالات والفرص العمياء، كما ستظل هناك امكانية كبيرة لفشل الدفاع.

جـ - يدعي البعض ضرورة ايقاف التقدم السوفيتي باستخدام «الاسنو» حتى لو كان ثمن ذلك الدمار التام للقوتين النوويتين العظميين ولحليفاتهما، ان هذا لهو اليأس والفشل الكاملين، وكما نرى، فليس الانتحار بالحل المنطقي المعقول، والمسلك المنطقي الوحيد في العصر النووي هو في خوض قتال تقليدي حتى آخر مدى، ومهما كان الثمن، حتى ما اذا امكن السيطرة على الموقف فستظل هناك شعوب عاملة حية على الاقل، وستظل هناك حضارة وبنيات وهياكل ومؤسسات شعبية لتتولى عمليات التجديد واعادة البناء.

١٥ ـ انجازات اعلان «لنا»

آ ـ التوصية الاساسية لهذا التقرير هي بعملية تقود الى وضع اعلان «لنا» موضع التنفيذ فورا، اذ ستحتاج المناقشات العامة وقرارات الحلفاء التي يتطلبها اعلان «لنا» الى وقت طويل لاتمامها، كما ان انجاز الاجراءات العسكرية سيتطلب بدوره الكثير من الوقت وستتوزع تلك الاجراءات على عدة سنوات. أن انتظار اكمال هذه الاجراءات والمتطلبات قبل ان يصار الى اصدار اعلان «لنا» وكما يطالب بذلك البعض، سيعني تأجيل الاعلان الى ما لا نهاية، وسيظل من السهل دائما التذرع بضرورة اكمال هذا او غيره من الاجراءات العسكرية اولا، ومن الناحية الاخرى فان الاعلان الفوري عن «لنا» غير ممكن سياسيا او دبلوماسيا، اذ يتطلب ذلك موافقة وطنية ودولية وتقبلاً واسعاً على المستويين، ولابد من المباشرة بانجاز الخطوات المطلوبة لاعلان «لنا».

ب ـ ولتحقيق اعلان «لنا» في وقت قياسي ومعقول. ينبغي ان تبدأ حالا، المناقشات داخل الولايات المتحدة وبينها وبين حلفائها لتأمين موافقة وقبول عامين، ولتأكيد الرغبة باعلان «لنا» والمباشرة بالاجراءات العسكرية التي يتطلبها. وحال توافر هذه الموافقة العامة، وحال تطبيق البرامج العسكرية او احراز تقدم كاف في ذلك، على الولايات المتحدة أن تصدر اعلان «لنا» رسمياً.

القسم الثاني
الدفاع التقليدي والردع في اوربا

١٦ ـ الميزان التقليدي

آ ـ سيطبق اعلان «لنا» عالمياً، ولعل التأثير الاكثر اهمية للاعلان سيقع والى حد ما في اوربا، وعلى الاخص في وسط اوربا، وحيث تتقابل القوات الرئيسية ـ التقليدية والنووية ـ لحلفي وارشو والناتو، وعبر حدود شطري المانيا وقرب الموارد البشرية والمادية الهائلة لاوربا الغربية، وفي ساحة وسط اوربا هذه وحيث افترض دائما أن لحلف وارشو تفوقا ساحقا في القوات التقليدية[١] وسيظل هذا التفوق المفترض هو السبب الرئيس لتبرير ضمانة الولايات المتحدة، باستعدادها لأستخدام قواتها النووية في دفاعها عن حليفاتها عند فشل الدفاع التقليدي، وعند اخذ العلاقة التقليدية في تلك الساحة، فمن الضروري عندها تقييم اعلان «لنا».

ب ـ سيجري في هذا القسم تقييم قدرات الناتو الجالية على الردع والدفاع بقواته التقليدية في وسط اوربا اولا، وسنقترح ثانياً الاجراءات المطلوبة لتقوية دفاع الناتو ضمن التحديدات والامكانيات السياسية والاقتصادية، وسنقيم في هذا القسم، ثالثا، وبشيء من التفصيل، تكاليف كل ذلك[٢]. اما القسم الثالث من التقرير فقد خصص لمضامين سياسة «لنا» لمسارح القتال خارج اوربا.

---

(١) حلف وارشو هو تحالف عسكري تشكل بتوجيه من الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٥ ويضم بالاضافة الى الاتحاد السوفيتي كل من بولندا والمانيا الشرقية وجيكوسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا.

(٢) الناتو، او منظمة معاهدة شمال الاطلسي التي وقعت عام ١٩٤٩ وتضم قوات كل من بلجيكا وكندا والدنمارك والمانيا الغربية وبريطانيا واليونان وآيسلندة وايطاليا وتركيا والولايات المتحدة، وتعمل وتنسق هذه القوات ضمن قيادة موحدة.

جـ ـ يتفوق حلف وارشو في وسط اوربا في عدد الاشخاص والاسلحة، وهو قادر بوضعه الحالي على شن تعرض هائل، او على شن هجمات اكثر قوة وتركيزاً بعد اعلان التعبئة ونشر القطعات.

د ـ كما أن حلف وارشو قادر بالتأكيد على التخطيط لهجوم مباغت (Coup de main) يحتل فيه اهدافاً قريبة من حدوده الحالية (مدينة هامبورج الالمانية مثلا)، ومن ثم، وعلى ضوء التأثيرات السياسية ونتائجها يمكنه مواصلة تحقيق اهدافه، وكذلك من المحتمل أن يهاجم حلف وارشو اما شمالا عبر (شيلزويك ـ هولشتاين) او جنوبا في بافاريا نحو ميونيخ، ولن يكون اي من هذين الاتجاهين مع ذلك حاسما من الناحية العسكرية، وبدلا من ذلك فسيكون الهجوم او الهجمات الرئيسية في اغلب الظن، على المحاور الغربية العامة مخترقا اراضي المانيا الغربية ومراكز المواصلات فيها، ويتولى من ثم تحديد اهدافه جغرافيا على ضوء الحملات العسكرية السابقة على واحد او اكثر من محاور الهجوم المتوقعة: سهول شمال المانيا، ومجاز كوتنجن (Gottingen) جنوب جبال هارز (Harz) وثغرة فولدا (Fulda) وباحتمال أقل في مجاز (Hof).

هـ ـ ستصمم تلك الهجمات لتحتل اهدافها بسرعة (مثلا خط الراين، والروهر (Ruhur) وفرانكفورت ويمكن ان تكون عقيدة الهجوم اما بحرب خاطفة (Blitzkrieg) او على شكل هجمات جبهوية واسعة. وفي الحرب الخاطفة سيركز المهاجم قواته المدرعة في واحدة او اكثر من النقاط، وعلى جبهة ضيقة ما بين (٣ ـ ٥) أميال في البداية ثم يندفع بعدها لاختراق الدفاعات والاندفاع بقواته عبر ثغرة (ثغرات) الاختراق وبالعمق للوصول الى مؤخرات العدو (الناتو) متجنباً المعارك المستقرة ساعياً لتدمير مراكز المواصلات والنقاط الحيوية الضرورية لمواصلة الدفاع، اما في الهجمات الجبهوية الواسعة فسيضغط المهاجم بشدة اكبر ولكن على جبهة اوسع معتمدا على ثقل القوة النارية وكثافتها ـ والاتحاد السوفيتي له خبرة واختصاص كبيرتين في تحشيد المدفعية ـ

لتمزيق القوات المعادية وتدميرها، وفي كلتا حالتي الهجوم سيستخدم السوفيت طريقتهم المألوفة في الهجوم، وذلك باتباع أسلوب القدمات (موجات الهجوم المتعاقبة) ويعني ذلك، انه وحالما يتم صد اية موجة كبيرة امامية وتدميرها، فسيتم استبدالها كليا بعناصر جديدة (موجة جديدة) نشطة ويسحب ما تبقى من الموجة التي أوقفت الى الخلف لاعادة التنظيم. وكذلك وفي كلتا طريقتي الهجوم السوفيتي ومادام الناتو سينظم دفاعا اماميا، فمن المحتمل أن تقع معركة/ معارك صغيرة على الحدود بين شطري المانيا.

و ـ سيواجه الناتو تلك الهجمات باجبار العدو على تضييق نطاق الاراضي التي احتلها وتتولى ذلك جماعات صغيرة متساندة من مجموعات صيد الدبابات، لحين تدخل قوات الناتو الرئيسية والتي ستباشر عملياتها الدفاعية من مواضع مهيئة مسبقاً، وهي قادرة بقابلية حركتها التعبوية على نقل عناصر الخطوط الامامية واحتياطات جحفل الجيش لمواجهة الهجمات الرئيسية. ويدعو مؤيدوا الناتو الى اقصى الاستخدام لقابلية الحركة بغية صد واحتواء الاختراقات بضرب الهجوم وطي اجنحته، او بالاختراق العميق عبر مواطىء القدم ورؤوس الجسور الصغيرة التي يتم الحصول عليها على جبهة حلف وارشو، ومادام التفوق في صالح حلف وارشو فلعل الطريقة الافضل هي في مواجهة الهجوم وسحقه.

ز ـ استنبطت سياسة الدفاع الامامي للناتو من حقائق كون معظم قوة الناتو انما تأتي من مناطق قريبة فيما وراء الحدود بين شطري المانيا. وليس هناك سوى القليل من الارض التي يمكن أن يسمح الغرب بخسارتها قبل ان يخسر اهدافا حيوية له، ومواصلاته الجانبية (الطرق الجانبية) جيدة وقريبة كثيراً من حدود الغرب، الا أنها محدودة على الجانب الشرقي، كذلك فأن الحزام الشرقي لالمانيا الغربية هو افضل ارض دفاعية على مقربة من نهر الراين. والخلاصة فان المنطقة متقدمة ومناسبة للدفاع من الناحتين السياسية والعسكرية وسيكون دور الناتو في العمليات هو الدفاع عن اوربا الغربية الى

اقرب ما يمكن من حدود المانيا الغربية وبأقل التكاليف والتضحيات البشرية والمادية.

ح ـ يمكن ان تكون القوات التي يستطيع حلفا وارشو والناتو زجها في تلك المعارك متقاربة عددياً، علما ان الناتو سيكون في حالة الدفاع (والمهاجم في حاجة لتفوق بنسبة ٣ الى واحد على الاقل) كما ان حلف وارشو متفوق في عدد الاشخاص في الوحدات المقاتلة وفي عدد الفرق وفي (مكافىء القوات المدرعة)(١) وفقاالحسابات انفتاحها وقت السلم، وفي اوقات مختلفة اخرى خلال فترة النفير، ولانفتاحها بعد اكماله. وحال نشوء ما يوجب على الناتو اعلان التعبئة وانفتاح قواته (تحشدها) فيجب ان يظل التفوق العددي لحلف وارشو ـ اي نسبة القوات في ساحة المعركة ـ وفي جميع المراحل، دون الحد الادنى المقبول لهجوم ناجح(٢) ضد مدافع اكمل استعداداته واصبح في مواضع حسنة الاعداد، واكثر من ذلك فان تفوق حلف وارشو في عدد الدبابات والمدافع وناقلات الاشخاص المدرعة (ن. أ. م) ـ وقد لوحظ انها جميعا مقاربة (لمكافىء الفرقة المدرعة) ويمكن للناتو مواجهتها عملياً من موارده، وكذلك الحال في الطيران التعبوي فان عدد الطائرات المطلوبة لفرض السيادة الجوية فوق ساحة المعركة ولواجبات الاسناد الارضي (اسناد المعركة الارضية) ليس مما يصعب على الناتو مجاراته بل وسيكون عدد تلك الطائرات لصالحه من حيث الكم.

---

(١) معيار يستخدم في تقييم اسلحة الجانبين (الفرق والالوية المستقلة) وتخصص قيمة عددية لكل سلاح وفقا لكفاءته الفنية وامكانيات استخدامه في القتال الفعلي ثم يقرر على القوة القتالية للوحدة باضافة قيمة جميع اسلحتها وتقسيم هذا المجموع على «مجموع» فرقة مدرعة امريكية قياسية استخرج بنفس الطريقة وتعتبر هذه المجاميع معلومات مصنفة (سرية) اما معدلات المكافىء فليست كذلك.

(٢) يؤمن السوفيت بنسب تفوق كبيرة للمهاجم على المدافع تصل الى نسب (١٠) او (١٥) (او حتى اكثر من ذلك) الى واحد. (المترجم)

ط ـ ولتطوير تلك النقاط، آخذين بنظر الاعتبار، اولا: عدد القوات (راجع الجدول الرقم ـ ١) فسنلاحظ ان نسبة الاشخاص المقاتلين في الانفتاح السلبي متعادلة تقريبا (٢ر١ ـ ١ لصالح حلف وارشو)، وحال ابتداء النفير سيتمكن حلف وارشو اذا ما اخذ زمام المبادرة والسرعة في الانفتاح **من** زيادة تفوقه الى نسبة (٧ر١ ـ ١) بعد اسبوعين من اعلان (التعبئة) (ت + ١٤)، بعد ذلك تبدأ تعزيزات الناتو التي ستصل الى الميدان بتقليل هذه النسبة الى (٥ر١ ـ ١) ويستقر الحال على هذا المعدل لبضعة اشهر على فرض استمرار وصول فرق الاحتياط السوفيتية الاقل كفاءة واستعدادا. كذلك يتفاوت مكافىء الفرقة المدرعة ويبقى قريبا من نفس قيمته، والخلاصة فان تفوق حلف وارشو يصل الى حده الاقصى نسبياً ما بين (٧ر١، ٥ر١ ـ ١) اي سيظل دون النسبة المطلوبة عادة في تفوق المهاجم على المدافع وهي نسبة (٢ ـ ١) على الاقل[1].

---

(١) تختلف النسبة الكلية المقترحة للقوات المطلوبة للناتو في الدفاع ويفترض بعض المحللين العسكريين ان حلف وارشو سيحتاج لنسبة تفوق (٣ ـ ١) على الاقل لشن تعرض ناجح ضد الناتو، بينما يرى اخرون ان نسبة (٥ر١ ـ ١) ستكون كافية وقد لاحظت وزارة الدفاع الامريكية في بيانها عن الموقف العام لسنة ١٩٨٢ ان قدرة الناتو على الدفاع عن اوربا الغربية سيضعف بقوة اذا زادت نسبة التفوق على (٢ ـ ١) لصالح حلف وارشو.

الجدول الرقم ـ ١

مقارنة بين القوات ـ اعداد المقاتلين[١]

	يوم ت(٢)	ت+ ٧	ت+ ١٤	ت+ ٢٨	ت+ ٩٠
حلف وارشو					
جيكوسلوفاكيا	ـ	ـ ر١٠	ـ ر١٠	ـ ر١٠	ـ ر١٠
المانيا الشرقية	ـ ر٦	ـ ر٦	ـ ر٦	ـ ر٦	ـ ر٦
بولندا	ـ	١٤ر٤	١٤ر٤	١٤ر ٤	١٤ر٤
الاتحاد السوفيتي	٢٠ر٩	٢٨ر٦	ـ ر٦٤	٦٤ر ٩	٨٦ر٩
المجموع	٢٦ر٩	ـ ر٥٩	٩٥ر٣	٩٥ ر٣	١١٧ر ٣
حلف الناتو					
بليكا	ـ ر١	ـ ر٣	ـ ر٣	ـ ر٣	ـ ر٣
كندا	٠ز٣	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٧	٠ر٧٠
الدانمارك	ـ	١ر٧	١ر٧	١ر٧	١ر٧
فرنسا	ـ	٣ر٢	٥ر٥	٩ر٩	٩ر٩
بريطانيا	٣ر٨	٤ر٢	٥ر٦	٦ر٣	٦ر٣
الاراضي المنخفضة (هولندا)	٠ر٥	٤ر٥	٤ر٥	٤ر٥	٤ر٥
الولايات المتحدة	٨ر١	ـ ر١٠	١٣ر٢	ـ ر١٨	٢٢ر٨
المانيا الغربية	ـ ر١٨	ـ ر٢١	٢١ ـ	ـ ر٢١	ـ ر٢١
المجموع	٣١ر٧	٤٧ر ٩	٥٤ر٨	٦٥ر ١	٦٩ر٩
المقارنة (وارشو/ الناتو	١ ـ ٢ر١	١ر٢ ـ١	١ر٧ ـ ١	١ر٥ ـ ١	١ر٨ر٧ ـ ١

---

(١) الارقام اعلاه مضروبة بـ (١٠) الاف بما فيهم منتسبوا التشكيلات المقاتلة الكبرى

(٢) يوم ـ ت ـ يعني يوم اعلان التعبئة (النفير)

المصدر ـ المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ـ الميزان العسكري ٨٠ ـ ١٩٨١ لندن وروبرت فيشر (الدفاع في جبهة اوربا الوسطى) ـ ميزان القوى ـ لندن نشرة «ادلفي» العدد ١٢٧ ـ خريف ١٩٧٨

ملحوظة: اعتمدنا اساساً على معلومات وتقديرات روبرت فيشر، وقد ادخلت عليها بعض التعديلات لمراعاة المتغيرات في حجم الجيشين السوفيتي والفرنسي ومعدل وسرعة وصول التعزيزات الامريكية وكذلك على الوقت ما بين اعلان حلفي وارشو والناتو للتعبئة والذي قلل هنا من (٧) الى (٤) أيام.

ي ـ سيحشد حلف وارشو قواته طبعاً على محاور الهجوم الرئيسية متوخياً تأمين تفوق ساحق في نقاط الاختراق. وقواته قادرة على زيادة نسبة تفوقها حتى الى (١٠ ـ ١) في مثل تلك النقاط حوالي يوم (ت+١٤) اذا فشل الناتو في تعزيز فيالقه التي ستواجه الهجوم، اما اذا استخدم التعزيـزات من جحفل جيش الاحتياط او الفيالق الجانبية، فسيتمكن عندها من ابقاء نسبة تفـوق حلف وارشو بحدود (٣ أو ٤ الى ـ ١) يوم (ت+١٤) والى خفضها لاكثر من ذلك فيما بعد وحتى الى ما دون المعدل المطلوب عموما للمهاجم وهو (٤ او ٥الى ١) في النقاط الحاسمة (نقاط الاختراق)[1]

ك ـ يمكن استخلاص استنتاجـات مشابهـة من تقييم الميزان الجـوي (راجع الجدول ـ ٢) اذ يتفوق حلف وارشو في عدد الطائرات المقاتلة وبالنسبة نفسها تقريباً قبل وبعد اعلان التعبئة (٢ر١، ٣ر١ ـ ١) على التوالي، ويمكن التغلب على هذا التفوق بالاختلاف النوعي بين طائرات الحلفين، فلطائرات الناتو مدى عمل وحمولة اكبر كما أن طياري الولايات المتحدة واوربا الغربية افضل تدريباً من اقرانهم في حلف وارشو، وما هو اكثر من ذلك فأن معظم طائرات حلف وارشو مصممة لانجاز واجبات منفردة بينما يمكن استخـدام طائرات حلف النـاتو لـواجبات متعـددة وفي آن واحد مثـل القتال الجـوي والاسناد الارضي وكوسائل لحمل الاعتدة الدقيقة التوجية.

---

(١) تتفق النسب اعلاه مع المفهوم العسكري السوفيتي في ضرورة تحقيق «تفوق حاسم» بنسبة تصل الى (٣ ـ ٥) في المشاة، و (٦ ـ ٨) في المدفعية و (٣ ـ ٤) في الدبابات والمدفعية الذاتية الحركة و (٥ ـ ١٠) في الطائرات. راجع اي. اي سايدورنكو (الهجوم ـ وجهة نظر سوفيتية) موسكو ١٩٧٠ ترجمة القوة الجوية الامريكية ـ واشنطن المطبعة الحكومية ١٩٧٦.

الجدول الرقم ـ ٢
القوات الجوية التعبوية
(الجبهة الوسطى)

	يوم ت	ت+١٤
حلف وارشو		
من خارج الاتحاد السوفيتي	١ر٤١٣	١ر٤١٣
من الاتحاد السوفيتي	١ر٢٥٠	٣ر٤٤٥
المجموع	٢ر٦٦٣	٤ر٨٥٨
حلف الناتو		
من خارج الولايات المتحدة	١ر٥٢٩	١ر٥٥٣
من الولايات المتحدة	٦١٢	٢ر١٨٤
المجموع	٢ر١٤١	٣ر٧٣٧
المقارنة		
وارشو/ الناتو	١ر٢ ـ ١	١ر٣ ـ ١

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ـ ميزان القوى العسكري ٨١ ـ ١٩٨٢ لندن/ ١٩٨١

ملحوظة: تشمل الاحصائيات اعلاه الطائرات القاصفة/ والمقاتلة، وطائرات الاستطلاع وطائرات التدريب لمختلف انواع الطائرات المقاتلة ما عدى السمتيات المسلحة.

ل ـ تعتمد جميع النسب اعلاه على عدد من الحقائق والافتراضات مثل: سرعة وكفاءة انفتاح (القطعات) لكلا الطرفين، وسرعة اتخاذ ـ القرار ضمن حلف الناتو، والاستعداد العالي لعناصر قوات حلف وارشو في التعبئة، والاستخبارات الكفوءة... الخ كما أن هذه النسب لا تؤكد ما ستكون عليه النتائج، الا أنه وبدون تحقيق تفوق ساحق فان اعداد حلف وارشو بوضعها الحالي هي والى حد كبير غير كافية لشن تعرض واسع النطاق في وسط اوربا.

١٧ ـ عوامل أخرى تؤثر على الميزان

آ ـ عند تقييم ميزان القوى في وسط اوربا، لابد من مراعاة عدة عوامل سياسية اضافة الى المعايير الكمية التي نوقشت في اعلاه، واحد تلك العوامل هو قدرة اعضاء الناتو على العمل بسرعة وانسجام خلال الازمات. لقد طور الناتو جهازاً محكماً للتشاور واتخاذ القرارات، وعلى ذلك فأن تنفيذ عمل متماسك ومحكم من قبل الحلف سيعتمد وبشدة على رغبة الدول الاعضاء باتخاذ القرارات الصعبة والحاسمة في تحشد وانفتاح القطعات واعلان التعبئة وتعزيز قوات الناتو في الاماكن الحاسمة، ويمكن أن تتأخر هذه القرارات بسبب ما قد ينشأ من اختلافات ضمن التحالف حول طبيعة وتسارع الازمات او حول الاجراءات المناسبة والضرورية لمعالجتها.

ب ـ هناك شكوك ومخاوف اخرى حول دور فرنسا، فمع انها عضو في التحالف الا أنها لا تسهم مباشرة في القيادة العسكرية للناتو، وبالتالي فهي لا تشارك في اعداد خطط الحرب للناتو. تحتفظ فرنسا حالياً بثلاث فرق عاملة في المانيا الغربية بموجب اتفاقية ثنائية مع حكومة المانيا الغربية، ومع اننا لا نعرف حتى الان مدى السرعة او الكيفية التي ستضع فيها فرنسا هذه القوة (الفرق الثلاث) بامرة قيادة الناتو، مع انه من غير المعقول ان تظل فرنسا على الحياد في حالة وقوع هجوم من قبل دول حلف وارشو.

جـ ـ تثير القدرة الحقيقية لقوات بعض دول اوربا الشرقية مشكلة خطيرة لحلف وارشو، وليس من الواضح فعلا بعد انها تعد جزء كاملا من القوة العددية للحلف، وخلافاً لما هو عليه الحال في حلف الناتو، فان حلف وارشو ليس هيئة او منظمة حرة تضم دولا تسعى لتحقيق أمن مشترك، لذا لابد للمرء من أن يتساءل حول ما اذا كانت بعض حليفات الاتحاد السوفيتي - وعلى الاخص بولندا وجيكوسلوفاكيا ستشاركان كلياً في القتال الذي لايمس دفاعاتها الخاصة، وكذلك فأن استخدام قوات المانيا الشرقية لغزو المانيا الغربية يعتبر بحد ذاته مجازفة كبيرة اذا تذكرنا شدة وعمق الروابط التاريخية ما بين شطري المانيا، ومن المحتمل جدا ان يضطر الاتحاد السوفيتي لاتخاذ بعض الاجراءات والخطوات العسكرية لضمان ولاء حليفاته في الحرب ضد اوربا الغربية. ونتيجة ذلك هي أن القوات السوفيتية التي كان يمكن زجها ضد قوات حلف الناتو ستسخدم لضمان مشاركة حليفاته من دول اوربا الشرقية في الحرب وفقاً لمشيئته.

ء ـ هناك مشكلة اخرى تواجه حلف وارشو، وهي الحاجة لأنفتاح العديد من الفرق السوفيتية في مسارح اخرى غير وسط اوربا، واهم هذه المسارح هي حدوده الطويلة مع جمهورية الصين الشعبية، اذ يتعين على الاتحاد السوفيتي ـ في حالة نشوب حرب في اوربا ـ التخطيط والتحسب لامكانية استغلال الصين الشعبية لاي موقف ملائم لها قد ينشأ بسبب تلك الحرب الاوربية، وما ستفرضه من صعوبات على الاتحاد السوفيتي في اوربا الامر الذي سيشجع الصين على فتح جبهة ثانية واستغلال فرصة سانحة كهذه. أن مخاوف السوفيت من التهديد الصيني ستقلل من حجم قوات الاحتياط الاستراتيجي السوفيتي التي يمكن زجها في المسرح الاوربي وتخصيصها لترصين الحدود مع الصين.

١٨ ـ تحسين دفاعات الناتو

آ ـ هناك عدد من نقاط الضعف وعدم الكفاية في الموقف العام الحالي لحلف الناتو، الا أنها مما يمكن بل وتجب معالجتها اذا اراد حلف الناتو مواجهة حلف وارشو بثقة واقتدار فعلا ومن غير اللجوء الى خيار «الضربة ـ الاولى» النووية، وليس من الممكن في ظل اعلان «لنا» قبول اي تبرير لذلك العجز او الاكتفاء بدعوى ان حلف الناتو سيلجأ الى «الاسنو» في حالة فشل الدفاعات. لقد كتب الجنرال ماكسويل تيلور ـ الرئيس السابق لهيئة رؤوساء الاركان في الولايات المتحدة ـ بأن اعلان «لنا» بذاته ليس معقولاً ولا ثابتاً ما لم يتحرك الحلفاء لانجاز التحسينات الضرورية في القوات التقليدية. . . . »

ب ـ تقع الخطوات الواجب اتخاذها لتحسين دفاعات الناتو التقليدية، في اربعة اقسام هي:

اولا ـ يجب أن يكون حلف الناتو قادراً على اتخاذ قرارات سياسية سريعة وان ينجز انفتاح قوات سائرة (Covering Forces) كافية، وكل القوات الضرورية الاخرى في اوربا، والتعزيزات المقرر تحريكها من ما وراء البحار.

ثانيا ـ ينبغي تنفيذ عدد من التحسينات العملياتية بما في ذلك انشاء مواقع ضد/ دب وتحصينات الميدان، واستخدام افضل لقوات الاحتياط لمجابهة التهديد بحرب طويلة.

ثالثا ـ ينبغي على الناتو مواصلة تفوقه وتميزه في التكنولوجيا المتقدمة (العليا) وصقلها وتطويرها.

رابعا ـ واخيراً فلابد من سد الثغرات في قدرة حلف الناتو على ادامة وادارة عملياته العسكرية.

١٩ ـ الاستعداد السياسي والعسكري

آ ـ على الناتو ان يكون قادراً على العمل بسرعة وكفاءة ابان الأزمات. وليس التهيؤ المفاجىء لحلف وارشو وقيامه بهجوم نووي هي الطريقة الوحيدة ـ كما انها ليست الاكثر احتمالا ـ لنشوب الحرب. الا انها مع ذلك تشكل فحصاً حاسماً ومهماً لدفاعات حلف الناتو وفي مثل هذه الحالة، فأن حلف وارشو هو الذي سيقرر وقت اعلانه للتعبئة العامة وباقصى درجة من السرية، اذ لو عرفت سلطات حلف الناتو باعلان حلف وارشو للتعبئة واتخذ هو بدوره قراره وبسرعة كافية، فسيبدأ بدوره بالتعبئة خلال (٣ ـ ٤) أيام وعندها ستكون القوات المنفتحة والمتيسرة كافية لدفاع ناجح، اما اذا تأخر حلف الناتو في قراره المصيري هذا، ـ اي باعلان التعبئة ـ الى اسبوع او اكثر فان تفوق حلف وارشو في القوات التي اكملت انفتاحها سيتجاوز حد الخطورة كثيراً وسيظل كذلك.

ب ـ يضم الناتو دولا ذات سيادة توصلت وعن قناعة الى قرارجماعي على العمل المشترك وبناء على ذلك فالسرعة في اتخاذ القرارات على مستوى التحالف بالتحول الى حالة الاستعداد القصوى، واكمال انفتاح (نشر) القطعات في ساحة الحركات، وتنفيذ التعبئة، كلها ليست مؤكدة حتى الان وستظل هذه المشكلة قائمة مع او بدون اعلان «لنا». ولكن ومع استمرارية سياسة «الضرب ـ اولا» فيمكن تجاوز المعضلة بالتفكير في التصعيد الى استخدام «الاسنو» للتعويض عن التلكؤ في اتخاذ القرار، اما مع الالتزام بالاعلان «لنا» فلن يصح اعتبار هذه العجز والتلكؤ خياراً، وتتعقد المعضلة اكثر بالنسبة الى جبهة وسط اوربا لوجود قوات ست دول (تصبح سبعاً اذا اضفنا اليها فرنسا)، وما دامت القواطع التي تشغلها القوات الالمانية والامريكية والبريطانية هي المسالك الاكثر احتمالا للغزو، فعلى هذه الدول الثلاث الاخيرة أن تبدأ بالعمل ـ اي صد الغزو ـ قبل الاعضاء الاخرين في

التحالف، ولا يجوز تأجيل اكمال الاستعدادات الضرورية لذلك حتى نشوب الازمات.

جـ ـ على الناتو تحسين قدراته على تحريك قواته بانذار قصير جداً، من اماكن تواجدها في اوقات السلم الى مواضع أحسن اعدادها على طول جبهة وسط اوربا. ولا تعد مواضع قوات حلف الناتو في اوربا حالياً جيدة او تسمح بانفتاح سريع الى القواطع المخصصة لها في حالة نشوب الحرب، فمواضع القوات الامريكية والبريطانية والفرنسية الحالية هي نفس الاماكن التي احتلتها هذه القوات عند نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد اعدت ومنذ بضعة سنوات مقترحات لتصحيح اماكن تواجد تلك القطعات وتم تنفيذ بعض الخطوات في هذا الصدد فعلا، وعلى سبيل المثال فقد تم نقل لواء امريكي عام ١٩٧٧ الى قاطع جحفل جيش الشمال، ومع ذلك فأن مقترحا باعدة تخصيص عام للقطعات لا يحتمل ان يحضىٰ بالنجاح نفسه، ومع توافر الرغبة المبدأية في ذلك، الا أن مثل هذا المقترح سيواجه معارضة قوية ضمن حلف الناتو من الناحيتين السياسية والعسكرية.

ء ـ كان احد المقترحات العملية لتلافي ذلك هو بالاعتماد على استخدام قوات مشاة خفيفة قادرة على الاستنفار السريع والانفتاح على طول الجبهة الوسطى ومجهزة باسلحة مقاومة دبابات (م/دب) حديثة الانواع. ستستطيع تلك القوات خوض القتال ضمن القواطع المخصصة لها او على مقربة منها، كما يمكن تعزيزها بسرعة من قوات الاحتياط من المناطق القريبة والتي اعتادت العمل في اراضي تلك المناطق. وبالاستفادة من القيمة الدفاعية لتلك الاراضي تستطيع قوات المشاة الخفيف تلك اعاقة وتحويل اتجاهات الهجوم كما تستر في الوقت نفسه الهجمات المقابلة التي ستشنها فرق حلف الناتو الاكفأ والاثقل تجهيزاً، كما أن لقوات المشاة الخفيفة هذه ميزة اخرى، وهي القدرة على رفع درجة استعدادها حال اشتداد الازمات ومن غير ان تتسبب في زيادة توتر الموقف السياسي لأكثر مما هو عليه فعلا.

يمكن تأليف واستخدام وحدات المشاة بعدة طرق وقد قدم كلاً من الجنرالين لوزر،وفرانز اوهل والتر،والعميد ايكارت أف هيلد، من بين آخرين، مقترحات مفيدة للغاية بهذا الخصوص، كما تتولى هيئة الاركان العامة الالمانية الان تحليل ودراسة هذا الموضوع، كما اكد الفيلد مارشال كارفن اهمية هذه القوات في كتابة «سياسة للسلام». توجد حاليا قوات مشاة خفيفة في عدد من جيوش الحلفاء كما يمكن تشكيل وحدات جديدة وكثيرة من الاحتياط البشري الذي يمكن تعبئته بسرعة، وقد تمت مناقشة هذه القضية بالتفصيل في اوساط ودوائر حلف الناتو الا أن المفهوم الاساسي العام في استخدامها يعتمد على أن تكون تلك الوحدات بحجم كاف لتغطية كل جبهة وسط اوربا، ولعل من الاسهل تسميتها بالوية «ياگر»(١)

يمكن تحسين حالة الاستعداد كذلك وبدرجة كبيرة بعد انجاز مشروع (POMCUS) الامريكي(٢)، وقد تقرر حتى الان انشاء مواضع ست فرق عسكرية (زائداً عناصر الاسناد) في اوربا، ثلاث منها في قاطع جحفل جيش الشمال (NORTHAG) وثلاث اخرى في قاطع جحفل جيش الوسط (CENTAG) كما وتدعو الحاجة الى انشاء قاعدة اسناد اداري فوري (سريع) للقوات التي ستصل قاطع جحفل جيش الشمال. اكملت حتى الان مواضع اربع فرق في وسط اوربا كما ان انشاء مواضع الفرقتين الاخريين قيد الموافقة.

---

(١) جاء تسمية ألوية ياگر من كلمة (صياد» في اللغة الالمانية. وقد استخدمها حملة البنادق الالمان والنمساويون. والاساليب التعبوية التي تستخدمها تلك الا لوية تمكن قوات صغيرة وخفيفة التسليح من الاختفاء في المسالك والشعاب الجبلية مستفيدة من الارض لتدمير قوات تفوقها حجماً وتسليحاً لأنها ستتحدد بالطرق والجسور.

(٢) Pre – Positioned Materiel Configured to Unit Sets)

وهي مواضع هيئت مسبقاً لمعدات وتجهيزات عدد من الفرق الامريكية مع وحدات اسنادها في الجبهة الوسطى. وبعد صدور اوامر التعبئة يرسل الاشخاص مباشرة وبسرعة لاشغال تلك المواضع المعدة في اوربا. وتنفتح للقتال فور وصولها

وسيؤمن المشروع حال اكمالـه سرعة وصـول واستعداد احتيـاط قوي وسيار في قاطعي جحفلي الجيشين. وسيحسن ذلك وبشكل جوهري من ميزان القوى العسكرية في اكثر النقاط اهمية في عملية التهيؤ التي ستبدأ بعد اسبوعين من اعلان حلف وارشو للتعبئة العامة (Mobilization)

٢٠ ـ الموانع والتحصينات

آ ـ كتب البروفسور جون كيكان من الكلية العسكرية الملكية البريطانية (ساند هيرست).. «.. أن عدم انشاء اية تحصينات في جبهات حلف الناتو يشكل ثغرة كبيرة وغريبة في منظومة دفاعات حلف الناتو..» ويتعارض هذا حتى مع اية خبرات عسكرية سابقة، عدا عن انه ما من شيىء في اكثر العلوم العسكـرية ثـورية وحـداثة سيـبرر حتى مجرد التفكـير بانتفـاء مـا للمـوانـع والتحصينات الميدانية من مزايا كثيرة. الا انه ولاسباب سياسية بحتة جوبهت فكرة انشاء الموانع وتحصينات الميدان في المانيا الغـربية بمقـاومة شـديدة من المزارعين الالمان الذين رفضوا تنفيذها على طول جبهة وسط اوربا بحجة حماية حقولهم ومزروعاتهم، ولعل الاكثر اهمية من ذلك، هو أن التفكير بتوحيد المانيا كان هو المحرك القوي وراء معارضة انشاء منظومـة تحصينات الميـدان التي ستكون بعد اكمالها بمثابة حواجز دائمية على طول الحدود الفاصلة بين شطري المانيا.

ب ـ أن انشاء منظومـة موانـع ضد ـ الـدبابـات ـ والعجلات الاليـة الاخرى وتستند الى منظومة تحصينات ميدان، أمر اساسي والموانع، اي الحفر وحقول الالغام والدعامات الكونكريتية هي كلها رخيصة نسبيا ولا تحتاج الى اكثر من آلات ومعدات نقل الاتربـة، والى القليل من المتفجـرات ومن ثم الكونكريت للبناء، اما تحصينات الميدان فتشمـل بناء الكثـير من المواضـع المتعددة الاشكال والحجوم كي تستخدم من قبل الدبابات والمدفعية ـ للقتال او الاختفاء ـ وكذلك كمراصد مراقبة لطلب وتـوجيه نـيران المدفعيـة البعيدة

المدى، وكذلك تشمل التحصينات على الحشوات اللغمية ضد ـ الدبابات ـ وكذلك الاعتدة الدقيقة التوجيه المسيطر عليها من بعيد[1]، كما يمكن ان تشتمل اي منظومة تحصينات على عدد هائل من الملاجىء الكونكريتية لتأمين الحماية والاسناد لوحدات المشاة الخفيف.

جـ ـ تعتمد كفاءة نيران المدفعية الحديثة وفاعليتها على وسائل ومعدات الاستطلاع الحديثة، اما انشاء تحصينات دائمية وكبيرة فأمر غير مجد وليس سوى اتلاف للموارد، والحل الافضل هو الاعتماد على عدد كبير من الحفر الصغيرة الجيدة الحماية والتي يمكن اخفاؤها وتمويهها وتوزيعها بشكل عشوائي، مع انشاء مجموعات من الحفر الكاذبة لارباك العدو، وضمان سلامة اطول للمواضع الحقيقية، واكثر من ذلك، ينبغي ان تنظم تلك المنشآت مع الموانع الصناعية المحلية سوية وباقصى استفادة من الارض كي تؤمن اختراقاً ناجحا للقوات الهاجمة، وطالما أن تحصينات كهذه ستكون اهدافا اولى للمدفعية السوفيتية فلابد اذن من مضاعفة منظومات السيطرة.

ء ـ لا يحتاج حلف الناتو الى الاعتماد على منظومة موانع وحواجز ثابتة يتم انشائها في وقت السلم اذ ان ذلك سيعني معرفة الاخرين بها وبالتالي التهيؤ والتخطيط لمعالجتها وشلها من قبل حلف وارشو. لقد سهل التطوير الفني وسمح بسرعة انشاء الموانع والتحصينات حالما تدعو الحاجة اليها واستخدام طريقة انشاء حقول الالغام المسيطر عليها (Projectalble) او انابيب الحشوات المدفونة تحت الارض، وهي انابيب بلاستيكية لا تختلف كثيرا عن انابيب الغاز الداخلية، ويمكن دفن انابيب الحشوات بعمق (٤ ـ ٥) أقدام تحت سطح الارض وضخ المتفجرات العجينية فيها وتفجيرها بالسيطرة، كي تشكل مانعا (ضد/ دب) يصعب اجتيازه دون معدات خاصة، تملأ هذه الانابيب بالمتفجرات في حالات التوتر والازمات البسيطة، اما في الازمات

---

(١) (Remotely Controled Precision - Guided Munition)

الخطيرة فيمكن ملؤها وبسرعة من العجلات الحوضية المخصصة لهذا الغرض. يمكن مد وتوزيع الانابيب باطوال واشكال وحجوم متعددة وحسب الحاجة وعلى امتداد مناطق واسعة في الجبهة الوسطى.

احتياط القوات البرية

٢١ ـ ينبغي على الناتو اعطاء اسبقية عالية للأجراءات التي صممت لتحسين قدراته في الرد على هجوم حلف وارشو بعد فترة قصيرة من اعلان التعبئة العامة في الغرب، وعلى الحلفاء مع ذلك مواصلة الجهد لمواجهة التهديد باحتمال تأخر نشوب الحرب، ويقترح بعض المحللين على حلف الناتو اضافة ما يقرب من (٨) فرق عسكرية جديدة لقواته الحالية ليتسنى التهيؤ بالكفاءة المطلوبة لمواجهة مثل هذا التأخير في نشوب الحرب ولن تؤدي مثل هذه التحسينات بالضرورة الى زيادة كبيرة في عدد المقاتلين (تحت السلاح) او العودة الى نظام التجنيد الاجباري في الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الاخرى التي لم تعد تأخذ هذا الاسلوب، بل قد يمكن توفير الاعداد المطلوبة من المقاتلين بزيادة عدد فرق الاحتياط في قوات الولايات المتحدة وحليفاتها وستوفر فرق الاحتياط هذه زيادات كبيرة في القوات العاملة (تحت السلاح) وبنصف التكاليف تقريباً.

٢٢ ـ التجريد العميق

آ ـ تستند طريقة الهجوم السوفيتي الى زج قدمات متعاقبة، وعند فشل او توقف الموجة الامامية يتم استبدالها بقدمة جديدة منتعشة، وتسحب القدمة التي فشلت الى الخلف لاعادة التنظيم. فاذا امكن مهاجمة الموجات الجديدة (الخلفية) بهجمات مؤثرة وهي بعد في مواضعها البعيدة نسبيا عن خطوط

القتال وقبل مباشرتها مهماتها الجديدة فستقل قدراتها القتالية ويعرقل تقدمها وبـذا يتم ارباك خـطة الهجوم السـوفيتي بكاملهـا ويصبح الهـدف الرئيسي للمدافع هو ضرب قدمات الاحتياط بقوة وضراوة لايقافهـا وبذا يتم عـزل القدمة/ القدمات الامامية[1]. ويمكن تحقيق ذلك بالتجريد الجوي العميق ضد القطعات وخطوط مـواصلاتهـا ومستودعـات التموين وكـذلك بضرب المطارات ومنشآت الاسناد والمناطق الادارية في بولندا وجيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية.

ب ـ حللت معضلة التجريد وصيغت في مفهوم موحد في الاركان العامة للجيش الامريكي (أعطيت العمليـة اسم " المعركـة الجويـة البريـة ـ ٢٠٠٠" وكـذلك في مقـر (SACEUR)[2] كما أن منـظومات كشف وتمييـز الاهداف التي في الخدمة حاليـا. وتلك التي ستنتج في المستقبـل، وكذلـك منظومات الاطلاق، والاعتدة الجديدة كلها ستجعل ضربات التجريد العميق كبيرة التأثير، والمطلوب من الكميات الكبيرة من الاسلحة والمنظومات الجديدة سيكون باهظ التكاليف بلا شك، كما علينا أن نتوقع انتاج العـدو لمعدات مقابلة لمواجهة ما لدينا ولابد بالتالي من العمل على التغلب على هذه المعدات الجديدة، ومع ذلك تظل الفكرة الاساسية جديرة بالاهتمام، ويمكن تنفيذها بما لحلف الناتو من تفوق في التكنولوجيا الدقيقة والتي مازال حلف وارشو متأخراً في مضمارها.

جـ ـ ينبغي التأكيد كذلك على أن تلك الاسلحة المتطورة، ومنظومات السيطرة يمكن أدخالها في مناطق التماس، وان مدى عملها ومرونة استخدامها سيسهلان طلب النيران وتوجيهها حيثما تدعو الحاجة اليها وعلى طول الجبهة.

---

(١) لا علاقة لذلك بمفهوم هجوم الارباك (Spoiling – Attack) الامريكي والذي يعتمد على مهاجمة القوات المعادية الهاجمة وهي بعد في مناطق اجتماعها او انفتاحها وقبل شنها الصولـة او قبل الساعة (س) ـ المترجم

(٢) (Supreme Allied Commander Europe).

وقد ظهر في العديد من الحالات أن من الافضل أن يسمح للعدو بـالتنقل والوصول الى الجبهة ومن ثم توجيه الضربة اليه في المكان والوقت المناسبين لنا وبالاستفادة من الاستخبارات الفورية.

٢٣ ـ التكنولوجيا المتقدمة

آ ـ يتفوق حلف الناتو في عدد من ميادين التكنولوجيا العسكرية المتقدمة على حلف وارشو، ولابد من ادامة واستغلال هذا التفوق فقد لعبت مثل هذه المخترعات الحديثة تاريخيا دوراً مهما في الحروب. وغالبا ما قدمت لهذا الجانب او ذاك ادوات حاسمة ومن الامثلة المهمة والحديثة على ذلك، الحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٧٣، والمثال الاخر والاكثر حداثة هو الاشتباكات السورية ـ الاسرائيلية الاخيرة في لبنان، وفي ايامنا هذه التي تتسم بالتبدلات التكنولوجية السريعة فان العجز عن استغلال المعدات التكنولوجية الحديثة وميادينها الواسعة خطأ رهيب.

ب ـ تعتبر الاسلحة الدقيقة ـ التوجيه (PGMs) مثالا بارزا على امكانيات التكنولوجيا، ومازالت معظم الاسلحة التي في الخدمة حاليا ليست بالغة الدقة نسبياً، والتدمير الذي تحدثه انما ينتج عن كثافة الرمي وشدته واشباع الاهداف المرمية اكثر مما ينتج عن دقة الاصابات، والمدفعية، على سبيل المثال تعتبر سلاح منطقة وليستسلاحاً نقطوياً، وحتى القصف الجوي كان ـ وقبل تيسر قنابل «سمارت» ـ يعتمد على كثرة ما يرمي من قنابل على الهدف، وعلى العكس من ذلك فقد صممت (PGMs) للأصابات المباشرة وتدمير الاهداف بدقة تصل الى ٥٠٪ او اكثر في ظروف المعركة، وقد استعرضت كفاءة الـ (PGMs) عمليا في حرب الفولكلاند حيث اوقع الطرفان تدميراً شديداً ببعضهما البعض باستخدام الـ (PGMs) المقذوفة من الجو، وستتمكن الـ (PGMs) التي هي قيد التطوير حاليا من التفتيش عن اكثر

من هدف واحد، كما انها مزودة بـرؤوس حربيـة لتمييز ومشـاغلة اهداف متعددة، ومن المؤمل أن تتمكن مقذوفة (اطلاقة) واحدة من (PGMs) من تدمير عدة اهداف كالدبابات والمدافع وعجلات قتال المشاة.

جـ ـ عند الجمع بـين الـ (PGMs) والموانـع والتحصينات فيمكن ايجاد منظومة موانع قوية للغاية (ضد/ دب)، ورغم وجود الكثير من الوسائل المضادة للأسلحة المسيرة ضد /دب (ATGMs) ـ ويمكن توقع مثل هذه الوسائل ضد اي تكنولوجيا حديثة ـ الا أن المتوقع من ناحية اخرى ان الـ (ATGMs) الحديثة المحسنـة، مع المنـظومات المسـيرة المتعددة الخـلايا، ومنظومات الاطلاق وتمييز الاهـداف، كلها ستتـلافى الكثير من المعـوقات الحالية، بل واكثر من ذلك، ومع تزايد وتنامي الخبرات في انتاج منظومات (ATGM) من نوعيات افضـل وكلفات انتـاج اقل مـع زيادة في كفـاءة الاستخدام الميداني. ومع زيادة تعود القطعات على الـ (ATGMs) فستزداد التحسينات التعبوية والفنية والمهارات مع تطوير العمليات هي الاخرى.

د ـ لا تقدر قيمة الـ (PGMs) بثمن في مهاجمة اهـداف في عمق العدو، وقدمات الهجوم الامامية، وخطوط المواصلات والمطارات والمنشآت الادارية، وبعد أن كان القصف الجوي هو وسيلة التجريد العميق في الماضي فهناك احتمال كبير ان يفقد القصف الجوي ميزته هذه وتحدد قدراته مستقبلا بسبب كثافة وكفاءة منظومات الدفاع الجوي الارضي، ومـع ذلك فـان الـ (PGMs) قادرة على ايقاع دمار اكثر في الاهداف في عمق العدو وبأقـل تعرض للاذى، وبخسائر أقل مما تتعرض له الطائرات التي يقودها رجـال، ويمكن احداث قدرات الدمار المطلوبة هذه بواسطة صواريخ «كروز» البعيدة المدى والعالية الدقـة والتي يمكن اطلاقهـا من راميات (راجمـات) ارضية او بحرية او جوية كما يمكن تزويدها بعدة رؤوس حربية غير نووية تحقيقاً لهذه الغاية.

هـ ـ لم تكن الـ (PGM) مع ذلك الا احدى الميادين التي احدثت فيها المخترعات التكنولوجية تبدلات جذرية في سمات الحرب التقليدية. وفي

الحقيقة، ليس هناك الا القليل بل والنادر من مجالات النشاط والعمليات او التجهيزات العسكرية او وسائل السيطرة التي لم تتأثر بعد بالتطورات الالكترونية والحاسبات (الكومبيوتر) والمعدات الحديثة الاخرى. يتفوق حلف الناتو في جميع حقول التكنولوجيا ومع ذلك فمن الخطأ طبعاً الاعتماد كلياً على الحلول التكنولوجية و/ أو اعطاؤها قيمة مطلقة، او الاعتماد المفرط على اي جهاز بعينه، واما في ما يخص الـ (PGMs) مثلا، فأن كفاءتها وفاعليتها ستتأثران كثيراً بالمعدات الالكترونية والاجهزة المضادة الاخرى، ومع ذلك فمن الاهمية بمكان ان ندرك أن التكنولوجيا قد مارست وستظل تمارس دوراً هائلا في الحرب الحديثة.

تكديس معدات القتال

٢٤ ـ سيستهلك القتال الذي سينشب بين حلفي وارشو والناتو من معدات القتال بكميات ومعدلات لا يمكن التنبؤ بها بسبب طريقة حشدهما لقواتيهما وللكثافة الهائلة للقوة النارية، أن معدل الاستهلاك اليومي حاليا من الوقود والادوات الاحتياطية والتعويض (سد النقص) وبشكل خاص في الاعتدة اكثر بكثير من حيث الاعداد والتكاليف المالية عما كان عليه في الماضي، ولم يعط التكديس الاسبقية واطئة بسبب الاعتقاد السائد بان اية اشتباكات رئيسية بين الحلفين ستتصاعد وبسرعة الى حرب نووية، وكانت نتيجة كل ذلك هي تدني مخزون معدات القتال لعموم الساحة الاوربية والى نسب ومعدلات تشكل خطورة كبيرة وحتى أقل من الحد الادنى المطلوب. وقد اظهرت لعبات الحرب وحواراتها أن عدداً كبيراً من وحدات الناتو ستستهلك معظم اكداسها خلال اسبوعين من القتال الكثيف. من الضروري في ظل سياسة واعلان «لنا» مضاعفة التكديس كي يكفي لثلاثين يوما من القتال ومن ثم زيادتها الى (٤٥) يوما على المدى البعيد. وينبغي على حلف الناتو، وكخطوة اولى زيادة اكداس فرقه العاملة حاليا بما يكفي لاربعة اسابيع اخرى من القتال.

٢٥ ـ ستكون القواعد الجوية ومراكز القيادة ومستودعات التموين لحلف الناتو هدفا لهجمات جوية كثيفة ومركزة من قبل القوات الجوية لحلف وارشو اثناء الحرب، ويمكن القيام بعدد من الخطوات الزهيدة التكاليف نسبيا لضمان سلامة تلك المنشآت، واحد الامثلة المهمة على ذلك هو انشاء الملاجىء والاوكار في القواعد الجوية الحليفة في وسط اوربا لحماية الطائرات المقاتلة ضد القصف الجوي، ولم تهيىء مثل هذه الملاجىء حتى الان للاعداد الكبيرة من التعزيزات الجوية التي ستصل في الايام الاولى من مرحلة التهيؤ، ان الفشل في بناء مثل هذه الملاجىء الوقائية البالغة الاهمية والرخيصة الثمن نسبيا لحماية التعزيزات الجوية الباهظة التكاليف والشديدة الوهن وذات الاهمية الحاسمة في الوقت نفسه في الحرب، هذا الفشل يعد من اكبر الاخطاء الاقتصادية في برامج دفاعات حلف الناتو.

٢٦ ـ دور فرنسا

آ ـ تعد فرنسا من الاعضاء المؤسسين لحلف الناتو، الا انها وفي عام ١٩٦٦ وتحت قيادة الرئيس الراحل شارل ديغول انسحبت من المنظمة العسكرية لحلف الناتو، ومع ذلك فأن الرئيس ديغول وجميع من جاءوا بعده اكدوا على الدوام التزام فرنسا بنصوص اتفاقية شمال الاطلسي، واستنادا الى هذه الاتفاقية فان فرنسا ستعتبر اي هجوم مسلح على اي من اعضاء حلف الناتو هجوما على فرنسا نفسها، كما واصلت فرنسا مشاركتها في العمل السياسي للتحالف كعضو عامل في مجلس شمال الاطلسي وابقت كذلك على فرقها العسكرية الثلاثة العاملة في المانيا الغربية، ولفرنسا عدا عن ذلك ضباط ارتباط مع هيئات اركان حلف الناتو فضلا عن انها تجري الكثير من التنسيق بصورة غير رسمية.

ب ـ رغم استمرار بقاء القادة السياسيين الفرنسيين صامتين رسميا حول ما سيكون عليه موقفهم في حالة وقوع هجوم على الغرب من قبل قوات حلف وارشو، الا أنهم وكذلك القادة العسكريين الفرنسيين يتوقعون أسهام فرنسا الجاد في الدفاع عن وسط اوربا عند وقوع الهجوم، ومع ذلك فان انسحاب فرنسا من المنظمة العسكرية للناتو يعني انها لن تسهم في التخطيط والاستعداد لصد اي هجوم محتمل، والنتيجة هي اننا لا نعرف متى وفي اية نقطة عند ازدياد حالة التوتر ابان الازمات، او حتى بعد اندلاع الحرب، ستشارك فرنسا في الدفاع عن اوربا فعلا وتضع بهذا ما لديها من تسهيلات تحت تصرف حلفائها. تفرض مثل هذه الظروف اعباء ثقيلة على كاهل سلطات حلف الناتو المسؤولة عن الدفاع عن اوربا الغربية عموما وعن الجبهة الوسطى بشكل خاص.

جـ ـ تشير تجارب السنوات الست عشرة الماضية الى أن عودة فرنسا تحت قيادة الناتو العسكرية أمر بعيد الاحتمال، الا أن هناك مع ذلك العديد من الاجراءات التي تستطيع فرنسا اتخاذها لتعزيز قدرات الناتو في الردع التقليدي التي ما زالت اقل بكثير مما كانت عليه قبل عام ١٩٦٦ ومن المؤكد امكانية تنفيذ الخطوات التي ستجمل فيما يلي استجابة للحقائق العسكرية والسياسة القائمة:

اولا ـ تستطيع حكومة فرنسا أن تعلن وبوضوح ما ستفعله لو اعلنت قوات وارشو التعبئة العامة او شنت هجوما على قوات حلف الناتو.

ثانيا ـ تستطيع فرنسا اتخاذ خطوات ملموسة تؤكد فيها لقيادة قوات حلف الناتو وبثقة تامة من انها ستضع كل القواعد والمنشآت الفرنسية واية تسهيلات اخرى بتصرف حليفاتها وبانذار قصير وحالما تدعو الحاجة، وبذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر سيزداد عدد القواعد الجوية لحلف الناتو في العمق ويصبح الموقف العام اكثر مرونة لو استطاعت القيادة الجوية لناتو ان تدخل في حساباتها مقدما

حريتها في استخدام القواعد الجوية الفرنسية حيثما تدعو الحاجة الى ذلك، وكذلك لو سمح لقيادة الناتو الجوية بمد ونصب بعض التسهيلات والاكداس في القواعد الجوية الفرنسية من اجل زيادة قدرات وطاقات عملها.

ثالثا ـ تستطيع فرنسا المشاركة في القرارات العلنية حول انشاء خط مواصلات ثان لدعم الخط الاول لحلف الناتو.

٢٧ ـ التحديد المشترك والمتوازن للقوات

آ ـ توفرت حوافز جديدة من اجل التوصل لأتفاقية حول السيطرة على التسلح التقليدي في اوربا، واعتبار ان ذلك انجاز لا خلاف حوله لبرامج تحسين القوات التقليدية ولو قدر لمفاوضات فينا الطويلة حول التحديد المشترك والمتوازن للقوات (MBFR) ان تتوصل الى اتفاقية، فسيؤمن ذلك تواجداً اكثر استقراراً للقوات التقليدية في وسط اوربا، وذلك بالابقاء على قوات اقل وبالتالي خفض التكاليف من الناحية الاقتصادية، وسيكون ذلك لمصلحة الطرفين لاسيما بعد اقرار الولايات المتحدة لاعلان «لنا»

ب ـ ستكون السمة الاولى لاتفاقية (MBFR) وكما هي مقترحة الان، تعادل القوات التقليدية العاملة لكلا الطرفين بحيث لا تزيد عن (٧٠٠) الف جندي في وسط اوربا، وعلى الا يزيد حجم القوات البرية والجوية مجتمعة عن (٩٠٠) الف جندي، وقد استبعدت القوات البحرية من الاتفاقية.

جـ ـ سيعني خفض القوات البشرية للقوات البرية الى أقل مستوى مع تحريم اي زيادة في ذلك، انه، وما دام التقيد بالاتفاقية مستمراً، فلن يستطيع الطرفان اضافة اي زيادة عددية الى قواتها البرية والجوية في وسط اوربا، سواء بادخال وحدات جديدة من خارج المنطقة او باعلان التعبئة لايصال حجم

القوات الى ما يكفي لشن هجوم ناجح مع ملاحظة أن الزيادات الطفيفة سوف لن تؤثر على القدرات العسكرية للجانبين، وستؤكد الاجراءات التي اقترحها الغرب في مفاوضات (MBFR) على احترام الحد المقرر في القوات البشرية (العسكرية) وستؤمن انذاراً حول اي تزايد في الفعاليات العسكرية العادية للقوات.

د- سيوفر الالتزام بتلك الاجراءات عدم تهيؤ اي جانب للحرب، وستقف وسط اوربا كلها ضد اي من الاخطاء اللامسؤولة او الاعمال الخاطئة من قبل بعض القطعات، والتي - لولا هذه المعارضة - كانت ستقود الى سلسلة من الاعمال والتي ستؤدي بدورها هي الاخرى الى اندلاع الحرب، هذا الى جانب الاتصال الدائم عبر اللجان المشتركة والتي يتم من خلالها تبادل المعلومات ومناقشة التحركات المريبة. لمعالجة وحل الاشكالات التي قد تثير الازمات.

هـ- ستذلل اتفاقية كهذه معضلة الحواجز السياسية التي تسبب اعلان التعبئة في حلف الناتو، كما أن خرق الالتزامات الصريحة سيزود السلطات السياسية بدليل لاشك فيه حول نوايا العدو لتبرير زيادة الاستعدادات الدفاعية، كما ستوفر هذه الاجراءات المزايا نفسها لحلف وارشو والذي سيرغب قادته (وسط سيل المعلومات المتضاربة التي ستتجمع لديهم من اقطار التحالف الغربي) في تجنب الاعمال العسكرية استنادا الى معلومات غير موثوق بها او لاي سوء فهم للموقف.

و- المطلوب الاول لاتمام مفاوضات (MFBR) بنجاح هو اعطاء المزيد من الاهتمام والدعم في اعلى المستويات من قبل القيادات السياسية لدى الجانبين. ولا علاقة لمبررات التحول الى سياسة واعلان «لنا» بالتوصل الى انجاح مفاوضات فينا ومع ذلك فلو انتهت تلك المفاوضات الى اتفاقيه حول (MFBR) فستقلل هذه من مخاطر اندلاع حرب تقليدية في اوربا، كما ستعزز أمن الطرفين وتحد من المنافسة المتصاعدة في الانفاق على القوات التقليدية في المنطقة.

٢٨ ـ حساب الكلفة

آ ـ اجملنا في القسم السابق الخطوات المختلفة الواجب اتخاذها من قبل حلف الناتو لتحسين الوضع العام لقواته التقليدية، وقد ادخلت بعض تلك الخطوات فعلا في برنامج الدفاع الطويل الامد الذي اقره الناتو عام ١٩٧٨، وتتطلب تلك المبادرات اسبقية عليا في ظل اعلان «لنا» أما التحسينات الاخرى التي نوصي بها فهي ابعد مما احتواه برنامج الناتو لعام ١٩٧٨، واهم تلك الاجراءات هي التي تهدف الى تحسين القوة الدفاعية لحلف الناتو خلال الفترة الحرجة التي ستلي اندلاع الحرب مباشرة وسنوجز تكاليفها في ادناه:

اولا ـ أن أقل التحسينات كلفة لقدرات حلف الناتو التلقيدية هي تلك التي تتعلق بالانشاءات، بما في ذلك انشاء موانع الدبابات وتحصينات الميدان واوكار وملاجىء الطائرات وجميعها يمكن اعدادها من مواد بسيطة كالفولاذ والكونكريت والاتربة. وكلفة استخدام مثل هذه المواد المطلوبة لانشاء شبكات واسعة من الموانع والتحصينات على طول جبهة اوربا الوسطى هي أقل من مليون دولار للكيلو متر المربع الواحد، وستقل الكلفة الكلية لكل الجبهة عن بليون دولار واحد وموزعة على مدى ست سنوات، ويفترض حصول زيادة أخرى بحدود (٣٠٠) مليون دولار لانشاء اوكار وملاجىء للطائرات في قواعد الحلفاء الجوية في اوربا خلال السنوات الست تلك.

ثانياً ـ أن تصحيح العجز في مخزون معدات القتال وتكاليف القوات الاحتياطية اكثر كلفة، اذ وبينما هُيئت بعض قوات حلف الناتو لادارة ومواصلة عمليات عسكرية لاكثر من (١٥) يوما، فأن العديد من تلك القوات لم يهيئأ لذلك. أن كلفة تجهيز فرقة واحدة لما يكفيها للقتال لثلاثين يوما اخرى، قد قدرت وبتحفظ بحدود (٤ر١) بليون

دولار موزعة على (٦) سنوات، وعلى حلف الناتو وكخطوة اولى زيادة قدرة قواته العاملة على مواصلة القتال لثلاثين يوما اخرى كي تتمكن كل وحدة مقاتلة من مواصلة عملياتها بحدود (٤٥) يوما. وستصل كلفة هذه التحسينات لـ (٢٩) فرقة عسكرية الى حوالي (٤٠) بليون دولار.

ثالثا ـ لضمان يتسر المعدات للتعزيزات الامريكية التي سترسل من الولايات المتحدة فمن الضروري تحسين الـ (POMCUS) وتحسين قدرات النقل البحري، ستكلف المعدات المطلوبة في المواضع ـ المعدة مسبقاً في اوربا لفرقتين اضافيتين من الولايات المتحدة أقل من (٣) بلايين دولار وعلى مدى السنوات الستة. وستعزز تلك المواضع المعدة مسبقا مواضع الـ (POMCUS) الاربعة التي انجزت فعلا، والبديل لذلك او المطلوب الاضافي هو القدرة على نقل المعدات بحرا من الولايات المتحدة، وهذا أمر ممكن وبكلفة تصل الى (٤) بلايين دولار تقريبا وعلى مدى ست سنوات ايضاً، وبهذا تصبح الكلفة الكلية لانجاز كل من الـ (POMCUS) وتحسينات النقل البحري بحدود (٧) بلايين دولار تقريباً.

ب ـ تستطيع الولايات المتحدة وحليفاتها زيادة قدراتها القتالية لفترة غير محدودة وذلك بزيادة عدد الفرق الاحتياطية، وسيكلف اعداد (٥) فرق احتياط امريكية اضافية لتعزيز القوات العاملة بحدود (٢٨) بليون دولار، بما في ذلك نفقات التدريب ومخزون من المعدات الحربية تكفي لثلاثين يوم قتال. كما سيكلف اعداد ثلاث فرق احتياط اضافية من دول الناتو الاخرى بحدود (٥) بلايين دولار لكل فرقة على فرض ادخال تكاليف التدريب والتكديس لثلاثين يوم قتال. اي أن الكلفة الاجمالية لتلك التحسينات ستكون بحدود (٤٣) بليون دولار.

جـ ـ لو أخذنا مجموع تكاليف التحسينات التي اجملت اعلاه فستظل اقل من (١٠٠) بليون دولار على مدى (٦) سنوات، ويفترض ان كلفة الاجراءات الاضافية الاخرى كتشغيل قوات احتياط المشاة الخفيف على طول جبهة وسط اوربا هي خارج نطاق هذه الدراسة، ومع ذلك فليس من المحتمل ان تزيد كلفة تلك الاجراءات الاضافية عن مجموع تكاليف كل ما يطلب من تحسينات لاعلان «لنا» ولا حتى تتجاوز مستوى الانفاق المقبول سياسيا واقتصاديا.

د ـ وافق اعضاء الناتو ومنذ عام ١٩٧٨ على زيادة نفقات الدفاع بنسبه ٣٪ سنوياً[١]، وقد روعيت هذه الزيادة ما بين اعوام (٧٨ ـ ١٩٨٠)، واصبحت ميزانية الدفاع لحلف الناتو بحدود (٣٠٠) بليون دولار سنويا، لذا فأن الـ (١٠٠) بليون دولار المطلوبة ـ اي كلفة التحسينات المقترحة باسبقية عالية وتضم الموانع وتحصينات الميدان واكداس معدات الحرب والمواضع المعدة ـ مسبقا واخيرا القوات الاحتياطية ـ لن تشكل الا زيادة بحدود (٢٪) في ميزانية دفاع حلف الناتو اي حتى دون معدل الزيادة السنوية المقررة اي (٣٪)، وهي اقل كذلك من الزيادة التي يطالب بها الجنرال بيرنارد روجز[٢] القائد الاعلى لقوات حلف الناتو في اوربا ـ للاعوام ٨٣ ـ ١٩٨٨ وهي نسبة (٤٪) سنويا (والتي ان تحققت فستعني زيادة في الانفاق لاكثر من (٢٠٠) بليون دولار سنويا وعلى مدى ست سنوات).

هـ ـ اثارت المصاعب المالية والتخفيضات الكبيرة في الانفاق على البرامج الخاصة في الولايات المتحدة معارضة ضد اي زيادة كبيرة في نفقات الدفاع، وظهرت مثل هذه المعارضة في اوربا الغربية كذلك وأدى ذلك الى اعتبار أن أفضل السبل لتمويل الاقسام الرئيسية في الدفاع التقليدي هو في اعادة تخصيص المبالغ المرصودة لتمويل وشراء «الاسنو»، اي اعادة النظر في الاسبقيات العسكرية لعدد من دول الناتو، ويمكن تحويل المبالغ المرصودة للحصول على اسلحة مثل صواريخ (MX) او قاصفات (B – 1) في

---

(١) هددت الولايات المتحدة مؤخراً (حزيران ١٩٨٦) بانها ستسحب (٩٠) الف مقاتل امريكي من اوربا بحدود عام ١٩٩٠ ما لم تتقيد دول الناتو بهذه الزيادة (٣٪) ـ المترجم

(٢) اعفي من منصبه (آذار ـ ١٩٨٧) بسبب عدم انسجامه مع الرئيس ريغان ـ المترجم

الولايات المتحدة وغواصات ترايدنت في بريطانيا لتلافي تكاليف المشاريع التقليدية ذات الاسبقيات العالية.

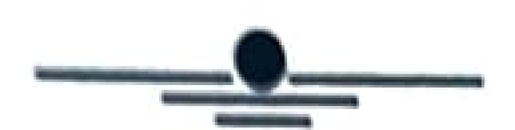
و ـ ليس من السهل اتمام كل المشاريع التي طرحت آنفا بسرعة، وقد يحتاج البعض منها الى عدة سنوات قبل ان تحضى بالموافقة والتي يتوقف على استحصالها المباشرة بانجازها. ومن الناحية الاخرى فأن تطبيق سياسة «لنا» ستخلق ضغوطا ومحفزات ستؤدي بدورها الى تقليل المعارضات السياسية التي قامت بوجه مشاريع تحسين القدرات التقليدية لاستناد تلك المعارضات على الاعتماد المتواصل على «الاسنو» للدفاع.

٢٩ ـ استنتاجات

آ ـ استمرت الحسابات والتوقعات ولجيل مضى في الغرب، وعلى المستويين الرسمي والشعبي، على افتراض امتلاك حلف وارشو لتفوق ساحق في القوات التقليدية في وسط اوربا والى الحد الذي لا يمكن مجاراته. الا ان تحليلاتنا هنا تشير الى أن تلك الحسابات مبالغ فيها على احسن الفروض وأن قوات حلف الناتو هي بحجوم ونوعيات تكفي لجعل اي هجوم لحلف وارشو عبارة عن مجازفة باهظة التكاليف وشديدة الخطورة وليست في النهاية اكثر من خيار كريه لحلف وارشو.

ب ـ واكثر من ذلك فهناك مشاريع كثيرة يمكن القيام بها لتحسين قدرات حلف الناتو الدفاعية، وتشمل هذه على تحسين قدرة الناتو على اتخاذ قرارات سريعة في انفتاح وحشد القطعات وعلى زيادة المواضع المعدة مسبقا للمعدات وعلى انشاء موانع الدبابات وتحصينات الميدان وملاجىء الطائرات وتدارك النواقص في تكديس معدات ومستلزمات القتال السريعة الاستهلاك وبما يكفي لثلاثين يوم قتال اضافية، ويتوجب على حلف الناتو كذلك زيادة فرق الاحتياط لتعزيز قدراته الدفاعية لحرب لا يعرف مداها على وجه الدقة

وستكون كلفة هذه الاعمال مجتمعة بحدود (١٠٠) بليون دولار موزعة هي الاخرى على سنوات ست اي بزيادة مقدارها ٢٪ تقريباً في الميزانيات الحالية لحلف الناتو.



القسم الثالث
الردع والدفاع التقليدي خارج اوربا

٣٠ ـ تستطيع الولايات المتحدة المبادرة بالعمليات النووية في اي جزء من العالم، ولديها كلما يلزم لذلك من اسلحة وقوات وخطط للعمليات، وفي ظل العقيدة السائدة حالياً فقد تلجأ الولايات المتحدة لاستخدام «الاسنو» في الحرب وحيثما سيكون ذلك منسجماً ومصالحها الوطنية، وسنناقش في هذا القسم وبايجاز مضامين سياسة «لنا» في المسارح الرئيسية خارج اوربا.

ويقودنا تفحص المواقف التي قد تبادر الولايات المتحدة فيها الى التراشق النووي الى ثلاثة استنتاجات:

آ ـ ان القدرات التقليدية للولايات المتحدة وكما هي عليه في اوربا تكفي (او يمكن جعلها كذلك) لدعم المصالح الامريكية الحيوية.

ب ـ سيثير استخدام الولايات المتحدة للأسلحة النووية في تلك المسارح رداً سوفيتياً مقابلا بالتأكيد وفي حالة اندلاع مثل هذا التراشق النووي فان ما ستخسره الولايات المتحدة اكثر بكثير مما قد تربحه.

جـ ـ واخيراً فأن استخدام «الاسنو» في اي من مسارح العمليات تلك يحمل في طياته مخاطر تصعيد الموقف الى التراشق النووي الاستراتيجي (غير المحدود) بين القوتين العظميين.

٣١ ـ الخليج العربي

آ ـ تزايد اعتماد الولايات المتحدة واوربا واليابان على نفط منطقة الخليج العربي، واحتلت تلك المنطقة مكاناً مركزياً في التخطيط العسكري الامريكي، وغالباً ما اعتبرت «الاسنو» في هذا التخطيط جزء من القوة العسكرية الامريكية في المنطقة. وقد تغيرت بنية القوات والتخطيط العسكري

جذرياً بالنسبة لمنطقة الخليج العربي هذه في العقد الاخير وعلى الاخص بعد الحظر النفطي العربي لعام ١٩٧٣ وبعد سقوط شاه ايران، وقد حاولت الولايات المتحدة في المرحلة التي سبقت احداث ايران واسقاط الشاه المحافظة على مصالحها بواسطة بعض الانظمة المتنفذة في المنطقة مثل ايران والعربية السعودية وفق ما عرف في حينه «بستراتيجية الدعامتين» الا أنه وبعد فشل وانحلال هذه الاستراتيجية وظهور بعض العوامل الجديدة في المنطقة فقد تزايد اهتمام الولايات المتحدة بتحسين قدرتها على استخدام قواتها في المنطقة.

ب ـ اثار اجتياح الاتحاد السوفيتي لافغانستان وانتشار الفوضى في ايران مخاوف الولايات المتحدة من امكانية محاولة الاتحاد السوفيتي مد سيطرته ونفوذه الى المنطقة النفطية. وهنا ثارت تساؤلات حول ما اذا كانت قوات الولايات المتحدة الموجودة في معسكرات تقع على مبعدة الاف الاميال من منطقة الخليج، قادرة على احتواء اي تحرك سوفيتي يندفع جنوباً وعبر الحدود الايرانية لاحتلال منابع البترول في الخليج العربي[١]. وقد اثار هذا الاحتمال مناقشة استخدام «الاسنو»، وكما هو الحال في اوربا فقد نظر الى «الاسنو» كوسيلة لارباك او ايقاف اي هجوم سوفيتي بري.

جـ ـ لا يجوز اعتبار أن الدفاع التقليدي في منطقة الخليج غير كاف، ولا أن ينظر اليه باستخفاف، ومع أن قرب الاتحاد السوفيتي من ايران والخليج العربي وبعد الولايات المتحدة عنهما هو ميزة كبيرة لصالح الاتحاد السوفيتي، الا ان هذا سيواجه صعوبات كبيرة في تحريك اعداد كبيرة من القطعات والمعدات الى ايران وعبرها لو جوبه بقوات جوية تعبوية قوية، يضاف الى ذلك ان الاراضي في تلك المنطقة ليست وعرة ويصعب اجتيازها وحسب ولكن الفرق العسكرية السوفيتية المخصصة لتلك الساحة ليست على استعداد قتالي كافي، ومثل هذه العوامل ستؤثر بالتأكيد على نتائج الصراع الامريكي ـ السوفيتي.

---

(١) تعتبر القوات السوفيتية العسكرية اكبر وفي اماكن تؤهلها للوصول الى الخليج العربي براً. ولا يملك السوفيت قدرات كافية للنقل الجوي والبحري لنقل قوات مدرعة أو آلية الى اماكن بعيدة وبالسرعة المطلوبة، لذا يفترض المخطط الامريكي ان الهجوم السوفيتي الرئيس سيكون برياً.

د ـ تعتمد القوة العسكرية الامريكية اساساً على القوة الجوية التعبوية وعلى التفوق البحري والقوات البرية المتهيئة للأنفتاح السريع في منطقة الخليج. تتألف قوة الانتشار السريع الامريكية هذه (RDF)(١) وكما هي عليه الان من وحدات مقاتلة وساندة من جميع صنوف الخدمات المسلحة الثلاث، وتضم اربع فرق يزيد عدد افرادها عن (٥٥) الف رجل وما يقرب من (٥٥٠) طائرة مقاتلة وقاصفة، ويمكن نقل هذه القوات مع تجهيزاتها جواً وبحراً الى المنطقة، كما يمكن توفير اسناد اضافي لهذه القوة من ثلاث مجموعات حاملات طائرات تتواجد في المياه القريبة وكذلك من القاصفات الامريكية نوع (بي ـ ٥٢) من القواعد الجوية الامريكية في الفلبين والقاعدة الجوية في كوام.

هـ ـ ستواجه القوات الامريكية عند نشوب القتال قوات سوفيتية تضم حوالي (٢٤) فرقة عسكرية اثنتان منها محمولتان جواً وفرقة مدرعة واحدة و(٢١) فرقة مشاة آلي (محمول). وتعسكر جميع هذه الفرق وقت السلم في «المنطقة العسكرية السوفيتية الجنوبية»، وسينضم الى هذه القوة جيشان جويان تعبويان يضمان حوالي (٦٠٠) طائرة مقاتلة وقاصفة كما ستتولى طائرات الـ (باك فاير، والباجر) القاصفة المتوسطة المدى تقديم اسناد اضافي من قواعدها في جنوب الاتحاد السوفيتي، وكذلك فان القوات البحرية السوفيتية في خليج عدن متهيئة للتدخل وتضم هذه في اوقات السلم (٨) قطع بحرية مع سفن الاسناد والتموين الاخرى.

و ـ رغم ضخامة القوة السوفيتية نسبياً، الا أن قدرتها القتالية أمر مشكوك فيه، وجميع الفرق العسكرية الـ (٢٤) آنفة الذكر ليست كاملة التجهيز بالمعدات والاشخاص، وفي الحقيقة فان ٨٠٪ منها يقل تعدادها

---

(١) Rapid Deployment Force راجع «قوة الانتشار السريع ـ مجلة مختارات سوقية عن مديرية التطوير القتالي في وزارة الدفاع العراقية العدد الثالث شباط ١٩٨٦. اعداد اللواء الركن ماهر عبدالرشيد. المترجم.

القتالي عن نسبة ٥٠٪ كما أن معظم تجهيزاتها من النوع القديم القليل الكفاءة، وعلى ضوء التجربة السوفيتية في افغانستان فستحتاج تلك الفرق الى اسابيع ان لم نقل الى أشهر قبل اكمال استعداداتها وتدريبها للقتال، وبالمقابل فسيتعذر على الطائرات السوفيتية المقاتلة والقاصفة التدخل وشن عمليات مؤثرة في النصف الجنوبي من ايران من قواعدها البعيدة في الاتحاد السوفيتي، وسيضطر السوفيت للأعتماد على قواعدهم الضعيفة وغير الامينة في افغانستان او على تلك التي سيحتلونها او ينشؤها في ايران.

ز ـ ستتأثر القدرات العسكرية السوفيتية بالعوامل الجغرافية وسيتحدد الاندفاع السوفيتي عبر جبال شمال ايران بالمسالك الضيقة، وبعدد من الجسور والمضائق التي سيسهل تدميرها بالجهد الجوي والقوات البرية المحلية، واذا نجح السوفيت بدخول ايران فستشكل جبال زاكروس ـ جنوب ايران ـ سداً آخراً بوجه تحرك المشاة والدبابات السوفيتية وتحتاج الطرق الوحيدةالمتيسرة عبر اقسام عديدة من المنطقة الى ازاحة العديد من السدود وحواجز الطريق التي يمكن عملها باستخدام المتفجرات. والخلاصة فان امكانية شن هجوم حاسم وسريع من قبل القوات السوفيتية يعد أمر بعيد الاحتمال.

ح ـ يبدو أن استخدام «الاسنو» من قبل الولايات المتحدة للمحافظة على الخليج العربي ضد هجوم سوفيتي سيضيف قدرة هائلة لقوتنا الدفاعية، الا أن خطر الرد النووي السوفيتي ضد القوات المدافعة عن الخليج وضد منابع البترول نفسها سيشكل هو الاخر رداً هائلا. اما اذا اكتفت الولايات المتحدة بالوسائل والقوات التقليدية لمجابهة التحركات السوفيتية فيجب ان تكون القوات التقليدية تلك قادرة على حماية المصالح الامريكية. وفي جميع الاحوال فان الوسائل التقليدية افضل بكثير من التراشق النووي، واكثر من ذلك فهناك العديد من الفرص لتحسين القوات التقليدية، وقد انجزت بعض الخطوات بهذا الصدد فعلا ومنها على سبيل المثال. التخطيط الامريكي لتحسين قدرات النقلين الجوي والبحري للسنوات الخمس التالية، وكذلك مبايعة سفن

الاسناد الاداري في قواعد وموانىء المحيط الهندي، ومن المتوقع ان يزيد هذا المشروع في تحسين قدرة الولايات المتحدة بشكل اساسي في الرد بسرعة وفاعلية على اية تهديدات في منطقة الخليج العربي.

ط ـ يبدو أن سياسة «لنا» مرغوب بها في هذا الجزء من العالم لاسباب عديدة، وستقدم مثل هذه السياسة مثلا قوياً ويسهم بالتالي في جهود منع الانتشار النووي في الشرق الاوسط. والمساعي المبذولة لامتلاك «الاسنو» من قبل العراق والباكستان والهند وليبيا(١) مازالت تجد من يدافع عنها على اساس أن الدول الكبرى قد ادخلت «الاسنو» الى المنطقة اولا. وفي الحالة المعاكسة لذلك فستشجع السياسة الامريكية المستندة الى اعلان «لنا» على خلق منطقة خالية من «الاسنو».

ي ـ ليس للولايات المتحدة الا القليل جدا من الدوافع للمبادرة باستخدام «الاسنو» في منطقة الخليج بل وسيكون من الصعب جدا عليها المحافظة على سلامة منابع البترول والمنشآت الاخرى وطرق النقل (البري والبحري) سليمة وصالحة للعمل حتى في حالة استخدام القصف الجوي التقليدي لحساسية ووهن المنطقة عموماً وستدمر جميع تلك المنشآت والتسهيلات تماماً في حالة استخدام «الاسنو» وان كان ذلك بشكل ونطاق محدودين للغاية، واكثر من ذلك فستكون القوات الامريكية العاملة من قواعد صغيرة نسبياً كحاملات الطائرات او جزيرة «دييكوكارسيا» في المحيط الهندي او، ربما من قواعد تركية ومصرية، ستكون شديدة الوهن امام اي هجوم نووي سوفيتي، وسيثير الاستخدام الامريكي للأسلحة النووية «الضربة ـ الاولى» رداً سوفيتياً بالتأكيد، ومن الناحية العسكرية البحتة ومادام الاتحاد السوفيتي لن يكون البادىء باستخدام «الاسنو» فلن يكون من مصلحة

(١) يتجاهل التقرير حتى مجرد الاشارة الى النشاط الصهيوني في هذا السبيل ولا لامتلاك الكيان الصهيوني للاسلحة النووية ـ المترجم

الولايات المتحدة قطعاً ان تكون البادىء بشن الضربة الاولى. وكما في الحالات الاخرى فهناك احتمال وقوع امر غير مرغوب فيه، وهو أن التراشق المحدود بـ «الاسلحة النووية التعبوية في المنطقة قد يتصاعد الى صراع ستراتيجي، وقد لاحظ قائد القوة الجوية الاستراتيجية الجنرال ريتشارد ايليس، امام مجلس الشيوخ الامريكي.. «... انه وفي حالة نشوب الحرب في الخليج العربي، فقد أقرت وهُيئت عدة ضربات منتخبة ضد المنشآت السوفيتية القريبة من ايران..» الا أن تصور وقوع تراشق نووي محدود ومسيطر عليه أمر غير واقعي، اذ ستلغي مثل هذه الضربات اية حدود او فروق بين اراضي الاتحاد السوفيتي والاراضي المجاورة له، عدا عن أن ذلك سيفتح الطريق لضربات انتقامية من النوع نفسه.

٣٢ ـ كوريــــا

آ ـ تحتفظ الولايات المتحدة حاليا بعدة مئات من «الاسنو» في كوريا الجنوبية، بما في ذلك مدفعية الميدان النووية وصواريخ ارض ـ ارض القصيرة المدى، وكما في حالة حلف الناتو فان مبررات شن «الضربة ـ الاولى» النووية في كوريا تكمن في احتمال شن كوريا الشمالية لهجوم تقليدي ضد كوريا الجنوبية وان يسند هذا الهجوم من قبل الاتحاد السوفيتي او الصين. ولا تبعد عاصمة كوريا الجنوبية والمدينة الكبرى فيها «سيئول» الا (٢٥) ميلا عن خطة عرض (٣٨) الموازي للمنطقة العازلة والمجردة من السلاح بين شطري كوريا، وهناك الكثير من المخاوف بسبب وهن العاصمة «سيئول» امام اي هجوم معادي، ومع ذلك فان هذا لا يستدعي ولا يبرر اعتماد سياسة او ستراتيجية «الضربة ـ النووية ـ الاولى» من قبل الولايات المتحدة.

ب ـ تشير المقارنة بين قوات شطري كوريا الى تقارب حجم جيشيهما،

ومع ان كوريا الشمالية تمتلك ضعف عدد الفرق العسكرية التي لكوريا الجنوبية الا أن الاخيرة والتي نظمت فرقها العسكرية وفقا للأسلوب الامريكي تزيد بنسبة ٦٥٪ عن مثيلاتها في كوريا الشمالية. والفرق الرئيسي بين الجيشين هو اعتماد كوريا الشمالية الزائد على الاسلحة المدرعة والالية والاسناد الناري الكثيف، ويتفوق جيشها على جيش كوريا الجنوبية في الدبابات بنسبة (٣ الى ١) وبنسبة (٥ر١ الى ١) في ناقلات الاشخاص المدرعة (ن. أ. م) وبنسبة (٣ الى ١) في المدفعية، ومع ذلك فيجب النظر الى هذا التفوق على ضوء الطبيعة الجغرافية والى وجود القوات التقليدية الامريكية في كوريا الجنوبية.

جـ - لكوريا الجنوبية ميزة طبوغرافية فريدة وهي انه لا يوجد سوى طريقين بريين مناسبين لهجوم كوري شمالي بري يؤدي احدهما وهو الاخطر والاكثر احتمالا في اتباعه الى العاصمة «سيئول»، ومع أن معظم اقسام هذا الطريق تمر في سهول منبسطة، الا أنه ليس من السهل اجتيازها من قبل الدبابات والقطعات الاخرى بسبب قوة تحصينات الميدان العديدة المحمية والمشغولة بقوات كافية، وقد انشأت هذه التحصينات في النقاط الحيوية والحرجة على طول هذا الطريق «المحور» مثل نهر «اميجين»، كما انشأت حواجز كونكريتية عديدة ليسهل استخدامها عند الحاجة في عمل حواجز الطريق. ان وجود نهر «هان» على الجناح الغربي لهذا المحور ووجود الجبال على جناحه الشرقي سيحددان كثيراً من قدرة القوات الشمالية في المناورة التعرضية. ومع ان مثل هذه الموانع لن تمنع تقدماً مدرعاً بصورة كلية الا انها ستعرقله وتخفف كثيراً من زخم اندفاعه وتجبر قوات كوريا الشمالية على أن تشكل اهدافاً تعرض نفسها لنيران القوات الجوية والبرية الامريكية والكورية الجنوبية.

د - توجد حاليا فرقة مشاة امريكية (حوالي ١٦ الف شخص) ما بين العاصمة(سيئول) والمنطقة العازلة المجردة من السلاح، وما وضعت بهذا الشكل الا لتؤكد استعداد الولايات المتحدة التام للتدخل والاسهام في اي قتال واسع وجدي في تلك المنطقة، كما وضعت الولايات المتحدة حوالي (٩٠)

طائرة مقاتلة وقاصفة مع تلك الفرقة للتعويض عن النقص والضعف في القوة الجوية لكوريا الجنوبية عدا عن أن الاسطول الامريكي السابع سيكون موجوداً عند الحاجة وهو متمركز حاليا في غرب المحيط الهادي ويتألف من مجموعتي حاملات طائرات، كما سيتوفر اسناد اضافي من فرقة مشاة بحرية «مارين» ووحدة مارين ـ برمائية تعسكران حاليا في اليابان واكيناوا، وكذلك اسناد القاصفات السوقية (بي ـ ٥٢) من قواعدها في الفلبين وقاعدة كوام.

هـ ـ اوضح تحليل للموقف العسكري في هذه الساحة ان سياسة «الضربة ـ النووية ـ الاولى» من قبل الولايات المتحدة ليست امراً لازياً او ضرورياً، وفي الحقيقة فقد توصلت دراسة اعدها معهد بروكنز مؤخرا الى امكانية سحب «الاسنو» من كوريا الجنوبية، «وابقاء قوات تقليدية تؤمن توازنا مع القوات التقليدية للطرف الاخر. . . . ». ان تطبيق سياسة «لنا» في مسرح العمليات هذا سينسجم مع هذا الاستنتاج.

تأثير «لتا» في البحر

٣٣ ـ طور الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، ونشرا العديد من «الاسنو» ومن مختلف الانواع والحجوم والتي صممت خصيصاً كي تستخدم ضد الاهداف البحرية، كما ان مثل هذه الاسلحة ستكون مؤثرة بشكل خاص ضد القوات العائمة على السطح وكذلك ضد القواعد البحرية، ومع ذلك تعتمد الولايات المتحدة وحليفاتها اكثر من الاتحاد السوفيتي وحلف وارشو على القوات البحرية والمواصلات والنقل البحريين، لذا فمن مصلحة الولايات المتحدة وحليفاتها بالدرجة الاولى أن تكون الحرب البحرية تقليدية، واكثر من ذلك فان التراشق النووي الموجه ضد الاهداف البحرية سيثير وكما هو الحال في الحالات الاخرى، مخاطر التصعيد السريع نحو التراشق الاستراتيجي اللامحدود، ان اعلان «لنا» سيسهم في منع استخدام «الاسنو» في البحر.

٣٤ ـ حروب متعددة في آن واحد

آ ـ ان اقصى المتطلبات التي قد تواجه الولايات المتحدة ودول حلف الناتو نظريا، هو اندلاع الحرب في اكثر من مسرح للعمليات في آن واحد، ومثال ذلك هو نشوب الحرب في اوربا والخليج العربي، او في اوربا وكوريا او في الساحات الثلاث معاً وفي وقت واحد، ولو حدث على سبيل المثال ان ينفجر الصراع وتعلن الحرب في اوربا بعد ان تكون القوات الامريكية قد باشرت انفتاحها وبسرعة للعمل في منطقة الخليج العربي، عندها ستدعو الحاجة الى سيل من الاجراءات والى توفير الكثير من العناصر المقاتلة وقدرات هائلة للنقلين الجوي والبحري لتعزيز الساحة الاوربية بسرعة وقبل فوات الاوان، وليس من السهل تأمين كل ذلك وبالسرعة المطلوبة ولابد من حدوث بعض التأخير وظهور ما لا يعد من الصعوبات التي لم يكن من السهل توقعها مسبقاً كما ستنشأ صعوبات بالغة في القرار على الاسبقيات حسب تسلسل اهميتها، وكل هذه الاحتمالات والمصاعب والتوقعات تؤكد فكرة اعداد وتنظيم وتجهيز فرق الاحتياط العسكرية السريعة الاستنفار (التعبئة) بانذار قصير وان يحتفظ بها في اوربا كي تكون قادرة على تلافي اي تأخير وحال حدوثه او اكتشافه، وكذلك لتحسين ميزان القوى العسكرية الحالي.

ب ـ يعد الاتحاد السوفيتي مبدأياً في موقف افضل في التعامل. مع حروب متعددة تنشب في وقت واحد، ويعود ذلك بالدرجة الاولى لمركزه المتوسط بالنسبة لمسارح العمليات المحتملة، ولقدرته من الناحية الاخرى على الوصول اليها عبر طرق ومسالك برية مباشرة اضافة الى المواصلات الجوية. ومع ذلك فلا تخلو تلك المحاور البرية من المشاكل، فهي طويلة ومحدودة كما أن هناك بعض المناطق الوعرة في جنوب الاتحاد السوفيتي الامر الذي سيجعل من الصعب تأمين الاسناد المتبادل ما بين الارتال المندفعة على محاور الحركات، كما تحد من حرية المناورة بتحويل القوات فيما بين مسارح القتال. وبالاضافة الى

ذلك فان القوات السوفيتية التي يحتفظ بها الاتحاد السوفيتي بحالة استعداد عال ستخسر الكثير من قدراتها القتالية في حالة تجزئتها على اكثر من مسرح قتال واحد اذا ما فرض الموقف مثل هذه التجزئة، والاكثر من ذلك فستزداد حدة المعضلات المعتادة التي يواجهها الاتحاد السوفيتي عند خوضه الحرب على جبهات متعددة، وعلى الاخص عندما يفرض التهديد او التدخل الصيني الفعلي نفسه، وستجد الصين امامها فرصة مثالية لتصفية حساباتها مع الاتحاد السوفيتي المنهمك في حربه مع الغرب.

جـ ـ والخلاصة. ان معضلة الحرب المتعددة الساحات وفي الوقت الذي تتطلب فيه تخطيطاً دقيقاً واستعدادات متعددة الجوانب، بل وربما ـ وكما لاحظنا اعلاه ـ الى بعض الاجراءات الحدية البالغة التعقيد من قبل الولايات المتحدة وحليفاتها، الا أن كل ذلك لن يغير من استنتاجاتنا الاساسية بشكل جوهري اضافة الى أن جميع ما اشرنا اليه من تخطيط واستعدادات وغيرها لا تدعو ولا تؤيد بشكل خاص اللجوء الى خيار او نهج «الضربة ـ النووية ـ الاولى».

٣٥ ـ استنتاجات

آ ـ لقد أجمل الدور المحتمل للأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم مؤخراً من قبل الاميرال نوئيل گيلر، القائد السابق للقوات الامريكية في المحيط الهادي بقوله. . . «بعد دراسة دقيقة من قبل هيئة الاركان المشتركة للقائد العام في المحيط الهادي (CINCPAC)[١]، اتضح لي انه ما من مبرر معقول لـ «الضرب ـ اولا» بالاسلحة النووية ما بين الشرق الاوسط وحتى شمال شرق اسيا. . . وفي الحقيقة ولا حتى في اي مكان آخر في العالم. . . .»

(١) Commander In Chief, Pacific

ب ـ ليس من الحكمة في شيء أن تبادر الولايات المتحدة في جميع مسارح العمليات تلك الى استخدام «الاسنو» ، وبلغة العمليات العسكرية فانها (اي ألولايات المتحدة) ستخسر اكثر مما ستربح في حالة التراشق النووي المحدود، اذ وقبل كل شيء فان مثل هذا التراشق المحدود النطاق سيثير اخطاراً مدمرة في التصعيد غير المحدود الى الصراع النووي الاستراتيجي.

الفصل الرابع
خلاصة النتائج والتوصيات

٣٦ ـ تستند ستراتيجية الدفاع للولايات المتحدة والناتو في جوهرها على الاستعداد الصريح والمؤكد للجوء الى استخدام «الاسنو» وحال التأكد من فشل الدفاع بالوسائل التقليدية في مجابهة اي هجوم رئيسي لحلف وارشو، وتعتمد هذه الاستراتيجية على أفتراض مفاده أن الحرب النووية المحدودة لن تؤدي بالضرورة او تقود حتماً الى حرب نووية عامة، الا أن العديد من القادة العسكريين والسياسيين المجربين على جانبي الاطلسي قد ادركوا ومنذ زمن بعيد أن اي استخدام «للأسنو» يمكن أن يؤدي وبدرجة مؤكدة تقريباً الى كارثة التراشق النووي الاستراتيجي.

وحال ادراك مثل هذه المخاطرة فسيغدو من الواضح أن دفاعا معقولا وحسن الاعداد يجب ان يستند الى سياسة اعلان «لنا»، ووفقا لهذه السياسة فسيحتفظ بـ «الاسنو» كقوة حاضرة وكرادع لمنع العدو من استخدام قواته النووية، في الوقت الذي تتولى فيه القوات التقليدية ادارة وتنفيذ الدفاع ضد الهجوم التقليدي، ولن يستمر حلف الناتو بعد بالاعتماد على «الاسنو» كأخر ما يلجأ اليه لردع هجوم تقليدي لقوات حلف وارشو.

لم تطبق سياسة «لنا» بعد من قبل الولايات المتحدة وحليفاتها بسبب من الاعتقاد او التأكد من ميل ميزان القوات التقليدية وبشكل ساحق لصالح الاتحاد السوفيتي وحليفاته في حلف وارشو، وبالاضافة الى هذا فهناك وعلى وجه الخصوص اعتقاد عميق بقدرة حلف وارشو على اجتياح دفاعات الناتو التقليدية في وسط اوربا، وبالمقابل يقف اعتقاد معاكس مفاده، انه وبالتهديد باللجوء الى «الاسنو» فقط يستطيع الغرب منع اندلاع الحرب.

تستند سياسة «الضرب ـ اولا» القائمة حاليا الى الرغبة المفهومة في منع اي نوع من انواع الحرب، الا أنها تفشل مع ذلك في تفهم او ادراك الحواجز

التي تفصل ما بين الاسلحة التقليدية والنووية وما يعنيه ذلك او اثره على أمن وفاعلية التحالف الغربي، والحجة النهائية هي استناد سياسة «الضرب ـ اولا» الى فرضية أن الغرب سيمنع الحرب بالتهديد باستخدام «الاسنو» فقط.

تحول هذا الضعف العقائدي في الموقف الدفاعي للغرب الى هاجس خطير، فهناك، من ناحية، الخوف من أن السياسة الحالية غير معقولة ولا قابلة للتطبيق، كما لا يوجد، من ناحية اخرى، خيار افضل. واذا ما استمر الحال على هذا المنوال، اي اذا استمر تحكم «الاسنو» في ستراتيجيتنا وتكتيكاتنا فيستضخم المأزق الى حد خطير مسبب لانقسامات جدية داخل تحالف الناتو.

اظهر تحليلنا للموقف العسكري والجيوبوليتيكي، عدم تفوق الشرق «الكتلة الشرقية» بشكل حاسم في القوات والقدرات التقليدية على «الغرب»، والخلاصة في رأينا هي أن حلف وارشو قد اعطي اكثر مما يستحق واكثر من حجمه الحقيقي، وقد استنتجنا، ان ميزان القوات التقليدية في اوربا سيجعل في الحقيقة من اي هجوم لحلف وارشو لعبة شديدة الخطورة على موسكو حتى لو منعت قوات حلف(الناتو)من استخدام «الاسنو» كما نرى ان قدرات الولايات المتحدة في الدفاع عن مصالحها في مسارح اخرى سوف لن تتعزز بسياسة تعتمد على استخدام «الاسنو».

٣٧ ـ في الوقت الذي يعد فيه ميزان القوات التقليدية في اوربا في صالح حلف(الناتو)اكثر مما كان يفترض عموما، فليست الولايات المتحدة وحليفاتها في موقف يمكنها من تبني سياسة «لنا» وقد توجت الاجتماعات الاستشارية بين الحلفاء الغربيين بتقرير تبدلات جوهرية في الخطط، والنظريات والعقائد العسكرية وفي سياقات عملية «صنع القرار» والتي ستتجاوز تطبيق مثل هذه التغييرات في السياسة الدفاعية للحلفاء، الا ان النقطة الاساسية هي أن التحسينات العسكرية (المطلوبة لتوفير دفاع تقليدي يعتمد عليه بثقة عالية عن اوربا) هي ضمن الانفاق الحالي للميزانية العسكرية للناتو وضمن الامكانيات البشرية.

٣٨ ـ وبتفصيل اكبر، فان استنتاجاتنا التي تخص ميـزان القوات التقليـدية الحالية هي :

آ ـ لم يصل تفوق وارشو في القوات والمعدات في وسط اوربا من حيث العدد الى المستوى الذي يؤمن له ان يشن هجوما وهو على ثقة عالية بالنجاح ما لم يفشل الناتو في الاستجابة لهذا الهجوم بالطريقة المناسبة كأن يشن حلف وارشو هجومه دون انذار مسبق وبمباغة شبه كاملة او أن يشن الهجوم بعد مرحلة التعبئة العامة.

ب ـ هناك شكوك قوية حول مدى جـدية مشـاركة حليفـات الاتحاد السوفيتي، وعلى الاخص ـ بولندا وجيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية الامر الذي يثير مشكلة كبيرة لحلف وارشو، بل وقد يفرض على الاتحاد السوفيتي اتخاذ بعض الاجراءات العسكرية لضمان مشاركة حليفاته في الحـرب ضد اوربـا الغربية.

جـ ـ للناتو ميزة واضحة ودائمية في التكنولوجيا المتقدمة، فهو يتفوق على حلف وارشو في مجالات حاسمة كالرصد والرقابة وفي الاسلحة الدقيقة التوجيه، والقيادة والمواصلات والسيطرة وفي قـدرات الحرب الالكـترونية، وستعمل مثل هذه القدرات التكنولوجية على مضاعفة فاعلية وكفاءة القوات البرية والجوية الحالية لحلف الناتو.

د ـ لن يستطيع السوفيت اجتياح الخليج العربي والسيطرة على منـابع البترول بحرب خاطفة (Blitzkrieg) بسبب السلاسل الجبليـة الشاهقـة والتي لابد له من اجتيازها للوصول الى الخليج العـربي، وبالتـالي فسيكون الجيش المهاجم وخطوط مواصلاته واهنة كثيرا امام هجمات القوات التقليدية، ولا يقدم «الضرب ـ اولا» بالاسلحة النووية في الخليج العربي اية ميزة تعبوية، بل سيعرض قوات الولايات المتحدة الى هجـوم نووي مقـابل تشنـه قوات سوفيتية تتمتع بموقف افضل.

٣٩ ـ اجمـل اتحاد العلماء المعنيـين (UCS) مختلف طـرق تحسـين

دفاعات الناتو التقليدية، واعطيت الاسبقيات العليا لمبادرات صممت لاستثمار اوسع وافضل للقدرات القتالية لقوات الناتو الحالية مع خفض التكاليف المالية وتذليل المصاعب التي تسببها الزيادات في القوات البشرية، ونؤكد من بين مقترحاتنا الاخرى على ما يلي:

آ ـ ينبغي التأكيد على حالة استعداد قوات حلف الناتو وتعزيزها، كما أن ايجاد سياقات واساليب عمل افضل في الوصول الى قرارات سريعة ستزيد كثيرا من قدرات الناتو على استنفار قواته، وبالطريقة نفسها فان تحسين قدرات الناتو على تعزيز وحدات خط الجبهة الاول حال نشوب الحرب يمكن ان تتحقق بتسريع تنفيذ البرامج الحالية لتكديس المعدات للقوات التي ستصل الى اوربا من الولايات المتحدة.

ب ـ ينبغي انشاء منظومة موانع وتحصينات ميدان على طول الحدود ما بين الشرق والغرب، وستحسن مثل هذه الانشاءات من قدرات حلف الناتو على صد وايقاف الهجوم في اكثر المناطق وهناً ـ وعلى وجه الدقة نقول في سهول شمال المانيا ـ وينبغي تأليف هذه التحصينات من اقسام ثابتة وكذلك من الحواجز وحقول الالغام التي يمكن اعدادها حتى بعد نشوب الحرب.

جـ ـ ينبغي تحسين موقف القوات العاملة لحلف الناتو، فالمخزون الحالي من المعدات كالعتاد والمواد الاحتياطية والوقود لن تكفي في بعض المناطق الا لخمسة عشر يوم قتال، كما ينبغي زيادة هذا المخزون على مدى بضع سنوات ليكفي لثلاثين وربما لـ (٤٥) يوم قتال. كما يجب التأكيد على سرعة تهيئة الاوكار والملاجىء بما يكفي لاستيعاب التعزيزات الجوية الباهظة التكاليف والشديدة الوهن، ومن الضروري كذلك التركيز على القدرة الجوية التعبوية لحلف الناتو.

د ـ ينبغي تنظيم الاحتياط البشري الاوربي المتيسر حاليا في وحدات وتشكيلات فعالة ومنظمة يمكن استنفارها سريعا ولابد أن نتذكر أن اقساما كبيرة من الجبهات بين الشرق والغرب تمر عبر اراضي ملائمة للدفاع عنها

وبقوة بقوات من المشاة الخفيف الذي يمكن توفيره من الاحتياط السكاني للمناطق ذاتها ومن الذين اعتادوا نوعية وطبيعة تلك الاراضي ويمكن تحسين قدرات الناتو على ادارة عمليات عسكرية لفترات غير معروفة باستخدام الاحتياط البشري لتشكيل فرق احتياط اضافية.

هـ ـ لابد من تعزيز التفوق التكنولوجي لحلف الناتو، مع مراعاة ارتفاع اثمان المنظومات والاجهزة الجديدة، ويمكن استخدام الجيل الجديد من الاسلحة الدقيقة ـ التوجيه لمواجهة الاعتماد الشديد لحلف وارشو على الدبابات والمدفعية، وتستطيع مثل هذه الاسلحة مهاجمة تشكيلات حلف وارشو المتهيئة للمشاركة في الهجوم وارباك خطوط المواصلات ومناطق الاسناد في عمق اراضي العدو.

و ـ ومادام تطبيق سياسة «لنا» سيتوقف على نجاح مفاوضات فينا للخفض المتبادل للقوات (MBFR) ، فان التوصل الى اتفاقية بهذا الشأن سيقلل كثيرا من مخاطر نشوب حرب تقليدية في اوربا، وكذلك للحد من سباق التسلح التقليدي، لذا فعلى قادة دول الطرفين اعطاء المزيد من الاهتمام لمفاوضات (MBFR).

٤٠ ـ سنفترض أن تكاليف انجاز التحسينات الاسرع والاكثر اهمية هي بحدود (١٠٠) بليون دولار على أن يتضمن هذا المبلغ كلفة المواضع المعدة مسبقاً، وتحصينات الميدان، والموانع، والتكديس للحرب وكذلك تكاليف انشاء ملاجىء الطائرات وجميع اكلاف فرق الاحتياط الاضافية، ولو قسم هذا المبلغ على مدى السنوات الست فستكون الزيادات التي ستفرضها هذه الاجراءات على معدلات الانفاق السنوي في ميزانيات حلف الناتو بحدود (٢٪) فقط.

ويمكن توفير المبالغ المطلوبة لذلك بسهولة، لو اعيد النظر في جدول الاسبقيات الحالي واعتبار برامج «الاسنو» اسبقيات ثانوية الامر الذي سيسمح بتحويل المبالغ المرصودة لها لتحسين اوضاع القوات التقليدية للناتو، وخير

مثال على ذلك هو أن مساهمة الولايات المتحدة في برامج تحسين قوات الناتو تعادل الكلفة الاولية المقترحة لصواريخ (ام، اكس) تقريبا.

٤١ ـ وعلى ضوء الاعتبارات التي أوجزت في اعلاه ندرج المقترحات التالية:

آ ـ ينبغي المباشرة باجراء مناقشات داخل الولايات المتحدة من جهة وبينها وبين حليفاتها من جهة اخرى لايجاد موافقة عامة حول افضلية اعلان «لنا» وشدة الحاجة اليه وكذلك على ما يتطلبه هذا الاعلان من اجراءات عسكرية.

ب ـ ينبغي على الولايات المتحدة ان تصدر اعلان «لنا» بصورة رسمية وحال تحقق الموافقة العامة الضرورية، وبعد ان تكون ـ الولايات المتحدة ـ قد قطعت شوطا لا بأس به في تنفيذ برامج تحسين اوضاع القوات التقليدية.

٤٢ ـ سيكون للسياسة المعلنة لـ «لنا» تأثير ضخم، وسيقوي ذلك حلفاؤنا بدرجة كبيرة، كما أن علاقاتنا مع الاتحاد السوفيتي ستكون اقل حدة وخطورة في حالات التوتر والازمات الدولية الشديدة. ان تحديد دور «الاسنو» وقصره على ردع الهجوم النووي فقط سيعطي للقوات التقليدية تفهماً ادق واحساساً اكبر بمهمتها، ومن أن دورها ومسؤولياتها أصبحت اساسية في التأثير العسكري العام، كما ان ذلك سيقلل كثيراً من خطر الحرب النووية وبالاخص الحرب النووية العامة وسيؤكد ذلك وبقوة «أمن» الولايات المتحدة وحليفاتها.

انتهى

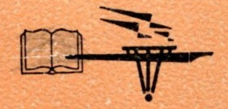
هذا الكتاب

«ليست الاستراتيجية عقيدة جامدة ولكنها اسلوب في التفكير يسمح بتصنيف الاحداث حسب اهميتها لاختيار اكثر الوسائل الملائمة فاعلية» ... الجنرال اندريه بوفر

يشكل بناء الاستراتيجية فصلا حاسماً ما بين العمل المنظم الهادف وما بين التخبط العشوائي، والاستراتيجية في النهاية تقف في قمة العلوم السياسية بل انها اداة البناء الحضاري، انها وكما يقول بوفر لعبة تمثل فيها الامم اوراق اللعب وما احوجنا نحن العرب اليوم للأطلاع على كل التراث الاستراتيجي العالمي ويتناول هذا الكتاب ستراتيجيات القوى الكبرى بشيء من التفصيل.

مؤلف الكتاب مورتون هالبرين مدير مركز دراسات الأمن القومي (واشنطن) ومحاظر في معهد الشؤون الدولية في جامعة هارفرد وقد سبق له العمل سكرتيراً لوكيل وزارة الدفاع الامريكية وعضواً اقدم في مجلس الامن القومي الامريكي، اصدر العديد من الكتب منها «الاستراتيجية والسيطرة على التسلح» بالاشتراك مع البروفسور توماس شللنك استاذ الاقتصاد السياسي في جامعة هارفرد وكلية كنيدي وصاحب نظرية «ستراتيجية الصراع.»

المترجم
سليم شاكر الامامي



مكتبة النهضة . بغداد

السعر ...٤ دنانير